الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كليــة الاقتصــاد
قسم المحاسبة

التقييم المحاسبي لعمليات توحيد الأعمال وأثرها في أداء المصارف باستخدام نموذج CAMELS

(دراسة تحليليّة)

بحثٌ مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد الطالب
عدنان اغديف البحادي

إشراف الدكتور
بطرس ميالة
الأستاذ في قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

2019





سورة طه، الآية (114)

الشكر والتقدير

بعد أن أكرمني الله عز وجل بإكمال هذه الدراسة التي أرجو أن تتحقق فيها الفائدة، أتقدم بفائق الشكر إلى كل يد قدمت لي المساعدة، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وعلى وجه الخصوص جامعة دمشق العريقة التي افتخر اني من طلابها.

وأتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور**(بطرس ميالة)** المشرف على هذه الرسالة، على ما قدمه لي من كرم الرعاية وتذليل الصعوبات التي واجهتني، إذ كان خير مرشد لي في كل مرحلة من مراحل إعدادها، فقد أفاض عليّ من علمه الغزير ومعرفته الواسعة، ولم يبخل عليّ بوقته الثمين وعلمه وخبرته، جزاه الله كل الخير وأمده بالصحة والعافية.

وكل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة الحكم مكونة من الأستاذ الدكتور**(عطاالله خليل)** والأستاذة الدكتورة **(رشا حمادة)** والأستاذ الدكتور **(علي يوسف)** والأستاذ الدكتور **(عماد سليمان)** الذين منحوني من وقتهم الثمين، إذ تفضلوا بوضع تعديلاتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة والتي أغنت هذا العمل وكللته بالنجاح، كما أشكر كلاً من عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الأستاذ الدكتور**(عدنان غانم)**، ورئيس قسم المحاسبة الأستاذ الدكتور**(ابراهيم العدي)**، وأشكر كل القائمين على كلية الاقتصاد في جامعة دمشق من أكاديميين وإداريين.

وأسأل الله لي وللجميع التوفيق

الباحث

عدنان اغديف البحادي

الإهـــــــــداء

إلى من قيل فيهما مالا يكفيهما، أمد الله بعمرهما ومنحهما الصحة والعافية.....

(أبـــي و أمـــي) الغالين

إلى من كان تشجيعهم ودعمهم لي سراجاً أنار لي الطريق.....

إخوتـــي وأخواتـــي الغالين

إلى قدري الجميل... إلى من يطيب لي العيش معهما مهما ضاقت الأيام...

زوجتي وابنتي "ساره وتالا " الغاليتين

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.....

زملائي وزميلاتي المحترمين

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

عدنان اغديف البحادي

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	II
الشكر والتقدير	III
الإهـــداء	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XII
ملخص الدراسة باللغة العربية	XIII
الإطار المنـهجي للدراسة	1
أولاً: المقدمة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	3
ثالثاً: الدراسات السابقة	3
رابعاً: أهمية الدراسة	16
خامساً: أهداف الدراسة	16
سادساً: متغيرات الدراسة	17
سابعاً: الأنموذج المقترح للدراسة	17
ثامناً: فرضيات الدراسة	18
تاسعاً: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات	20
عاشراً: مجتمع وعينة الدراسة	20
الحادي عشر: حدود الدراسة	21
الفصل الأول توحيد الأعمال بين المصارف وضروراته في بيئة الأعمال السوريّة	23
تمهيد	24
المبحث الأول: الإطار الفكري لتوحيد أعمال المصارف	25
أولاً: مفهوم توحيد الأعمال بين المصارف	25

ثانياً: أنواع توحيد أعمال المصارف	26
ثالثاً: الأشكال القانونية لتوحيد اعمال المصارف	29
رابعاً: دواعي توحيد أعمال المصارف	31
خامساً: المتطلبات اللازمة على المصارف لإتمام عملية توحيد أعمال ناجحة	34
سادساً: أهداف توحيد الأعمال بين المصارف	35
سابعاً: شروط وضوابط عمليات توحيد أعمال المصارف	37
المبحث الثاني: ضرورات توحيد أعمال المصارف في بيئة الأعمال السوريّة	41
أولاً: واقع القطاع المصرفي في بيئة الأعمال السورية	41
ثانياً: مدى ضرورة توحيد أعمال المصارف السوريّة	46
الفصل الثاني: التقييم المحاسبي لعمليات توحيد الأعمال بين المصارف	52
أولاً: تمهيد	53
ثانياً: مفهوم التقييم المحاسبي	53
ثالثاً: المبادئ الأساسيّة التقييم المحاسبي	55
رابعاً: دور معايير المحاسبة الدوليّة في عملية التقييم المحاسبي	57
خامساً: المعايير المحاسبيّة الدوليّة المقترحة للتقييم المحاسبي لعمليات توحيد الأعمال	57
سادساً: المحاسبة عن عمليات توحيد الأعمال	61
سابعاً: طريقة التملك في المحاسبة عن توحيد الأعمال	62
ثامناً: الخطوات المعياريّة للمعالجة المحاسبية وفقاً لطريقة التملك	67
الفصل الثالث: نموذج تقييم الأداء CAMELS وامكانيّة استخدامه في تقييم حالات توحيد الأعمال بين المصارف	69
أولاً: تمهيد	70
ثانياً: لمحة تاريخية عن نموذج camels	70
ثالثاً: تعريف نموذج camels	71
رابعاً: مفهوم نموذج camels:	73
خامساً: الأسس والميزات العامة لنموذج camels	75
سادساً: عيوب نموذج camels	75
سابعاً: تصنيف البنوك وفق نموذج camels	76

ثامناً: العناصر المكونة لنموذج camels	78
تاسعاً: ملائمة نموذج camels لتقييم حالات توحيد الأعمال بين المصارف	91
الفصل الرابع: التقييم المحاسبي والدراسة التحليليّة واختبار الفرضيات	93
منهج الدراسة ومصادر جمع المعلومات	94
مجتمع وعينة الدراسة	94
المبحث الأول: التقييم المحاسبي لعينة الدراسة	95
المبحث الثاني: الدراسة التحليليّة	123
المبحث الثالث: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات	213
النتائج	255
المقترحات	257
المراجع	258
الملاحق	270
ملخص الدراسة باللغة الانكليزيّة	288

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتويات الجدول	رقم الصفحة
1	بعض مؤشرات المصارف الخاصّة السوريّة للفترة (2011-2018)	42
2	تصنيف عناصر camels	76
3	مدى التصنيف الرقمي في نموذج camels	77
4	بعض تجارب توحيد الأعمال المصرفي في العالم العربي	94
5	معلومات عينة الدراسة	123
6	فئات كفاية رأس المال	124
7	مؤشرات كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني	125
8	التصنيف الرقمي لكفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني	126
9	فئات جودة الأصول	128
10	مؤشرات جودة الأصول للبنك الأهلي الأردني	129
11	التصنيف الرقمي لجودة الأصول للبنك الأهلي الأردني	130
12	فئات جودة الإدارة	132
13	مؤشر جودة الإدارة للبنك الأهلي الأردني	133
14	التصنيف الرقمي لجودة الإدارة للبنك الأهلي الأردني	134

15	فئات تصنيف الربحيّة	136
16	مؤشرات الربحيّة للبنك الأهلي الأردني	137
17	التصنيف الرقمي للربحيّة للبنك الأهلي الأردني	139
18	فئات السيولة	141
19	مؤشر السيولة للبنك الأهلي الأردني	141
20	التصنيف الرقمي للسيولة للبنك الأهلي الأردني	143
21	فئات الحساسيّة لمخاطر السوق	144
22	مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي الأردني	145
23	التصنيف الرقمي لحساسيّة مخاطر السوق للبنك الأهلي الأردني	146
24	التقييم المركب للبنك الأهلي الأردني وفق نموذج camels	147
25	فئات كفاية رأس المال	149
26	مؤشر كفاية رأس المال للبنك الأهلي المصري	149
27	التصنيف الرقمي لكفاية رأس المال للبنك الأهلي المصري	150
28	مؤشرات جودة الأصول للبنك الأهلي المصري	152
29	التصنيف الرقمي لجودة الأصول للبنك الأهلي المصري	154
30	مؤشر جودة الإدارة للبنك الأهلي المصري	156
31	التصنيف الرقمي لجودة الإدارة للبنك الأهلي المصري	157
32	مؤشرات الربحيّة للبنك الأهلي المصري	159
33	التصنيف الرقمي للربحيّة للبنك الأهلي المصري	161
34	مؤشر السيولة للبنك الأهلي المصري	163
35	التصنيف الرقمي للسيولة للبنك الأهلي المصري	164
36	مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي المصري	166
37	التصنيف الرقمي للحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي المصري	167
38	التقييم المركب للبنك الأهلي المصري وفق نموذج camels	168
39	فئات كفاية رأس المال	170
40	مؤشر كفاية رأس المال لبنك مصر	170
41	التصنيف الرقمي لكفاية رأس المال لبنك مصر	171
42	مؤشرات جودة الأصول لبنك مصر	173
43	التصنيف الرقمي لجودة الأصول لبنك مصر	174
44	مؤشر جودة الإدارة لبنك مصر	177
45	التصنيف الرقمي لجودة الإدارة لبنك مصر	178
46	مؤشرات الربحيّة لبنك مصر	180
47	التصنيف الرقمي للربحيّة لبنك مصر	182

48	مؤشر السيولة لبنك مصر	184
49	التصنيف الرقمي للسيولة لبنك مصر	186
50	مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك مصر	187
51	التصنيف الرقمي لحساسيّة مخاطر السوق لبنك مصر	189
52	التقييم المركب لبنك مصر وفق نموذج camels	190
53	مؤشرات كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني	191
54	التصنيف الرقمي لكفاية رأس المال لبنك قطر الوطني	193
55	مؤشرات جودة الأصول لبنك قطر الوطني	195
56	التصنيف الرقمي لجودة الأصول لبنك قطر الوطني	197
57	مؤشر جودة الإدارة لبنك قطر الوطني	199
58	التصنيف الرقمي لجودة الإدارة لبنك قطر الوطني	201
59	مؤشرات الربحيّة لبنك قطر الوطني	202
60	التصنيف الرقمي للربحيّة لبنك قطر الوطني	204
61	مؤشر السيولة لبنك قطر الوطني	206
62	التصنيف الرقمي للسيولة لبنك قطر الوطني	208
63	مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك قطر الوطني	209
64	التصنيف الرقمي للحساسيّة لمخاطر السوق لبنك قطر الوطني	211
65	التقييم المركب لبنك قطر الوطني وفق نموذج camels	212
66	التحليل الوصفي لعناصر camels للبنك الأهلي الأردني	213
67	التحليل الوصفي لعناصر camels للبنك الأهلي المصري	214
68	التحليل الوصفي لعناصر camels لبنك مصر	215
69	التحليل الوصفي لعناصر camels لبنك قطر الوطني	215
70	معامل اختبار كولومجروف – سمرنوف (Sample K-S-1)	216
71	اختبار(Paired Sample T-Test)لكفاية رأس المال	218
72	اختبار(Paired Sample T-Test) لجودة الأصول	219
73	اختبار(Paired Sample T-Test) لجودة الإدارة	220
74	اختبار(Paired Sample T-Test) للربحية	221
75	اختبار(Paired Sample T-Test) للسيولة	222
76	اختبار(Paired Sample T-Test) للحساسية لمخاطر السوق	223
77	اختبار(Paired Sample T-Test) لتقييم CAMELS المركب	224
78	الاحصاءات الوصفية لكفاية رأس المال تبعاً لنوع توحيد الأعمال	227
79	اختبار T للعينات المستقلة لكفاية رأس المال تبعاً لنوع توحيد الأعمال	227
80	الاحصاءات الوصفية لنسبة التصنيف المرجح (WCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال	228

81	اختبار T للعينات المستقلة لنسبة التصنيف المرجح (WCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال	228
82	الاحصاءات الوصفية لنسبة إجمالي التصنيف (TCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال	229
83	اختبار T للعينات المستقلة لنسبة إجمالي التصنيف (TCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال	229
84	الاحصاءات الوصفية للإدارة تبعاً لنوع توحيد الأعمال	230
85	اختبار T للعينات المستقلة للإدارة تبعاً لنوع توحيد الأعمال	230
86	الاحصاءات الوصفية للعائد على إجمالي الأصول (ROA) تبعاً لنوع توحيد الأعمال	231
87	اختبار T للعينات المستقلة للعائد على إجمالي الأصول (ROA) تبعاً لنوع توحيد الأعمال	231
88	الاحصاءات الوصفية للعائد على حقوق الملكيّة (ROE) تبعاً لنوع توحيد الأعمال	232
89	اختبار T للعينات المستقلة للعائد على حقوق الملكيّة (ROE) تبعاً لنوع توحيد الأعمال	232
90	الاحصاءات الوصفية للسيولة تبعاً لنوع توحيد الأعمال	233
91	اختبار T للعينات المستقلة للسيولة تبعاً لنوع توحيد الأعمال	233
92	الاحصاءات الوصفية للحساسية لمخاطر السوق تبعاً لنوع توحيد الأعمال	234
93	اختبار T للعينات المستقلة للحساسية لمخاطر السوق تبعاً لنوع توحيد الأعمال	234
94	الاحصاءات الوصفية لتقييم camels المركب تبعاً لنوع توحيد الأعمال	235
95	اختبار T للعينات المستقلة لتقييم camels المركب تبعاً لنوع توحيد الأعمال	235
96	اختبار Levene لتجانس البيانات لكفاية رأس المال	236
97	اختبار تحليل التباين (ANOVA) لكفاية رأس المال	237
98	اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في كفاية رأس المال	237
99	اختبار Levene لتجانس البيانات لنسبة التصنيف المرجح (WCR)	238
100	اختبار تحليل التباين (ANOVA) لنسبة التصنيف المرجح (WCR)	239
101	اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في نسبة التصنيف المرجح (WCR)	239
102	اختبار Levene لتجانس البيانات لنسبة إجمالي التصنيف (TCR)	240
103	اختبار تحليل التباين (ANOVA) لنسبة إجمالي التصنيف (TCR)	241
104	اختبار Levene لتجانس البيانات لجودة الإدارة	241
105	اختبار تحليل التباين (ANOVA) لجودة الإدارة	242
106	اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في جودة الإدارة	242
107	اختبار Levene لتجانس البيانات للعائد على إجمالي الأصول (ROA)	244

108	اختبار تحليل التباين (ANOVA) للعائد على إجمالي الأصول (ROA)	244
109	اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في العائد على إجمالي الأصول (ROA)	244
110	اختبار Levene لتجانس البيانات للعائد على حقوق الملكية (ROE)	246
111	اختبار تحليل التباين (ANOVA) للعائد على حقوق الملكية (ROE)	246
112	اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في العائد على حقوق الملكية (ROE)	246
113	اختبار Levene لتجانس البيانات للسيولة	248
114	اختبار تحليل التباين (ANOVA) للسيولة	248
115	اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في السيولة	248
116	اختبار Levene لتجانس البيانات لحساسية مخاطر السوق	250
117	اختبار تحليل التباين (ANOVA) لحساسية مخاطر السوق	250
118	اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في الحساسية لمخاطر السوق	250
119	اختبار Levene لتجانس البيانات لتقييم camels المركب	252
120	اختبار تحليل التباين (ANOVA) لتقييم camels المركب	252
121	اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في تقييم camels المركب	253

قائمة الأشكال

رقم الشكل	محتويات الشكل	رقم الصفحة
1	أنموذج الدراسة	20
2	أشكال توحيد الأعمال	31
3	مؤشرات كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني	126
4	مؤشرات جودة الأصول للبنك الأهلي الأردني	130
5	مؤشر جودة الإدارة للبنك الأهلي الأردني	134
6	مؤشرات الربحيّة للبنك الأهلي الأردني	138
7	مؤشر السيولة للبنك الأهلي الأردني	142
8	مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي الأردني	146
9	مؤشر كفاية رأس المال للبنك الأهلي المصري	150
10	مؤشرات جودة الأصول للبنك الأهلي المصري	153
11	مؤشر جودة الإدارة للبنك الأهلي المصري	157
12	مؤشرات الربحيّة للبنك الأهلي المصري	160
13	مؤشر السيولة للبنك الأهلي المصري	164

14	مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي المصري	167
15	مؤشر كفاية رأس المال لبنك مصر	171
16	مؤشرات جودة الأصول لبنك مصر	174
17	مؤشر جودة الإدارة لبنك مصر	178
18	مؤشرات الربحيّة لبنك مصر	181
19	مؤشر السيولة لبنك مصر	185
20	مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك مصر	188
21	مؤشرات كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني	193
22	مؤشرات جودة الأصول لبنك قطر الوطني	197
23	مؤشر جودة الإدارة لبنك قطر الوطني	200
24	مؤشرات الربحيّة لبنك قطر الوطني	204
25	مؤشر السيولة لبنك قطر الوطني	207
26	مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك قطر الوطني	210

قائمة الملاحق

رقم الملحق	محتويات الملحق	رقم الصفحة
1	اجراءات دمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني	270
2	اجراءات سيطرة بنك قطر الوطني على بنك (QNB) في مصر	284
3	اجراءات سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة	285
4	اجراءات دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري	286

ملخّص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم عمليات توحيد الأعمال المصرفي لعينة الدراسة محاسبياً وبيان مدى تطبيق المصارف للإجراءات والأساليب التي نص عليها معيار التقارير المالية (**IFRS 3**) ، وبيان أثر تلك العمليات في أداء المصارف عينة الدراسة باستخدام نموذج **CAMELS**، وأيضاً مدى ملاءمة هذا النموذج لتقييم هذه العمليات، حيث تكونت عينة الدراسة من (4) حالات توحيد أعمال بين المصارف العاملة في الأسواق العربيّة (حالتي دمج وحالتي سيطرة) وهي : (دمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني) خلال الفترة (2001–2009) و (دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري) خلال الفترة (2001–2009) و (سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة) خلال الفترة (2003–2011) و (سيطرة بنك قطر الوطني على بنك **QNB** الأهلي في مصر) خلال الفترة (2009–2017)، واستخدم معيار التقارير المالية (**IFRS 3**) في عملية التقييم المحاسبي، وقد تم التحليل باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**spss**) من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات الاحصائية الملائمة لطبيعة هذه الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- قيام كل من البنك الأهلي الأردني وبنك قطر الوطني باتباع الأساليب والاجراءات التي تضمنها معيار التقارير المالية (IFRS 3) وعد قيام كل من بنك مصر والبنك الأهلي المصري باتباع هذه الأساليب والاجراءات، وعدم قيام أي بنك بالافصاحات المطلوبة.
- بالنسبة للبنك الأهلي الأردني فقد أدى توحيد الأعمال إلى تحسن أغلب عناصر نموذج **camels** وتراجع السيولة وتحسن الأداء المصرفي بشكل عام.
- بالنسبة للبنك الأهلي المصري فقد أدى توحيد الأعمال إلى تحسن كفاية رأس المال وتراجع كل من جودة الأصول والربحية وعم تأثر بقية عناصر نموذج **camels**، ولم يؤثر على الأداء المصرفي بشكل عام.
- بالنسبة لبنك مصر فقد أدى توحيد الأعمال إلى تحسن كل من كفاية رأس المال والإدارة والربحية والسيولة وتراجع كل من جودة الأصول والحساسية لمخاطر السوق، ولم يؤثر على الأداء المصرفي بشكل عام.

- بالنسبة لبنك قطر فقد أدى توحيد الأعمال إلى تراجع السيولة وعدم تأثر بقية عناصر نموذج **camels**، ولم يؤثر على الأداء المصرفي بشكل عام.
- لم يؤثر نوع توحيد الأعمال على أي من عناصر **camels**، ولم يؤثر على الأداء المصرفي لعينة الدراسة بشكل عام.
- أدى توحيد الأعمال خلال المرحلة التالية إلى فروق في عناصر نموذج **camels** بين البنوك العينة وفي الأداء المصرفي بشكل عام ولصالح بنك قطر الوطني.

الكلمات المفتاحيّة: توحيد الأعمال، نموذج **camels**، الأداء المصرفي

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: المقدّمة

تلعب المصارف دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول والحكومات، كما أنها تعكس متانة وقوة اقتصاديات هذه الدول، نظراً لكون هذه المصارف تمثل العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسات الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا بدوره يتطلب وجود قطاع مصرفي قوي ومتين يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها.

ولتحقق هذه المصارف النمو والتوسع تتجه هذه المصارف الى عملية توحيد الأعمال فيما بينها لخلق كيانات كبيرة لها القدرة على المنافسة الشديدة وحشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة وتحسين جودة الخدمات المصرفية وفتح آفاق جديدة للأسواق، كما يستهدف توحيد الأعمال المصرفي زيادة الارباح المصرفية والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال وذلك بالنسبة للمصارف التي لا تتوفر لديها القدرة على تحقيق هذه النسبة، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب ثقة المصارف العالمية.

ويترافق نجاح عملية توحيد الأعمال المصرفي بمجموعة من الآثار الايجابية التي تنعكس على أداء المصارف، وبالمقابل فإن فشل هذه العملية يرتبط بمجموعة من التحديات مثل فقدان كثير من الموظفين وظائفهم الأمر الذي ينعكس سلباً على اداء المصرف الجديد، وصعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل للمصارف المندمجة وارتفاع تكاليف الرقابة والمتابعة في المصرف الجديد.

وللتأكد من جدوى عمليات توحيد الأعمال هذه وأنها قد حققت المرجو منها، كان لابد من تقييم هذه العمليات من خلال تقييم الأداء الكلي للمصارف التي دخلت في هذه العمليات، ونظراً للقصور الذي تعاني منه أساليب تقييم الأداء التقليدية التي كانت تقتصر على أحد أوجه الأداء فقد تطلب ذلك استخدام اساليب حديثة في تقييم الأداء تتصف بالشمول مثل نموذج التقييم المصرفي CAMELS الذي يقيم الأداء المالي والاداري والتشغيلي للمصارف من خلال عدّة عناصر وبواسطة مجموعة من المؤشرات والمتمثلة في : الملاءة المالية (الكفاية) وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية تجاه مخاطر السوق.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يعتبر توحيد الأعمال بين المصارف من إحدى الوسائل للتغلب على الكثير من المشاكل التي تواجه العمل المصرفي، مثل مشاكل التعثر المصرفي وانخفاض الربحية ....الخ، وحيث أنّ فشل عمليات توحيد الأعمال المصرفي قد يترك آثاراً سلبية على الأداء العام للمصارف، كان لابدَّ من تقييم تلك العمليات محاسبياً وبيان أثرها في الأداء العام للمصارف بعد عمليات التوحيد من خلال نماذج دوليّة حديثة في تقييم الأداء المصرفي (نموذج التقييم CAMELS) لبيان نجاح أو فشل تلك العمليات وللوقوف على الانحرافات في الأداء والمشاكل التي قد تواجه هذه المصارف والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها.

ومما سبق فإنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

- **هل تقوم المصارف عيّنة الدراسة بإتباع وتطبيق الأساليب والاجراءات والافصاحات الخاصّة بتوحيد الاعمال والتي تضمنها معيار التقارير المالية (IFRS 3) ؟**
- **هل يوجد تأثير لعمليات توحيد الأعمال في أداء المصارف عينة الدراسة باستخدام نموذج CAMELS ؟**
- **هل يوجد تأثير لعمليات توحيد الأعمال في أداء المصارف عينة الدراسة تبعاً لنوع توحيد الأعمال ؟**
- **هل يوجد تأثير لعمليات توحيد الأعمال في أداء المصارف عينة الدراسة تبعاً لمفردات العينة ؟**

ثالثاً: الدراسات السابقة

قام الباحث بعرض العديد من الدراسات السابقة التي تعرضت لمتغيرات البحث، حيث يضم الفكر المحاسبي العديد من الدراسات التي تناولت تلك المتغيرات وذلك على النحو التالي :

<u>دراسات تتعلق بموضوع توحيد أعمال المصارف:</u>

- **دراسة (شريف وبابكر، 2018)[1] بعنوان: " الاندماج المصرفي وأثره على الأداء المالي للمصارف في السودان– دراسة تطبيقية".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية الدمج المصرفي كإحدى الآليات الهامة التي من خلالها يمكن تحسين الأداء المالي للبنوك وبالتالي توفيق أوضاعها وزيادة نشاطها والنهوض

[1] شريف، عماد سليمان، بابكر، مهتدي عبدالله، (2018)، **الاندماج المصرفي وأثره على الأداء المالي للمصارف في السودان- دراسة تطبيقية**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد العاشر، المجلد الثاني.

بها في مصاف البنوك العالمية حتى تكون قادرة على المنافسة وتلبية متطلبات الدولة المالية، وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي وذلك لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للأعوام 1996- 2013 والمنهج الاستنباطي حيث تم الاستعانة في الجانب النظري بمصادر ومراجع ذات علاقة بموضوع الدراسة والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك ارتفاع بسيط في رأس مال البنك الجديد قبل الاندماج، وأن هناك ارتفاع كبير جداً في رأس المال والأرباح والايرادات بعد الاندماج.

- دراسة (بن معتوق، 2017)[2] بعنوان: " متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية – دراسة استشرافية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية عمليات الاندماج المصرفي في ظل التحولات المصرفية المتسارعة والتعرف على الواقع الحالي للمنظومة المصرفية الجزائرية وأهم التحديات التي تواجهها وأيضاً إبراز ضرورة الاصلاح المصرفي وإلزامية عصرنته وتحديثه من أجل اعتماد الاندماج المصرفي في ظل التطورات والتغيرات التي تعرفها السوق المصرفية العالمية، كما تهدف إلى تحليل واقع الجهاز المصرفي الجزائري والكشف عن إشكالية الأخذ بالاندماج المصرفي في الجزائر ومتطلبات الاندماج المصرفي لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري والآثار المتوقعة للاندماج على هذا الجهاز، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واستعراض الإطار النظري للاندماج المصرفي وتطورات المنظومة المصرفية الجزائرية واستنباط أهم انعكاساتها على أداء وأعمال المصارف، إضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي تم استخدامه في تحليل إمكانية حدوث التقارب والاندماج داخل الجهاز المصرفي الجزائري، ومن أهم نتائج الدراسة أن الاندماج المصرفي ضرورة عصرية يعمل على تدعيم المراكز المالية للكيانات المصرفية الناتجة عن الاندماج وهو قرار استراتيجي يتم وفق طرق علمية رشيدة ومناهج مدروسة، وأن المنظومة المصرفية الجزائرية تعاني من مجموعة من نقاط الضعف والتحديات التي يمكن حلها من خلال استراتيجية الاندماج.

[2] بن معتوق، صابر، (2017)، **متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية – دراسة استشرافية**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

- **دراسة (الجبوري والهاشمي، 2017)[3] بعنوان: " الاندماج المصرفي كأحد آليات تطوير الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي– دراسة تحليلية للفترة 2010 –2015"**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الاندماج المصرفي في تطوير الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي وذلك من خلال دراسة تحليلية لعدد من المصارف الأهلية في العراق وهي (المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل الأهلي العراقي، مصرف الاتحاد الأهلي العراقي)، وقد ركزت مشكلة الدراسة على المشاكل والمخاطر التي تعرضت لها المصارف عينة البحث في العراق مثل تراكم السيولة وعدم توظيفها بالشكل الأمثل وانخفاض الربحية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري والتطبيقي، وقد خرجت الدراسة باستنتاجات أهمها أن الاندماج المصرفي يتيح للمصارف الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها وكذلك التوسع في الاستثمارات وزيادة الربحية وتقليل التكاليف.

- **دراسة (الخوري، 2017)[4] بعنوان: " أثر الاندماج المصرفي في كفاية رأس المال"**

هدف البحث إلى دراسة كفاءة عملية الاندماج لثلاث حالات مصرفية في لبنان حدثت بين عامي (2000–2004)، من خلال بحث الفروق في البيانات التالية (قيمة الأصول، نسبة حقوق الملكية، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 1، نسبة الرفع المالي وفق بازل 3) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد كانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها تفوق نسب كفاية رأس المال لصالح المرحلة الزمنية التي تلت عملية الاندماج المصرفي، مما يشير إلى كفاءة عملية الاندماج ونجاحها في تحقيق غايات المؤسسة المصرفية في مواجهة المخاطر بالنسبة لكل من اندماج بنك سوسيتيه جنرال مع بنك الإنعاش اللبناني عام 2000 واندماج بنك بيبلوس مع أمرو بنك عام 2002، وعدم اختلاف نسب كفاية رأس المال في المرحلة التي تلت عملية الاندماج المصرفي، مما يشير إلى كفاءة محدودة ومتوسطة لعملية الاندماج وتواضع نجاحها في تحقيق غايات المؤسسة المصرفية في مواجهة المخاطر بالنسبة لاندماج بنك عودة مع بنك سردار عام 2002.

---

[3] الجبوري، جمال هداش محمد حسين، الهاشمي، ليلى عبد الكريم محمد، (2017)، **الاندماج المصرفي كأحد آليات تطوير الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي- دراسة تحليلية للفترة 2010 -2015**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2.

[4] الخوري، علاء عساف، (2017)، **أثر الاندماج المصرفي في كفاية رأس المال**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

- **دراسة (القاضي، 2017)[5] بعنوان: " الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية"**

تناولت هذه الدراسة عرضاً لحالات الاندماج والاستحواذ المصرفي بصورة عامة مع التركيز على تقييم تجربة بعض البلدان العربية، فالمتتبع للأحداث الاقتصادية والمالية يدرك مدى التطورات الاقتصادية والمالية التي تسارعت وتركت آثارً مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، وفي ظل هذا التسارع واتساعه بدأت مفاهيم واتجاهات جديدة تظهر على الساحة الاقتصادية، ومنها عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي التي تعد من أهم التطورات التي شهدتها صناعة الخدمات المالية العالمية لاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن القطاع المصرفي العربي أحوج ما يكون لعمليات الدمج والاستحواذ المصرفي في ظل صغر حجمها وعدم قدرتها على المنافسة، وأن استجابتها لمتطلبات العولمة المالية مازالت محدودة، حيث أن الاندماج في الدول العربية ظل خياراً ثانوياً، كما اتسمت العمليات التي تمت بتواضع عددها وقيمتها واقتصرت على تملك المصارف الكبيرة لمصارف صغيرة.

- **دراسة (محمد، 2015)[6] بعنوان " الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية "**

هدف هذا البحث إلى بيان خصائص ومقومات النظام المحاسبي للقطاع المصرفي السودان والتعرف على أساليب التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي في المصارف، والتعرف على دواعي وطرق توحيد الأعمال والقواعد المحاسبية لمعالجتها، والتعرف على أثر اندماج المصارف

بالسودان على كلا المصرفين كلٌ على حدة، ودراسة أثر اندماج المصارف بالسودان على نشاطها وربحيتها ومعدلات النمو فيها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض و المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة كما اعتمدت على المنهج الوصفي لوصف طبيعة عمل المصارف وآليات تنفيذ عمليات الاندماج في القطاع المصرفي السوداني.

---

[5] القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد، (2017)، **الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية**، مجلة كلية العلوم الإدارية، العدد الأول.

[6] محمد، محمد حسين الشريف، (2015)، **الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية**، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن عملية الاندماج في كل مصارف العينة قد أدت إلي تحسن ملحوظ في مقدرة المصرف ناتج الاندماج على مجابهة التزاماتها النقدية تجاه المودعين.
- إن عمليات الاندماج في كل مصارف العينة قد حسنت من نشاط المصرف ناتج الاندماج وذلك بترشيد استخدام الموارد في عمليات الاقراض والاستثمار.
- إن عملية الاندماج أدت إلى زيادة معدلات النمو في كل مصارف العينة.

- **دراسة (ضاهر، 2015)[7] بعنوان " أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف "**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاندماج على الأداء المالي لبنك سرادر الذي اندمج مع بنك عوده في العام 2004 لتشكيل مجموعة عوده سرادار المصرفية للخدمات الخاصة، وسيتم التقييم باستخدام أحدث نموذج للتحليل المالي – نموذج CAMEL والذي يقيس أداء البنوك بالاعتماد على معايير مثل ملاءة رأس المال وجودة الاصول وكفاءة الادارة وجودة الارباح والسيولة، امتدت فترة الدراسة من العام 2000 وحتى نهاية العام 2008، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترة قبل الدمج وفترة بعد الدمج، جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من التقارير السنوية، وأظهرت نتائج الدراسة تحسن الأداء المالي لبنك سرادار في مرحلة بعد الدمج وذلك بالنسبة لمعظم مؤشرات نموذج CAMEL.

- **دراسة (Ombaka & Jagongo, 2018)[8] بعنوان:**

" MERGERS AND ACQUISITIONS ON FINANCIAL PERFORMANCE AMONG SELECTED COMMERCIAL BANKS, KENYA"

" تأثير عمليات الاندماج والسيطرة على الأداء المالي بين البنوك التجارية المختارة في كينيا"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الاندماج والسيطرة في الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، بينما كانت الأهداف المحددة بشكل دقيق لهذه الدراسة هي بيان أثر التكاتف والتعاضد التشغيلي والكفاءة المثلى وتنويع المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في بيان هذا الأثر وترتكز هذه الدراسة على ثلاث نظريات (نظرية الكفاءة

[7] ضاهر، حنان، (2015)، **أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف – دراسة حالة مجموعة عوده سرادار المصرفية للخدمات الخاصة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد(3).

[8] CH. Ombaka, A. Jagongo, (2018**), Mergers And Acquisitions On Financial Performance Among Selected Commercial Banks, Kenya**, International Academic Journal of Economics and Finance, Vol (3), Issue (1).

المثلى، نظرية التعاضد المالي، نظرية الهيمنة)، تكون مجتمع الدراسة من تسعة بنوك اندمجت أو تم السيطرة عليها خلال الفترة من 2010–2017 في كينيا بحيث تضمنت هذه العينة ثلاث حالات اندماج وست حالات سيطرة، وقد تم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال الاستبيانات والبيانات الثانوية من خلال البيانات المالية السنوية المدققة للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة، تم أخذ البيانات المالية من المراكز المالية وبيانات الدخل وقائمة التدفقات النقدية للبنوك عينة الدراسة لمدة خمس سنوات قبل وبعد الاندماج، والتي كانت قد استخدمت لحساب وتحليل معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE من خلال البيانات المالية المنشورة للفترة قيد الدراسة، وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبرنامج MS EXCEL من اجل استخراج التكرارات والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية الأخرى، وقد خلصت الدراسة إلى أن التعاضد التشغيلي والكفاءة المثلى وتنويع المخاطر كمؤشرات للاندماج والسيطرة لها آثار كبيرة على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا حيث شرحت هذه المتغيرات ما قيمته 98.2% من التغيرات التي حصلت في الاداء المالي لهذه البنوك التجارية.

- **دراسة (Subhashree & Kannappan, 2018)[9] بعنوان:**

" Merger and Acquisition in Banking Industry"

" الاندماج والسيطرة في الصناعة المصرفيّة"

تبين الدراسة أنّ الاندماج والسيطرة عمليتان مهمتان في الصناعة المصرفية لتحقيق مكاسب مالية كبيرة، حيث يتمثل الهدف الأساسي للاندماج والسيطرة في قطاعات البنوك في تحسين وفورات الحجم، ويعني الاندماج بشكل عام توحيد شركتين في شركة واحدة، وخلال عملية الاندماج فإن شركة واحدة تبقى بينما تزول شخصية الشركة الأخرى، ومن ناحية أخرى فإن السيطرة تعني الاستيلاء على شركة أو بنك آخر .

ويعد الاندماج والسيطرة في الوقت الحاضر خيارات شائعة لتطوير واستمرارية الأعمال، وهي تنطوي على دمج المؤسسات المختلفة ضمن شروط جديدة موحدة تنطبق على كل منها، ويتم

[9] K. Subhashree, M. Kannappan, (2018), **Merger and Acquisition in Banking Industry**, International Journal of Pure and Applied Mathematics, Vol (119), No (17).

ذلك من خلال مزج المؤسسات المترابطة ضمن صفقة الاندماج والسيطرة، وهذا التكامل يتم تحقيقه من خلال خطوات استراتيجية في هيكلة وتوحيد الأعمال .

إن الاندماج والسيطرة لا يقتصران على تحقيق مجرد علامة تجارية أو هيكلية جديدة أو عرض منتجات، إنما لتحقيق أهداف استراتيجية على المدى البعيد، مع ملاحظة أن عمليات الاندماج والسيطرة لا تعد جديدة في الصناعية البنكية.

- **دراسة (Saluja; Sharma; Lal,2012)[10] بعنوان:**

" Impact of Merger on Financial Performance of Bank- a Case Study of HDFC Bank"

" أثر الاندماج على الاداء المالي للمصرف– دراسة حالة مصرف HDFC "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاندماج على الاداء المالي للمصرف HDFC الذي اندمج طوعاً مع سنشوريان بنك أوف بنجاب Centurion Bank of Punjab بهدف زيادة الحجم، وتحقيق فوائد للاقتصاد، ثم تقييم أثر الاندماج على المصرف المدروس باستخدام نموذج التقييم المالي CAMEL، امتدت فترة الدراسة من 2006–2007 وحتى 2010–2011 وقسمت فترة الدراسة إلى فترتين فترة قبل الدمج وفترة بعد الدمج، جمعت بيانات الدراسة بالاستناد إلى التقارير السنوية للمصرف HDFC، واستخدمت مجموعة من الأساليب الاحصائية في هذه الدراسة مثل المتوسط، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصرف المدروس قد تحسن في فترة ما بعد الدمج تقريباً في جميع معاملات نموذج CAMEL.

[10] **SALUJA, R. SHARMA, S. LAL, R. (2012), "** ***Impact of Merger on Financial Performance of Bank- A Case Study of HDFC Bank***" , International Journal of Business Research and Management (IJRFM), Vol. 2, Issue 2.

دراسات تتعلق بنموذج CAMELS

- **دراسة (بختي، 2018)[11] بعنوان: " تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS –دراسة حالة بنك السلام الجزائري"**

تناولت هده الورقة معيار CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية حيث تضمنت إطار نظري يتضمن ماهية البنوك الإسلامية و خصائصها و كذا عموميات حول تقييم الأداء في البنوك كما تم تسليط الضوء على معيار CAMELS الذي يتم من خلاله الكشف عن نقاط الضعف و القوة في أداء البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية ، حيث تم تطبيق هذا المعيار على بنك السلام باعتباره احد البنوك الإسلامية الناشطة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الممتدة ما بين 2011الى 2016 ، وخلصت الدراسة إلى أن البنك يتمتع بملاءة جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر التي تواجهه و يحقق أرباح جيدة تضمن له الاستمرارية ، إلا أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة مما يتوجب عليه اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الالتزامات الفورية.

- **دراسة (أسعد، 2018)[12] بعنوان: " تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS "**

يهدف هذا البحث إلى تقييم أداء البنوك من خلال تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)على عينة من البنوك الخاصة ، وهي بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية والمهجر، من أجل تقييم أداء البنوك من خلال اجراء دراسة لتحديد مواطن الضعف ونقاط القوة في أدائها وتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك ، الأمر الذي يتطلب بذل عناية خاصة وتحديد تفضيلات الإشراف المطلوبة أو تدخل السلطة لمعالجة الأمر.

استخدم البحث المنهج الوصفي (دراسة الحالة) من خلال جمع وتحليل البيانات (2015-2016) لكلا البنكين موضوع البحث .

[11] بختي، عمارية، (2018)، **تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS -دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد 25.

[12] أسعد، بسام، (2018)، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي Camels** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصاديّة والقانونية، المجلد 40، العدد1.

تشير نتيجة تطبيق نظام (CAMELS) إلى أن بنك بيمو قد حصل على المستوى الثالث (التصنيف "3") وفق نظام التقييم المركب (CAMELS) ، مما يعني أنه يواجه البنك نقاط ضعف في بعض العناصر ، وهي جودة الأصول ، والإدارة التي تتطلب عناية وإجراءات خاصة ينبغي أن تتخذها إدارة البنك من أجل تحسين أداء هذه العناصر وأداء البنك ككل.

تشير النتائج إلى أن بنك سورية والمهجر قد حصل على المستوى الثاني من المخاطر (التصنيف "2") مما يعني أن البنك لديه أداء جيد في معظم المجالات وقدرة جيدة على مواجهة التحديات ويتطلب بعض الإجراءات التي يمكن أن تعزيز الأداء.

وقد أظهر البحث أهمية تطبيق نظام (CAMELS) من خلال إجراء تحليل شامل لأداء البنك ومقارنته مع المقاييس المحددة من قبل النموذج الأمر الذي يساعد في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى رعاية خاصة.

- **دراسة (الموسوي وآخرون، 2018)[13] بعنوان : " استخدام انموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية– دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017"**

هدف البحث إلى تصنيف أهم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق درجة السلامة المصرفية باستخدام انموذج التقييم CAMELS، اذ شمل البحث اختبار بيانات 23 مصرفاً تجارياً واسلامياً من القطاع الخاص عام 2017، لغرض تحديد أي المصارف هي الأعلى من حيث درجة الكفاءة ودعم ثقة المودعين والمستثمرين المتعاملين مع هذه المصارف، ومن ثم تعزيز دورها في قطاع الخدمات المالية ككل عن طريق تعيين المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف العمليات المالية والتشغيلية والادارية للمصرف، وافترض البحث فرضية رئيسة واحدة مفادها (يسهم انموذج CAMELS في تقييم السلامة المصرفية وتوجيه متخذي القرار)، وكانت أبرز الاستنتاجات أنّ جميع المصارف عينة البحث والتي خضعت للاختبار لم تحقق درجة التصنيف (القوي) في كل مؤشرات الانموذج الستة مجتمعة، إلا أنّ جميعها حقق أقوى درجة وفق معيار كفاية رأس المال المعتمد لدى البنك المركزي العراقي لجميع المصارف التجارية والاسلاميّة.

[13] الموسوي، أمير علي خليل، وآخرون، (2018)، **استخدام انموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية- دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017**، المجلة العراقية للعلوم الاداريّة، المجلد 14، العدد58.

- **دراسة (بهلول، 2018)[14] بعنوان: " تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"**

إنّ عملية تقييم الأداء المالي تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح البنوك في تحقيق الأهداف المرجوة، حيث يهدف هذا الموضوع إلى تقييم الأداء وكفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية والوضع المالي للبنك وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار **CAMELS** على هذا البنك.

ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى أن البنك يمتلك نسبة ملاءة جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر التي تواجهه ويحقق أرباح جيدة تضمن له البقاء والاستمرارية إلا أنّه يعاني من الديون المتعثرة التي تؤثر على جودة أصوله، كما أنّ أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة وعليه اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك من أجل مواجهة الالتزامات الفوريّة.

- **دراسة (القيسي، 2017)[15] بعنوان: " تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS –دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009 – 2014"**

هدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS ، وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان خلال الفترة 2009 – 2014 واستخدمت الدراسة متغيرين لقياس أداء البنوك هما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية(ROE) ، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على عناصر نموذج CAMELS وهي كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، بالإضافة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، ووجدت نتائج الدراسة بأن كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية تعد من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً على مقاييس أداء البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE) وتوصلت الدراسة

---

[14] بهلول، فاطمة، (2018)، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، رسالة ماجستير، جامعة عبدالحميد بن باديس- مستغانم.

[15] القيسي، فوزان عبدالقادر، (2017)، **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009 – 2014** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 4.

إلى أنه يمكن اشتقاق نموذج مصغر من نموذج CAMELS هو نموذج CAME والذي له قدرة كبيرة على تفسير وقياس أداء البنوك التجارية الأردنية، كما أوصت الدراسة البنك المركزي الاردني بأن يستخدم النموذج المصغر CAME لتقييم البنوك.

- **دراسة (أقدح ، 2017)[16] بعنوان " أثر تطبيق معيار CAMELS في تقييم أداء المصارف الاسلامية – دراسة تطبيقية "**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار camels في تقييم أداء المصارف الاسلامية، وذلك بالتطبيق عل سوق دبي للأوراق المالية حيث يتمثل معيار camels بالمؤشرات التالية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية تجاه مخاطر السوق، وتم دراسة أثر تطبيق معيار camels على المصارف الاسلامية المدرجة في هذا السوق والمتمثلة بالمصارف التالية: (دبي الاسلامي، الامارات الاسلامي، السلام، عجمان) حيث قامت الباحثة بدراسة التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة بدءاً من عام 2009 ولنهاية عام 2014، ومن ثم تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال استخدام البرنامج الاحصائي spss، وعلى وجه التحديد تم استخدام اختبار "One–Way ANOVA" وذلك بهدف دراسة الفروق الجوهرية بين المصارف الاسلامية عينة الدراسة، وقد أظهرت الدراسة عموماً ما يلي: وجود أثر لكل من المؤشرات التالية : كفاية رأس المال، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية تجاه مخاطر السوق في تقييم أداء المصارف الاسلامية عينة الدراسة، كما أظهرت الدراسة أيضاً عدم وجود أثر لمؤشر جودة الأصول في تقييم أداء المصارف الاسلامية.

- **دراسة (بومدين و زواوية، 2016)[17] بعنوان " تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS"**

إنّ الهدف من تقييم الأداء هو تحسين قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال حسب رأي الباحث دروكر، وبمعنى آخر هو المقياس الذي يجعل المؤسسة تحقق هدفها في ظل المنافسة من خلال اكتسابها حصة سوقيّة، ويعتبر نظام camels مؤشر سريع للإحاطة بالوضعية المالية لأي مؤسسة بنكية ومعرقة درجة تصنيفها، بالإضافة إلى كونه أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، فقامت

[16] **أقدح** ، هبة محمد، (2017)، **أثر تطبيق معيار camels في تقييم أداء المصارف الاسلامية – دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب.

[17] بومدين، أونان، زواوية، إيمان قوال، (2016)، **تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد (19).

البنوك المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها للوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة والالتزام بالحوكمة المصرفيّة، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج وهي:

- يعتبر معيار camels من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك إذ يتم تقييمها وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني والتي تعكس أداء البنك في ستة مناطق أساسيّة.
- تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم أداء فروع البنك، بينما تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام البنكي ككل.
- يتم تصنيف أداء البنك حسب هذا المعيار إلى خمسة أصناف، كل تصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على أنّ هذا المؤشر يعتبر فعلاً أداة للإنذار المبكر.
- كل مؤشر يضم مؤشرات تفصيليّة وفقاً لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى توفر البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.

- **دراسة (الناصر، 2016)[18] بعنوان " تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي باستخدام نموذج CAMELS وتقنيات ادارة المخاطر: مقارنة بين المصارف التقليدية والاسلامية"**

هدف هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي في كل من الإمارات والأردن وقطر، وتحديد المخاطر المصرفية المرافقة للأداء المالي التي تشكل نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية خلال الفترة (2008– 2013) باستخدام المؤشرات الأساسية للنموذج المذكور، وذلك بهدف قياس الاختلافات النسبية بين المصارف التقليدية والاسلامية تبعاً لكفاءتها استناداً إلى مؤشرات النموذج، حيث شملت عينة البحث 12 مصرف منها ستة مصارف تقليدية وستة مصارف إسلامية موزعة بالتساوي بين مصارف الدول المختارة، ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها أن أداء المصارف الاسلامية أفضل من أداء المصارف التقليدية في المخاطر المرافقة لجودة الأصول في نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول وفي السيولة كأداء وفي الحساسية تجاه مخاطر السوق.

- **دراسة (يامين ، 2016)[19] بعنوان " أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS فى المخاطر الائتمانية التى تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة فى بورصة عمان للأوراق المالية"**

[18] الناصر، بانة وليد، (2016)، **تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي باستخدام نموذج camels وتقنيات ادارة المخاطر: مقارنة بين المصارف التقليدية والاسلامية**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب.

تناولت هذه الدراسة اختبار أثر عناصر نموذج تقييم البنوك CAMELS في عنصر المخاطر الائتمانية. ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة قام الباحثان بصياغة فرضية رئيسة مضمونها بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعناصر النموذج مجتمعة في المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. ولقد قام الباحثان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن عناصر النموذج مجتمعة تؤثر في عنصر المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية، بينما عند عمل الاختبار لأثر كل عنصر من عناصر النموذج بشكل مستقل في المخاطر الائتمانية كانت النتائج بالشكل التالي: يوجد أثر لكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة العوائد وحساسية مخاطر السوق في المخاطر الائتمانية، أما بالنسبة لعنصري جودة الإدارة وجودة السيولة فلا يوجد لهما أثر في المخاطر الائتمانية.

- **دراسة (محمد ، 2013)[20] بعنوان " تطبيق نظام CAMELS فى تقييم اداء البنوك المصرية فى اطار إتفاقية بأزل 2 : دراسة حالة بنك مصر والبنك الأهلي المصري"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تلاءم نظام التقييم المصرفي الأمريكي مع القطاع المصرفي المصري وذلك من خلال الإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة لتفادي حدوث أي أزمات مالية مستقبلاً ، مع توفير كافة الضمانات للقطاع المصرفي للعمل في مناخ يتمتع بالشفافية والكفاءة ، وتمت هذه الدراسة على بنكين هما بنك مصر والبنك الأهلي المصري وهما عصب الاقتصاد المصري وذلك من خلال سنتي 2011 و 2012 وذلك من خلال استخدام المنهج التطبيقي، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك بتطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي **camels** بالمؤشرات الستة، لما له من آثار ايجابية في اكتشاف الايجابيات والسلبيات وكيفية العلاج السريع قبل تفاقم المشاكل، وكذا التعامل مع المتغيرات المصرفية العالمية والتفعيل الايجابي لدور جهاز التفتيش الداخلي والرقابة على البنوك.

---

[19] ياسين، اسماعيل يونس، الظهراوي، محمد سامي، (2016)، **أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS فى المخاطر الائتمانية التى تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة فى بورصة عمان للأوراق المالية** ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية - جامعة الزرقاء الخاصة – الأردن، المجلد 16، العدد 3.

[20] محمد، ياسر أحمد مدني، (2013)، **تطبيق نظام camels فى تقييم اداء البنوك المصرية فى اطار إتفاقية بأزل 2 : دراسة حالة بنك مصر والبنك الأهلى المصرى** ، مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة - جامعة طنطا) – مصر، العدد 3.

- **دراسة (EL KHOURY & SALEM, 2018)[21] بعنوان:**

" Ranking and Rating Lebanese Commercial Banks: A CAMELS Framework"

" تصنيف وتقييم البنوك التجارية اللبنانية في إطار عمل نموذج CAMELS "

نموذج camels بدمج أكثر من معدل هو واحد من أكثر النماذج المستخدمة لقياس الأداء المصرفي، وهكذا فإن هذا البحث سوف يقيس كفاءة البنوك اللبنانية وتصنيفها وتقييمها مستخدماً نموذج camels، تم تضمين البنوك العشرة الكبرى في لبنان ضمن هذه الدراسة وخلال فترة 2008-2010، هذه الدراسة وجدت أن:

- تقييم CIFS المستخدم في لبنان غير متوافق مع تقييم camels مشيرةً إلى الحاجة لتطوير نموذج أكثر دقة لتقييم البنوك.
- تصنيف البنوك غير مستقر وثابت بمرور السنوات.
- لم تحصل أي من البنوك اللبنانية على التقييم (5) بحسب camels مما يشير إلى تحسن كفاءتها.
- لم تحقق أي من البنوك عينة الدراسة درجة ايجابية في كافة جوانب وعناصر camels.
- تشير الدراسة إلى نقاط الضعف والقوة الرئيسية لكل بنك مقترحةً المجالات التي ينبغي تعزيزها لتحسين تصنيف وتقييم البنك.

- **دراسة (Ghazavi & Bayraktar, 2018)[22] بعنوان:**

" Performance Analysis Of Bank In Turkey Using Camels Approach Case Study: Six Turkish Banks During 2005 To 2016"

" تحليل أداء البنوك في تركيا باستخدام طريقة Camels- دراسة حالة: ستة بنوك تركية خلال الفترة من 2005 إلى 2016"

هذه الدراسة تحلل الأداء والمصداقية المالية لستة بنوك تركية للفترة من 2005-2016، وقد كانت العينة تقارن بين اثنين من بنوك الودائع المملوكة للدولة و ثلاثة من بنوك الودائع

[21] R. El Khoury, CH.G. Salem, (2018), **Ranking and Rating Lebanese Commercial Banks: A CAMELS Framework**, International Academic Journal of Accounting and Financial Management , Vol (5), No (4).

[22] M. Ghazavi, S. Bayraktar, (2018), **Performance Analysis Of Bank In Turkey Using Camels Approach Case Study: Six Turkish Banks During 2005 To 2016**, Journal of Business Research Turk, Vol (10), Issue (2).

المملوكة ملكية خاصة وبنك أجنبي واحد، ويعتبر نموذج camels من أكثر الأساليب شيوعاً لتحليل أداء البنوك، بحيث يتكون هذا النموذج من العناصر التالية: كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية على التوالي.

وقد تبين من خلال متوسط معدلات الأعوام 2014، 2015، 2016 لكل عنصر من عناصر camels والتي تم تقييمها وفحصها بشكل مستقل أنه لم يوجد أي بنك متفوق على البنوك الأخرى، في حين أن التقييم المركب من خلال camels يبين أن بنك (Ziraat) قد حاز على التقييم الأعلى بمقدار (29.32%) في حين حصل بنك (Halkbank) على أدنى تقييم (21.94%).

وبصورة شاملة فإن نسب camels المركبة للعام 2016 للبنوك العينة تبدو قريبة جداً من بعضها البعض، ومع ذلك فإن إجراء تقييم camels بشكل سنوي يظهر فروقات هامة تتم ملاحظتها في العناصر المكونة لنموذج camels، إضافة إلى أن نتائج الاختبار الاحصائي ANOVA تبين أن نسب عناصر camels تختلف بشكل كبير بمرور السنوات .

وأخيراً فإن مقارنة تقييمات camels مع التقييمات المؤسسية التقليدية تظهر أن الأخيرة تعطي تقييماً متأخراً عن المؤشرات المالية للشركات، حتى أنها قد لا تعبر بشكل دقيق وتعطي تقييماً مضللاً عن الظروف المالية للشركات.

- **دراسة (Rozzani & Abdul Rahman, 2013)[23] بعنوان:**

"Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional versus Islamic"

" Camels وتقييم أداء المصارف في ماليزيا، مقارنة بين التقليدية والاسلاميّة "

وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء المصارف في ماليزيا في الفترة من 2008 إلى 2011 باستخدام نموذج **Camels**، وقد حددت العوامل التي تؤثر على أداء المصارف التقليدية والاسلاميّة في ماليزيا باستخدام عينة من 19 مصرف تقليدي و 16 مصرف اسلامي، وتشير أهم النتائج إلى أنّ مستويات الأداء متشابهة جداً بين التقليدي والاسلامي.

[23] **Rozzani**.N, **Abdul Rahman**. R, (2013), **Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional versus Islamic**, Universiti Teknologi MARA, Joyrnal of Islamic Finance and Business Research 2.

- **دراسة (Kabir & Dey , 2012)[24] بعنوان:**

" Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh"

" تحليل الأداء من خلال تصنيف CAMEL: دراسة مقارنة لبنوك تجارية خاصة مختارة في بنغلادش"

أجريت هذه الدراسة للمقارنة بين بنك **(IFIC)** وبنك **(EXIM)** في بنغلادش بهدف تحليل الأداء وقد تم تطبيق تقنيات نسب **Camel** لتقييم الأداء المالي لتلك المصارف وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج ومن أهمها أنّه بسبب التغير الجذري في القطاعات المصرفية في السنوات الأخيرة قامت البنوك المركزية في كافة أنحاء في تحسين نوعية وتقنيات اشرافها، وقد قامت العديد من البلدان بتطوير نظام تقدير مالي موحد **Camel** ليستخدم بالإضافة للتقنيات الحاليّة لديها على اعتبار هذا النظام من أكثر الأدوات المستخدمة للحكم على كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الادارة والأرباح والسيولة للمؤسسات المالية المتضمنة للبنوك التجارية حول كافة أنحاء العالم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على عينة جيدة من عمليات توحيد الأعمال المصرفي التي تمت في بعض الدول العربية وتقييمها محاسبياً، كما تم بيان تأثير تلك العمليات على أداء المصارف عينة الدراسة على عكس الدراسات السابقة التي ركز اغلبيتها على تقييم الاداء المالي فقط، وقد تم بيان هذا التأثير باستخدام نموذج تقييم حديث (نموذج CAMELS)، حيث تم استخدام المتغيرات التي يشملها هذا النموذج وحساب النسب المالية لهذه المتغيرات على عكس الدراسات السابقة التي ركز معظمها على التقييم باستخدام الاساليب التقليدية للتقييم، كما نجد أن الدراسات السابقة ركز أغلبها على أحد متغيرات هذه الدراسة، في حيث تناولت بعض الدراسات عملية الدمج المصرفي والبعض تناولت موضوع التقييم المحاسبي دون التركيز على عمليات توحيد الأعمال، وسلطت بعض الدراسات الضوء على نموذج CAMELS لتقييم أداء مصارف لم تخضع لعمليات توحيد أعمال، في حين جاءت هذه الدراسة للربط بين المتغيرات السابقة في دراسة واحدة .

[24] **Kabir**. A, **Dey**. S , (2012), **Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh**, Journal of Politics & Governance, Vol. 1, No. 2/3.

رابعاً: أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم هذه الأهميّة إلى:

- أهميّة نظريّة تنبع من الدور المهم الذي تلعبه عمليات توحيد الأعمال المصرفي في خلق كيانات مصرفية كبيرة وقوية وقادرة على توفير رؤوس الأموال الكافية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وفتح أسواق جديدة وتوحيد الادارات وتقليص النفقات، كما ان توحيد الأعمال يقلص من حالات الافلاس والانهيار، وأيضاً استخدام أنظمة تقييم مصرفي شامل ويعتبر الأحدث.
- أهميّة تطبيقيّة تكمن في تسليط الضوء على البعض من عمليات توحيد الأعمال التي تمت في القطاع المصرفي في بعض البلدان العربية وتقييمها محاسبياً، وبيان أثر تلك العمليات على أداء المصارف الدامجة في تلك العمليات، وأيضاً في استخدام نموذج يعتبر من أحدث النماذج في التقييم المصرفي (نموذج CAMELS) من خلال المؤشرات المكونة لهذا النموذج في تقييم الأداء لهذه المصارف.

خامساً: أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الاجابة على التساؤلات الرئيسية المتضمنة في مشكلة الدراسة وأيضاً الاجابة على التساؤلات الفرعية المكونة لها، من خلال تقييم عمليات توحيد الأعمال المصرفي لعينة الدراسة محاسبياً وبيان مدى تطبيق المصارف للإجراءات والأساليب التي نصت عليها المعايير الدولية، وبيان أثر تلك العمليات في أداء المصارف عينة الدراسة باستخدام نموذج CAMELS، وأيضاً التحقق من مدى ملاءمة هذا النموذج لتقييم هذه العمليات، وكذلك الوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في تحسين أداء المصارف عينة الدراسة.

سادساً: متغيرات الدراسة:

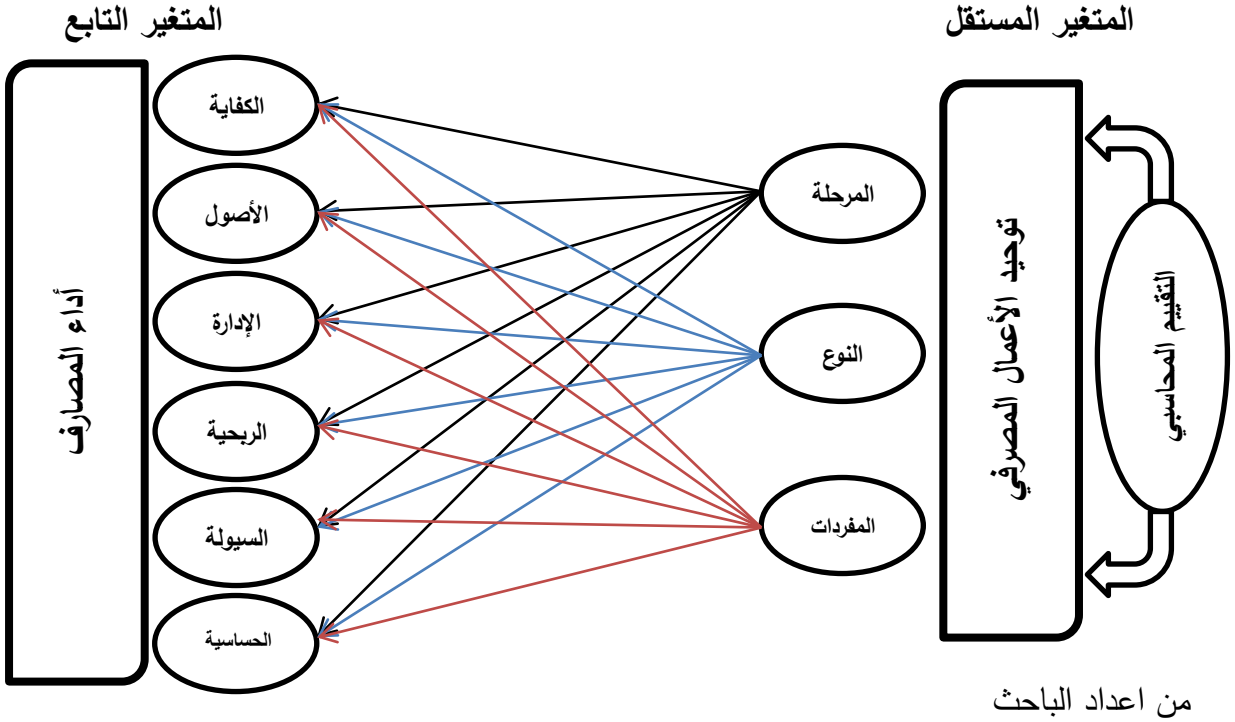
- **المتغير المستقل:** توحيد الأعمال المصرفي والذي قد يؤدي إلى فروق يمكن تحديدها من خلال المقارنة بين الفترات السابقة واللاحقة لتوحيد الأعمال، أو من خلال المقارنة بين أنواع عمليات توحيد الأعمال، أو من خلال المقارنة بين مفردات العينة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.
- **المتغير التابع:** أداء المصارف، وقد تم استخدام عناصر نموذج CAMELS التالية في قياس الأداء للمصارف العينة :

- كفاية رأس المال

- جودة الأصول
- جودة الادارة
- الربحيّة
- السيولة
- الحساسيّة لمخاطر السوق

سابعاً: أنموذج الدراسة

اعتمد الباحث في بناء هذا الأنموذج على متغيرات الدراسة، والشكل التالي يوضح هذا النموذج:



من اعداد الباحث

الشكل (1) أنموذج الدراسة

ثامناً: فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسة الأولى:** لا تقوم المصارف عيّنة الدراسة بإتباع وتطبيق الأساليب والاجراءات والافصاحات الخاصّة بتوحيد الاعمال والتي تضمنها معيار التقارير المالية **(IFRS 3)**.
- **الفرضية الرئيسة الثانية:** لا توجد فروق معنويّة في أداء المصارف عينة الدراسة قبل توحيد الأعمال وبعده باستخدام نموذج CAMELS.

وينبثق عن الفرضية الرئيسة الثانية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق معنويّة في كفاية رأس المال لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق معنويّة في جودة الأصول لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق معنويّة في الإدارة لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق معنويّة في الربحيّة لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا توجد فروق معنويّة في السيولة لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.
- **الفرضية الفرعية السادسة:** لا توجد فروق معنويّة في الحساسيّة لمخاطر السوق لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.

- **الفرضية الرئيسة الثالثة:** لا توجد فروق معنويّة بين أداء المصارف عينة الدراسة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق معنويّة بين كفاية رأس المال لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق معنويّة بين جودة الأصول لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق معنويّة بين جودة الإدارة لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق معنويّة بين الربحيّة لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا توجد فروق معنويّة بين السيولة لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.
- **الفرضية الفرعية السادسة:** لا توجد فروق معنويّة بين الحساسيّة لمخاطر السوق لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

- **الفرضية الرئيسة الرابعة:** لا توجد فروق معنويّة بين أداء المصارف عينة الدراسة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق معنويّة بين كفاية رأس المال لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق معنويّة بين جودة الأصول لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق معنويّة بين جودة الإدارة لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق معنويّة بين ربحية مصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا توجد فروق معنويّة بين سيولة المصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.
- **الفرضية الفرعية السادسة:** لا توجد فروق معنويّة بين حساسيّة مخاطر السوق لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

تاسعاً: محددات الدراسة

- **المحددات العلميّة:** اقتصرت هذه الدراسة على العينة السابقة لعمليات توحيد الأعمال فقط نظراً لعدم امكانيّة حصر جميع حالات توحيد الأعمال التي جرت في القطاع المصرفي العربي، كما قد اقتصرت هذه الدراسة على تقييم الأداء للمصارف الدامجة فقط وذلك لعدم تمكّن الباحث من الحصول على البيانات الماليّة والتقارير اللازمة لتقييم الأداء للمصارف المندمجة.
- **المحددات المكانيّة:** اقتصرت هذه الدراسة على حالات توحيد الأعمال بين المصارف والتي جرت في البلدان العربيّة.
- **المحددات الزمنيّة:** أنجزت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية (2001–2009 م) بالنسبة للحالة الأولى لتوحيد الأعمال (دمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني) وخلال الفترة الزمنية (2001–2009 م) بالنسبة للحالة الثانية لتوحيد الأعمال (دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري) وخلال الفترة الزمنية (2003–2011 م) بالنسبة للحالة الثالثة (سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة) وخلال الفترة (2009–2017 م) بالنسبة للحالة الرابعة (سيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر).

الفصل الأول

توحيد الأعمال بين المصارف وضروراته في بيئة الأعمال السوريّة

الفصل الأول

توحيد الأعمال بين المصارف وضروراته في بيئة الأعمال السوريّة

تمهيد

مع تسارع وتيرة العولمة وتحرير تجارة الخدمات الماليّة، أصبحت ظاهرة توحيد الأعمال بين المصارف كما يصفها المحللون الماليون بأنها ظاهرة العصر، وأصبحت هذه الظاهرة بين المصارف مطلباً من جانب المنظمين والمتعاملين في أسواق المال لمواجهة المنافسة في السوق المصرفيّة وتحقيق اقتصاديات الحجم والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفيّة وفقاً لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال وغيرها من الدواعي والدوافع، وعليه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار الفكري لتوحيد أعمال المصارف

المبحث الثاني: ضرورات توحيد أعمال المصارف في بيئة الأعمال السوريّة

المبحث الأول

الإطار الفكري لتوحيد أعمال المصارف

أولاً: مفهوم توحيد الأعمال بين المصارف

جاء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(3) أن توحيد الاعمال هو معاملة أو حدث آخر تكتسب فيه منشأة مستحوذة السيطرة على واحدة أو أكثر من الأعمال، والمعاملات التي يشار إليها على أنها اندماجات حقيقية أو اندماجات بين طرفين متكافئين هي أيضاً عمليات تجميع أعمال[1]، وبالتالي نميز هنا بين ثلاثة أشكال لتوحيد الأعمال (الاندماج القانوني والاتحاد والسيطرة) والتي سيتم التطرق إليها لاحقاً.

ويعرف توحيد الاعمال أيضاً بأنه عبارة عن جمع منشآت أو مؤسسات أعمال منفصلة في منشأة واحدة معدة للتقارير المالية[2].

أما توحيد اعمال المصارف هو عبارة عن اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إداريًا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد[3].

وقد عرف أيضاً بأنه اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم كافة مواردها واتحادها في وحدة واحدة بحيث يصبح الناتج كياناً واحداً له شخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت بالتالي شخصيتها الاعتبارية المستقلة[4].

وقد عرفه البعض بأنه" تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليته، ويدخل في البنك

---

[1] المعايير الدوليّة للتقرير المالي، اصدار (2018)، المعيار الدولي للتقرير المالي (3) " توحيد الأعمال "، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص 161.

[2] القاضي، حسين، حمدان، مأمون، (2011)، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص218.

[3] عبدالحميد، عبدالمطلب، (2001)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص153.

[4] بوشلاغم، فتحية، رقياق، حنان، (2015)، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند اولحاج- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص30.

الدامج ويصبح مصرفًا واحدًا ويتخذ المصرف الجديد اسمًا جديدًا عادة يكون اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج[5].

كما تم التعبير عن توحيد اعمال المصارف بأنه" اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، مما يؤدي الاندماج إلى زوال كل البنوك المشاركة في تلك العملية وظهور بنك جديد، له صفته القانونية المستقلة، أو زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه إلى البنك الدامج، والذي يمتلك كافة حقوق البنك المدموج، ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير، وقد يكون الدمج جزئيًا من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للبنوك .كما لا يقتصر نطاق عمليات الدمج داخل حدود الدولة فقط بل يمكن أن يتعداها إلى الدول الأخرى6.

وعرف أيضاً بأنه اتحاد مصالح بين مصرفين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد من خلال المزج الكامل بين مصرفين أو أكثر ويؤدي إلى ظهور كيان جديد أو قيام أحد المصارف بضم مصرف أو أكثر بحيث يحتفظ كل مصرف بشخصيته الاعتباريّة بحيث تشكل هذه المصارف وحدة اقتصاديّة مستقلة لها دفاتر مستقلة يظهر أثرها لدى الشركة القابضة (المصرف المسيطر)، ويكون الاندماج بشكل كلي أو جزئي، وبسيطرة كاملة أو جزئية، وقد يكون بشكل إرادي أو قسري، ويمكن قياس الاندماج المصرفي بالرجوع إلى أمرين أساسيين هما التكلفة والعائد، وهذا مهم لكل من المصارف الدامجة والمصارف المستهدفة[7].

ويعرف الباحث توحيد الأعمال بين المصارف بأنه عمليّة الجمع بين منشأتين مصرفيتين أو اكثر في ايجاد مصلحة مشتركة تربط بين هذه المنشآت المصرفيّة وذلك لغرض خلق وحدة مصرفيّة جديدة ر تتمتع بمزايا أفضل من أجل العمل في نطاق اكثر انتشاراً.

ثانياً: أنواع توحيد أعمال المصارف

يمكن تصنيف عمليات توحيد أعمال المصارف كايلي:

- أنواع توحيد أعمال المصارف حسب طبيعة النشاط.

[5] Stephen A. Ross, Randolph W.Westerfield and Jeffrey Jaffa،(2002),"Corporate Finance ' , New York, McGraw-Hill Irwin,p817.

[6] شلبي، ماجدة أحمد، (2003)، الاندماج المصرفي كأداة للنفاذ إلى الأسواق ودعم القدرة التنافسية في عصر التكتلات والكيانات العملاقة، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، المجلد 7، العدد21، ص103.

[7] الخزعلي ،أحمد سالم خالد، (2014)، الدمج المصرفي وأثره على التنافسية للمصارف التجارية في الأردن: دراسة حالة، المجلة العربية للإدارة- المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلد 34، العدد 2، ص48.

- أنواع توحيد أعمال المصارف حسب طبيعة العلاقة بين أطراف العملية.

- **أنواع توحيد أعمال المصارف حسب طبيعة النشاط:**

- **توحيد الأعمال الأفقي:** وهذا الاندماج يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس طبيعة النشاط أو أنشطة مترابطة أو مكملة لبعضها البعض، ويستمر المصرف الناتج عن توحيد الأعمال بالعمل في نفس النشاط ولكن بحجم أكبر مثل: اندماج بنوك تجارية أو بنوك متخصصة، أو بنوك إسلامية، والجدير بالذكر أن هذا النوع هو النوع الغالب ويهدف إلى تجنب الازدواجية في أداء النشاط8.
- **توحيد الأعمال الرأسي:** هو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المحافظات وبنك رئيس في المدن الكبرى أو العاصمة ، بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتداداً للبنك الكبير، ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة[9].
- **توحيد الأعمال المختلط:** هو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة[10].

أي أنّه توحيد الأعمال الذي يمكن أن يتم بين أحد البنوك التجاريّة وأحد البنوك المتخصصة، أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال، مما يعني اختلاف الخدمات التي يقدمها كل بنك، وهذا النوع من الدمج يحقق عمليّة تكامل في الأنشطة بين البنكين المندمجين.

ويحتاج هذا النوع من توحيد الأعمال بين المصارف إلى خبرات وكفاءات ذات مستويات مرتفعة، وهو ما قد يتعذر توافره في الدول الناميّة التي لم تقطع شوطاً كبيراً في هذا المجال.

- **أنواع توحيد أعمال المصارف حسب طبيعة العلاقة بين أطراف العملية.**

- **توحيد الأعمال الطوعي:** يسمى أيضاً هذا النوع بتوحيد الأعمال الودي و الذي يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج و المصرف المندمج وتتم العملية أو هذا الاندماج المصرفي انطلاقاً من رغبة إحدى المصارف في لحصول على مصرف أخر وهو المصرف المندمج وذلك من خلال تقديم عرض شراء لمجلس إدارة هذا الأخير ومن ثم تقوم إدارة كل مصرف بتقديم كتاب إلى مساهمي كلا المصرفين، مشجعة قرار الموافقة على هذه العملية، في حالة عدم وجود أي اعتراضات سواء من

[8] Alberto cybo-ottone, Maurizio murgia, (2001), mergers and shareholder wealth in European banking, journal of banking and finance, vol(24), p834.

[9] القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد،(2017)، الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية، مجلة كلية العلوم الادارية، العدد الاول، ص201.

[10] زهية، بركان، (2005)، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص176.

المساهمين أو السلطات التنظيمية و الحكومية على عملية الاندماج، يقوم المصرف الدامج بشراء أسهم المصرف المندمج عن طريق الدفع النقدي أو في شكل أوراق مقابل قيمتها كالسندات أو الأسهم، عادة ما تشجع السلطات النقدية هذا النوع من عمليات الاندماج الإرادية لما تبديه من درجة و عي و التزام لكلا الطرفين، بالإضافة إلى مختلف مزايا و فوائد هذا الاندماج كتوفير الموارد المالية اللازمة للمصارف التي تمكنها من ممارسة نشاطها بكفاءة ومحاولة الاستمرار في محيط تتحكم فيه عوامل العولمة و المنافسة[11] .

ويلاحظ أنّ هذا النوع من توحيد الأعمال بين المصارف هو الأكثر شيوعاً، ويلزم لإتمامه إدارة ذات كفاءة عالية في المصرفين وعلى وعي تام بأهداف ومكاسب هذه العمليات، وأن تراعى المصلحة الوطنية في ذلك.

- **توحيد الأعمال القسري:** وهو توحيد الأعمال اللاإرادي، ويكون غير محبب لإدارات البنوك المندمجة، ولكنه ناتج عن قرار السلطة النقدية لحماية وتقوية الجهاز المصرفي من خلال إصدار التعليمات بزيادة رأس المال المدفوع للبنوك خلال فترة معينة، أو لتخفيض نسب التعثر في الجهاز المصرفي، وذلك من خلال التخلص من البنوك ذات المحافظ الائتمانية المصنفة بالديون المتعثرة، أو البنوك الصغيرة غير القادرة على الاستمرار والتي تراوح مكانها، أو توشك على الإفلاس، أو سوء في إدارتها فتجبرها السلطات النقدية على الاندماج، كأحد الحلول لحل مشكلة معينة لدى هذه البنوك[12].

وهنا يجب أن تترافق عمليات توحيد الأعمال القسريّة بمجموعة من الحوافز والأمور المشجعة مثل الاعفاءات الضريبية أو عن طريق تزويد المصرف الدامج بالقروض المساعدة مقابل التعهد بتحمل كافة الالتزامات المرتبطة بالمصرف المندمج.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنّ اللجوء إلى هذا النوع من توحيد الأعمال بين المصارف يجب أن يتم بصفة استثنائيّة كحل أخير للتخلص من البنوك المتعثرة أو التي اقتربت من الافلاس، فيكون هذا النوع بديلاً مقبولاً لتجنب حالات التعثر المصرفي.

- **توحيد الأعمال العدائي:** يحدث هذا النوع من توحيد الأعمال عند اتخاذ قرار من إدارة بنك معين يسمى البنك الدامج، بالاندماج مع بنك آخر أقل منه يسمى البنك المندمج، بالاتصال المباشر مع مساهمي هذا البنك، وتقدم العروض لهم لشراء أسهمهم في البنك المندمج، وإقناعهم بالبيع من خلال

[11] بوشلاغم، فتحية، رقياق، حنان، (2015)،مرجع سبق ذكره، ص32.

[12] مطر، محمد، (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والاستخدامات العملية، دار وائل ، الأردن، ص339.

عقد صفقات معهم للتخلي عن أسهمهم في البنك المندمج، ويتصف البنك المندمج بأنه يعمل بشكل طبيعي ولكنه يدار بإدارة ضعيفة وغير قادرة على النهوض، والدمج العدائي يكون مفاجئ، وضد رغبة أعضاء مجلس إدارة البنك المندمج، حيث أنّه سيغير من أوضاعهم الإدارية[13].

وهذا النوع من توحيد الأعمال بين المصارف يترافق في الغالب بمشاكل وتعارض بين إدارتي المصرفين المندمجين، مما يتطلب من الجهات الرقابيّة القيام بالتنسيق المسبق بين الإدارات المتعارضة للوصول إلى إدارة مشتركة ذات كفاءة عالية.

ثالثاً: الأشكال القانونية لتوحيد اعمال المصارف

حدد معيار التقارير المالية رقم (3) في الفقرة ب (6) منه أهم الأشكال القانونية التي يمكن أن يأخذها توحيد الأعمال بأنها (الدمج القانوني والاتحاد والسيطرة)[14]، ويمكن توضيح هذه الأشكال كما يلي:

1- **الدمج القانوني (merger):** وهو توحيد للأعمال بين مصرفين يسمى الأول المصرف الدامج والثاني المصرف المندمج أو المصرف الهدف بحيث ينقضي المصرف المندمج وتزول شخصيته الاعتبارية بشكل نهائي وتنتقل أصوله والتزاماته إلى المصرف الدامج[15]، وهذا المصطلح إنما يعني بشكل أو بآخر حل المصرف أو المصارف المندمجة واستمرار المصرف الدامج وربما يستمر نشاط المصرف أو المصارف المندمجة كأحد أقسام أو فروع المصرف الدامج، ويترتب على هذا الشكل من أشكال توحيد الاعمال بين المصارف من وجهة النظر المحاسبية تبادل الأسهم العادية للمصرف أو المصارف المندمجة مقابل أسهم عادية في المصرف الدامج أو ربما مقابل سداد قيمة المصرف المندمج لمساهميه نقداً أو معادلات النقد أو بإصدار سندات مستحقة في تاريخ لاحق أو إصدار حصص ملكية أو تقديم أكثر من نوع واحد من العوض حسب الاتفاق ما بين المصارف موضوع توحيد الاعمال، ويترتب على ذلك أحياناً أن يعمل المصرف المندمج كقسم أو فرع – كما سبق الذكر– لدى المصرف الدامج، وربما استلزم الأمر اعداد قوائم مالية

---

[13] عبدالقادر، مطاي، (2010)، الاندماج المصرفي كتوجه لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع، ص113.

[14] المعايير الدوليّة للتقرير المالي، اصدار (2017)، المعيار الدولي للتقرير المالي (3) " توحيد الأعمال"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص 164.

[15] حميدات، جمعة، (2014)، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ص320.

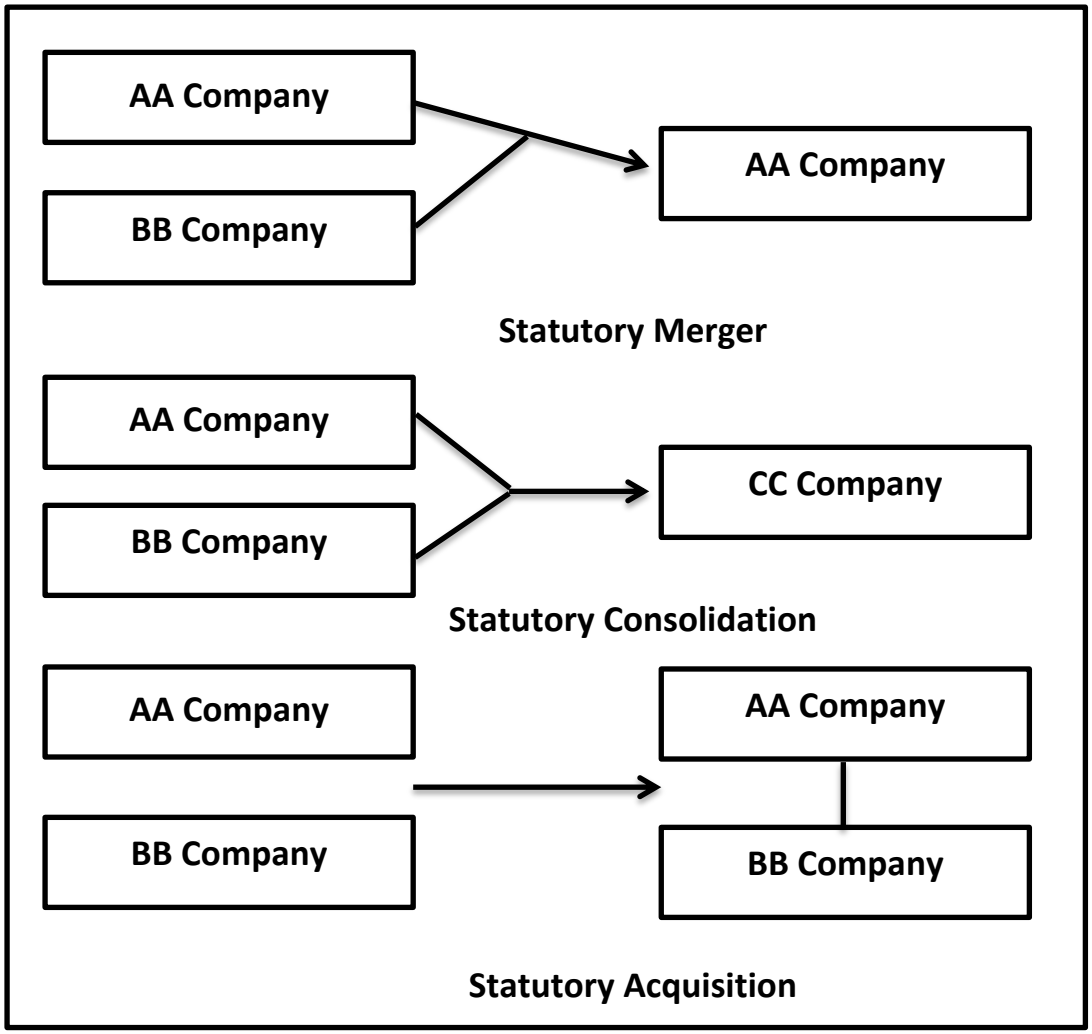
ختامية منفصلة للوحدات المندمجة (كأقسام أو فروع للمصرف الدامج) مع قوائم مالية موحدة للمصرف الدامج بأقسامه وفروعه في نهاية كل فترة محاسبية.

2- **الاتحاد أو التجميع (consolidation):** وهو توحيد للأعمال بين مصرفين أو أكثر لتأسيس مصرف واحد جديد وفي هذه الحالة تنقضي وتزول جميع المصارف التي اندمجت وتزول شخصيتها الاعتبارية ويظهر مصرف جديد له صفته وشخصيته القانونية المستقلة[16]، وبالطبع فإن المصرف الجديد الذي يتم تكوينه يستوعب جميع الأنشطة التي كانت تقوم بها المصارف المتفقة على توحيد اعمالها أو ربما أضيفت لها أنشطة جديدة أو استبعد منها أنشطة ترى الوحدات المندمجة أنه من المفضل استبعادها، وهذا يترتب على عملية الاتحاد بين المصارف تبادل الأسهم العادية لجميع المصارف المتحدة بأسهم عادية جديدة في المصرف الجديد وذلك بما يعادل صافي أصول المصارف المتحدة، أيضاً ربما يترتب على عملية الاتحاد بين المصارف أن يعمل كل مصرف من المصارف المتحدة كقسم في المصرف الجديد بما قد يستدعي تحديد نتائج أعمال كل قسم على حدة مع اعداد قوائم مالية ختامية موحدة للمصرف الجديد.

3- **السيطرة أو التملك (Acquisition):** وهو توحيد للأعمال لا يترتب عليه اختفاء الصفة القانونيّة للمصارف المندمجة، فكل مصرف يحتفظ باستقلاله المالي والاداري، ويتم بين مصرفين أو أكثر بحيث يقوم المصرف الدامج ويسمى المصرف المستحوذ بالسيطرة على أسهم أو أصول المصرف أو المصارف المدموجة بنسبة مؤثرة تتراوح بين 50% و 100%، وفي هذا الشكل من أشكال توحيد الأعمال يقوم المصرف المستحوذ بتسديد قيمة الأسهم أو الأصول نقداً أو بإصدار أسهم مقابلها، وينتج عن هذا الشكل لتوحيد الاعمال علاقة بين المصرف المستحوذ والذي يدعى بالشركة القابضة التي عرفها قانون الشركات السوري رقم (29) للعام 2011 بأنها (شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة يقتصر عملها على تملك حصص في شركات محدودة المسؤولية أو أسهم في شركات مساهمة أو الاشتراك في تأسيس مثل هذه الشركات والاشتراك في إدارة الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً) مع المصرف المستحوذ عليه والذي يدعى بالشركة التابعة علماً أنه بالإمكان في بعض الحالات حل المصرف المستحوذ عليه أو استمراره في الاحتفاظ بوجوده القانوني، بحيث يقوم كل من المصرفين بالاستمرار في العمل كما هو الحال قبل عملية توحيد الاعمال، لكن الاختلاف يكون في القرارات الادارية للمصرف المستحوذ عليه (الشركة التابعة)

[16] Larsen J.O. (2006), Modern advanced accounting, l0 Th Ed , California: Mcgraw Hill, P167.

التي تخضع للسيطرة من قبل المصرف المستحوذ (الشركة القابضة)[17]، ويمكن توضيح الأشكال المختلفة لعمليات توحيد الأعمال بين المصارف من خلال الشكل التالي[18]:



الشكل رقم (2) أشكال توحيد الأعمال

رابعاً: دواعي توحيد أعمال المصارف

تلجأ المصارف إلى توحيد أعمالها لتحقيق الهدف العام الذي يتمثل في تعظيم الأرباح وزيادة ثروة الملاك، إضافة لأهداف أخرى مرتبطة باستمرارية وجود المصارف، كالدخول لأسواق جديدة محلية وخارجية ولتقليل المنافسة وتجنب احتكار السوق، والدخول إلى أسواق جديدة بتكلفة أقل نسبياً وإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن متانة وضع المصرف وحجمه، بما ينعكس على أسعار أسهمه في السوق المالي بصورة إيجابية.

[17] الراعي، زياد، (2004)، المحاسبة المتقدمة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ص 8.

[18] Richard E. Baker, Valdean C. Lembke and Thomas E. king, (2005), Advanced Financial Accounting, Sixth Edition, Mc-Graw Hill, p9.

ومما سبق يمكن تقسيم دواعي ودوافع توحيد أعمال المصارف كما يلي:

1- تعظيم الأرباح:

يعتبر الانخفاض المفاجئ في الربحية أحد أهم حوافز ودوافع إعادة الهيكلة بالنسبة لكثير من المصارف، فقد شهد العقد الماضي العديد من المشكلات المصرفية الخطيرة في عدد كبير من الدول، وكانت الحلول التي تطرح لمعالجة هذه المشكلات تؤدي إلى زيادة فرص توحيد الأعمال[19].

2- **تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير(وفورات الحجم):** وهي إما تكون وفورات داخلية تتمثل في القدرة على تحمل تكلفة التطوير التكنلوجي وكذلك استقطاب أفضل المهارات وإعداد البرامج التدريبية الموسعة لتطوير الخدمات وتنوعها والدخول في نطاق أحدث الأعمال المصرفية، أو خارجية تتمثل في امكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين، سواء بالنسبة لحدود التسليف أو بالنسبة للعمولات أو غيرها[20].

3- **ضيق الأسواق وضرورات النمو والتوسع:** إذ يعتبر التوجه نحو زيادة عدد الفروع وانتشارها في إقليم الدولة أو خارج نطاقها من خلال عمليات توحيد الأعمال من أفضل وسائل النمو والتوسع وخاصة في حالة ضيق نطاق الأسواق المحلية(زيادة المنافسة وانخفاض الوعي المصرفي وغيرها) وتقييد عملية إنشاء المصارف الجديدة من قبل السلطات النقدية داخل نطاق الدولة[21].

4- **دوافع ماليّة وتنافسيّة:** قد تلجأ بعض المصارف الضعيفة إلى توحيد الأعمال مع مصارف قوية نظراً لعدم قدرتها على تأمين تغطية للزيادة الجديدة لرأس المال الذي تفرضه عليها السلطات النقدية، أو لعدم تمكنها من مجاراة المصارف الكبيرة في المنافسة أو لسقوف التعامل السائدة في السوق، كما أن بعض المصارف قد تتجه نحو توحيد الأعمال خوفاً من التصفية[22].

---

[19] طلب، محمد عبدالعظيم، (2009)، الاندماج المصرفي : هل يمكن تحقيقه في اليمن؟ ، المجلة العلمية (كلية التجارة جامعة أسيوط)، العدد47، ص133.

[20] غانم، كريمة، (2013)، دور الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية (الدول العربية نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، ص47.

[21] التوني، محمود أحمد، (2007)، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 82:81.

[22] زايدة، مهيب محمد،(2006)، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية- غزة، ص46.

5- **حماية الجهاز المصرفي وسلامته:** يعتبر تأمين وسلامة القطاع المصرفي في أي بلد وتجنب حدوث الأزمات المالية والمصرفية أحد الدوافع المهمة والقوية لاتخاذ السلطات النقدية قرارات توحيد الأعمال لبعض المصارف التي تواجه مشكلات التعثر والإفلاس والتصفية[23].

6- **دوافع ضريبية:** إحدى الدوافع وراء عمليات توحيد الاعمال بين المصارف هي الدوافع الضريبية، والتي تتمثل في الاعفاءات الضريبية التي قد يمنحها القانون للشركات المستثمرة وأيضاً الاستفادة من حق ترحيل الخسائر الناتجة عن التشغيل من خلال توحيد الأعمال مع مصرف آخر لتحقيق الأرباح وعندئذ يمكن مقابلة الخسائر التشغيلية مع الدخل الخاضع للضريبة للبنك المشتري[24].

كما أشار قانون الشركات السوري الوارد في المرسوم التشريعي رقم 29 للعام 2011 على إعفاء الشركات المندمجة والشركاء فيها ومساهموها والشركات المندمج فيها والشركات الناجمة عن الاندماج من جميع الضرائب والرسوم بما في ذلك رسوم نقل الملكية للموجودات الثابتة والمنقولة والحقوق المعنوية بكافة انواعها التي تترتب على الاندماج، أما إذا تم دخول شركاء جدد في الشركة فيكلفون بالضريبة والرسم كما في حال تأسيسها لأول مرة[25].

7- **مواجهة المخاطر الناتجة عن التغيرات الهيكلية في الأسواق المالية:** تخلق عمليات توحيد الأعمال بين المصارف كيانات مصرفية عملاقة وقوية وقادرة على امتصاص الصدمات من خلال الانتشار الجغرافي وتنوع الخدمات وعدم التركز في نشاط واحد، وبذلك يتم المحافظة على تركز المخاطر مما يؤدي إلى متانة المصرف الجديد وزيادة قدرته على استيعاب الأزمات الطارئة[26].

8- **ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مجال العمل المصرفي:** أصبح توحيد أعمال بين المصارف الصغيرة التي لا تستطيع اقتناء الأدوات والتقنيات التكنلوجية الحديثة حلاً يضمن خفض تكاليف هذه التقنيات الحديثة ويضمن الاستمرارية في السوق المصرفية بالمواصفات الفنية والتكنلوجية المطلوبة[27].

---

[23] طلب، محمد عبدالعظيم، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص132.

[24] دحدوح، حسين أحمد، حمادة، رشا أنور، (2015)، المحاسبة المتقدمة، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، ص19.

[25] المادة 219 من قانون الشركات السوري الوارد في المرسوم التشريعي رقم 29 للعام 2011.

[26] أباظة، عصام الدين أحمد، (2010)، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص609.

[27] محمد، محمد حسين الشريف، (2015)، الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 164.

9- **تحسين وتنويع وتخصيص الإدارة** :حيث أنّ المصرف يمكن أن يكون هدفاً لعمليات توحيد الأعمال عندما يكون أداؤه أقل من أداء الصناعة بشكل مستمر ومنتظم والأداء السيء التاريخي يمكن أن يعود لسوء الحظ ولكنه يمكن أن يعود أيضاً لقيام إدارة المصرف باتخاذ قرارات خاطئة فيما يتصل بالاستثمار والعمليات أو السعي عمداً لتحقيق أهداف تزيد من سلطتهم الشخصية ولكنها تكلف حملة الأسهم[28].

10- **تحقيق متطلبات الملاءة المصرفية:** قد يكون الدافع لعمليات توحيد الأعمال بين المصرف هو الوفاء بمتطلبات الملاءة المالية المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال وذلك بالنسبة للمصارف التي لا تتوفر لديها القدرة على تحقيق هذه النسبة، ومن ثم اكتساب ثقة البنوك العالمية والمؤسسات والمستثمرين الدوليين[29].

خامساً: المتطلبات اللازمة على المصارف لإتمام عملية توحيد أعمال ناجحة

ويمكن تحديد هذه المتطلبات كما يلي[30]:

- تحديد الأهداف طويلة الأجل للمصارف.
- توفير القيادة القوية لضمان سلامة السياسات المصرفية للمصرف الناتج عن توحيد الأعمال.
- إعادة هيكلة مالية وإدارية للمصارف المرشحة لتوحيد الاعمال.
- موقف الإدارة والعاملين في المصرف المستهدف(المندمج).
- استمرار عنصر المنافسة بعد إجراء عملية توحيد الأعمال.
- التغيير الايجابي في ربحية السهم(EPS) للمصرف الناتج عن توحيد الأعمال.
- مساهمة المصرف الدامج والمندمج بإنتاج قيمة مضافة للمصرف الجديد.
- الوضوح الكامل لجوهر عملية توحيد الاعمال بين المصرفين المندمجين.

---

[28] محمد، الطاهر الجزولي هاشم، (2010)، أثر الدمج المصرفي على الجهاز المصرفي السوداني: تجربة مصرف المزارع التجاري 2006-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، ص15.

[29] الشواربي، محمد عبدالحميد، (2002)، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 1107.

[30] محمد، محمود رمضان، (2011)، أثر الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء البنوك بالتطبيق على حالة اندماج البنك الأهلي المصري سوسيتيه جنرال مع بنك مصر الدولي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية- مصر، العدد الثاني، ص296.

سادساً: أهداف توحيد الأعمال بين المصارف

تهدف المصارف من عمليات توحيد الأعمال إلى تحقيق مجموعة أهداف لم تستطع تحقيقها بمفردها ومن بين هذه الأهداف ما يلي[31]:

1- توحيد الأعمال للاستكشاف

يعد الاستكشاف الخطوة الأولى والهدف الأول لعمليات توحيد أعمال المصارف وهو هدف أساسي ورئيسي للمصارف القائدة والرائدة التي تتبع سياسات هجومية توسعية قائمة على غزو الأسواق، لكنها من أجل نجاح عمليات الغزو تقوم باستكشاف هذه السوق والتعرف على ما فيها، وكثيراً ما يتم استخدام توحيد الأعمال لتحقيق هذا الهدف الاستكشافي وبصفة خاصة عن طريق القيام بشراء مصرف صغير في هذا المكان أو الاستحواذ عليه أو ابتلاعه، ويعد توحيد الاعمال أحد أهم الاساليب لجمع البيانات والمعلومات، سواء لاستخدام هذا المصرف كوسيلة للحصول على البيانات في مرحلة ما قبل توحيد الأعمال والاعداد له أو أثناء عملية تنفيذ توحيد الأعمال أو بعد إتمام عملية توحيد الأعمال.

2- توحيد الأعمال بهدف التموضع:

أي أن يكون للمصرف الدامج موضعاً في مكان جغرافي معين أو اكتسابه موضع معين يحقق له المكانة والقدرة التأثيرية، أي أن يمتد المصرف الدامج بأذرعه إلى هذا المكان الغريب أو البعيد عنه، والذي لا يملك معه وسيلة إلا بتوحيد الاعمال مع بنك صغير يتواجد بالفعل في هذا المكان، خاصة أن هناك قيود تحول دون التعرف على هذا المكان الجغرافي والإحاطة بأسرار السوق المصرفي فيه ومعرفة كل عناصره وتفاصيله، ومن ثم يأخذ موقعاً فيه ومن خلال هذا الموقع يقوم بممارسة النشاط المصرفي ومعرفة الأوضاع ومتطلبات النمو والتوسع والازدياد والارتقاء.

3- توحيد الأعمال بهدف اجراء الاختبارات التجريبية:

حيث أن المصارف لا تعرف المغامرة أو المخاطرة غير المحسوبة وبالتالي فإنها تلجأ إلى عمليات توحيد الأعمال لإجراء اختبارات وقياسات ردود أفعال السوق والعملاء على إدخال متغير

[31] الخضيري، محسن أحمد، (2007)، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص ص: 56- 61.

تجريبي معين، فإذا ما كان رد الفعل ايجابياً وبدون أي مشاكل تقوم المصارف بالتوسع وتوحيد الأعمال باستخدام هذا المتغير التجريبي، أما إذا كان سلبياً وكان رد فعل العملاء والسوق مستهجناً ورافضاً لهذا المتغير التجريبي تم صرف النظر عنه وتجنب المصرف حدوث خسائر كبيرة كان يمكن أن تحدث إذا ما تم تطبيق هذا المتغير الذي قد يكلف حياة المصرف الصغير أو قد يطيح به من السوق ومن دائرة التعامل المصرفي، وكثيراً ما تلجأ المصارف الكبرى إلى استخدام عمليات توحيد الأعمال وشراء المصارف الصغيرة في مناطق جغرافية معينة وذلك لاستخدام هذه المصارف كأداة لإجراء اختبارات سواء للأوعية الادخارية الجديدة أو لتقديم خدمات جديدة للسوق ومعرفة رد فعل المستهلكين لها قبل نشرها على باقي الفروع[32].

4- توحيد الأعمال بهدف اجتياح الأسواق العالمية وامتلاك مزايا تنافسية فيها:

حيث يقوم المصرف الدامج بتبني استراتيجية التوسع والانتشار وفي الوقت ذاته تقوية أذرعه الطويلة الممتدة في كافة أنحاء العالم، ومن هنا يقوم بتوحيد الأعمال مع بنوك متواجدة في الأسواق، وابتلاع هذه المصارف واحلال اسمه محل اسمها، حيث يعمل المصرف الدامج علة الاستحواذ على مصارف كبيرة رائدة وقائدة في السوق المحلي أو الدولي المراد اجتياحه إلى جانب مصارف أخرى متوسطة وصغيرة الحجم تم دمجها وابتلاعها الواحد تلو الآخر بعد إعدادها وتهيئتها لعملية توحيد الاعمال.

5- توحيد الاعمال بهدف امتلاك القوة والنفوذ وإحكام السيطرة والتوجيه للآخرين

وهو في الواقع هدف عام لأي مصرف من المصارف بصرف النظر عن عملية توحيد الأعمال وإن كان توحيد الأعمال يبقيه أحد أهدافه الأساسية، حيث لا يستطيع أي مصرف من المصارف الاستمرار في السوق المصرفي مالم يمتلك القوة والنفوذ الكفيلين بتحقيق ذلك وهو أمر لا تستطيع الكثير من المصارف الوصول إليه دون توحيد الأعمال مع مصارف أخرى، خاصة عندما يرغب في إحكام السيطرة على السوق المصرفي الذي يعمل فيه وفي الوقت ذاته توجيه الآخرين إلى حسن الممارسة للأعمال المصرفية، وإيقاف أي عملية تخرج عن العرف والتقاليد المصرفية الراسخة والعريقة، وفي الوقت ذاته ضمان جدية الالتزام و الحوكمة الذاتية، حيث يتم العمل المصرفي بالشكل الذي يتوافق مع القواعد والقوانين والأعراف المصرفية.

[32] مطر، محمد، (2000)، التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر، عمان، ص315.

6- توحيد الاعمال بهدف حماية المصالح وتحقيق النمو والتوسع مع توفير فرص الإنذار المبكر عن أي تهديد يؤثر على هذه المصالح

يساعد توحيد الاعمال على حماية مصالح المصارف المندمجة وإعطائها الفرصة على امتلاك القدرة على التوسع والنمو والازدياد وبشكل متصاعد وقوي، وفي الوقت ذاته زيادة قدرة المصرف على الاحساس بالسوق ورصد المتغيرات والمستجدات مبكراً، مما يوفر لها فرصة الإنذار المبكر عن أي خطر متوقع أن يحدث في السوق وبالتالي إتاحة فرصة التعامل مع هذا الخطر قبل أن يستفحل ويحدث آثاره المدمرة، ولذلك يستخدم توحيد الاعمال بين المصارف بهدف حماية المصالح وزيادة المكاسب وتوفير فرص الانذار المبكر ضد أي مخاطر تهدد استمرار هذه المصارف.

7- توحيد الاعمال بهدف الانتشار والتوزيع والتنويع للمخاطر:

يساعد توحيد الاعمال بين المصارف على توسيع شبكة فروعها وزيادة قدرتها على الامتداد إلى انشطة أخرى متنوعة ومختلفة كانت ترفض التعامل فيها من قبل، وبالتالي يستطيع المصرف الدامج إعادة توزيع المخاطر وتنويع وسائل الحماية والوقاية، وبالتالي اكتساب قدرة أعلى على مواجهة الأزمات والمواقف الصعبة[33].

سابعاً: شروط وضوابط عمليات توحيد أعمال المصارف

عند التخطيط لاتخاذ قرار توحيد الاعمال بين المصارف فإن هذا القرار يتطلب مجموعة من الشروط والضوابط اللازمة لكي يكون هذا القرار ناجحاً وأكثر فعالية وقوة ولكي يتم تجنب الآثار السلبية له، وعليه فلا بد من التعامل مع قرار توحيد الاعمال باعتباره قرار استراتيجي طويل المدى له تأثيره الرئيسي والواضح على مستقبل المصرف والسوق المصرفي المحلي والدولي على حدٍ سواء[34]، وفيما يلي أهم الشروط والضوابط لعمليات توحيد الاعمال:

- **شروط عمليات توحيد اعمال المصارف:**

هناك مجموعة من الشروط والخطوات التطبيقية اللازم اتباعها للمساهمة في انجاح عمليات توحيد الاعمال بين المصارف ومنها[35]:

[33] الخضيري، محسن أحمد، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص:56- 61.
[34] الخضيري، محسن أحمد، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص81.
[35] الخضيري، محسن أحمد، (2007)، المرجع السابق، ص83.

1- أن يكون هناك رغبة حقيقية وصادقة لدى القائمين على عملية توحيد الاعمال ولا يوجد بداخلهم أي شكوك أو مخاوف من عدم نجاح عملية توحيد الاعمال، وأن يتوفر لديهم الدافع الذاتي والحافز المناسب للقيام بها وعدم وجود معارضة أو مقاومة لها ويكون ذلك مع توفر إطار حقيقي من الصلاحيات والسلطات الكفيلة بإنجاح عملية توحيد الاعمال بين مصرفين أو عدّة مصارف.

2- أن يخضع قرار توحيد الاعمال لدراسات اقتصادية ومالية وتسويقية واجتماعية ودراسة السوق المصرفي الذي تعمل فيه المصارف الداخلة في عملية توحيد الاعمال ومعالجة أوجه الاختلالات القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة بتوحيد أعمالها.

3- التقييم والفحص الشامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلة في عملية توحيد الاعمال، وكذلك تحديد حقوق المساهمين والاصول والالتزامات التي تؤول إلى المصارف الدامجة وكيفية التعامل مع الاصول الأخرى والالتزامات الأخرى.

4- وضع تصور واقعي وعملي لمراحل عمليات توحيد الاعمال بين المصارف وأن يتضمن البرنامج الزمني المناسب لتطبيقه وكذلك تهيئة البيئة الداخلية لقبول عملية توحيد الاعمال والبيئة الخارجية للترحيب بها ويتم وضع خطة زمنية واضحة ومحددة لتنفيذ عملية توحيد الاعمال.

5- أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية وأعضاء مجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل معها، وذلك بالشكل الذي يكون له التأثير المضمون والأثر الجماهيري الجاذب.

6- توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإنفاق على عملية توحيد الاعمال .

7- أن تتم عملية توحيد الاعمال بين المصارف بدقة متناهية وبحرص شديد وعدم إغفال أي شيء من شأنه أن يؤدي إلى متاعب للمصارف التي تم توحيد اعمالها حالياً أو مستقبلاً.

8- التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة في الاتصالات.

- **ضوابط عمليات توحيد أعمال المصارف:**

إنّ الشروط السابقة لعمليات توحيد الاعمال بين المصارف تحتاج إلى مجموعة من الضوابط لضمان نجاح هذه العمليات ومن أهمها[36]:

1- ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة وترسيخ مبدأ الشفافية في عملية توحيد الاعمال بين المصارف وهذا يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف داخل في عملية توحيد الاعمال من حيث حجم الودائع والقروض والاستثمارات ودرجة كفاية المخصصات والديون المعدومة والاحتياطيات والارباح المحتجزة والعمليات خارج الميزانية وكل البيانات المتعلقة بالمركز المالي، إلى جانب كل البيانات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة مهاراتها وخبراتها وكذلك الهيكل التنظيمي والوظيفي لكل مصرف داخل في عملية توحيد الاعمال.
2- توفير دراسات كاملة مثل دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، التي توضح النتائج المتوقعة من حدوث عمليات توحيد الاعمال وهي تسبق عملية اتخاذ قرار توحيد الاعمال بين المصارف.
3- السلطات النقدية متمثلة بالمصارف المركزية في الدول المختلفة تلعب دوراً مهماً وفعالاً في تقييم الدراسات التي تم اجرائها على المصارف الراغبة في توحيد اعمالها والتحقق من سلامتها ومدى دقة نتائجها مع تحديد المراحل التي يجب أن تمر بها قبل البدء في اتخاذ قرار توحيد الاعمال، ثم تحديد إجراءات توحيد الاعمال والتمهيد له، ثم متابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على آثارها المتوقعة.
4- يجب أن تسبق عمليات توحيد الاعمال بين المصارف إعادة هيكلة مالية وإدارية للمصارف الداخلة في عملية توحيد الاعمال، ويتطلب ذلك معالجة المشاكل التي تعاني منها هذه المصارف مثل العمالة الزائدة واختلال درجة السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل.
5- عدم اللجوء إلى توحيد الاعمال الاجباري والقسري للمصارف إلا في أضيق الحدود ومع وجود ضرورة ملحة لذلك ويفضل أن يحدث توحيد الاعمال بين المصارف في ظل الظروف العادية أو الطبيعية.

[36] عبدالحميد، عبدالمطلب، (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 174..

6- ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لإجراء عمليات توحيد الاعمال بين المصارف مثل الاعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها.

7- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال توحيد الاعمال بين المصارف لمعرفتها والاستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات توحيد اعمال بين المصارف المحلية.

المبحث الثاني

ضرورات توحيد أعمال المصارف في بيئة الأعمال السوريّة

أولاً: واقع القطاع المصرفي في بيئة الأعمال السورية

يتكون القطاع المصرفي السوري من 20 مصرف عامل (ستة حكومية وأربعة عشر مصرفاً خاصاً منها ثلاثة مصارف إسلامية)، ولقد تأثر القطاع المصرفي السوري بشقيه العام والخاص بشكل مباشر وسريع بالأزمة الاستثنائية التي تعصف بالبلاد منذ العام 2011 ، لكون إحدى الخصائص المميزة له شدة حساسيته للاستقرار السياسي والأمني، كما أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها كلّ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي أضعفت من قدرة النظام المصرفي الرسمي في تمويل التجارة الخارجية، وحدت من دوره كوسيط يحول المدخرات من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وقد وسّعت من عمليات تهريب الأموال غير الشرعية، كما أن تراجع معدلات الدخل عموماً وحالة عدم اليقين زادا من المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل وخفضا من عمليات الإيداع والتمويل، لكن ومنذ العام 2014 وحتى الآن استطاع القطاع المصرفي التكيف والاستمرار، بل تمكن من تعزيز بعض مؤشرات الأداء لديه والتي تراجعت في بداية الأزمة نتيجة تراجع حجم الودائع والأنشطة الاستثماريّة لدى المصارف في سورية، والتي عانت من ارتفاع المخاطر التشغيلية والائتمانية، الأمر الذي فرض معطيات جديدة وطارئة أمام هذه المصارف من جهة إدارة المصارف لأصولها لتجنب وتخفيف تأثيرات الأزمة على القطاع المصرفي السوري إلى حدودها الدنيا وأيضاً زيادة المخصصات للتحوط من هذه المخاطر[37].

و قد انعكست هذه المخاطر والتحديات سلباً على القطاع المصرفي، فارتفعت نسبة الديون المتعثرة نتيجة لتوقف المتعاملين عن السداد وانخفضت نسب السيولة نظراً لتراجع الودائع وتزايد السحوبات لدى بعض المصارف الخاصة (نظراً لعدم تمكن الباحث من الحصول على البيانات السنوية للمصارف العامّة)، الأمر الذي دفع هذه المصارف إلى تعزيز نسب السيولة فيها لمواجهة أي سحوبات متوقعة، ما انعكس سلباً على كفاءة استخدام الأموال المتاحة، وبالتالي على ربحية المصارف، علماً أنّ بعض المصارف استمرت في تحقيق الأرباح التي تعود بشكل أساسي إلى احتساب أرباح إعادة تقييم مراكز القطع الأجنبي، في حين حقق معظمها خسائر تشغيلية، ويمكن ملاحظة ما سبق من خلال الجدول رقم (1) كما يلي:

[37] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy.

الجدول رقم (1) بعض مؤشرات المصارف الخاصّة السوريّة للفترة (2011-2018)

السيولة (مرة) (الموجودات المتداولة / المطاليب المتداولة)								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
1.10	1.09	1.08	1.09	1.12	1.14	1.12	1.08	بنك بيمو السعودي الفرنسي
1.19	1.19	1.19	1.19	1.29	1.39	1.29	1.21	البنك العربي - سورية
1.15	1.17	1.15	1.14	1.11	1.13	1.13	1.11	البنك الدولي للتجارة والتمويل
1.20	1.18	1.15	1.15	1.27	1.49	1.31	1.24	بنك الأردن - سورية
1.17	1.18	1.22	1.20	1.33	1.65	1.36	1.18	بنك الشرق
7.08	6.74	6.74	6.82	5.09	3.46	3.03	1.38	بنك بيبلوس - سورية
1.14	1.11	1.08	1.03	1.07	1.07	1.04	0.99	بنك سوريا والخليج
1.09	1.11	1.07	1.08	1.11	1.13	1.14	1.13	بنك سورية والمهجر
1.12	1.17	1.15	1.19	1.25	1.36	1.28	1.25	بنك عوده سورية
3.56	4.25	4.24	3.84	4.81	4.54	3.67	3.30	بنك قطر الوطني -سورية
1.15	1.14	1.12	1.15	1.18	1.28	1.25	1.17	فرنسبنك سورية
2.50	1.37	1.33	1.30	1.25	1.26	1.23	1.26	بنك البركة - سورية
3.71	1.54	1.24	1.26	1.25	1.20	1.56	1.62	بنك الشام
2.83	1.69	1.77	1.86	1.68	1.67	1.70	1.87	بنك سورية الدولي الاسلامي
الربحية (ROA)								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
0.87%	0.05%	1.69%	1.68%	3.88%	4.40%	-0.83%	0.92%	بنك بيمو السعودي الفرنسي
1.23%	-0.12%	2.58%	-0.19%	9.58%	11.15%	-7.91%	-3.39%	البنك العربي - سورية
1.64%	1.16%	0.004%	0.01%	0.02%	4.62%	1.56%	0.87%	البنك الدولي للتجارة والتمويل
0.59%	-2.11%	-0.91%	-1.23%	11.81%	15.81%	-8.26%	-0.48%	بنك الأردن - سورية
0.31%	1.31%	3.26%	4.92%	12.31%	15.87%	-4.63%	0.76%	بنك الشرق
0.36%	-0.36%	0.97%	2.02%	8.86%	9.34%	1.43%	1.51%	بنك بيبلوس - سورية
1.15%	-0.71%	-1.41%	-2.21%	2.24%	1.53%	-4.65%	-2.47%	بنك سوريا والخليج
0.82%	0.11%	0.19%	1.88%	4.47%	4.00%	-0.42%	1.14%	بنك سورية والمهجر
0.18%	0.01%	0.58%	4.60%	7.43%	10.82%	-2.93%	0.95%	بنك عوده سورية
5.40%	11.40%	24.41%	17.37%	28.69%	26.02%	-12.58%	0.58%	بنك قطر الوطني -سورية
0.48%	0.17%	0.47%	4.39%	7.33%	9.72%	-4.46%	0.19%	فرنسبنك سورية

بنك البركة - سورية	1.10%	0.08%	4.34%	4.48%	2.82%	4.33%	1.46%	0.69%
بنك الشام	0.55%	-1.88%	4.55%	5.46%	3.06%	4.15%	1.33%	2.93%
بنك سورية الدولي الاسلامي	0.65%	-0.60%	5.74%	4.46%	-0.23%	0.21%	0.62%	1.38%
حجم الودائع (ل.س)								
	2018	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
بنك بيمو السعودي الفرنسي	254,130,491,225	204,359,723,619	190,319,577,943	140,966,675,134	120,061,160,621	101,964,463,147	71,986,847,705	63,208,780,452
البنك العربي - سورية	51,037,488,129	48,282,838,499	48,756,700,084	40,283,228,676	35,327,866,667	34,285,731,357	29,422,782,864	28,861,959,738
البنك الدولي للتجارة والتمويل	122,470,460,280	103,724,849,519	89,586,346,979	65,506,768,118	53,705,361,762	51,080,678,426	44,911,110,239	46,256,362,165
بنك الأردن - سورية	22,451,104,047	21,036,334,798	19,064,489,951	17,791,657,989	13,909,905,070	15,185,703,818	13,441,585,924	14,107,038,752
بنك الشرق	51,731,862,160	32,063,634,866	20,503,032,738	24,985,047,429	21,077,777,840	13,554,262,523	12,504,353,142	12,578,899,444
بنك بيبلوس - سورية	55,344,626,103	43,075,566,991	41,854,214,096	53,225,884,093	43,577,191,104	34,447,782,525	28,093,692,899	37,147,030,286
بنك سوريا والخليج	44,844,348,887	46,421,383,088	52,302,719,476	42,480,583,361	34,531,174,492	26,176,473,969	18,912,883,490	18,659,849,712
بنك سورية والمهجر	138,500,366,193	148,451,314,175	163,379,397,837	122,310,850,396	92,607,343,653	82,478,262,821	48,844,923,800	60,439,907,251
بنك عوده سورية	91,471,737,590	83,586,453,867	73,907,689,776	60,155,678,112	51,693,836,281	44,059,410,748	39,485,142,100	50,994,481,816
بنك قطر الوطني -سورية	27,867,351,582	24,565,887,264	20,608,711,568	12,520,203,824	11,869,333,709	7,596,317,829	5,249,807,920	5,769,895,105
فرنسبنك سورية	91,061,436,195	79,664,053,866	85,784,814,486	72,167,348,461	44,306,447,880	36,324,492,648	28,588,720,709	25,961,584,308
بنك البركة - سورية	269,456,025,835	235,242,178,859	143,751,959,000	87,568,133,185	48,141,356,140	28,233,155,444	21,907,306,171	4,985,097,614
بنك الشام	82,189,110,890	78,861,129,018	149,664,868,616	54,279,978,392	46,517,775,638	40,427,849,492	14,041,520,541	3,183,641,922
بنك سورية الدولي الاسلامي	136,954,037,868	124,628,443,578	77,728,880,400	42,070,195,908	31,407,926,594	37,505,448,781	44,583,052,434	11,083,876,605
حجم صافي التسهيلات (ل.س)								
	2018	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
بنك بيمو السعودي الفرنسي	76,592,869,196	42,898,606,921	34,628,020,853	36,596,288,925	27,439,001,182	23,897,507,647	26,421,484,270	32,935,436,131
البنك العربي - سورية	7,286,057,980	8,257,988,942	11,729,951,675	12,156,288,344	12,988,816,558	15,265,697,790	17,372,159,996	22,429,798,100
البنك الدولي للتجارة والتمويل	22,161,784,623	16,766,313,600	14,359,920,353	13,459,067,015	17,194,984,210	19,582,812,960	22,907,747,013	29,008,758,714
بنك الأردن - سورية	8,371,155,376	9,543,832,235	10,603,938,923	7,331,948,812	4,418,091,806	5,883,322,388	7,831,288,598	10,622,431,843
بنك الشرق	23,273,382,547	10,968,675,366	8,417,742,816	9,797,068,943	5,064,021,809	4,893,135,219	6,813,955,533	6,188,008,453
بنك بيبلوس - سورية	23,989,947,107	14,914,156,793	12,315,800,062	16,524,017,960	12,373,586,408	11,807,063,877	17,049,511,988	23,828,142,739
بنك سوريا والخليج	6,649,909,936	6,066,317,526	9,478,974,683	10,664,265,769	10,337,105,813	11,344,487,436	13,126,708,330	12,709,414,072
بنك سورية والمهجر	9,316,150,350	3,950,881,676	4,150,351,257	5,857,660,792	6,942,736,490	9,613,751,615	13,777,919,158	21,230,587,738
بنك عوده سورية	11,000,907,442	9,860,114,991	11,311,060,707	13,430,655,883	17,822,584,633	18,571,954,894	20,753,467,557	29,140,688,757

بنك قطر الوطني -سورية	6,450,644,695	3,339,010,390	2,777,946,421	1,331,231,073	1,703,089,313	1,596,877,962	2,464,783,804	3,077,524,892
فرنسبنك سورية	26,992,543,892	21,137,872,064	19,423,457,814	16,016,489,239	11,499,944,246	8,047,909,605	10,738,014,884	11,530,804,490
بنك البركة - سورية	37,987,652,964	32,179,122,205	20,510,930,515	21,371,065,970	6,139,817,647	4,092,363,220	4,762,179,472	4,632,380,711
بنك الشام	47,981,064,955	35,384,968,219	29,094,522,226	35,784,109,189	6,565,896,033	5,504,388,409	6,490,439,687	8,502,634,281
بنك سورية الدولي الاسلامي	121,331,602,599	49,249,312,704	32,330,358,600	44,717,146,929	23,280,501,414	19,245,344,033	22,500,281,425	24,970,225,624
حجم الموجودات (ل.س)								
	2018	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
بنك بيمو السعودي الفرنسي	305,442,124,207	251,029,299,156	234,795,067,679	171,914,630,110	138,895,470,071	117,225,047,894	83,892,286,521	75,642,066,002
البنك العربي - سورية	65,908,021,185	66,650,959,613	72,115,845,878	54,836,480,425	44,369,471,511	43,121,535,225	37,387,265,831	37,320,391,021
البنك الدولي للتجارة والتمويل	155,883,799,028	139,380,775,839	124,690,363,359	86,026,795,365	69,224,775,127	65,222,323,828	57,218,783,962	61,466,770,126
بنك الأردن - سورية	31,574,549,181	30,163,035,277	29,600,482,118	23,540,309,025	16,783,724,253	18,153,934,066	17,085,878,335	17,729,470,082
بنك الشرق	66,879,598,570	45,819,950,193	36,132,795,537	34,931,649,925	25,937,967,029	17,159,128,213	16,353,368,101	15,812,817,494
بنك بيبلوس - سورية	82,064,322,903	67,578,515,030	73,973,635,750	73,688,837,628	54,401,624,861	46,771,531,592	43,532,340,351	46,454,088,478
بنك سوريا والخليج	47,542,983,471	50,325,363,508	58,522,609,702	47,628,584,446	38,069,946,151	30,196,900,954	26,083,406,798	22,355,899,759
بنك سورية والمهجر	170,198,556,908	179,481,911,963	195,223,577,288	143,122,288,667	105,420,202,022	91,885,560,152	56,754,214,379	69,493,736,681
بنك عوده سورية	120,513,889,727	111,732,395,203	105,171,462,745	81,836,278,921	64,440,904,620	54,405,701,935	49,674,901,693	63,431,757,340
بنك قطر الوطني -سورية	102,059,628,474	97,734,875,144	106,954,533,362	70,116,354,934	47,900,643,968	35,475,599,320	24,130,524,273	21,835,950,480
فرنسبنك سورية	118,717,555,411	104,698,833,045	117,170,991,014	89,400,760,863	53,563,536,269	42,663,366,793	33,798,545,201	31,110,525,148
بنك البركة - سورية	396,365,273,596	328,872,527,436	247,081,745,080	164,467,974,931	90,369,440,226	60,873,929,447	42,350,352,481	23,047,927,355
بنك الشام	156,709,037,671	135,617,226,497	186,983,445,128	100,516,688,700	68,799,861,439	56,935,160,783	26,109,153,661	13,047,426,360
بنك سورية الدولي الاسلامي	366,177,633,981	289,075,626,334	201,288,860,006	131,186,846,839	91,331,861,386	92,089,000,348	87,559,022,160	63,321,816,693
نسبة الكفاية								
	2018	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
بنك بيمو السعودي الفرنسي	26.98%	28.59%	30.38%	22.39%	20.80%	22.27%	22.22%	18.50%
البنك العربي - سورية	20.51%	22.86%	27.52%	23%	18.06%	21.26%	23.91%	25.24%
البنك الدولي للتجارة والتمويل	26.05%	20.35%	16.20%	13.49%	18.15%	19.51%	26.36%	22.74%
بنك الأردن - سورية	36.59%	36.30%	44.56%	30.14%	17.28%	19.30%	26.51%	30.14%
بنك الشرق	36.32%	53.35%	65.32%	38.70%	38.33%	33.66%	28.84%	24.94%
بنك بيبلوس - سورية	35.22%	39.68%	34.44%	26.32%	24.22%	21.76%	19.93%	17.96%

20.03%	20.68%	8.31%	6.31%	16.81%	18.52%	8.78%	2.43%	بنك سوريا والخليج
14.48%	17.74%	10.09%	11.97%	15.49%	14.42%	16.76%	21.12%	بنك سورية والمهجر
20.18%	26.54%	35.66%	33.25%	40.92%	54.17%	51.87%	43.49%	بنك عوده سورية
220.96%	249.25%	250.53%	271.21%	279.62%	309.43%	313.44%	285.97%	بنك قطر الوطني -سورية
21.45%	21.04%	14.20%	18.57%	21.51%	31.43%	38.81%	35.18%	فرنسبنك سورية
45.00%	41.00%	28.00%	27.00%	16.00%	15.00%	12.00%	22.00%	بنك البركة - سورية
56.91%	56.29%	51.26%	54.69%	47.05%	41.73%	22.67%	26.22%	بنك الشام
45.66%	53.23%	29.02%	23.69%	30.64%	41.32%	20.19%	16.39%	بنك سورية الدولي الاسلامي

حجم الديون المتعثرة (ل.س)

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
4,919,213,755	9,735,084,012	11,381,593,615	13,058,340,631	13,482,457,632	14,261,639,534	14,131,322,350	14,468,021,288	بنك بيمو السعودي الفرنسي
2,371,955,048	7,990,374,065	11,877,637,939	16,259,217,373	22,155,727,975	29,923,351,302	29,414,846,881	33,444,704,154	البنك العربي - سورية
1,369,431,052	3,288,580,285	5,988,753,471	9,321,200,201	11,128,627,634	9,517,053,506	8,696,840,935	9,216,694,879	البنك الدولي للتجارة والتمويل
805,697,974	3,467,291,790	5,861,284,185	6,799,992,160	6,928,894,044	5,543,617,015	4,998,636,749	4,480,338,112	بنك الأردن - سورية
136,119,774	1,023,532,425	2,150,066,232	2,263,228,115	2,200,964,943	2,033,557,757	1,844,176,786	2,016,898,462	بنك الشرق
1,072,820,444	8,184,685,798	423,226,965	204,135,878	12,293,960,752	14,101,926,739	14,440,393,234	16,528,901,056	بنك بيبلوس - سورية
971,496,908	3,467,537,271	6,059,515,801	8,670,740,899	12,878,060,960	20,583,307,510	17,324,362,085	18,230,682,988	بنك سوريا والخليج
1,242,816,905	3,437,074,546	6,162,640,498	5,912,664,492	6,772,326,090	7,652,567,562	5,388,947,746	3,602,545,497	بنك سورية والمهجر
2,933,046,038	4,921,377,858	8,370,229,945	6,977,771,070	4,628,304,803	5,633,367,043	3,489,986,747	3,642,054,632	بنك عوده سورية
257,544,412	930,464,572	1,741,778,344	2,618,727,783	2,809,905,745	3,059,529,371	2,916,366,615	3,502,310,284	بنك قطر الوطني -سورية
53,373,865	342,309,133	2,727,987,330	6,163,026,990	9,111,786,900	5,621,447,524	5,880,028,806	9,434,913,431	فرنسبنك سورية
5,750,960	626,591,986	1,827,961,615	2,983,096,023	4,641,323,158	5,577,217,708	5,840,213,475	10,265,959,494	بنك البركة - سورية
816,046,742	1,773,834,225	2,725,043,894	3,134,782,384	3,093,614,524	2,286,779,738	1,839,097,024	1,628,586,954	بنك الشام
2,234,717,784	4,303,723,152	14,040,472,359	16,621,833,340	19,119,473,458	16,775,513,164	14,515,285,161	14,907,112,574	بنك سورية الدولي الاسلامي

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الخاصة السوريّة خلال الفت

ثانياً: مدى ضرورة توحيد أعمال المصارف السوريّة

يمكن اعتبار استراتيجية توحيد الأعمال واحدة من الحدود المثلى لمعظم المشاكل التي تعاني منها المصارف العاملة في سورية في ظل الأزمة، وخاصة أن الفترة المقبلة للأزمة هي فترة إعادة إعمار تتطلب وجود مصارف عملاقة وقوية وهذا لا يتحقق إلا بتوحيد أعمال المصارف العاملة في سورية، ويمكن صياغة ضرورات توحيد الأعمال المصارف في سورية كما يلي:

1- توحيد الأعمال لمواجهة مخاطر انخفاض حجم الودائع:

بقيت المصارف العامّة تحافظ على المراتب الأولى من حيث إجمالي الودائع، وذلك لانتشارها الأوسع نسبياً ، مقارنة مع المصارف الخاصة .إضافة إلى اعتماد المؤسسات العامة عليها في تسوية المعاملات أكثر من اعتمادها على المصارف الخاصة، ووفقاً للبيانات الإحصائية (المتوافرة والتقديرات) فقد بلغت الحصة السوقية للمصارف العامة ما يعادل 66 % من إجمالي الودائع في العام 2011 ، أما المصارف الخاصة فقد بلغ إجمالي الودائع فيها حوالي 375 مليار ليرة سورية ما يعادل 34 % من إجمالي الحصة السوقية للقطاع، منها حوالي 5 % للمصارف الاسلامية، أما في العام 2015 ، فقد ارتفعت حصة المصارف الخاصة عموماً إلى 36 %من إجمالي الودائع، حيث كان نصيب المصارف الإسلامية منها حوالي 8 %، لتنخفض بذلك حصة المصارف العامة إلى 64 % تقريباً[38] .

هذا، واحتل المصرف التجاري السوري المرتبة الأولى من حيث حجم الودائع، ويليه المصرف العقاري .ويأتي بنك بيمو السعودي الفرنسي في المرتبة الرابعة من حيث- الحصة السوقية من إجمالي الودائع على مستوى القطاع ككل .وفي المرتبة الأولى بالنسبة للمصارف الخاصة فقط، وذلك في العام 2015 ، حيث تراجع حجم الودائع مع بداية الأزمة من 1401 مليار ليرة سورية في العام 2010 إلى 1055 مليار ليرة سورية في العام 2012 ، لكن ومع تحسن نشاط القطاع المصرفي في الأعوام الأخيرة، عادت الودائع للتحسن ووصلت إلى ما يقارب 1445 و 1690 مليار ليرة سورية في العامين 2014 و 2015 على التوالي، ثم لوحظ من خلال الجدول رقم (1) عودة الودائع للتراجع في بعض البنوك الخاصة السوريّة خلال الفترة الأخيرة التي تلت عام 2015 وهي : بنك الشام وبنك سورية والمهجر وبنك سورية والخليج، وهذا بدوره يؤثر على قدرة

[38] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy.

القطاع المصرفي على توفير الأموال والسيولة اللازمة وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانيّة التي تحتاجها عملية إعادة الاعمار، مما يتطلب إمكانات مصرفية كبيرة قادرة على تحقيق ذلك يمكن أن تتحقق من خلال عمليات توحيد الأعمال بين المصارف.

2- توحيد الأعمال لزيادة القدرة على منح التسهيلات الائتمانية:

تراجع حجم القروض المقدمة من قبل المصارف العامة من 78.3 % من إجمالي القروض الممنوحة في العام 2011 إلى حوالي 76.5 % في العام 2015 ، وبالمقابل ارتفعت حصة المصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) من 21.7 % من إجمالي القروض في العام 2011 إلى 23.5 % (308 مليار ليرة سورية)، حيث ارتفعت حصة المصارف الإسلامية بشكل ملحوظ لتصل إلى 7% وهو ما يعادل ضعف حصتها في عام 2011 ، وهذا الأمر يعود إلى طبيعة وخصوصية العمل المصرفي في المصارف الإسلامية في ظل سياسة التشدد المعتمدة من قبل السلطات النقدية في منح التسهيلات الائتمانية بشكل عام، وسياسات التحوط المتبعة من قبل المصارف عموما والمصارف التقليدية خصوصاً في ظل ارتفاع مخاطر الائتمان، وهذا بدوره أسهم في انخفاض حصة المصارف الخاصة التقليدية من 18.3 % في العام2011 إلى 16.5 % في عام2015 [39].

وقد انخفضت التسهيلات الائتمانية في بداية الأزمة من 1160 مليار ليرة سورية في العام 2011إلى 1064 مليار ليرة سورية في العام 2012 ، ولكن استمرار المصارف بالعمل رغم الصعوبات والعقوبات .إضافة إلى الجهود المبذولة من السلطات النقدية للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، كل ذلك أسهم في العودة التدريجية للنشاط المصرفي، وبالتالي زادت عمليات الإقراض المحددة والقصيرة الأجل والمصحوبة بكثير من الحيطة والحذر، حيث وصل إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية إلى ما يقارب 1205 و 1312 مليار ليرة سورية في العامين 2014 و 2015 على التوالي، بنسبة ارتفاع قدرها 4% و 13% مقارنة بالعام 2011 ، لكن من خلال الجدول رقم (1) يتبين انخفاض حجم التسهيلات في بعض المصارف (البنك العربي وبنك الأردن – سورية وبنك سورية والخليج) وذلك قد يعود إلى انخفاض حجم الودائع أو زيادة حجم المخصصات للتحوط من المخاطر وغيرها، مما يعيق الكثير من العمليات الاستثمارية وخاصةً

[39] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy

في ظل اقبال البلاد على مرحلة اعادة اعمار، وهذا يتطلب من السلطات الرقابية العمل على توحيد أعمال هذه المصارف للوصول إلى مصارف عملاقة قادرة على منح التسهيلات بأكبر قدر ممكن و يمكن الاعتماد عليها خلال هذه المرحلة .

3- توحيد الأعمال لزيادة حجم وكفاءة الموجودات:

تراجع إجمالي موجودات المصارف (العامة والخاصة) في سورية مع بداية الأزمة من 2.2 تريليون ليرة سورية في عام 2010 إلى حوالي 2 تريليون ليرة سورية في 2011، وذلك مع إحجام العديد من البنوك عن الإقراض، ولكن استطاع القطاع المصرفي استعادة عافيته في خلال عامي 2014 و 2015 ، حيث ارتفعت قيمة موجوداته لتصل إلى حوالي 3.1 تريليون ليرة سورية في العام 2015، ومرتفعاً بنسبة 24 % مقارنة بالعام2014 وبنسبة 59 % مقارنة بالعام 2011[40] ، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة النمو في مكون الموجودات الأجنبية المقيمة بالليرة السورية، والتحسن في حجم القروض الممنوحة من المصارف، بالإضافة إلى تحسن زيادة تحصيلات الفوائد والأقساط وتحسن بند العمولات المصرفية، سواء أكانوا من القطاعين العام أم الخاص. لكن من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أنّ الموجودات عادت للتراجع في بعض المصارف الخاصة السوريّة خلال الفترة اللاحقة للعام 2015 وهي البنك العربي وبنك سورية والمهجر وبنك سورية والخليج ، وذلك نتيجة للتدني في حجم القروض والتسهيلات الممنوحة خلال تلك الفترة وتركز النشاط في مجالات التمويل المحدود نسبياً، وبالتالي فإن توحيد الاعمال بين هذه المصارف يمكن أن يؤدي إلى خلق كيانات مصرفية قويّة تمتاز بزيادة حجم وقوة ومتانة وكفاءة أصولها وقدرتها على توليد الايرادات.

4- توحيد الأعمال لتجنب الخسائر وتحقيق الربحيّة:

حققت أغلب المصارف العاملة في سورية في خلال الأزمة خسائر تشغيلية، ذلك نتيجة التشدد الكبير أو حتى التوقف عن عمليات الإقراض وارتفاع المصاريف التشغيلية ، نتيجة ارتفاع نسبة المؤونات التي قامت باقتطاعها لتفادي ارتفاع المخاطر التشغيلية الناجمة عن ارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها أو الديون المعدومة، وبالنظر إلى النتائج المالية للمصارف نلاحظ أن أغلبها قد أعلن عن تحقيق أرباح، ولكن ليست ناتجة عن الأنشطة التشغيلية، بل هي أرباح ناتجة عن

[40] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy

إعادة تقييم مركز القطع البنيوي الموجود لديها .وذلك نتيجة الانخفاض الكبير الذي شهدته الليرة السورية خلال أعوام الأزمة[41] .أما بالنسبة لأداء المصارف في العامين 2015 و 2016 فقد حقق أغلبها زيادة كبيرة في الأرباح وهذا في الحقيقة ناتج عن إعادة تقييم القطع بالإضافة إلى أنّ هذا العام شهد تحسناً نسبياً في الأرباح التشغيلية نتيجة لعودة النشاط التجاري للتحسن، بالإضافة إلى التحسن في الاقتصاد الوطني ككل.

لكن ومع تحسن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال السنوات التالية فقد تحولت الأرباح التشغيلية للمصارف إلى خسارة نتيجة لإضافة الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي (القطع الأجنبي)، حيث يلاحظ من الجدول رقم (1) انخفاض الأرباح لدى غالبية المصارف الخاصة وتحقق الخسارة لدى البعض وهي البنك العربي وبنك الأردن –سورية وبنك سورية والخليج وذلك نتيجة انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية و التحسن في صرف الليرة السورية خلال تلك السنوات، لكن من خلال توحيد أعمال هذه المصارف يمكن الوصول إلى مصارف عملاقة وذات إمكانات مالية وتشغيلية كبيرة وقادرة على ضبط النفقات والمخاطر التشغيلية إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الأرباح ومواجهة الخسائر السابقة والتي يعود أغلبها إلى خسائر القطع البنيوي.

5- توحيد الأعمال من أجل تعزيز السيولة المصرفية:

اتسمت السيولة (الموجودات المتداولة / المطاليب المتداولة) لدى المصارف الخاصة بالاستقرار النسبي خلال فترة الأزمة 2015 – 2011 ، وهذا ما يشير إلى مدى حرص هذه المصارف على التحوط تجاه السحوبات المفاجئة نتيجة تبعات الأزمة على النشاط الاقتصادي، حيث تلاحظ الزيادات المتتالية في كل من رصيد النقد في الصندوق والاحتياطيات المودعة لدى المصرف المركزي في خلال فترة الأزمة، الأمر الذي يعكس تحسن قدرة المصارف على التعامل مع السحوبات المفاجئة ويعزز من إمكانيات عودة الإقراض مستقبلاً[42] ، لكن لوحظ من خلال الجدول رقم (1) أنّه في الفترة التالية للعام 2015 انخفض حجم السيولة في عدّة مصارف من المصارف الخاصة السوريّة وخاصةً بنك بيبلوس – سورية، ويمكن ارجاع ذلك الى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة وزيادة حجم العمليات الاستثمارية في ظل تحسن الأوضاع في

[41] تحليل ربحية المصارف الخاصة السورية للعام 2017، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy
[42] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy

البلاد في تلك الفترة الأمر الذي تطلب سحب كميات كبيرة من السيولة المتوفرة، وهذا بدوره يضعف من قدرة المصرف على مواجهة الهزات التي قد تصيبه وقد تعرضه للإفلاس، وهنا يبرز دور توحيد الأعمال في تجميع الامكانات المالية للمصارف وحمايتها من التعثر والافلاس.

6- توحيد الأعمال لزيادة الملاءة المالية ومواجهة القروض المتعثرة:

تُعدّ الديون غير العاملة (القروض المتعثرة) من أكثر المؤشرات التي تعكس التأثير السلبي للأزمة في القطاع المصرفي في سورية، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصّة في سورية قد توقفت عن عمليات الإقراض منذ العام 2012 وأن أغلب هذه القروض تعود للأعوام السابقة، وكان ذلك لعدة اعتبارات أهمها أن أغلب المقترضين قد تضررت مشاريعهم الاستثمارية ما أدى إلى عجزهم عن تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية، الأمر الذي أثر في قدرتهم على السداد .إلى جانب هروب القسم الآخر من المقترضين إلى خارج البلاد وامتناعه عن السداد رغم قدرته المالية .وبغض النظر عن الأسباب، تشير الأرقام المقدرة إلى أن إجمالي القروض المتعثرة قد بلغ حوالي 212 مليار ليرة سورية في المصارف العامة، أي ما نسبته 16.2 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام 2015 ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بعام 2011 حيث بلغت 4.5%[43]، حيث أشارت دراسة صادرة عن المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي في سورية إلى صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن وتسديد التزاماتها للموردين وللمصارف العامة والخاصة، حيث بلغ عدد القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي فقط نحو 10 آلاف قرض، وبحسب إدارة المصرف الصناعي بتاريخ 2015/8/4 فإن ديون الفعاليات الاقتصادية والصناعية والتجارية من المصرف والتي هي قيد التسوية والملاحقة القضائية وصلت إلى /20.716/ مليار ليرة سورية، وأن المصرف اتخذ الإجراءات القضائية وقام بتحريك دعاوى أمام القضاء بحق المتعاملين المتعثرين والممتنعين عن تسوية ديونهم وتم منعهم من السفر بموجب الإجراءات القانونية لقانون إحداث المحاكم المصرفية، كما بلغ حجم القروض المتعثرة في المصرف التجاري السوري نحو 12 مليار ليرة سورية وذلك عدا قروض المصارف العامة الأخرى[44]، أما بالنسبة للمصارف الخاصة فقد بلغت قيمة القروض غير العاملة فيها حوالي124 مليار ليرة سورية أي ما يعادل 9.4 % من إجمالي التسهيلات في العام 2015 والتي ارتفعت

[43] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy

[44] المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي, http://ncro.sy/?p=2649

من% 1.5 في العام 2011 ، ثم انخفضت نسبة الديون المتعثرة للمصارف الخاصة خلال الفترة التالية لكنها بقيت مرتفعة وتشكل بعض المخاطر الائتمانية وخاصةً في البنك العربي – سورية وبنك سورية والخليج وبنك البركة، مما يتطلب وجود ملاءة مالية كافية وقويّة لدى هذه المصارف لمواجهة هذه المخاطر الائتمانية، لكن في المقابل كانت بعض هذه المصارف تعاني من انخفاض وضعف الملاءة وخاصةً بنك سورية والخليج الذي حقق درجة ملاءة ماليّة ضعيفة خلال العام 2018 بمقدار 2.43% فقط ، ويمكن من خلال توحيد الاعمال بين هذه المصارف الوصول إلى مصارف كبيرة وذات ملاءة قوية وتستطيع التغلب على هذه المخاطر الائتمانية المتعلقة بالديون المتعثرة وتجنب التصفية.

وفي نهاية هذا الفصل نكون قد أوضحنا أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بعمليات توحيد الأعمال بين المصارف، وذلك من خلال الاطار النظري والفكري لعمليات توحيد الأعمال بين المصارف، حيث بيّن هذا الفصل مفهوم عمليات توحيد الأعمال بين المصارف وأنواعها وأشكالها وأهم دوافعها وأهدافها وبعض الآثار الايجابيّة التي يمكن أن تنجم عن هذه العمليات وبعض العيوب والسلبيات التي يمكن أن تتعرض لها، وأيضاً بعض الضوابط والشروط التي تتطلبها هذه العمليات، كما تضمن هذا الفصل واقع القطاع المصرفي في سورية وضرورات توحيد الأعمال في هذا القطاع.

الفصل الثاني

التقييم المحاسبي لعمليات توحيد الأعمال بين المصارف

الفصل الثاني

التقييم المحاسبي لعمليات توحيد الأعمال بين المصارف

أولاً: تمهيد

يمكن أن يتم تقييم جميع الظواهر والأشياء بطرق وأشكال مختلفة من التقييم، والتقييم المحاسبي كأحد أشكال التقييم والذي يتمثل بشكل عام في الربط بين الأعداد ولأشياء للتعبير عن خواصها بناءً على قواعد يتم اكتشافها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ويتم من خلال عملية التقييم ربط خاصيّة معيّنة هي خاصيّة التعدد النقدي بحدث اقتصادي في إطار مشروع اقتصادي، حيث يمكن استخدام التقييم المحاسبي في تقييم وتفسير ومقارنة العديد من الظواهر والأحداث الاقتصاديّة ومن أهمها عمليات توحيد الأعمال وذلك من خلال مجموعة من القواعد والاجراءات التي تعتبر في مقدمتها معايير المحاسبة الدوليّة ومعايير التقارير المالية، وقد تضمن هذا الفصل إطاراً نظرياً للتقييم المحاسبي وتوضيحاً لبعض المعايير الدولية المستخدمة في تقييم عمليات توحيد الأعمال بين المصارف وخاصةً معيار التقارير المالية رقم (3) " توحيد الأعمال" والاجراءات والأساليب المحاسبية التي يتضمنها.

ثانياً: مفهوم التقييم المحاسبي

إنّ التقييم المحاسبي هو إجراء لتحديد المبالغ النقدية التي تُثبت وتُسجل بها عناصر القوائم المالية في الميزانية وقائمة الدخل، بحيث يتطلب ذلك اختيار أساس معين للتقييم[1].

كما أنّ التقييم المحاسبي هو" عمليّة تحديد وتبويب للعمليات والأنشطة الاقتصاديّة المختلفة التي تقوم بها المؤسسة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بموجب قواعد محددة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصاديّة.[2]"

[1] المعايير الدولية للتقرير المالي إصدار 2018، إطار مفاهيم التقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص77.
[2] صديقي، مسعود، 2010، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، ص3.

ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) التقييم المحاسبي بأنه" عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار[3].

وجاء " هندريكسن" (Handrekson) بمفهوم يتفق مع المفهوم السابق، حيث يرى أنّ القياس المحاسبي (التقييم المحاسبي) هو تخصيص الأعداد للتعبير عن الأشياء أو الاحداث الخاصة بالمؤسسة بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع أو التجزئة، ومع ذلك فإن القياس يتضمن أيضاً عمليّة التبويب والتعيين[4]، ومن خلال هذا التعريف يرى "هندريكسن" أنّه إضافة للتقييم العددي الذي يسمح القيام بالعمليات الحسابيّة، يمكن استخدام أساليب أخرى كالتقييم الاسمي والترتيبي وهو ما عبّر عنهما بالتبويب والتعيين.

وكخلاصة للتعاريف السابقة يمكن القول أن التقييم المحاسبي هو عمليّة إعطاء تقييم كمي عددي للعناصر المختلفة المكونة للبيانات الماليّة للمنشآت وفقاً لمجموعة من القواعد بما يسهل عمليات المقارنة واتخاذ القرارات.

ويرتكز التقييم المحاسبي على النقاط الآتية[5]:

- التقييم المحاسبي عبارة عن قياس كمي ويستخدم أساليب القياس الكمي.
- التقييم عبارة عن تحديد الأرقام عن الممتلكات عن طريق استخدام وحدة قياس تتمثل في وحدة النقود.
- التقييم المحاسبي تعبير نقدي عن عمليات المؤسسة بهدف تحديد القيمة الاقتصادية للثروة في لحظة زمنية معينة.

ويمكن حصر الركائز الأساسيّة لعمليّة التقييم المحاسبي في العناصر الآتية[6]:

- الشخص الذي يقوم بعمليّة التقييم وهو المحاسب.
- النظام المحاسبي للتقييم وهو المبادئ والقواعد والأحكام التي تحكم عملية التقييم المحاسبي.

---

[3] شروید، ریتشارد، وآخرون، 2006، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ، الرياض، ص185.
[4] إلدون س، هندريكسن، 2008، النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، ترجمة: كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص 130.
[5] فؤاد، هني محمد، 2013، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية- دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص 27.
[6] فؤاد، هني محمد، 2013، مرجع سبق ذكره، ص28.

- الأحداث الاقتصاديّة محل التقييم ممثلة في العمليات والأحداث المالية وهي تمثل مدخلات النظام المحاسبي.
- البيانات المحاسبيّة والتي تمثل نتائج عمليّة التقييم المحاسبي ومخرجات النظام المحاسبي.

وتتطلب عملية التقييم المحاسبي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير والمبادئ التي تتحكم فيها من أجل إعطاء بيانات ومعلومات ماليّة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.

ثالثاً: المبادئ الأساسيّة التقييم المحاسبي

ويقصد بها الأسس العلميّة التي تستند إليها عملية التقييم المحاسبي في تنظيم الإجراءات وتثبيت العمليات الماليّة في الوحدات الاقتصاديّة، وهناك مبادئ أساسيّة في المحاسبة تقود وتوجه الممارسات المحاسبيّة بشكل عام وتضبط عملية التقييم بشكل خاص هي[7]:

-مبدأ تحقق الإيراد.

-مبدأ مقابلة المصروفات مع الإيرادات.

-مبدأ الافصاح التام.

-مبدأ الحيطة والحذر.

وسوف نتناول هذه المبادئ بشيءٍ من التفصيل كما يلي :

- **مبدأ تحقق الايراد**

أي الاعتراف بقيد الإيراد في الدفاتر المحاسبيّة باعتبار أنه ايراد قد تحقق، وهذا المبدأ يوضح الشروط الأساسيّة التي يجب أن تتحقق للاعتراف بالإيراد، والتي تشمل بصورة عامّة على شرطين أساسيين[8]:

- أن تكتمل عمليّة التحقق للإيراد أو أن يصبح قابلاً للتحقق بسبب اكتمال كل الجوانب المتعلقة به
- أن يكتمل اكتساب الإيراد بسبب إكمال المؤسسة لالتزاماتها المتعلقة باستكمال التبادل السلعي أو الخدمي لكي يصبح الإيراد من حق المنظمة.

[7] قوادري، محمد، 2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-27.
[8] الصفار، هادي رضا، 2006، المبادئ المحاسبية المالية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 34.

- **مبدأ مقابلة المصروفات مع الإيرادات**

ويقصد به الأساس في الاعتراف بالمصروفات، حيث يستخدم مفهوم مقابلة المصروفات مع الايرادات التي أدّت إلى تحقيقها لغرض التوصل إلى مقدار الدخل المتحقق، ولذلك فإنّ المصروفات ترتبط بالغرض من إنفاقها الذي يتمثل بالحصول على الايرادات، كما أنّ لكل ايراد مصروف أدى إلى تحققه، مما يتطلب تحديد المصروفات لغرض إجراء عملية مقابلتها مع الايرادات التي تخصها خلال الفترة الماليّة للتوصل إلى صافي الدخل المتحقق[9].

- **مبدأ الافصاح التام**

وهو أحد الأركان الرئيسيّة للإعلام المحاسبي، ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المحاسبيّة لغرض اتخاذ القرارات الاقتصاديّة، وهذا يتطلب الافصاح السليم عن البيانات الماليّة وغيرها من المعلومات، ويقتضي هذا المبدأ ضرورة أن تتضمّن القوائم الماليّة والملاحظات عليها أيّة معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة وتمثل معلومات جوهريّة تؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الفاهم والواعي لتلك التقارير، وهذا يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته سواءً في صلب القوائم والبيانات الماليّة أو في الملاحظات عليها، أو في جداول أو قوائم إضافيّة للقوائم الماليّة[10].

- **مبدأ الحيطة والحذر**

يعد هذا المبدأ من البدائل المتاحة لإجراء عمليّة التقييم المحاسبي ويحصرها في بديلين أو ثلاثة على الأكثر، وبهذا سيتم استبعاد بديل معين حتى ولو كان مناسب لغرض القياس، حيث يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس المحاسبي ويؤدي إلى التأثير سلباً على قيمة المعلومات المحاسبيّة فيجعلها غير ملائمة لاتخاذ القرارات لأنها لا تمثل الواقع الاقتصادي بصدق[11].

---

[9] الصفار، هادي رضا، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[10] حنان، رضوان حلوة، وآخرون، 2004، أسس المحاسبة الماليّة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 40.

[11] بلواضح، الجيلالي، بلواضح، فاتح، 2012، دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي، المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة في الجزائر، ص 13.

رابعاً: دور معايير المحاسبة الدوليّة في عمليّة التقييم المحاسبي

لمعالجة المشاكل المرتبطة بعملية التقييم المحاسبي تم إصدار جملة من المعايير المحاسبية الدولية من طرف لجنة ومجلس معايير المحاسبة الدوليّة من أجل إحداث تغييرات في عملية التقييم المحاسبي وتصحيح الاختلال فيها، وبما يسهم في توحيد وتنظيم الاجراءات المتبعة في هذه المعايير وسهولة عمليات التقييم المحاسبي .

خامساً: المعايير المحاسبيّة الدوليّة المقترحة للتقييم المحاسبي لعمليات توحيد الأعمال

ويمكن توضيح أهم المعايير والتغيرات التي أحدثتها لجنة ومجلس معايير المحاسبة الدوليّة التي يمكن استخدامها في تقييم عمليات توحيد الأعمال في المعايير الآتية:

- **المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 3) " تجميع الأعمال"**

صدر هذا المعيار المعدل في يناير 2008 وأصبح ساري المفعول اعتباراً من بداية العام 2009 وقد تضمن تعديلات هامة تعزز الاتجاه العام لواضعي المعايير بتبني مفهوم القيمة العادلة **(والتي تعرف بأنها السعر الذي يتم تسلمه من بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس والتقييم)**[12] من خلال إلغاء طريقة توحيد المصالح واعتماد طريقة التملك عند المحاسبة عن توحيد الأعمال، كما جاء هذا المعيار لتعزيز الملائمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية التي تقدمها المنشأة حول توحيد الأعمال، حيث أنّ هذا المعيار يتضمن مجموعة من المبادئ والمتطلبات التي تحدد ما يجب القيام به من قبل المنشأة المشترية أو الدامجة وبما يخدم عملية التقييم المحاسبي وذلك كما يلي[13]:

- الاعتراف بـ وقياس الأصول المستملكة القابلة للتحديد والالتزامات المضمونة وأيّة حصّة غير مسيطر عليها (حقوق الأقليّة سابقاً) في المنشأة المشتراة بالقيمة العادلة.

- الاعتراف بالشهرة المستملكة وقياسها في اندماج الأعمال أو الربح من الشراء بسعر مخفض (ما كان يعرف سابقاً بالشهرة السالبة).

[12] المعايير الدولية للتقرير المالي إصدار 2018، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) "قياس القيمة العادلة"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص507.

[13] https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-3-business-combinations/

- أن تحدد ما يتم الإفصاح عنه من معلومات ليتمكن مستخدمو البيانات الماليّة من تقييم طبيعة اندماج الأعمال وآثاره الماليّة.

ومن التعديلات التي طرأت على هذا المعيار التعديل الذي صدر بتاريخ 12 ديسمبر 2017 والتي أصبح سارياً اعتباراً من 1 يناير 2019 والذي تضمن توضيح عن سيطرة المنشأة على منشأة أخرى كعملية مشتركة دون القيام بإعادة تقييم المنافع في العملية المشتركة والتي تستبعد بحسب هذا التعديل من نطاق تجميع الأعمال، والتعديل الذي صدر بتاريخ 22 أكتوبر 2018 والذي سيدخل حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2020 والذي يتضمن تعريفاً جديداً للأعمال وذلك للتمييز بين الحالة التي يستحوذ فيها المستثمر على عمل تجاري والحالة التي يشتري فيها المستثمر مجموعة من الأصول فقط[14].

- **المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 10) " القوائم المالية الموحدة"**

تم إصدار هذا المعيار في شهر مايو 2011 وبدأ سريانه اعتباراً من 2013/1/1 وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (27) السابق " القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" حيث تم فصل متطلبات إعداد القوائم الموحدة لتدرج ضمن هذا المعيار، وهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر المنشأة على واحدة أو أكثر من المنشآت الأخرى، وبالتالي فإنّ القوائم المالية الموحدة تعتبر أن الشركة التابعة هي جزء من الشركة القابضة وكأنها أحد فروعها[15].

وقد تم تعديل هذا المعيار في سبتمبر 2014 والذي تضمن المعالجة المحاسبية لبيع أو توزيع الأصول بين المستثمر ومنشأته الزميلة أو مشروعه المشترك، وكذلك تم تعديل آخر لهذا المعيار في ديسمبر 2014 تضمن القاعدة الاستثنائية لتوحيد البيانات المالية للمنشآت الاستثمارية، بحيث دخل هذان التعديلان حيز التنفيذ في 1 يناير 2016 [16].

[14] https://www.ifrs.org/projects/2018/definition-of-a-business/

[15] حميدات، جمعة، 2014، مرجع سبق ذكره، ص348.

[16] http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs10.pdf.

- **المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 12) " الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"**

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار هذا المعيار في أيار 2011 إنطلاقاً من أهمية المعلومات المتعلقة بحصة الشركة في الشركات الأخرى لقطاعات واسعة من مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويحل هذا المعيار محل الافصاحات التي كانت واردة في كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) السابق " القوائم المالية الموحدة والمنفصلة"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) " الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة" وكذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (31) السابق والذي تم إلغائه " الحصص في المشاريع المشتركة"، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح الواجب على المنشأة عرضها عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي بياناتها المالية تقييم طبيعة حصص هذه المنشأة في المنشآت الأخرى والمخاطر المرتبطة بها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي والتدفقات النقديّة[17].

- **معيار المحاسبة الدولي (IAS 27) " القوائم المالية المنفصلة "**

يتضمن هذا المعيار متطلبات خاصة بالمحاسبة والافصاح عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة عندما تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية منفصلة، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في شهر مايو 2011 المعيار رقم (27) باسم " القوائم المالية المنفصلة" المعدل عن النسخة السابقة ، حيث كان يسمى هذا المعيار " القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" وقد تم نقل متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة إلى المعيار رقم (10) من معايير التقارير المالية، ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول اعتباراً من 2013/1/1، ويهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات المحاسبة والافصاح للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة عندما تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية منفصلة[18].

تم تعديل المعيار في أغسطس 2014 حيث نص هذا التعديل على استخدام طريقة حقوق الملكية للاستثمارات في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة عندما تعد المنشأة بيناتها المالية المنفصلة، وقد أصبح هذا التعديل ساري المفعول ابتداءً من 1 يناير 2016[19].

[17] حميدات، جمعة، 2014، مرجع سبق ذكره، ص815.
[18] حميدات، جمعة، 2014، مرجع سبق ذكره، ص383.
[19] http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias27.pdf.

- **معيار المحاسبة الدولي (IAS 28) " الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة "**

يتناول هذا المعيار المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة، والاستثمار الذي تكون فيه نسبة تملك المستثمر في المنشأة المستثمر فيها يتراوح بين 20% – 50% ويطلق عليها في هذه الحالة اسم الشركة الزميلة، حيث يكون للمستثمر فيها تأثير هام على القرارات التشغيلية والمالية للشركة الزميلة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال سلطة التصويت، ويشار هنا إلى أنّ متطلبات المحاسبة عن الاستثمارات في المشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة قد انتقلت إلى هذا المعيار الذي بدأ سريانه اعتباراً من 2013/1/1 ، حيث تم الغاء معيار المحاسبة الدولي (31) المتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات في المشاريع المشتركة، بحيث يهدف المعيار (28) إلى بيان كيفية المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة في دفاتر المستثمر وعرض متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن هذه الاستثمارات[20].

وفي أكتوبر 2017 تم تعديل هذا المعيار بحيث نص هذا التعديل أنّ المنشأة يجب أن تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) " الأدوات المالية" على المصالح طويلة الأجل التي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة بحيث يبدأ تطبيق هذا التعديل ابتداءً من 1 يناير 2019[21].

- **معيار المحاسبة الدولي (IAS 24) " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة "**

جاء هذا المعيار بسبب اتساع نطاق العمليات التي تقوم بها المنشأة والأطراف والجهات التي يتم التعامل معها، واهتمام أصحاب المصالح في المنشأة بمعرفة كل ما يتعلق بأعمال المنشأة، كما أن المنشأة قد تدخل في عمليات شراء أو بيع أو اقراض أو اقتراض مع أطراف ذات علاقة، دون أن يكون للأطراف الأخرى معرفة بحجم هذه العمليات وبأي شروط تمت، وحتى يتم التأكد من شفافية تلك العمليات ونزاهتها وأنها تمت على أسس تجارية فقد تطلب هذا المعيار الافصاح عن وجود مثل هذه العلاقات بين المنشأة وتلك الأطراف، حيث يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمنشأة على الافصاحات اللازمة لجذب الانتباه نحو امكانية أن يكون

[20] حميدات، جمعة، 2014، مرجع سبق ذكره، ص389.

[21] https://www.ifrs.org/projects/2017/ias-28-long-tern-interests-in-associates-and-joint-ventures/

مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات[22].

ويوجد أيضاً مجموعة من المعايير التي يمكن أن تساعد في تقييم عمليات توحيد الأعمال وهي[23]:

- **معيار المحاسبة الدولي (IAS 38)** " **الأصول غير الملموسة** " للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة التي يتم الحصول عليها في عمليات توحيد الأعمال.
- **معيار المحاسبة الدولي (IAS 36)** " **الانخفاض في قيمة الأصول** " الذي يتضمن الارشادات التي تتعلق بالاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول كالشهرة وغيرها.
- **المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 4)** " **عقود التأمين**" للمحاسبة عن عقود التأمين التي تم الحصول عليها في عمليات توحيد الأعمال.
- **معيار المحاسبة الدولي (IAS 12)** " **ضرائب الدخل** " للمحاسبة عن الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة التي تنتج بعد عمليات توحيد الأعمال.
- **المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 2)** " الدفع على أساس الأسهم" الذي يتضمن الارشادات حول القياس والمحاسبة عن عمليات الدفع على أساس الأسهم التي يمكن أن تتم في عمليات توحيد الأعمال.

سادساً: المحاسبة عن عمليات توحيد الأعمال

فيما يخص المحاسبة عن عمليات توحيد الاعمال فتؤكد معايير المحاسبة الدوليّة على أنّ هناك طريقتين يمكن استخدامهما في هذا الشأن وهما طريقة التملك (الاقتناء) purchase method وطريقة تجميع أو توحيد المصالح pooling of interests، وهاتين الطريقتين لا يمكن اعتبارهما بدائل يمكن لإدارة الوحدات الاقتصاديّة المفاضلة بينهما كما هو الحال بشأن بعض السياسات المحاسبيّة كطرق الإهلاك أو طرق تكوين المخصصات ..الخ، ذلك أنّ احدى الطريقتين تعتبر مقبولة من وجهة نظر التطبيق المحاسبي في كل حالة، وبمعنى آخر يتوقف

[22] حميدات، جمعة، 2014، مرجع سبق ذكره، ص764.

[23] John Wiley & Sons, Inc, (2018), Interpretation and Application of IFRS Standards, Somerset, NJ , use, p337.

اتباع احدى الطريقتين على طبيعة وجوهر عمليّة توحيد الاعمال وما يرتبط بها من شروط فضلاً عن الكيفية التي تتحقق بها[24].

وعلى الرغم من أنّ هذه الطرق ظل استخدامها كبدائل لمدة تزيد عن نصف قرن إلا أنّ مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB اقترح عام 1999 وقف العمل بطريقة توحيد المصالح واستخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن جميع عمليات توحيد الأعمال بين المشروعات، كما أنّه اعتباراً من عام 2001 في هذا الشأن لم يعد في الإمكان استخدام طريقة توحيد أو تجميع المصالح، حيث أصبحت الطريقة الوحيدة المستخدمة هي طريقة التملك، لذلك سوف يتم الاقتصار على هذه الطريقة. وبناءً على ما سبق[25].

سابعاً: طريقة التملك في المحاسبة عن توحيد الأعمال

تشير مراجعة الأدب المحاسبي إلى أنّ عمليّة توحيد الأعمال عبارة عن صفقة تنطوي على تبادل موارد بين طرفين أحدهما الشركة الدامجة التي تقوم بتملك صافي أصول الطرف الآخر (الشركة المندمجة)، وعليه يكون من المنطقي المحاسبة عن توحيد الاعمال بتطبيق الطريقة والمبادئ المحاسبيّة التي تسري على عملية تملك الأصل العادي.

وهكذا وفقاً للقواعد والأسس المحاسبيّة المتبعة في معالجة أي عمليّة شراء يجب تسجيل الأصول التي تحصل عليها المنشأة المشترية (المصرف الدامج)– سواءً كانت أصول ملموسة أو أصول غير ملموسة– والمطلوبات المشتراة وفقاً للقيمة العادلة، ويتطلب تطبيق طريقة التملك وفقاً لمعيار التقارير المالية (3) ما يلي:

- **تحديد المنشأة المشترية (المصرف الدامج)** : وهي المنشأة التي تحصل على السيطرة على المنشآت الأخرى موضوع التوحيد، وبما أن طريقة التملك تنظر إلى عملية التوحيد من منظور المنشأة المشترية فإنه يفترض تحديد أحد أطراف المعاملة على أنّه منشأة مشترية، وفي الحالات التي يصعب فيها تحديد المنشأة المشترية يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات ومنها (المنشأة ذات القيمة العادلة الأكبر هي المشترية والمنشأة التي تتنازل للأخرى عن النقد مقابل أدوات

[24] بقاص، خديجة، 2014، المعالجة المحاسبية لعمليات التوحيد و الاندماج في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي – الجزائر، ص 23.
[25] دحدوح، حسين أحمد، حمادة، رشا أنور، 2015، مرجع سبق ذكره، ص32.

حقوق الملكية ذات حقوق التصويت هي المشترية والمنشأة التي تكون ادارتها قادرة على السيطرة على الادارة الجديدة هي المشترية)[26].

- **تحديد تاريخ التملك:** وهو التاريخ الذي تسيطر فيه المنشأة المشترية على المنشأة المشتراة، وعادة يكون هو التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة المشترية بنقل المقابل المالي وتملك الأصول وتحمل التزامات المنشأة المشتراة والذي يدعى تاريخ الاقفال، وقد يسبق تاريخ التملك تاريخ الاقفال عندما تنص اتفاقية مكتوبة على أن المنشأة المشترية تكتسب السيطرة على المنشأة المشتراة في تاريخ يسبق تاريخ الاقفال[27].
- **قياس وتقييم تكلفة توحيد الأعمال:** والتي تتكون من العناصر التالية:

- المبالغ النقديّة المدفوعة من المنشأة المشترية إذا تم سداد مقابل نقدي لمساهمي المنشأة المشتراة أو القيمة العادلة لتلك الأصول التي يمكن أن تستخدمها المنشأة المشترية في شراء وتملك المنشأة المشتراة، أما إذا تم تسوية قيمة الصفقة مقابل إصدار أسهم فيجب أن يتم احتساب تكلفة توحيد الأعمال وفقاً لقيمتها السوقية العادلة ، بحيث يتم التسجيل المحاسبي في دفاتر المنشأة المشترية(المصرف الدامج) في حالة الدمج القانوني ويتم اثبات أصول والتزامات كلا المصرفين وبالقيمة السوقيّة العادلة لأصول والتزامات كل مصرف في دفاتر المصرف الجديد في حالة الاتحاد، وفي حالة السيطرة تقوم الشركة القابضة (المصرف الدامج) بتسجيل القيمة المدفوعة مقابل الحصول على أسهم الشركة التابعة (المصرف المندمج) والتي تحدد على أساس القيمة السوقية للأصول الخاصة بالمصرف المندمج وقد تظهر شهرة محل موجبة أو مكاسب من الشراء بسعر مخفض والاختلاف هنا هو أن الشركة القابضة (المصرف الدامج) ستقوم بتسجيل القيمة المدفوعة في صورة استثمارات في الشركة التابعة (المصرف المندمج) دون ضم الأصول والالتزامات الخاصة بالشركة التابعة[28].

---

[26] John Wiley & Sons, Inc, (2018), Op.Cit, p320.

[27] المعايير الدولية للتقرير المالي إصدار 2018، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "توحيد الأعمال"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص147.

[28] دحدوح، حسين أحمد، حمادة، رشا أنور، 2015، مرجع سبق ذكره، ص34.

- نفقات تنفيذ توحيد الأعمال : حيث تعتبر النفقات المباشرة لتوحيد الاعمال جزء من تكلفة التملك مثل (أتعاب المحاسبين والأتعاب القانونيّة وأتعاب الاستشارات والسمسرة)، بينما تعالج النفقات غير المباشرة كمصروفات[29].
- الالتزامات المحتملة: يجب على المنشأة المشترية (المصرف الدامج) في تاريخ توحيد الأعمال الاعتراف بالالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراة والتي تتعلق بأحداث متوقعة في المستقبل ويمكن تحديد قيمته العادلة بشكل موثوق، بغض النظر عما إذا كان قد اعترف بها في القوائم المالية للمنشأة المشتراة أم لا، ويشترط أن تكون هذه الالتزامات قابلة للتحديد حتى يمكن اعتبارها جزءً من تكلفة توحيد الأعمال[30].

ومما سبق يمكن تحديد تكلفة توحيد الأعمال وفقاً لطريقة التملك كما يلي:

تكلفة توحيد الأعمال = الثمن المدفوع + النفقات المباشرة لتوحيد الأعمال+ الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد

وكما هو الحال عند شراء مجموعة أصول في صفقة واحدة فإنه من الضروري أن يتم توزيع تكلفة التملك على الأصول المختلفة المشتراة مع الاسترشاد في ذلك بالأسعار السوقيّة العادلة لكل أصل، وعلى ذلك فإنّ تسجيل عمليّة توحيد الأعمال وفقاً لطريقة التملك يقتضي بداية تحديد تكلفة تملك المنشاة المشتراة (تكلفة توحيد الاعمال) ثم يعقب ذلك توزيع تكلفة التملك على صافي أصول المنشأة المشتراة.

- **إثبات وقياس الحقوق غير المسيطرة:**

ويقصد بالحقوق غير المسيطرة (الحصّة غير المسيطرة) كما جاء في معيار التقارير المالية الدولي IFRS3 (توحيد الأعمال) بأنها : "حقوق الملكية في منشأة تابعة لا تعود – بشكل مباشر أو غير مباشر – إلى المنشأة الام"، ومن أجل قياس وإثبات الحقوق غير المسيطرة فإنّه يوجد وفقاً لمعيار التقارير المالية (3) طريقتين لذلك[31]:

[29] أبو حشيش، خليل عواد، (2009)، المحاسبة المتقدمة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ص23.
[30] حميدات، جمعة، (2014)، مرجع سبق ذكره، ص323.
[31] المعايير الدولية للتقرير المالي إصدار (2018)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "توحيد الأعمال"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص149.

- على أساس القيمة السوقية العادلة لأسهم الأقليّة والتي تحدد من خلال أسعار السوق النشط او من خلال طرق أخرى في حال عدم توفر سوق نشط.
- على أساس الحصة التناسبية للحقوق غير المسيطر عليها في القيمة العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراة.

- **قياس ومعالجة الشهرة:**

ويقصد بالشهرة كما جاء في معيار التقارير الماليّة (3) بأنها أصل يمثل منافع اقتصاديّة مستقبلية ناشئة عن أصول أخرى تم اكتسابها ضمن عملية توحيد الأعمال، ويلاحظ أنّه خلال الفترة الأخيرة أصبح موضوع الشهرة من الموضوعات الجدليّة في المحاسبة، فالشهرة لا يمكن قياسها مباشرةً وذلك لأنّ قيمتها تتحدد بصورة عامّة عن طريق التقدير والتقييم والذي يعتمد على افتراضات القائم بالتقييم.

ووفقاً لطريقة التملك يتم تقييم عناصر المركز المالي وفقاً لقيمتها العادلة كما أوضحنا سابقاً، مع ملاحظة أنّ أسلوب تحديد هذه القيمة يختلف من عنصر إلى آخر، أما الشهرة فهي العنصر الذي لم يؤخذ في الاعتبار لأنها أصل غير قابل للتحقق ذاتياً، بل يتم قياسها بالفرق بين تكلفة التملك والقيمة العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراة كما يلي[32] :

الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل والعوض المحول+ الحصص غير المسيطرة) – صافي أصول المنشأة المشتراة.

وفي حالة توحيد الأعمال المتحقق على مراحل تحتسب الشهرة كما يلي[33]:

الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل والعوض المحول+ الحصص غير المسيطرة+ القيمة العادلة في تاريخ التملك لحقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المنشأة المشترية في المنشأة المشتراة) – صافي أصول المنشأة المشتراة.

[32] المعايير الدولية للتقرير المالي إصدار (2018)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "توحيد الأعمال"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص151.

[33] John Wiley & Sons, Inc, (2018), Op.Cit, p332.

وقد تختلف تكلفة التملك عن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراة (المصرف المندمج)، وفي هذه الحالة تظهر الشهرة، والتي تكون موجبة عندما تزيد تكلفة التملك عن القيمة السوقيّة العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراة (المصرف المندمج)، وهي تمثل ما يقوم المصرف الدامج بسداده مقابل منافع اقتصاديّة مستقبليّة من أصول المصرف المندمج، وبحسب معيار اعداد التقارير الماليّة الدولي رقم 3 (IFRS 3) تقوم المنشأة المشترية (المصرف الدامج) بقياس الشهرة المقتناة الناتجة عن توحيد الاعمال بالتكلفة ناقصاً منها إجمال الخسائر الناشئة عن انخفاض القيمة، ولا يتم استهلاك الشهرة المقتناة وبدلاً من ذلك تقوم المنشأة المشترية (المصرف الدامج) بإجراء اختبار لقياس انخفاض قيمة الشهرة سنوياً أو دورياً إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تفيد وجود مؤشر عن انخفاض قيمة الشهرة وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36) " انخفاض قيمة الأصول"[34]

ويكون هناك مكسب من الشراء بسعر مخفض (الشهرة السالبة سابقاً) عندما تقل تكلفة التملك عن القيمة السوقيّة العادلة لصافي أصول المنشأة المشتراة (المصرف المندمج)، وهنا يجب أن تقوم المنشأة المشترية (المصرف الدامج) بإثبات ذلك المكسب في قائمة الدخل مباشرة[35]، ولكن بعد المراجعة والتأكد من تقييم وقياس والاجراءات المتبعة في قياس كل مما يلي:[36]

- الأصول المكتسبة والالتزامات التي تم تحملها من عملية توحيد الأعمال وأي أصول أو التزامات اضافيّة تم تحديدها في هذه المراجعة.
- الحصة غير المسيطرة في المنشأة المشتراة (المصرف المندمج) إن وجدت.
- حصة حقوق الملكية للمنشأة المشترية (المصرف الدامج) والمحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة.
- المقابل المنقول من قبل المنشأة المشترية (المصرف الدامج) إلى المنشأة المشتراة.

[34] حميدات، جمعة، (2014)، مرجع سبق ذكره، ص326.

[35] John Wiley & Sons, Inc, (2018), Op.Cit, p313.

[36] المعايير الدولية للتقرير المالي إصدار (2018)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "توحيد الأعمال"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص152.

ثامناً: الخطوات المعياريّة للمعالجة المحاسبية وفقاً لطريقة التملك

أوضح معيار التقارير الماليّة الدولي IFRS 3 أنّ المعالجة المحاسبيّة لتوحيد الأعمال تتم بطريقة التملك وفق الخطوات التالية[37]:

- تحديد تكلفة توحيد الأعمال (أي القيمة المدفوعة أو الأسهم التي يتم إصدارها مقابل توحيد الأعمال)
- تحديد القيمة العادلة لأصول المنشأة المشتراة (المصرف المندمج).
- تحديد القيمة العادلة لخصوم المنشأة المشتراة (المصرف المندمج) وكذلك الالتزامات المحتملة التي يمكن قياسها بموثوقيّة.
- يجب التأكد من تساوي صافي أصول المنشأة المشتراة (المصرف المندمج) بالقيمة السوقية العادلة مع الفرق بين أصول المصرف المندمج بالقيمة العادلة ومجموع الالتزامات والالتزامات المحتملة بالقيمة العادلة للمصرف المندمج.
- حساب الشهرة الجديدة الناتجة عن الاستثمار في المنشأة المشتراة (المصرف المندمج) والتي تحسب من خلال الفرق بين تكلفة التملك وصافي أصول المصرف المندمج مقوّمة بالقيمة السوقيّة العادلة.
- يتم تجميع القيم الدفتريّة لأصول وخصوم المنشأة المشترية (المصرف الدامج) مع القيم العادلة للأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة للمنشأة المشتراة (المصرف المندمج).
- أي شهرة مكتسبة يجب الاعتراف بها كأصل في ميزانيّة المصرف الجديد.
- يجب ألا يجمع صافي أصول المنشأة المشتراة (المصرف المندمج) مع حقوق الملكية للمصرف المندمج لأن المصرف المندمج قد يوقف نشاطه بعد توحيد الأعمال، ولذلك فإنّ صافي الثروة للمصرف المندمج سوف تستبعد ويحل محلها القيمة السوقيّة للأسهم المصدرة من المنشأة المشترية (المصرف الدامج).

[37] المعايير الدولية للتقرير المالي إصدار (2018)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "توحيد الأعمال"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص ص 145- 157.

وفي نهاية هذا الفصل نكون قد أجملنا معظم ما يتعلق بالمفاهيم المرتبطة بالتقييم المحاسبي والاطار النظري له، وأيضاً المعايير والأسس المحاسبيّة المتعلقة بالمحاسبة والتقييم المحاسبي لعمليات توحيد الأعمال بين المصارف، والتي أقرتها وتطلبتها المعايير الدوليّة ولا سيما معيار التقارير الماليّة IFRS 3 (توحيد الأعمال).

الفصل الثالث

نموذج تقييم الأداء CAMELS وامكانيّة استخدامه في تقييم حالات توحيد الأعمال بين المصارف

الفصل الثالث

نموذج تقييم الأداء CAMELS وامكانيّة استخدامه في تقييم حالات توحيد الأعمال بين المصارف

أولاً: تمهيد

بما أنّ القطاع المصرفي له أهميّة كبيرة في الحياة الاقتصاديّة، ويعتبر العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصاديّة، وبما أنّ عمليات توحيد الأعمال ضمن هذا القطاع تعتبر من السياسات والاستراتيجيات التي تحتاج إلى عمليات تقييم للتأكد من فعاليتها وتحقيقها للأهداف المرجوة منها، لذلك كان لابدّ من التقييم المستمر لأداء هذا القطاع والرقابة عليه بشكل فعال من خلال عدّة معايير ومنها نموذج camels، حيث تعبّر كلمة camels عن اختصار يتضمن الحروف الأولى من العناصر المكونة لهذا النموذج والتي تشمل ستّة عناصر رئيسة هي كفاية رأس المال (**Capital Adequacy**) ونوعيّة الأصول (**Asset Quality**) والادارة (**Management**) والربحيّة (**Earning**) والسيولة (**Liquidity**) والحساسيّة لمخاطر السوق (**Sensitivity To Market Risk**)[1].

ثانياً: لمحة تاريخية عن نموذج camels

يعد نموذج camels من أهم النماذج المتبعة من قبل السلطات الرقابيّة لقياس أداء البنوك، ويعتمد عليه في القرارات الرقابيّة لأنه يعكس الواقع الحقيقي لوضع البنك، وقد اعتمد هذا النموذج من قبل مؤسسات الرقابة الماليّة على البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979،حيث ظل البنك الاحتياطي الفيدرالي يقوم بتصنيف البنوك وتقديم نتائج التصنيف للبنوك دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفيّة من التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 مصارف فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار camels نتائج جيدة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام

[1] عوده، ماهر نهاد، (2013)، أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي camels على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن، ص31.

1988 فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أنّ جميع المصارف المحليّة تقع ضمن التصنيف 1 و 2 (هناك 5 تصنيفات لنموذج camels مرقمة من 1 إلى 5 مبنيّة على مؤشرات سيتم شرح دلالاتها لاحقاً) وأن أكثر من 40% من المصارف تتمتع بدرجة تصنيف 1، وتعتمد درجة التقييم العام لهذا النموذج على رأي فريق التفتيش، ويتم ذلك من خلال مؤشرات ومعايير كميّة وبيانات تاريخيّة وعلى التشريعات والأنظمة المعمول بها والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي2.

ويستخدم نموذج camels في الكشف عن المخاطر التي تواجه العمليات الماليّة والتشغيليّة والإداريّة للبنك والتي تحتاج إلى عناية رقابيّة خاصة والعمل على تحديد الأولويات الرقابيّة اللازمة لمعالجة الأمر، والغاية من التصنيف هو تحديد مستوى الرقابة المطلوبة من قبل السلطات الرقابيّة.

وقد تم البدء باستخدام نموذج camels من قبل البنك الفدرالي الأمريكي عام 1980، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أوائل الدول التي باشرت باستخدام معايير الإنذار المبكر، وذلك نتيجة للانهيارات المصرفيّة التي تعرضت لها منذ عام 1929، وأشار المحللون الاقتصاديون أنّ استخدام نموذج camels في كشف أوجه الخلل بالمصارف كان أفضل من استخدام التحليل الإحصائي التقليدي، حيث أثبت النموذج قدرته على تقييم المخاطر البنكيّة وتحديد البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل3.

ثالثاً: تعريف نموذج camels

يعرف نموذج camels بأنه مقياس واسع للتعرف على الوضع المالي لأي بنك ومعرفة تصنيفاته، ويعتبر هذا النموذج من أهم وسائل الرقابة المباشرة على البنوك التجارية.

كما يعرف نموذج camels بأنه أداة للرقابة المصرفيّة المكتبيّة ويعتمد على تحليل عوائد الريع السنويّة المرسلة من المصارف للبنك المركزي، ومن ثم القيام بتقييم وتصنيف ريع سنوي لها

[2] بو خلخال، يوسف ،(2012)، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة الباحث، عدد، 10 ،ص 148.

[3] تميسة، سهام (2014)، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجازئر، ص9.

استناداً إلى عناصره وهي كفاية رأس المال وجودة الاصول والادارة والربحيّة والسيولة والحساسيّة لمخاطر السوق[4].

ويعرف نموذج camels بأنه عبارة عن نموذج مالي يستخدم لتقييم الأداء في البنوك، مكوّن من ستة عناصر، حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي للبنوك بشكل منفرد[5].

وأيضاً يعرف هذا النموذج بأنه نظام يحتوي على العديد من المؤشرات التي تقوم بتحليل الوضعية الماليّة لأي مصرف[6].

ويعرف camels بأنه نظام تصنيف موحد للمؤسسات الماليّة، والذي يستخدمه المنظمون لتقييم المؤسسات الماليّة على أساس موحد والتعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام رقابي خاص[7].

وأيضاً عرف camels بأنّه مؤشر يقوم بالكشف عن حقيقة الموقف المالي لأي مصرف والتعرف على درجة تصنيفه، ويعد هذا المعيار أحد الوسائل الرقابيّة التي تتم من خلال التفتيش الميداني[8].

وقد عرف أيضاً أنه أحد معايير الانذار المبكر للتنبؤ بالأزمات ومن أهم الأساليب الحديثة الفعّالة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة مركزها المالي وفعالية إدارتها البنكية[9].

---

[4] زيتوني، عبدالقادر، (2011)، دارسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 9.

[5] يامين، إسماعيل يونس، الظهراوي، محمد سامي، (2015)، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك "CAMELS " في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، ص4.

[6] بورقبه، شوقي، (2011)، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص 72.

[7] Buerger, L. (2011). Camels rating: What they mean and why they, Director corps,p2.

[8] Yakob, R. (2012). Camel rating approach to assess the insurance operator financial strength, jurnal Ekonomi Malaysia, p5.

[9] بختي، عمارية، (2018)، تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS – دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الاصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 12، العدد 25، ص 238.

ويعرفه الباحث بأنّه نظام تقييم ورقابة مصرفيّة فعّال ومكوّن من مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بكفاية رأس المال وجودة الأصول والادارة والربحيّة والسيولة والحساسيّة تجاه مخاطر السوق، من أجل التعرف على مواطن الضعف والقوة في أداء المصارف ومركزها المالي.

رابعاً: مفهوم نموذج camels:

يعتبر نموذج camels نموذجاً هاماً من النماذج المتبعة من قبل السلطات الرقابيّة لتقييم أداء البنوك كما أنّه مؤشر للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه حيث سيتم لاحقاً شرح هذه التصنيفات، وقد اعتمد هذا النموذج من قبل مؤسسات الرقابة الماليّة على البنوك في الولايات المتحدة الأمريكيّة عام 1979 كنموذج موحد لتقييم أداء البنوك[10]، وتعتمد درجة التقييم العام لنموذج camels على رأي الفريق القائم بالتقييم وذلك من خلال مؤشرات ومعايير كميّة وبيانات تاريخيّة وعلى التشريعات والأنظمة المعمول بها، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي لكل دولة.

إنّ نموذج camels يمثل مقياساً شاملاً لوضع البنك بشكل كامل وبالتالي فإنّ تراجعه مؤشر مهم لوضع غير سليم يعاني منه البنك، وإنّ البنوك التي يكون تصنيفها (1 أو 2) هي سليمة في معظم النواحي وقدرتها على الصمود أمام التحديات تعتبر جيدة باستثناء التقلبات الاقتصاديّة الحادة، وفي حالة إعطاء البنك تصنيف 3 وفقاً لنموذج camels فإنّ البنك يعاني من جوانب ضعف ومشاكل إذا لم تتم معالجتها فإنّها تؤدي إلى المزيد من الضعف أو تفاقم المشاكل القائمة بصورة قد تؤدي إلى المزيد من التراجع في مستوى تقييم البنك، الأمر الذي يتطلب تدخلاً لمعالجة جوانب الضعف أو المشاكل التي يعاني منها البنك، أما في حالة إعطاء البنك تصنيف رقم 4 أو 5 فإن ذلك يعني أنّ وضع البنك حرج وأنّ الاجراءات التصحيحيّة أصبحت أكثر حاجةً وإلحاحاً[11].

وعادةً تكون درجة التقييم وفق نموذج camels سريّة ويتم الإفصاح عن تصنيف المصرف لمجلس ادارة المصرف والادارة العليا في المصرف والجهات الرقابيّة المعنيّة لغرض اتخاذ

[10] أسعد، بسام، (2018)، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي Camels** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصاديّة والقانونية، المجلد 40، العدد1، ص 289.

[11] R. El Khoury, CH.G. Salem, (2018), **Ranking and Rating Lebanese Commercial Banks: A CAMELS Framework**, International Academic Journal of Accounting and Financial Management , Vol (5), No (4).p50.

الاجراءات المناسبة[12]، وتظهر أهميّة نموذج camels لتحديد الوضع المصرفي الإجمالي بطريقة شاملة وموحدة بحيث سيساعد نموذج التقييم الموحد في تحديد المصارف التي تشكل نقاط ضعفها الماليّة والتشغيليّة والاداريّة خطراً بارزاً يمكن أن يؤدي الى انهيارها، مما يتطلب توجيه انتباه رقابي خاص وعند الضرورة تدخل البنك المركزي لمعالجة نقاط الضعف الخطرة[13]، لكن في المقابل طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر نتائج التحليل باستخدام هذا النموذج للجمهور بغرض اطلاعهم على الحقائق وتحسين قدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل نموذج camels ضمن البيانات الماليّة السنويّة التي يفصح عنها البنك للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالٍ من الشفافيّة يساعد على فرض انضباط في السوق وهو إحدى الدعامات الأساسيّة التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفيّة[14].

حيث تمثل كفاية رأس المال العلاقة بين حقوق المساهمين والموجودات المرجّحة بالمخاطر، وكيفيّة رفع رأس المال وقياس قدرة البنك على تحمل خسائر القروض، أما نوعيّة الأصول فتشير لنوعيّة محفظة أصول البنك وتقوم بتقييم مخاطر هذه المحفظة وتعكس انتاجيّة الأصول طويلة الأجل[15].

ويهدف عنصر الادارة لمعرفة مهام مجلس الادارة ومستوى أدائه وقدرته على اتخاذ القرارات، كما يقيّم أداء ادارة الموارد البشرية ومدى قدرتها على توفير الدعم والتوجيه الواضح للموظفين والتسهيلات اللازمة لهم بما فيها نظام الحوافز والتدريب وغيرها، بالإضافة لتقييم نظام المعلومات المحوسب لدى البنك وقدرته على توفير تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب للإدارة، وتهدف الربحيّة إلى تقييم الأداء المالي للبنك ومعرفة قدرته على زيادة قيمته الاجماليّة، كما يشمل تحليل الربحية أيضاً سياسة سعر الفائدة، وتقييم معدل العائد على الأصول، وتتضمن السيولة على تقييم لالتزامات البنك وتقييم مدى توفر الأموال اللازمة للبنك لمواجهة احتياجاته النقديّة، أما الحساسيّة

[12] Gilbert, R. Alton, and Khan, Sarosh R.,(2008), The Condition of Banks: What Are Examiners Finding,P1.

[13] البنك المركزي العراقي، (2006)، مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، ص1.

[14] تميسة، سهام (2014)، مرجع سبق ذكره، ص9.

[15] Sarker, A., (2006), camels rating system in the context of Islamic banking: a proposed 's' for shariah framework. Journal of Islamic economics, banking and finance (JIEBF), vol 2(2), p7.

لمخاطر السوق فتستهدف تقييم مخاطر السوق الناجمة عن التغيرات السلبيّة في أسعار السلع وسعر الفائدة وسعر الصرف وقدرة الادارة على تحديد هذه المخاطر والسيطرة عليها[16].

خامساً: الأسس والميزات العامّة لنموذج camels[17]

- يعطي نموذج camels تصنيف للبنوك وفق معيار محدد.
- وجود نموذج camels يوحد من أسلوب كتابة تقارير الأداء.
- يتم تطبيق هذا النموذج بصفة اساسيّة من قبل جهاز الرقابة الميدانيّة بالبنك المركزي بحيث يتم في نهاية كل تفتيش يجري على المصرف إعداد تقييم لأداء المصرف وفقاً لهذا النموذج.
- العمل على تقليل وقت التقييم بالتركيز على البنود الأساسيّة للمعيار المكوّنة من ست بنود وعدم التوسع في بنود غير مهمة.
- الاعتماد على التقييم الرقمي بشكل اكبر من الاعتماد على الاسلوب الإنشائي عند كتابة التقارير الأمر الذي يزيد من مصداقيّة هذه التقارير.
- يتيح نموذج تقييم الأداء camels عمل تصنيف دقيق وشامل للبنوك التجارية ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج لكل بنك على حدى وكل مجموعة على حدى وكل عنصر من عناصر الأداء الستّة للبنوك التجاريّة.
- يساعد نموذج camels على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة للبنوك التجارية.
- يعد نموذج camels مقياساً يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول (من خلال المؤشرات).

سادساً: عيوب نموذج camels

بالرغم من الميزات السابقة التي يتميز بها نموذج camels إلا أنّ هذا النموذج تشوبه بعض العيوب التي يتلخص اهمها فيما يلي[18]:

---

[16] Gulzeb, H., (2011), camels rating system for banking industry in Pakistan, unpublished master thesis, umea school of business, umea university, p23.

[17] حماد، طارق عبد العال، (2001)، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 103.

[18] يحيى، شريف أحمد، (2017)، تطبيق نظام camels في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية- مصر، المجلد 8، العدد 2، ص 596.

- اختيار النسب الماليّة يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائياً، حيث أنّ هناك أبحاث ودراسات توصلت إلى نسب ماليّة أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك من تأثير النسب المستخدمة بواسطة نموذج camels.
- أعطى نموذج التقييم المصرفي camels أوزاناً ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهميّة النسبيّة لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءته ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج.
- يعتمد نموذج camels على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الأصول باعتبار أنّ متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أنّ المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

سابعاً: تصنيف البنوك وفق نموذج camels

يمتاز نموذج camels بأنّه يقيم البنوك على أسس واحدة، وهذا يحد من تدخل المقيم أو الجهة الرقابيّة من التأثير في النتائج، فعلى سبيل المثال الوكالات الرقابيّة في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم نموذج camels بكل مكوناته في تقييم البنوك وكذلك تستخدم الأساس المستقل لكل مكون من مكونات النموذج، بحيث يحدد لكل مكون تصنيف رقمي من (1 إلى 5) ويكون هذا التصنيف كما يلي[19]:

جدول رقم (3) : تصنيف عناصر camels

التصنيف رقم (1)	قوي
التصنيف رقم (2)	مُرضٍ
التصنيف رقم (3)	معقول
التصنيف رقم (4)	غير مُرضٍ
التصنيف رقم (5)	خطر

source: Cole, Rebel And Jeffery Gunther, (1999), Predicting Bank Failures: A Comparison Of On- And Off-Site Monitoring Systems, Unbublished Paper, Federal Reserves Bank Of Dallas, USA, Texas.

[19] Basset, F William & seung Lee, (2012), estimating changes in supervisory standards and their economic effect, finance and economics discussion series divisions of research & statistics and monetary affairs federal reserves board, washington, D.C., P6.

وبعد الحصول على التصنيف المركب الكلي الرقمي يتم تحديد مستوى التصنيف لكل مصرف وفقاً لما يلي:

جدول رقم (4) مدى التصنيف الرقمي في نموذج camels

مستوى التصنيف	مدى التصنيف الرقمي	التصنيف
1	1.4-1	قوي
2	2.6-1.4	مُرضِ
3	3.4-2.6	معقول
4	4.4-3.4	غير مُرضِ
5	5-4.4	خطر

source: ranjana sahajwala & paul van den bergh, (2000), supervisory risk assessment and early warning systems , basel committee on banking supervision working papers, p 47.

وبناءً على هذا النموذج فإن[20]:

- البنوك التي يكون تصنيفها (1) تعتبر سليمة بصورة أساسيّة في جميع النواحي وتلتزم بالقوانين والأنظمة، وإدارتها جيّدة، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيّدة باستثناء التقلبات الاقتصاديّة الحادة، إلا أنّ ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمراريّة وصلاحيّة السلامة البنكيّة الأساسيّة.
- البنوك التي يكون تصنيفها (2) فإنها تعتبر من حيث المبدأ جيّدة ومستثمرة وأعمالها تتطابق مع متطلبات الأنظمة والقوانين ولكنها تعاني من بعض المشاكل الخفيفة التي تقع ضمن الامكانات.
- البنوك التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، التي إذا لم يتم تصحيحها في إطار زمني معقول فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ اجراءات إداريّة مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة.

[20] Berger, allen and joseph scalise,(2001), did U.S. bank supervisors get tougher during the credit crunch? Did they get easier during the banking boom? Did it matter to bank lending?, puplished paper, university of Chicago press, vol 26, p10.

- البنوك التي يكون تصنيفها (4) فإنّها في الغالب تعاني من مشاكل في نشاطاتها مما يعرّض الودائع إلى الخطر، وكذلك مشاكل إداريّة وماليّة وعدم التقيد بالأنظمة والقوانين، وتتراوح مشاكل هذه البنوك ما بين حادّة وحرجة وتتطلب إشراف تام من قبل السلطات الرقابيّة.
- البنوك التي يكون تصنيفها (5) فإنّ ذلك يشير إلى وجود مشاكل جديّة وعميقة فيها وضعف كبير في الأداء وإدارة المخاطر وهذه المشاكل تقع خارج قدرة الإدارة ولا تستطيع حلّها مما يتطلب رقابة جادّة وإجراء علاجي خاص، واحتمال فشل البنك كبير في هذه المجموعة.

ثامناً: العناصر المكوّنة لنموذج camels

يتم استخدام نموذج camels لتقييم أداء البنوك بشكل اجمالي كما أنّه يمكن استخدام عناصر النموذج بشكل فردي للتقييم وفيما يلي استعراض لكل عنصر من هذه العناصر:

كفاية رأس المال

تعد أهميّة رأس المال للبنوك التجاريّة من أهم المؤشرات التي تنذر البنوك بمدى القدرة على مواجهة المخاطر المحيطة بها وبمدى قدرة البنك على مواجهة الصدمات الماليّة ورد الودائع للمودعين.

وتعرف كفاية رأس المال على أنّها العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة به وبموجودات المصرف، وتعرّف على أنّها أداة تستخدم للتعرف على الملاءة الماليّة للبنك وقدرته على تحمل الإعسار، حيث أنّه توجد علاقة عكسيّة بين إعسار البنك ودرجة الملاءة فكلما انخفض الإعسار ارتفعت بذلك درجة الملاءة المالية والعكس صحيح[21].

كما تعرف كفاية رأس المال بأنّها حجم رأس المال الذي يتحقق عنده التوازن بين حجم رأس المال والمخاطر التي يتوقعها البنك، ومن الناحية الفنيّة فإنّ كفاية رأس المال تعني حجم أو مستوى رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويجذب الودائع[22].

ولقد اكتسبت كفاية رأس المال أهمية عالية عند تقييم أداء البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية[23]:

---

[21] عبدالفتاح، بهيرة محمد سعيد، (2014)، العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص11.

[22] الشماع، خليل، (2007)، مقررات لجنة يازل حول كفاية رأس المال " الملاءة المصرفية" وأثرها على المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية ، ص 45.

1- إنّ مؤشر كفاية رأس المال يعطي مؤشراً للسلطات الرقابيّة للتحقق من الوضع المالي للبنوك التجاريّة.

2- إنّ مؤشر كفاية رأس المال يعطي مقياساً مهماً للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها البنوك التجاريّة، وبالتالي مقدرة أصحاب القرار على اتخاذ الاجراءات اللازمة والمبكرة لحل الأزمات، بحيث يتم رفع رأس المال كإجراء أولي.

3- تعطي نتائج تقييم كفاية رأس المال مدى الحاجة لإعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازيّة المطبقة، وإعادة النظر في الرقابة الداخليّة المختصة بهيكل الإدارة.

وقبل البدء باحتساب نسبة كفاية رأس المال لتقييمها وفق نموذج camels لابدّ أولاً من مراعاة بعض الأمور، كوجود دليل سياسات واجراءات معتمدة من قبل إدارة البنك في احتساب هذه النسبة، وأن تغطي هذه النسبة جميع المخاطر، والتأكد من التزام المصارف بالتعليمات التي تصدرها السلطات الرقابيّة بهذا الخصوص، وفي هذا الصدد فقد أصدر مجلس النقد والتسليف في سورية القرار رقم (253/م ن/ب 4) بتاريخ 2007/1/24 الذي نص في المادة (1) منه على أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية في أي وقت كان عن 8% والتي تحتسب على أساس الميزانيات المجمعة للإدارة العامة والفروع في سورية والخارج والمصارف والمؤسسات التابعة لها وبشرط ألا يقل مبلغ الأموال الخاصة في أي حال من الأحوال عن مبلغ رأس المال المنصوص عنه بالمادة (6) من قانون إحداث المصارف الخاصة والمشتركة رقم /28/ لعام 2001 وتعديلاته، كما أشار القرار في المادة (2) إلى أنّ هذه النسبة تحسب من خلال قسمة الأموال الخاصة الصافية (رأس المال الأساسي ورأس المال المساند) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وقد أشار هذا القرار في المادة (6) منه على أنّ المصرف الذي تتدنى نسبة كفاية رأس المال لديه عن 8% أن يعمل فوراً على تعديل عملياته والحد من مخاطره أو تقديم أموال خاصة لتعزيز كفايته للوصول بها إلى النسبة المقررة في هذه التعليمات، حيث جاء هذا القرار انسجاماً مع مقررات لجنة بازل (2) والمعتمدة في نموذج camels.

---

[23] عكاب، أحمد شلال، (2017)، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك camels في المخاطر الإئتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ص20.

ومن المؤشرات المستخدمة في احتساب كفاية رأس المال[24]:

- **نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجّحة بالمخاطر.**
- **نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجّحة بالمخاطر.**
- **نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول .**

وإنّ أسس تصنيف كفاية رأس المال في البنوك وفقاً لنموذج camels هي كما يلي[25]:

- البنك الذي يصنف رأس ماله (1) تكون قد تجاوزت مستويات رأس ماله والنسب الماليّة جميع المتطلبات القانونيّة، ويتصف بقوة الأداء للأرباح والنمو في الأصول وخبرة جيّدة للإدارة في متابعة الأمور الماليّة وتحليل المخاطر التي تتناسب ورأس المال وأخيراً انخفاض حجم الأصول المتعثرة.
- البنك الذي يصنف رأس ماله (2) لديه نفس خصائص البنك الذي يصنف رأس ماله (1) حيث إنّ مستويات نسب كفاية رأس المال تتطابق مع المتطلبات القانونيّة ولم تتجاوزها، ولكن يوجد ضعف في عامل أو أكثر من العوامل السابقة ويمكن تصحيح نقاط الضعف من خلال برامج تصحيح بدون إشراف تنظيمي كثيف.
- البنك الذي يصنف رأس ماله (3) لا يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيميّة للكفاءة، مما يتطلب إشرافاً تنظيميّاً لضمان مناقشة الإدارة والمساهمين السليمة للقضايا ذات الشأن واتخاذ الخطوات الضروريّة لتحسين كفاية رأس المال، ولكن يعاني البنك في هذا التصنيف من وجود نقاط ضعف رئيسيّة في عامل أو أكثر، الأمر الذي يستدعي تدخل الإدارة لاتخاذ التدبير اللازم لحل مشاكل الضعف.
- البنك الذي يصنف رأس ماله (4) يشهد مشاكل حادّة بسبب عدم كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات الماليّة البنكيّة، ويكون عادة لدى البنك مستوى من الخسائر في القروض المتعثرة، كما يشهد هذا البنك خسائر كبيرة في معاملاته وتبادل العملات الأجنبيّة، وإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمون إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات فإنّه يتوقّع الافلاس

[24] المحمود، حسين، (2014)، إمكانية استخدام نظام camels في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلاميّة – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص 70.
[25] عوده، ماهر نهاد، (2013)، مرجع سبق ذكره، ص37.

الوشيك للبنك، كما يتطلب الوضع وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

- البنك الذي يصنف رأس ماله (5) يعتبر معسراً من حيث كفاية رأس المال وأنّ كفاية رأس المال دون المطلوب، بحيث يتطلب هذا البنك إشرافاً رقابياً قويّاً لمحاولة تجنب خسائر المودعين والدائنين، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين الانهيار الكلّي للبنك، حيث إنّ البنك يقوم بعمليات تبادل للعملات الاجنبيّة أو يقوم بعمليات إقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي.

جودة الأصول

تحتل عمليّة تقييم جودة الأصول أهمية كبيرة في نموذج التقييم البنكي camels، وللوقوف على مدى جودة الأصول يتوجب القيام بتصنيفها حسب درجة المخاطر المحيطة بها، ولابد من قيام جهاز التفتيش بتحليل مدى كفاية المخصصات المكوّنة لمقابلة الخسائر في الأصول وحجم ونوع ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الائتمانيّة والالتزامات خارج الميزانيّة، ومدى التنوع والجودة في محافظ الاستثمار والائتمان ومدى وجود تركيزات ائتمانيّة، ومدى فعاليّة وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي.

بحيث تتم مراجعة الأصول ومدى خطورة الأصول المصنّفة وأهميّة مبلغ وتوزيع الديون والأصول ذات سعر الفائدة المنخفض نتيجة الجدولة، كما وتتم مراجعة كفاية مخصص الحسابات المشكوك فيها وقدرة الإدارة على متابعة وتحصيل الديون المتعثرة، ومدى كفاية المخصصات وسياسات الإدارة لتنظيم وتحصيل التسهيلات، وفيما إذا وجدت أيّة تركيزات في محفظة الائتمان والاستثمارات غير الملائمة لطبيعة وحجم التصنيفات المختلفة، ومدى كفاية وملاءمة سياسات منح الائتمان واجراءات إدارة الائتمان[26].

ويتم عادة النظر بتقييم جودة الأصول من جهتين وهما[27]:

[26] صمادي، منذر محمد، (2011)، أثر كفاءة نموذج camel على مؤشرات المتانة المالية للبنوك الاسلامية الاردنية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص91.

[27] بو خلخال، يوسف ،(2012)، مرجع سبق ذكره ،ص 150.

1- مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقرضة: حيث يتم التركيز على الائتمان القطاعي والاقتراض بالعملة الأجنبية والقروض غير العاملة وقروض المؤسسات العامّة الخاسرة ومخاطر الأصول والاقتراض المرتبط ومؤشرات الرفع المالي.

2- مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقترضة: حيث يتم التركيز على جودة القروض في محفظة الاقتراض بالنسبة للمؤسسة المقترضة.

ويتم حساب جودة الأصول عادةً من خلال النسب التالية:

- **نسبة التصنيف المرجح (WCR) لقياس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكيّة والمخصصات.**
- **نسبة إجمالي التصنيف (TCR) لقياس حجم القروض المتعثرة من حقوق الملكيّة والمخصصات.**

وإنّ أسس تصنيف جودة الأصول في البنوك وفقاً لنموذج camels هي كما يلي[28]:

- البنك الذي تصنف جودة أصوله (1) يمتاز بوجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض، وكذلك وجود رقابة فعّالة في عمليات المنح ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص، وأيضاً بأنّ نسبة الأصول المتعثرة غالباً ما تكون أقل من 2-3 %، حيث يتم التركيز على الائتمان الجيّد وأن تمنح القروض بالحد الأدنى من المخاطر، وكذلك احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
- البنك الذي تصنف جودة أصوله (2) يتصف بنفس صفات الصنف (1)، ولكن يوجد بعض نقاط الضعف أو العيوب البسيطة التي يمكن للإدارة معالجتها سريعاً دون وجود إشراف تنظيمي بشكل مباشر.
- البنك الذي تصنف جودة أصوله (3) يظهر نقاط ضعف رئيسيّة تتعدى نقاط الضعف في الصنف (2)، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرةً فإنّ ذلك قد يؤدي إلى مشاكل خطيرة في رأس المال أو إعسار البنك نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة وسوء منح الائتمان، مما يستدعي وجود

[28] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2009)، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الامارات العربية المتحدة، ص 121.

إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فوريّة لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب.

- البنك الذي تصنف جودة أصوله (4) يظهر ضعفاً عامّاً في العديد من العناصر المذكورة حيث أنّ الخسائر من القروض المتعثرة تكون عالية جداً نتيجة عدم السداد، مما يستدعي الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحيّة اللازمة من قبل السلطات النقديّة لإعادة تقوية الأوضاع وحل مشاكل البنك وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ومنع المزيد من الخسائر.
- البنك الذي تصنف جودة أصوله (5) يتصف بأنّ نسبة الأصول المتعثّرة تتعدى 50% وعدم إمكانية القيام بالإصلاحات من خلال الاجراءات العاديّة، مما يهدد رأس المال بصورة حادّة أو يتسبب في وجود مركز سلبي له، مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي من قبل السلطات النقديّة للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك وتوفير الحماية للمودعين والدائنين ومنع المزيد من الخسائر، وبالرغم من كل ذلك يوجد احتمال ضئيل لنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

جودة الإدارة

يعتبر الأداء الإداري مكوّناً أساسيّاً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئيّة والبنكيّة وتحقيق الرقابة اللازمة بهذا الخصوص[29].

وتعد الادارة من عناصر نموذج تقييم الأداء camels الأصعب تقييماً ويعود ذلك إلى حقيقة التقارير السنويّة للبنوك التجاريّة غير المتضمّنة للبيانات المباشرة في تقييم الكفاءة وانتاجيّة إدارة البنوك، ويتضمن هذا العنصر خمسة مؤشرات أساسيّة يتم من خلالها تقييم جودة إدارة البنك تتمثل بما يلي[30]:

1- الحوكمة: وهي العنصر الأول من عناصر الإدارة الذي يقيم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة والقدرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل عن الإدارة بفعاليّة ومرونة.

[29] شاهين، علي عبدالله، (2005)، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، رسالة دكتوراه، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ص13.

[30] تريعة، حنان، (2014)، أهمية نظام camels في تقييم أداء البنوك الجزائرية- دراسة حالة البنك الخارجي BEA (2010-2013)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ص6.

2- الموارد البشريّة: وهي العنصر الثاني الذي يقيّم ما إذا كانت الموارد البشريّة في البنك تقدم نصائح وتوجيهات تؤثر بشكل واضح على إدارة البنك، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

3- المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسيّة ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخليّة ونوعيّة المراجعة الداخليّة والخارجيّة.

4- نظام المعلومات: حيث يتم تقييم كفاءة وفعاليّة نظام المعلومات في توفير تقارير سنويّة دقيقة وفي الوقت المناسب.

5- التخطيط الاستراتيجي: الذي يحدد ما إذا كانت البنوك قد طوّرت منهجاً متكاملاً للتوقعات الماليّة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

ويمكن حساب جودة الإدارة من خلال النسبة التالية:

- **نسبة المصاريف التشغيليّة إلى الإيرادات التشغيليّة: لقياس مدى قدرة الإدارة على توليد الدخل الكافي لتغطية المصاريف التشغيلية وكلما كانت هذه النسبة أقل كان ذلك أفضل.**

وإنّ أسس تصنيف جودة الإدارة في البنوك وفقاً لنموذج camels هي كما يلي[31]:

- البنك الذي تصنف إدارته (1) يتصف بأنّ معدل الأداء المالي لديه قوي ويكون لديه القدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصاديّة والالتزام بعمليات التخطيط والتنفيذ والتدقيق الداخلي والخارجي مع مراعاة الضوابط الرقابيّة في العمل ومراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيّد وفعّال مع القدرة العالية على إدارة المخاطر، ووجود تعاون بين أعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامّة والمساهمين وتعميق الأداء الإداري والتدريب الجيّد، وتطبيق تعليمات وتوصيات البنك المركزي.
- البنك الذي تصنف إدارته (2) لديه خصائص مشابهة للتصنيف (1) ولكن مع وجود بعض العيوب التي يكون من الممكن حلها وتصحيحها دون رقابة تنظيميّة، وأيضاً توجد بعض الإشكاليات المتعلقة بواحدة أو اكثر من المجالات الإداريّة وبالتالي يتعين الاهتمام والحذر من الأوضاع الماليّة والظروف البنكيّة المرتبطة بأعمال البنك.

[31] الفرا، أحمد نور الدين، (2008)، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ص 107.

- البنك الذي تصنف إدارته (3) يظهر نقاط ضعف رئيسة في واحد أو أكثر من العوامل السابقة، مما يتطلب وجود رقابة تنظيميّة لضمان اتخاذ الإدارة أو مجلس المساهمين الإجراءات التصحيحيّة المناسبة، فالإدارة في هذا التصنيف تتصف بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيميّة والتقييم الضعيف للمخاطر وعمليات التخطيط للأعمال المصرفيّة، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصاديّة، مما يتطلب وجود رقابة تنظيميّة لمراقبة عمل الإدارة بالشكل المناسب.
- البنك الذي تصنف إدارته (4) يعاني من ضعف كبير في العديد من العوامل السابقة، خاصةً فيما يتعلق بتفشي إساءة الاستخدام من قبل الموظفين وعدم التقيد بالمتطلبات التنظيميّة والاداريّة مما قد يدمر الأداء وبالتالي احتمال أن يواجه البنك الإعسار والإفلاس، الأمر الذي يتطلب التدخل بشكل كبير ومباشر لضمان الوصول للإجراءات التصحيحيّة السّليمة من قيل البنك المركزي.
- البنك الذي تصنف إدارته (5) يتصف بوجود إدارة غير فعّالة على الإطلاق وتعاني من عيوب وضعف في معظم العوامل مما يتطلب تدخلاً فوريّاً وسريعاً لمعالجة الضعف الشديد في الأداء الإداري، وهذا يستوجب تدخل البنك المركزي لفرض الوصاية على موجودات البنك وإجراء التغييرات على الإدارة الحاليّة.

الربحيّة

الربحيّة هي العامل الأساسي لبقاء واستمراريّة البنوك التجاريّة بشكل خاص والمنظمات كافّة بشكل عام، حيث أنّ الربحيّة تعتبر أهم المصادر الماليّة لها، وإنّ انخفاض معدلات نسب السيولة تعطي مؤشرات على وجود مشكلات في ربحيّة البنوك والمنظمات الماليّة، والعكس صحيح حيث أنّ ارتفاع هذه النسب يعطي البنوك مؤشرات قويّة تنعكس إيجاباً على أداء وسياسات البنوك التجاريّة[32].

ويرتبط التغير بالربحيّة بالتغير في المصروفات والإيرادات، وترتبط زيادة الإيرادات بزيادة نشاط البنك في توظيف الأموال المتوفرة لديه من خلال زيادة استثماراته، كما يؤشر النقص في الإيرادات إلى زيادة حجم المصروفات، أو تقليص البنك أنشطته في توظيف أمواله، لذلك تهتم

[32] تميسة، سهام (2014)، مرجع سبق ذكره، ص4-5.

الإدارة العليا بالتنسيق بين مصادر الأموال الداخليّة والخارجيّة لديه لرسم سياسة توظيف للأموال تهدف إلى توجيه استثماراته للمجالات الأكثر ربحيّة بما يحقق أعلى عائد ممكن للملاءمة بين السيولة والربحيّة، لذلك لابد من معرفة سبب التغير في صافي الربح بالزّيادة أو النقص، والعوامل التي أدّت إلى حدوث هذا التغير[33].

وتتأثر الربحيّة بشكل مباشر بمدى جودة الأصول وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية[34]:

1- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال ودفع حصص أرباح معقولة.
2- نوعيّة وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
3- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.
4- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائيّة أو عمليات الأوراق الماليّة والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليديّة للدخل.
5- فعاليّة إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
6- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصّة بخسائر القروض.

هذا وعادةً ما يتم تحديد نسب الربحيّة لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء المصارف الأدنى ذات الصفات المتشابهة، إلا أنّ التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً لكن مصدر الأرباح قد يأتي من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليديّة (عالية المخاطر)، كما أنّه بالرغم من ارتفاع نسب الربحيّة، فإنّ الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كافٍ للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خطى نمو الأصول.

ومن المؤشرات المستخدمة في حساب الربحيّة:

- **العائد على إجمالي الأصول (ROA): وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة.**

[33] عوده، ماهر نهاد، (2013)، مرجع سبق ذكره، ص34.
[34] الفرا، أحمد نور الدين، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- **العائد على حقوق الملكيّة (ROE): وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال حقوق الملكية أو رأس المال المملوك.**

وإنّ أسس تصنيف الربحيّة وفقاً لنموذج camels كما يلي[35]:

- إن البنك الذي تصنف ربحيته (1) يتصف بوجود الدخل الكافي الذي يلبّي متطلبات الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وكذلك دفع توزيعات الأرباح وسلامة الميزانيّة والتخطيط والرقابة على بنود الدخل والنفقات، وأيضاً عدم الاعتماد على مصادر غير تقليديّة للدخل وإنّ نسبة الربحيّة في هذا الصنف عادةً ما تكون أكبر من 1%.
- إن البنك الذي تصنف ربحيته (2) يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمواً لرأس المال ويدفع أرباحاً معقولة، إلا أنّ البنك قد يشهد اتجاهات سلبيّة تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على عمليات الموازنة، وتكون نسبة الربحيّة قريبة من 1% وبالأغلب تقع بين 0.75–1 %.
- إن البنك الذي تصنف ربحيته (3) يتصف بوجود نقاط ضعف في البنود السابقة، وقد يواجه البنك انخفاضاً في الأرباح اللازمة لتغطية الاحتياطيات اللازمة، حيث تبلغ نسبة الربحيّة هنا بين 0.5 –0.75 % الأمر الذي يستدعي وجود رقابة تنظيميّة للإدارة لاتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أداء العوائد البنكيّة.
- إن البنك الذي تصنف ربحيته (4) يشهد مشاكل حادّة في الربحيّة وقد يكون صافي الربح إيجابياً ولكنه غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، وهذا يتطلب ضرورة تقوية أداء العوائد لمنع الخسارة في رأس المال، ويجب أيضاً أن تتخذ الإدارة مجموعة من الاجراءات الفوريّة لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يجب على البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الايجابيّة بالإلغاء أو بوقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسيّة على مجلس الإدارة لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة البنكيّة وتكون نسبة الربحية هنا بين 0.25 – 0.5 %.
- إن البنك الذي تصنف ربحيته (5) يشهد خسائر كبيرة ومتكررة بصورة تعرض كفاءته إلى المخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيميّة قويّة لتنفيذ الاجراءات التصحيحيّة، حيث أنّه بدون

[35] عكاب، أحمد شلال، (2017)، مرجع سبق ذكره، ص26.

إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإفلاس الوشيك للبنك، وتكون نسبة الربحيّة هنا أقل من .%0.25

السيولة

تعتبر السيولة ذات أهميّة كبيرة بالنسبة للبنوك التجاريّة، وكلمة السيولة بالمعنى المطلق تعني القدرة على التحويل إلى النقديّة بسرعة، والهدف من هذا التحويل هو مواجهة الالتزامات المطلوبة التي تواجهها البنوك التجاريّة (النقديّة وأوراق القبض والذمم المدينة والأوراق المالية الممكن تحويلها لنقد بسرعة)، وتوفّر هذه السيولة في البنوك التجاريّة ضروري لتتمكن وتكون قادرة على الإقراض وتلبية حاجات المودعين لمواجهة سحوباتهم[36].

ويعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسيّة المكوّنة لنظام التقييم camels وقد ينظر إلى عنصر السيولة بأنه أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع البنوك في المشكلات وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، وهناك مفهومان للسيولة هما سيولة المنشأة ويعني قدرتها على مواجهة التزاماتها عند حلول أجلها، وسيولة الأصل وهي سرعة تحويله إلى نقد والتأكد من تحويل الأصل إلى نقد دون خسارة أو بأقل خسارة ممكنة.

ويمكن أن يتم حساب نسبة السيولة من خلال النسبة التالية:

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول : و هي تقيس نسبة عناصر الموجودات التي يمكن تسييلها بسهولة إلى إجمالي الموجودات.**

وإنّ أسس تصنيف السيولة وفقاً لنموذج camels كما يلي[37]:

- إنّ البنك الذي تصنف سيولته (1) يتصف بوجود إدارة جيّدة وبيئة اقتصاديّة جيّدة مع توفر الأصول السائلة في أي وقت عندما يحتاج البنك لتلبية الطلب على القروض والقدرة على الوفاء بالالتزامات والقدرة على تلبية حاجات المودعين اليوميّة، وندرة الاعتماد على القروض من البنوك الأخرى لتوفير السيولة عند الحاجة لها، وأيضاً توفر الرقابة والاشراف والتنظيم على العمليات الماليّة مع امتلاك الخبرة الجيّدة في الإدارة وحسن التعامل مع القروض.

[36] سعيد، حمزة، بوعبدلي، احلام، (2014)، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 7(2)، ص106.
[37] عوده، ماهر نهاد، (2013)، مرجع سبق ذكره، ص42.

- إنّ البنك الذي تصنف سيولته (2) يتصف بنفس خصائص التصنيف (1)، لكن قد يكون هناك ضعف في واحد من العوامل السّابقة، ويمكن معالجة هذا الضعف من خلال تطبيق إطار زمني معقول دون الحاجة للرقابة التنظيميّة، أو قد يشهد البنك إشكاليات تتعلق بالسيولة لكن سرعان ما تتخذ الإدارة رد فعل مناسب.
- إنّ البنك الذي تصنف سيولته (3) يعاني من نقاط ضعف رئيسيّة في عدد من العوامل السابقة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيميّة لضمان معالجة المشاكل المتعلقة بالسيولة، كما أنّ هذا التصنيف يتصف بالمنهجيّة غير المحنّكة لإدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور إشكاليات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضاً إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبيّة لتجنب الوقوع في أزمات السيولة المتعلقة بقدرة البنك على تلبية الالتزامات اليوميّة.
- إنّ البنك الذي تصنف سيولته (4) يعاني من مشاكل حادّة في السيولة مما يتطلب رقابة تنظيميّة فوريّة وقويّة، لذلك يجب أن يتم اتخاذ إجراءات فوريّة لتقوية مركز السيولة لضمان تلبيّة البنك لاحتياجاته الحاليّة من السيولة، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.
- إنّ البنك الذي تصنف سيولته (5) يعاني من مشاكل حادّة في السيولة تتطلب تدخل البنك المركزي، والحاجة إلى تدخلات خارجيّة للمساعدة في تلبية احتياجات البنك الحاليّة من السيولة، وتبرز الحاجة إلى مثل هذه المساعدة الفوريّة لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبيّة طلبات الدائنين والمودعين.

الحساسية لمخاطر السوق

يعد مفهوم الحساسيّة مفهوماً واسعاً، والمقصود بالحساسيّة أي درجة الحساسيّة لمؤشرات مخاطر السوق، وتعتبر حساسيّة مخاطر السوق من المعايير الحديثة مقارنة مع باقي عناصر نموذج تقييم الأداء camels، وذلك لمواكبة التطورات التي تشهدها الاقتصادات العالميّة، ومواجهة الأزمات التي تمر بها البنوك التجاريّة، وحساسيّة مخاطر السوق قد تتأثر بأسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر التسعير.

وإنّ تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسيّة مثل العناصر الأخرى لنظام camels وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانيّة العموميّة والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي هذا البند يحتاج إلى كفاءات من المفتشين الذين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنيّة عالية[38].

أما بالنسبة للبنوك فإن الحساسيّة تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثماريّة، حيث تخضع هذه الأدوات إلى مخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، ويمكن تقييم درجة حساسيّة البنوك من خلال الأبعاد التالية: حساسيّة المؤسسات الماليّة لمخاطر السوق وقدرة مديري المؤسسات الماليّة على قياس ومراقبة مخاطر السوق وتحديد مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة[39].

ومن النسب المستخدمة في حساب الحساسيّة تجاه مخاطر السوق:

- **محفظة الأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول : وتقيس هذه النسبة مدى تعرض البنك لمخاطر السوق .**

وإنّ أسس تصنيف حساسيّة مخاطر السوق وفقاً لنموذج camels هي كما يلي[40]:

- البنك الذي تصنف حساسيته (1) يتصف بأنّ درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة وبذلك فإنّ صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسيّة لأسعار الفائدة ومخاطر الممارسات الإداريّة متدنية جداً تكاد لا تذكر ويعتبر مستوى الأرباح ورأس المال قويين في مواجهة مخاطر السوق.
- البنك الذي تصنف حساسيته (2) لديه خصائص مشابهة للتصنيف رقم (1) إلا أنّ هناك ضعفاً في واحد أو أكثر من العوامل السابقة وهناك مقدرة على تجاوز هذا الضعف، فدرجة التحكّم بمخاطر السوق قويّة ومستوى الأرباح ورأس المال قويّان في مواجهة مخاطر السوق.
- البنك الذي تصنف حساسيته (3) لديه قدرة منخفضة على التحكم بمخاطر السوق ويحتاج إلى تحسين، كما أنّ صافي أرباح البنك غير قويّة على مواجهة التغيرات العكسيّة لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الاداريّة، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح ورأس المال غير

[38] الفرا، أحمد نور الدين، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[39] بو رقبة، شوقي، (2008)، طريقة camels في تقييم أداء البنوك الاسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك سعود، السعودية، ص11.
[40] عكاب، أحمد شلال، (2017)، مرجع سبق ذكره، ص29.

قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيميّة لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحيّة المناسبة.

- البنك الذي تصنف حساسيته (4) يعاني من نقاط ضعف عامّة في العديد من العوامل الأمر الذي يستدعي إجراء اصلاحات من قبل البنك المركزي خاصةً إذا كانت هناك مشكلة حقيقيّة في التحكم بمخاطر السوق.
- البنك الذي تصنف حساسيته (5) يعاني مشاكل حادّة في التحكم بمخاطر السوق، وكذلك فإن أرباحه منخفضة وقدرته على مواجهة المخاطر متدنيّة، كما أنّه يعاني من مشاكل إداريّة حادّة ويتطلب ذلك إجراءات تصحيحيّة فيما يتعلق بالأمور الإداريّة والماليّة وكذلك إجراءات شاملة لمعالجة الخسائر التي في حال الاستمرار سوف تؤدي إلى إعسار وإفلاس البنك.

تاسعاً: ملائمة نموذج camels لتقييم حالات توحيد الأعمال بين المصارف

يعتبر توحيد الأعمال من الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الشركات بشكل عام والمصارف بشكل خاص من أجل تحقيق العديد من المزايا أو لحل الكثير من المشاكل التي قد يعاني منها القطاع المصرفي، ولا سيما أنّ القطاع المصرفي يمثل الواجهة الاقتصاديّة للدول وتقع على عاتقه مهمة إمداد القطاعات الأخرى بالتمويل اللازم، وهذه المهام تتطلب قطاع مصرفي قوي يمكن تحقيقه من خلال عمليات توحيد الأعمال سابقة الذكر، ولكن للتأكد من أنّ هذه الاستراتيجيات قد أدت إلى تحقيق المزايا المرجوة منها أو أنّها ساعدت في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي كان لابدّ من وجود نموذج أو نظام تقييم يمكن أن يساعد في تقييم ومقارنة أداء هذه البنوك قبل تطبيق استراتيجية توحيد الأعمال وبعدها، وبما أنّ توحيد الأعمال بين المصارف جاء لتحقيق مجموعة من المزايا منها ما يتعلق بتحقيق الكفاية في رأس المال تماشياً مع متطلبات بازل ومنها ما يتعلق بزيادة حجم الأصول الماليّة الجيّدة والودائع وزيادة أجلها، وهناك ما يتعلق بتحسين الإدارة، وأيضاً تعظيم الأرباح وتوفير السيولة اللازمة لتغطية متطلبات الدائنين والمودعين ومواجهة المخاطر الناتجة عن التغيرات الهيكليّة في الأسواق الماليّة، ولأنّ نموذج camels هو نموذج تقييم مكوّن من عدّة مؤشرات هي (كفاية رأس المال وجودة الأصول والادارة والربحية والسيولة والحساسية تجاه مخاطر السوق) والتي يمكن أن تستخدم لتقييم مدى تحقق المزايا السابقة الذكر المرجوة من عمليات توحيد الأعمال بين المصارف، فإنّ نموذج camels بما يحتويه من مؤشرات تغطي تلك المزايا يمكن أن يستخدم لتقييم تلك

العمليات والحكم على مدى تحقيقها للأهداف والمزايا المرجوة منها ومدى قدرتها على حل المشكلات التي كان يعاني منها القطاع المصرفي.

وفي نهاية هذا الفصل نكون قد تعرفنا على الإطار النظري لنموذج camels، حيث تطرقنا إلى مفهومه وطبيعته وميزاته وعيوبه والعناصر المكونة له والمؤشرات المستخدمة لقياس العناصر المكونة له وأسس تصنيف تلك العناصر ومدى إمكانيّة استخدام نموذج camels بالعناصر المكونة له في تقييم حالات توحيد الأعمال بين المصارف ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

الفصل الرابع

التقييم المحاسبي والدراسة التحليليّة والتحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

- **منهج الدراسة ومصادر جمع المعلومات:**

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في اجراء هذه الدراسة، وتم استخدام **المصادر الثانوية** في جمع البيانات والتي تمثلت بالأدبيات والدراسات السابقة والقوائم المالية والتقارير الخاصة بالمصارف عينة الدراسة، بحيث تتكون المصادر الثانوية من الكتب والدوريات والنشرات المتعلقة بموضوع الرسالة، بالإضافة الى الدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بموضوع الدراسة .

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من عمليات توحيد الأعمال بين المصارف العامّة والخاصّة العاملة التي تمت في الأسواق العربيّة، وتتكون عينة الدراسة من مجموعة من عمليات توحيد الأعمال التي حصلت في القطاع المصرفي العربي، بحيث تم اختيار هذه العينة بطريقة العينة الميسرة بما يتناسب وأهداف هذه الدراسة وهي كما يلي:

الجدول (4) بعض تجارب توحيد الأعمال المصرفي في العالم العربي

البنوك أطراف توحيد الأعمال		العام	شكل توحيد الأعمال	ناتج توحيد الأعمال	الدولة
البنك الأهلي الأردني	بنك فيلادلفيا	2005	دمج	البنك الأهلي الأردني	الأردن
بنك مصر	بنك القاهرة	2007	سيطرة	بنك مصر	مصر
البنك الأهلي المصري	بنك المهندس	2005	دمج	البنك الاهلي المصري	
بنك قطر الوطني	بنك QNB الأهلي بمصر	2013	سيطرة	بنك قطر الوطني	قطر

من إعداد الباحث

المبحث الأول

التقييم المحاسبي لعينة الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا المبحث إجراء عمليّة تقييم لحالات توحيد الأعمال التي تتضمنها عينة الدراسة، وذلك من خلال مقارنة الاجراءات والأساليب المتبعة في عمليات توحيد الأعمال مع الاجراءات والأساليب المحاسبيّة التي تضمنتها المعايير الدولية وخاصةً المعيار الدولي للتقارير الماليّة (IFRS 3) المتعلق بتوحيد الأعمال، وأيضاً التأكد من قيام حالات توحيد الأعمال السابقة بالافصاحات التي تضمنها وتطلبها ذلك المعيار.

دمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني (اندماج قانوني)

لمحة تاريخيّة:

البنك الأهلي الأردني

تأسس البنك الأهلي الأردني عام 1955 وفقاً لأحكام قانون تسجيل الشركات لسنة 1927 إذ يعد أول بنك أردني النشأة، وكان رأس المال الأولي عند التأسيس 350000 دينار، وهو مسجل كشركة مساهمة عامة محدودة مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية ويقوم بالأعمال المصرفية من خلال فروعه المنتشرة في المملكة الأردنية الهاشمية وقبرص وفلسطين والشركة التابعة في لبنان وقد تم دمج بنك الأعمال مع البنك الأهلي اعتباراً من الأول من كانون الأول للعام 1996.

وأضاف البنك الأهلي في بداية عام 2005 إنجازاً ريادياً جديداً تمثل في شراء بنك فيلادلفيا للاستثمار ودمجه في البنك الأهلي، ويضاف هذا الإنجاز إلى سلسلة النجاحات السابقة للبنك الأهلي في مجال الاندماج وعمليات التملك، حيث استطاع البنك الأهلي استكمال جميع الاجراءات المتعلقة بالاندماج، والذي يهدف إلى تعزيز موقع البنك الأهلي في صدارة البنوك العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، وخلق كيان مصرفي قوي بقاعدة رأسمالية صلبة وملاءة مالية عالية تسمح بالانتشار النوعي والكمي، وبما يعمل على رفع الكفاءة الانتاجية وزيادة السيطرة على المخاطر المصرفية، والتوسع الاستراتيجي في الأسواق الاقليمية وضبط مصاريف التشغيل عند أدنى حد ممكن، وأيضاً يهدف هذا الدمج إلى الحصول على امتيازات وإعفاءات وحوافز خاصة لتعويض التكاليف المصاحبة لعملية الاندماج وتحسين القدرات التنافسية للبنك الناتج عن الاندماج[1].

وبموجب قرار الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 25 نيسان 2005 تم اقرار الموافقة المبدئية على ادماج بنك فيلادلفيا للاستثمار في البنك الأهلي الأردني وتفويض

[1] التقرير السنوي للبنك الأهلي الأردني للعام 2005.

مجلس إدارة البنك بالسير في الاجراءات التنفيذية اللازمة لذلك وبموجب قرار الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 5 تموز 2005 تم اقرار ما يلي*:

- اعتماد عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك الأهلي الأردني الشركة الناتجة عن الاندماج (شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة).
- اقرار نتائج إعادة تقدير الأصول والالتزامات والميزانية الافتتاحية لشركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة الناتجة عن الاندماج.
- الموافقة النهائية على ادماج شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار في شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة اعتباراً من الأول من تموز 2005.

هذا وبموجب قرار الهيئة العامة لشركة البنك الأهلي الأردني المساهمة المحدودة (الشركة الناتجة عن الاندماج) في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 27 تموز 2005 تم اقرار الارصدة الافتتاحية للشركة الناتجة عن الاندماج.

بنك فيلادلفيا للاستثمار

تأسس بنك فيلادلفيا للاستثمار خلال عام 1993 كشركة مالية ورخص كبنك استثماري مركزه الرئيسي – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لقانون الشركات رقم (1) لسنة 1989 ويبلغ رأس المال 23515976 دينار مقسم إلى 23515976 سهم بقيمة دينار للسهم الواحد، قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 أيلول 2002 زيادة رأسمال البنك ليصبح 35000000 سهم بقيمة دينار للسهم الواحد.

قرر مجلس إدارة البنك المركزي الأردني بتاريخ 21 أيلول 2002 حل مجلس إدارة شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار استناداً للمادة (88) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتشكيل لجنة إدارة تحت إشراف محافظ البنك المركزي.

صدر قرار من مجلس إدارة البنك المركزي الأردني رقم 2005/1 تاريخ 2005/1/12 على ادماج شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار في شركة البنك الأهلي عملاً بأحكام المادة 80/أ معدلة من قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 وسنداً لأحكام المادة (12/ز) من قانون البنك المركزي

* أنظر الملحق رقم (1)- تعميم بورصة عمان رقم 9/8/أ.ع/1361 تاريخ 2005/8/21.على الرابط :
https://www.ase.com.jo/ar/download/circular/532347.

الأردني رقم (23) لسنة 1971، وبهذا تصبح شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار غير مستمرة في أعمالها.

وقد قامت اللجنة المشكلة بموجب الكتاب الصادر عن محافظ البنك المركزي الأردني رقم 2005/42 تاريخ 2005/1/17 والمستند لأحكام المادة (1/ج) من الفصل الرابع من الباب الأول من تعليمات التنظيم الداخلي، ولغاية تطبيق المادة (80/ج) من قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 وتعديلاته والغرض منها إعادة تقدير أصول والتزامات كل من البنكين بما يلي•:

- وافقت هذه اللجنة بالإجماع على اعتماد المركز المالي للبنكين كما هو في 2005/1/1 المصادق عليها من قبل مدقق حسابات البنكين وإدارتهما.
- حصلت اللجنة على كتاب من مدقق حسابات بنك فيلادلفيا للاستثمار متضمناً كفاية مخصصات الديون كما هي في 2005/1/1.
- حيث أنّ الاندماج تم عن طريق ضم بنك فيلادلفيا للاستثمار في البنك الأهلي الأردني (دمج قانوني)، تمّ إعادة تقييم أصول والتزامات بنك فيلادلفيا للاستثمار بالقيمة العادلة واعتماد الأرصدة الدفترية للبنك الأهلي كما هي في 2005/1/1.

ونلاحظ أنّه تمّ تحديد شكل توحيد الأعمال وتحديد البنك الدامج (البنك الأهلي الأردني) وهذا يتوافق مع الفقرة (6) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **لكل عملية تجميع أعمال يجب أن تُحدد إحدى المنشآت المجمعة على أنها المنشأة المشترية (الدامجة)** ".

ونلاحظ أيضاً أنّه تم تحديد تاريخ توحيد الأعمال وتاريخ اعتماد الأرصدة المحولة في 2005/1/1، حيث أنّ إقرار عملية توحيد الأعمال تم بعد تاريخ الاقفال واعتماد الميزانية الافتتاحية بما يتوافق مع نص الفقرة (8) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **يجب على المنشأة المشترية (الدامجة) أن تحدد تاريخ التملك وهو التاريخ الذي تكتسب فيه المنشأة المشترية (الدامجة) التملك على المنشأة المشتراة (المندمجة)**"، والفقرة (9) " **التاريخ الذي تكتسب فيه المنشأة المشترية (الدامجة) التملك على المنشأة المشتراة (المندمجة)هو –بشكل عام– التاريخ الذي تحول فيه المنشأة المشترية (الدامجة) – بشكل نظامي – العوض، وتقتني**

• أنظر الملحق رقم (1)- تعميم بورصة عمان رقم 9/8/أ.ع/1361 تاريخ 2005/8/21.على الرابط :
https://www.ase.com.jo/ar/download/circular/532347.

فيه أصول المنشأة المشتراة (المندمجة) وتتحمل فيه بالتزاماتها، أي تاريخ الإقفال. وبالرغم من ذلك، قد تكتسب المنشأة المشترية (الدامجة) التملك في تاريخ إما أبكر من تاريخ الإقفال أو بعده .".

وقد كانت الأرصدة الدفترية للبنك الأهلي الأردني قبل الدمج وفقاً للمركز المالي كما في 2005/1/1 كما يلي[*] :

- **الأصول:**

الأصول	دينار أردني
نقد وأرصدة لدى البنوك	869910805
أصول مالية	82195611
تسهيلات ائتمانية	420208016
استثمارات	86469049
أصول ثابتة (بالصافي)	51822600
أصول أخرى	60820076
مجموع الأصول	**1571426157**

- **الالتزامات :**

الالتزامات	دينار أردني
ودائع بنوك وأموال مقترضة	51804164
ودائع العملاء وتأمينات نقدية	1397135333
التزامات أخرى ومخصصات أخرى	25494512
مجموع الالتزامات	**1474434009**

ونلاحظ من السابق أنّ الأصول والخصوم السابقة المقدّمة من البنك الأهلي الأردني والتي يسيطر عليها قبل وبعد توحيد الأعمال قد تمّ تقييمها بالقيمة الدفترية وهذا يتوافق مع الفقرة (38) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **يجب على المنشأة المشترية (الدامجة) أن تقيس الأصول والالتزامات المحولة ضمن عملية تجميع الأعمال والتي تسيطر عليها قبل وبعد تجميع**

[*] أنظر الملحق رقم (1)- تعميم بورصة عمان رقم 9/8/أ.ع/1361 تاريخ 2005/8/21.على الرابط :
https://www.ase.com.jo/ar/download/circular/532347.

الأعمال بمبالغها الدفترية قبل تاريخ التملك– مباشرة– ولا يجوز لها أن تثبت مكسباً أو خسارة ضمن الربح والخسارة من هذه الأصول أو الالتزامات".

وعليه فإن حقوق المساهمين للبنك الأهلي قبل الدمج كما في 2005/1/1 تصبح كما يلي:

صافي حقوق المساهمين = مجموع الأصول – مجموع الالتزامات

= 1571426157 – 1474434009 = **96992148 دينار**

وقد كانت القيم العادلة لأصول والتزامات بنك فيلادلفيا للاستثمار قبل الدمج وفقاً للمركز المالي كما في 2005/1/1 كما يلي*:

- **الأصول:**

الأصول	دينار أردني
الأرصدة والايداعات النقدية	51234967
أصول واستثمارات مالية (بالصافي)	6067932
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	15828852
أصول ثابتة (بالصافي)	3902179
أصول أخرى	3127631
مجموع الأصول	**80161561**

- **الالتزامات :**

الالتزامات	دينار أردني
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	17350212
ودائع العملاء	52856994
التأمينات النقدية	1461459
مخصص ضريبة الدخل	9410
مخصصات متنوعة	7412195
أموال مقترضة	209756
التزامات أخرى	611815

* أنظر الملحق رقم (1)- تعميم بورصة عمان رقم 9/8/أ.ع/1361 تاريخ 2005/8/21.على الرابط :
https://www.ase.com.jo/ar/download/circular/532347.

مجموع الالتزامات	79911841

والتقييم السابق للأصول والخصوم المقتناه من بنك فيلادلفيا للاستثمارالذي قامت به اللجنة المشكلة لهذا الغرض وفقاً للقيمة العادلة يتوافق مع الفقرة (18) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **يجب على المنشأة المشترية (الدامجة) أن تقيس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها بقيمتها العادلة في تاريخ التملك**".

ويتبين أيضاً من الأرصدة المحولة من بنك فيلادلفيا للاستثمار ومن الميزانية الافتتاحية للبنك الأهلي بعد عملية توحيد الاعمال التي سترد لاحقاً أنها لم تتضمن نتيجة أعمال بنك فيلادلفيا وخسائره المتراكمة البالغة **89662520** دينار حتى نهاية عام 2004 وهذا يتوافق مع طريقة الشراء التي اعتمدها وأوصى بها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) في الفقرة (4) منه" **يجب على المنشأة المشترية (الدامجة) أن تحاسب عن كل معاملة تجميع أعمال من خلال تطبيق طريقة التملك (الشراء)**".

ويتبين من الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية أنّ مخصص ضريبة الدخل الوارد بالبيانات المالية المعدّة بتاريخ 31 كانون الأول 2004 والذي أقرته لجنة إعادة التقدير الخاصة بالدمج بالقيمة ذاتها (**9410**) دينار وهذا يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (12) " ضرائب الدخل" الذي أوجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) استخدامه في الفقرتين(24) و(25)، ولكن لم يتم اثبات الالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن اعادة تقييم أصول بنك فيلادلفيا بالقيمة العادلة وعدم تأثر الأساس الضريبي وفقاً لما تطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم (12) حيث جاء في الفقرة (19) من هذا المعيار " **تنشأ الفروق المؤقتة التي ينتج عنها التزام الضريبة المؤجلة عندما لا تتأثر الأسس الضريبية للأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي يتم تحملها بعمليّة تجميع الأعمال، فعندما تتم زيادة المبلغ الدفتري للأصل إلى القيمة العادلة ولكن يظل الأساس الضريبي للأصل ثابت فإنه ينشأ فرق مؤقت خاضع للضريبة ينتج عنه التزام ضريبة مؤجلة**".

وعليه فإن حقوق المساهمين لبنك فيلادلفيا قبل الدمج كما في 2005/1/1 تصبح كما يلي:

صافي حقوق المساهمين = مجموع الأصول – مجموع الالتزامات

= 80161561 – 79911841 = **249720 دينار**.

حيث تم تخصيص 50000 سهم لمساهمي بنك فيلادلفيا مقيمة بالقيمة السوقية (50000 القيمة الاسمية + 199720 علاوة الإصدار) بما يتوافق مع الفقرة (30) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "**يجب على المنشأة المشترية (الدامجة) أن تقيس الالتزام أو أداة حق الملكية المتعلقة بمعاملات دفع على أساس السهم للمنشأة المشتراة (المندمجة) أو إحلال لمعاملات دفع على أساس السهم للمنشأة المشتراة (المندمجة) بمعاملات دفع على أساس السهم للمنشأة المشترية (الدامجة) وفقاً للقيمة السوقية في تاريخ التملك وذلك وفقاً للطريقة الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي (2) الدفع على أساس السهم** "، وقد لوحظ أنّ هذه الأسهم بقيمتها السوقية والمساوية لصافي أصول بنك فيلادلفيا بالقيمة العادلة هي العوض المحول لمساهمي بنك فيلادلفيا وبالتالي عدم ظهور أي شهرة موجبة أو سالبة .

وقد أصبحت الميزانية الافتتاحية المختصرة لشركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة بعد الدمج (في 2005/1/1) كما يلي•:

الأصول	**دينـــــــــــــار**
نقد وأرصدة لدى البنوك	921145772
أصول مالية	86598543
تسهيلات ائتمانية–بالصافي	436036868
استثمارات	88134049
أصول ثابتة	55724779
أصول أخرى	63947707
مجموع الأصول	**1651587718**

الالتزامات وحقوق المساهمين	**دينـــــــــــــار**
ودائع بنوك وأموال مقترضة	69364132
ودائع العملاء وتأمينات نقدية	1451453786
التزامات أخرى ومخصصات أخرى	33527932
مجموع الالتزامات	**1554345850**
رأس المال المكتتب به المدفوع	60050000

• أنظر الملحق رقم (1)- تعميم بورصة عمان رقم 9/8/أ.ع/1361 تاريخ 2005/8/21.على الرابط :
https://www.ase.com.jo/ar/download/circular/532347.

علاوة اصدار	4435216
احتياطي قانوني	17607551
احتياطي اختياري	2830669
احتياطي التفرع الخارجي	4550000
احتياطيات أخرى	213054
فرق ترجمة عملات أجنبية	18000
التغير المتراكم في القيمة العادلة لأصول مالية متوفرة للبيع	3785534
أرباح مدورة	3751844
مجموع حقوق المساهمين	**97241868**
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين	**1651587718**

وبناءً على ما سبق فقد توصلت لجنة الدمج إلى تحديد صافي حقوق المساهمين للشركة الناتجة عن الدمج (البنك الأهلي الأردني م.ع.م) على النحو التالي:

صافي حقوق المساهمين للبنك الأهلي الأردني	96922148
صافي حقوق المساهمين لبنك فيلادلفيا للاستثمار	249720
مجموع صافي حقوق المساهمين للبنك الناتج عن الاندماج	**97241868**

وقد كان توزيع حقوق المساهمين للبنك الأهلي الأردني بعد الدمج على النحو التالي:

رأس المال المدفوع	60000000
إعادة تقييم حقوق المساهمين للبنك المندمج	249720
علاوة الإصدار	4235496
احتياطي قانوني	17607551
احتياطي اختياري	2830669
احتياطي التفرع الخارجي	4550000
احتياطيات أخرى	213054
فرق ترجمة عملات أجنبية	18000
التغير المتراكم في القيمة العادلة لأصول مالية متوفرة للبيع	3785534
أرباح مدورة	3751844
مجموع صافي حقوق المساهمين للبنك الناتج عن الاندماج	**97241868**

التقيد بمتطلبات الافصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (3):

- لم يتم الافصاح عن أيّة تكاليف مباشرة أو غير مباشرة تعزى لعملية توحيد الاعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا وطريقة المحاسبة عن هذه التكاليف، حيث نصت الفقرة (53) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) على ما يلي:" **التكاليف المتعلقة بالتملك هي تكاليف تتحملها المنشأة المشترية (الدامجة) لإحداث توحيد أعمال، تشمل هذه التكاليف أتعاب الباحثين، والأتعاب الاستشارية، والنظامية، والمحاسبية، وأتعاب التقويم والأتعاب المهنية والاستشارية الأخرى، والتكاليف الإدارية العمومية، بما في ذلك تكاليف إنشاء قسم داخلي لعمليات التملك، وتكاليف تسجيل واصدار أوراق مالية تمثل ديوناً وحقوق ملكية. ويجب على المنشأة المشترية (الدامجة) أن تحاسب عن التكاليف المتعلقة بالتملك على أنها مصروفات في الفترات التي يتم فيها تحمل التكاليف وتلقي الخدمات، مع استثناء واحد- يجب أن تثبت تكاليف إصدار الأوراق المالية التي تمثل ديوناً أو حقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 (الأدوات المالية: العرض) والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (الأدوات الماليّة)".**
- لم يتم الافصاح عن أي التزامات محتملة يمكن أن تنتج عن عملية توحيد الاعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا، حيث نصت الفقرة (23) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) على ما يلي:" **يجب على المنشأة المشترية (الدامجة) اعتباراً من تاريخ التملك، أن تثبت الالتزام المحتمل الذي تم تحمله ضمن عملية توحيد أعمال عندما يكون التزاماً حالياً ناشئاً عن أحداث سابقة ويمكن قياس قيمته العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها".**
- لم يتم الافصاح عن أي من الأصول غير الملموسة (غير الشهرة) التي يمكن أن تثبت وتنتقل من بنك فيلادلفيا عن طريق توحيد الاعمال، حيث نصت الفقرة (13) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) على ما يلي: "**ينتج عن تطبيق المنشأة المشترية (الدامجة) لمبدأ الإثبات وشروطه إثبات بعض الأصول والالتزامات التي لم تثبتها المنشأة المشتراة (المندمجة)- سابقاً - في قوائمها المالية على أنها أصول والتزامات. على سبيل المثال، تثبت المنشأة المشترية (الدامجة) الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد، مثل أسم علامة، أو براءة اختراع أو العلاقة مع العملاء، والتي لم تثبتها المنشأة المشتراة (المندمجة) في قوائمها المالية على أنها أصول نظراً لأنها طورتها داخلياً وحملت التكاليف المتعلقة بها لمصروف".**

- لم يقم البنك الأهلي الأردني بالإفصاح عن أي أرباح أو خسائر خاصة به أو تخص بنك فيلادلفيا منذ تاريخ توحيد الاعمال لأنه تم في بداية السنة المالية وذلك وفقاً لطريقة الشراء المتبعة في المحاسبة عن عملية توحيد الاعمال.
- تم الافصاح عن الفرق في ترجمة العملات الأجنبية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

النتيجة:

قام البنك الأهلي الأردني عملياً باتباع الأساليب والاجراءات المحاسبية التي تضمنتها معايير التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية في دمجه لبنك فيلادلفيا وخاصة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " توحيد الأعمال"، ولم يقم البنك بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمه المالية من تقييم طبيعة عملية تجميع الأعمال مع بنك فيلادلفيا.

سيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر

لمحة تاريخيّة:

بنك قطر الوطني*:

أسس بنك قطر الوطني (QNB) كشركة مساهمة في دولة قطر بتاريخ 6 يونيو 1964 م بموجب المرسوم الأميري رقم (7) لسنة 1964 م. ويتواجد المكتب المسجل للبنك في مدينة الدوحة في دولة قطر، ويتقاسم ملكيته جهاز قطر للاستثمار بنسبة (50%) والقطاع الخاص بنسبة الـ (50%) الباقية.

منذ تأسيسه في عام 1964 حين عُرف باسم بنك قطر الوطني حتى إعادة تسميته QNB في عام 2004 مرّ QNB بسلسلة من التحولات، إلا أنه استمر على نهجه بلعب دورٍ ريادي في دفع عجلة التنمية في دولة قطر، وهو الدور الذي يشكّل نقطة قوة البنك اليوم.

في عام 1976، أي بعد مرور أقل من عقد على افتتاح أول فرع محلي، بدأ QNB بالتواجد على الصعيد الدولي بافتتاح فرعه في العاصمة البريطانية لندن. وبعدها بعامين، عزّز البنك حضوره الدولي بافتتاح فرعه في باريس، فرنسا. وفي عام 2005، بدأ QNB بتنفيذ خطة شاملة وطموحة للتوسع الدولي، مما عزّز حضوره اليوم في أكثر من 30 دولة من خلال الشركات الزميلة والتابعة والفروع والمكاتب التمثيلية.

وفي عام 2009، تم افتتاح فرع QNB– جنيف، وهو الفرع الثالث للبنك في القارة الأوروبية. كما افتتحت المجموعة فرع QNB–سورية، معززةً بذلك تواجدها في منطقة الشرق الأوسط. يمتلك QNB–سورية اليوم 15 فرعاً في مواقع استراتيجية في كافة أرجاء البلاد، ولا زال ملتزماً بالمضي قُدُماً في سياسته التوسعية.

وفي 2016، استحوذت المجموعة على حصة بنسبة 99.88% في "فاينانس بنك" التركي (حاليا QNB فاينانس بنك) خامس أكبر بنك مملوك للقطاع الخاص. وكانت المجموعة قد استكملت في عام 2013 عملية الاستحواذ على حصة مسيطرة بنسبة 97.12%في ثاني أكبر بنك في جمهورية مصر العربية، هو بنك QNB الأهلي (QNB AA)، كما عززت مجموعة QNB تواجدها الإقليمي من خلال الاستحواذ على حصص في عدد من المؤسسات المالية من

*www.qnb.com/cs/satellite/QNBQatar/ar_QA/arAboutQNB

بينها نسبة 20% في Ecobank Transnational Incorporated (Ecobank)، أحد أكبر وأهم البنوك في قارة أفريقيا، و نسبة 35% من بنك الإسكان للتجارة والتمويل و مقره الأردن، و 40% من البنك التجاري الدولي ومقره دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى نسبة 99.99% من QNB – تونس، و 51% من مصرف المنصور العراقي، و 49% من مصرف التجارة والتنمية في ليبيا، ونسبة 20% من شركة الجزيرة للتمويل بالدوحة. كما تمتلك مجموعة QNB حصة 51% في QNB – سوريا وحصة 90.96 % من بنك QNB إندونيسيا.

QNB الأهلي في مصر[*]:

QNB الأهلي هو واحد من المؤسسات المالية الرائدة في مصر التي تم تأسيسها في أبريل ١٩٧٨ ، وتم تصنيفه كثاني أكبر بنك خاص في مصر.

يقدم البنك خدماته لأكثر من مليون عميل يخدمهم أكثر من 6100مصرفي متخصص من خلال شبكه فروع تغطى كافة محافظات مصر تصل الى اكثر من 216 فرع بالإضافة إلى شبكة ممتدة من 464 جهاز صراف آلي وأكثر من 18000 نقطة بيع لخدمة العملاء .

نجح بنك QNB الأهلي في الحفاظ على مكانته في السوق المصري مما ساعده على تحقيق نمو ملحوظ في محفظة القروض والودائع، نمو حصة السوق، زيادة العائدات، والحفاظ على جودة الأصول السليمة ونسب التكلفة، ويأتي هذا نتيجة لاستراتيجيته في أن يبقي شريكا تجاريا ملتزما لعملائه في جميع الأوقات من خلال سياسات متوازنة لمواجهة التحديات الراهنة. وكلها تهدف إلى بقاء البنك الخيار الأول للعملاء من خلال خدمة عملاء مميزة .

يقدم البنك منتجات مخصصة في مجال الشركات، الاستشارات المالية، تمويل المشروعات، تمويل التجارة، إدارة النقد، وتغيير العملات الأجنبية، ومن خلال هذه الخدمات التنافسية تمكن QNBالأهلي من إقامة روابط قوية مع مختلف عملاء الشركات سواء الشركات المحلية الكبيرة، الشركات التابعة متعددة الجنسيات، الشركات المتوسطة، وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة .

تمكن QNB الأهلي من الاستفادة من مكانته الرائدة لتقديم خدمة مصرفية على مستوى عالمي. قام البنك بتبني سوق مخصص فر يد من نوعه ليكون قادر علي هيكلة المنتجات والحلول التي تلبي جميع احتياجات ومتطلبات كل قطاع مع نهج شخصي ومجموعة واسعة من المنتجات.

[*] http://www.qnbalahli.com/cs/satellite/QNBEgypt/ar_EG/arOverviewEgypt

- وبتاريخ **25** فبراير **2013** أعلن بنك قطر الوطني عن عرض شراء إجباري نقدي وفقاً للأحكام الواردة بالباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم **95** لسنة **1992** لشراء عدد من الأسهم قد يصل إلى **443535902** سهم تمثل **100%** من أسهم البنك الأهلي سوسيتيه جنرال (ش.م.م) بسعر **38.65** جنيه للسهم الواحد وبقيمة اجمالية **17143** مليار جنيه وذلك بعد صدور عدم ممانعة من الهيئة المصرية للرقابة المالية على نشر إعلان عرض الشراء الاجباري بتاريخ **24** فبراير **2013**، وقد استمرت فترة سريان العرض عشرين يوم عمل تبدأ من اليوم التالي لتاريخ اعلان عرض الشراء وذلك ابتداءً من يوم **26** فبراير **2013** وحتى نهاية جلسة تداول يوم **25** مارس **2013***.

وقد تم بتاريخ **31** مارس **2013** استكمال شراء المجموعة لحصة مسيطرة نسبتها **97.12%** في بنك **QNB** الأهلي بجمهورية مصر العربية باستخدام طريقة التملك، تتضمن القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ **31** ديسمبر **2013** نتائج بنك **QNB** الأهلي، وكانت القيمة العادلة لأصول والتزامات بنك **QNB** الأهلي كما يلي**:

الأصول	**القيمة العادلة**
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	3598370
أرصدة لدى البنوك	1058928
قروض وسلف العملاء	21074638
استثمارات مالية	11728863
أصول غير ملموسة	1353855
أصول أخرى	1049758
إجمالي الأصول	**39864412**
الالتزامات	
أرصدة من بنوك	988336
ودائع عملاء	31689386
التزامات ضريبية مؤجلة	227022
التزامات أخرى	1905452
إجمالي الالتزامات	**34810196**

* تقرير مجلس إدارة البنك الأهلي سوسيتيه جنرال عن نشاط البنك ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
** أنظر الملحق رقم (2). مأخوذ من القوائم المالية الموحدة لبنك قطر الوطني للعام 2013.

صافي الأصول بالقيمة العادلة	5054216
حقوق غير المسيطرين **(2.88)%**	(145329)
الشهرة الناتجة عن عملية التملك	3865211
البدل النقدي المدفوع	**8774098**

تحليل التدفقات النقدية:	
صافي التدفقات النقدية لدى الشركة التابعة	4054442
البدل النقدي المدفوع	(8774098)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة	**(4719656)**

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **3** (توحيد الأعمال) قامت المجموعة بإعداد توزيع لسعر الشراء (PPA) للاستحواذ على نسبة **97.12%** في بنك **QNB** الأهلي يحدد التوزيع المبلغ المدفوع مقابل الأصول الملموسة وغير الملموسة والمبلغ المدفوع مقابل الشهرة، بلغت الأصول غير الملموسة التي سيتم اطفاؤها على مدى **12** عاماً مبلغ **882** مليون قطري وتمثل أصول غير ملموسة مرتبطة بالودائع، الأصول غير الملموسة المتبقية تمثل الرخصة التشغيلية والتي لها فترة زمنية غير محددة، تمثل الشهرة المنافع المتوقعة من تجميع أصول وأنشطة بنك **QNB** الأهلي.

ومن السابق نلاحظ أنّه تمّ تحديد شكل توحيد الأعمال (السيطرة) وتحديد البنك المسيطر (بنك قطر الوطني) وهذا يتوافق مع الفقرة (6) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **لكل عملية تجميع أعمال يجب أن تُحدد إحدى المنشآت المجمعة على أنها المنشأة المشترية (المسيطرة)**".

ومن السابق نلاحظ أيضاً أنّه تم تقديم عرض الشراء بتاريخ 2013/2/25 وتم تحديد تاريخ استكمال توحيد الأعمال (السيطرة) بتاريخ 2013/3/31 وتاريخ اعتماد الأرصدة المحولة في 2013/12/31، حيث أنّ إقرار عملية توحيد الأعمال تم قبل تاريخ الاقفال واعتماد الميزانية الافتتاحية بما يتوافق مع نص الفقرة (8) والفقرة (9) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .

وتمت السيطرة على بنك **QNB** الأهلي من خلال دفع بدل نقدي بما يتوافق مع الفقرة (ب 5) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3):

"يعرف هذا المعيار الدولي للتقرير المالي تجميع الأعمال على أنه معاملة أو حدث آخر تكتسب فيه منشأة مشترية (مسيطرة) تملك واحدة أو أكثر من المنشآت المشتراة (التابعة) بطرق متنوعة، على سبيل المثال:

(أ) عن طريق تحويل نقد، أو مُعادلات نقد أو أصول أخرى (بما في ذلك صافي الأصول التي تشكل أعمالاً).

(ب) عن طريق تكبد التزامات.

(ت) عن طريق إصدار حصص حقوق ملكية.

(ث) عن طريق تقديم أكثر من نوع واحد من العوض.

(ج)دون تحويل عوض، بما في ذلك بموجب العقد فقط.

وقد تم اعتماد طريقة التملك (الشراء) في المحاسبة عن توحيد الأعمال بين البنكين بما يتوافق مع نص الفقرة (4) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **يجب على المنشأة المشترية (المسيطرة) أن تحاسب عن كل معاملة توحيد أعمال من خلال تطبيق طريقة التملك**"

وقد كانت نسبة سيطرة بنك قطر الوطني في بنك **QNB** الأهلي بجمهورية مصر العربية 97.12% وحقوق غير المسيطرين (حقوق الأقلية) كانت 2.88% تم تحديدها بالقيمة العادلة بمبلغ (**145329**) بتاريخ توحيد الأعمال 2013/3/31 بما يتوافق مع نص الفقرة (19) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، " **لكل عملية تجميع أعمال، يجب على المنشأة المشترية (المسيطرة) في تاريخ التملك أن تقيس مكونات الحصص غير المسيطرة في المنشأة المشتراة (التابعة)، والتي تُعد حصص ملكية حالية وتمنح حامليها الحق في حصة تناسبية في صافي أصول المنشأة في حالة التصفية إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لأدوات الملكية الحالية في المبالغ المثبتة لصافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المشتراة (التابعة)**"

والتقييم السابق للأصول والخصوم المقتناه من بنك QNB الأهلي في مصر بتاريخ 2013/3/31 وفقاً للقيمة العادلة يتوافق مع الفقرة (18) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **يجب على المنشأة المشترية (المسيطرة) أن تقيس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها بقيمتها العادلة في تاريخ التملك**".

وما سبق يتوافق أيضاً مع الفقرة (10) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **اعتباراً من تاريخ التملك، يجب على المنشأة المشترية (المسيطرة) أن تُثبت – بشكل منفصل عن الشهرة – الأصول المُقتناة القابلة للتحديد، والالتزامات التي تم تحملها، وأي حصة غير مسيطرة في المنشأة المشتراة (التابعة)**"

وقد تم تحديد قيمة الشهرة الناتجة عن سيطرة بنك قطر الوطني في بنك QNB الأهلي بتاريخ السيطرة في 2013/3/31 كما يلي:

البدل النقدي المدفوع		**8774098**
صافي الأصول بالقيمة العادلة	5054216	
حقوق غير المسيطرين (**2.88**)%	(145329)	
		(4908887)
الشهرة الناتجة عن عملية التملك		**3865211**

وإثبات الشهرة كما سبق يتوافق مع الفقرة (32) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **يجب على المنشأة المشترية (المسيطرة) أن تُثبت الشهرة اعتباراً من تاريخ التملك، مُقاسة على أنها زيادة (أ) على (ب) أدناه:**

(أ) مجموع:

(1) المقابل المحول مقاساً وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي، والذي يتطلب – بشكل عام – القيمة العادلة في تاريخ التملك.

(2) مبلغ أي حصص غير مسيطرة في المنشأة المشتراة (التابعة) مُقاسة وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي.

(ب) صافي المبالغ في تاريخ التملك للأصول المُقتناة القابلة للتحديد وللالتزامات التي تم تحملها، مُقاسة وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي.

وبحسب التقارير القوائم المالية لبنك قطر الوطني فقد قام البنك بعمل اختبار تدني قيمة للشهرة والأصول غير الملموسة التي لا يصاحبها أعمار زمنية محددة بشكل سنوي وهذا ما أوجبه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) الذي أوصى برسملة الشهرة (اعتبارها أصل من الأصول) ولا تخضع الشهرة للاستهلاك بل يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة لها سنوياً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الخاص بانخفاض قيمة الأصول حيث جاء في الفقرة (10)

من هذا المعيار "**بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على الانخفاض فإنه يجب على المنشأة أن تختبر الشهرة التي يتم اقتناؤها في توحيد أعمال لتحديد الانخفاض سنوياً**"

وقد تم اثبات الالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن اعادة تقييم أصول بنك QNB الأهلي بالقيمة العادلة وعدم تأثر الأساس الضريبي وفقاً لما تطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل" حيث جاء في الفقرة (19) من هذا المعيار " **تنشأ الفروق المؤقتة التي ينتج عنها التزام الضريبة المؤجلة عندما لا تتأثر الأسس الضريبية للأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي يتم تحملها بعملية توحيد الاعمال، فعندما تتم زيادة المبلغ الدفتري للأصل إلى القيمة العادلة ولكن يظل الأساس الضريبي للأصل ثابت فإنه ينشأ فرق مؤقت خاضع للضريبة ينتج عنه التزام ضريبة مؤجلة**".

ويلاحظ أيضاً من الأرصدة المحولة من بنك **QNB** الأهلي والتي تضمنتها القوائم الماليّة الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013 أنها لم تتضمن نتيجة أعمال بنك **QNB** الأهلي للفترة السابقة لتاريخ الاستحواذ وهذا يتوافق مع طريقة التملك التي اعتمدها وأوصى بها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) في الفقرة (4) منه" **يجب على المنشأة المشترية (المسيطرة) أن تحاسب عن كل معاملة تجميع أعمال من خلال تطبيق طريقة التملك (الشراء)**"، لكنّ هذه الأرصدة لم تتضمن نتيجة أعمال بنك **QNB** الأهلي للفترة التي تقع بين تاريخ التملك 2013/3/31 وتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013 التي أوصت طريقة التملك بإظهارها.

التقيد بمتطلبات الافصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (3):

- لم يتم الافصاح عن أيّة تكاليف مباشرة أو غير مباشرة تعزى لعملية توحيد الاعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي وطريقة المحاسبة عن هذه التكاليف، وهذا لا يتوافق مع الفقرة (53) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .
- لم يتم الافصاح عن أي التزامات محتملة يمكن أن تنتج عن عملية توحيد الاعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي، وهذا لا يتوافق مع الفقرة (23) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).

- لم يتم الافصاح عن أي من الأصول غير الملموسة (غير الشهرة) التي يمكن أن تثبت وتنتقل من بنك QNB الأهلي عن طريق توحيد الاعمال، وهذا لا يتوافق مع الفقرة (13) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).
- لم يقم بنك قطر الوطني بالإفصاح عن أي أرباح أو خسائر خاصة ببنك QNB الأهلي منذ تاريخ الاستحواذ 2013/3/31 وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013 وذلك وفقاً لطريقة الشراء المتبعة في المحاسبة عن عملية توحيد الاعمال.
- تم الافصاح عن الفرق في ترجمة العملات الأجنبية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

النتيجة:

قام بنك قطر الوطني عملياً باتباع الأساليب والاجراءات المحاسبية التي تضمنتها معايير التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية في سيطرته على بنك QNB الأهلي وخاصة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " توحيد الأعمال"، ولم يقم البنك بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمه المالية من تقييم طبيعة عملية تجميع الأعمال مع بنك QNB الأهلي.

دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري(اندماج قانوني)

لمحة تاريخيّة:

البنك الأهلي المصري*:

يعد البنك الأهلي المصري أقدم وأعرق البنوك التجارية المصرية ، حيث أنشئ في 25 يونيو 1898 برأسمال مليون جنيه إسترليني ، وقد تطورت وظائف البنك وأعماله بشكل مستمر عبر تاريخه وفقاً للتطورات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد ، ففي الخمسينات من القرن الماضي تولى البنك القيام بوظائف البنوك المركزية ثم تفرغ بعد تأميمه في الستينات لأعمال البنوك التجارية مع استمرار قيامه بوظائف البنك المركزي في المناطق التي لا يوجد للأخير فروع بها، فضلاً عن الاضطلاع منذ منتصف الستينات من القرن الماضي بإصدار وإدارة شهادات الاستثمار لحساب الدولة.

وتمكن البنك خلال العام المالي 2017/2016 من تحقيق مؤشرات أداء إيجابية ، حيث بلغ إجمالي المركز المالي في يونيو 2017 نحو 1365 مليار جنيه بزيادة نسبتها 94% عن يونيو 2016 ، لتصل نسبة إجمالي أصول البنك إلى نحو 31% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.

كما قام البنك بتوفير العديد من الأنظمة التمويلية المميزة التي تلبى كافة الاحتياجات التمويلية اللازمة لكافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، حيث بلغ إجمالي محفظة التجزئة المصرفية نحو 40 مليار جنيه في نهاية يونيو 2017 بزيادة 2 مليار عن العام السابق.

كما قام البنك بدور فعال في تدعيم تمويل الانشطة الرئيسية للاقتصاد القومي مثل البترول والطاقة والكهرباء والغاز والاتصالات والنقل الجوي والسياحة والمقاولات ، حيث ارتفع إجمالي قروض الشركات الكبرى بمعدل نمو 93% ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 325 مليار جنيه في نهاية يونيو 2017.

وقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بدمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري بتاريخ 2005/10/4 ، وذلك اعتباراً من انتهاء عمل يوم 2005/10/5، وفقاً لحكم المادة (79) من قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم

* https://www.nbe.com.eg/Default.aspx?CID=1

88 لسنة 2003 والقواعد المقررة لتطبيق أحكام المادة (79) المشار إليها الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ 2004/8/31 وعلى أن يحل البنك الأهلي المصري محل البنك المذكور فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وقد أدرجت الأصول والالتزامات للبنك بالقيمة الدفترية وذلك نظير حصول البنك على قرض بموجب عقد القرض مع البنك المركزي المصري كقرض مساند بدون ضمان وبدون عمولات وعوائد بمبلغ قدره 3300 مليون جنيه لمدة 12 عام*.

ومن السابق نلاحظ أنه تمّ تحديد شكل توحيد الأعمال وتحديد البنك الدامج (البنك الأهلي المصري) وهذا يتوافق مع الفقرة (6) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .

و نلاحظ أيضاً أنّه تم تحديد تاريخ توحيد الأعمال في 2005/10/4، لكن لم يتم تحديد التاريخ الذي اكتسب فيه البنك الأهلي أصول بنك المهندس وتحمل التزاماته، هل هو بنفس التاريخ أو قبله أو بعده؟ وهذا لا يتوافق مع الفقرة (8) والفقرة (9) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).

والتقييم السابق للأصول والخصوم المقتناه من بنك المهندس وفقاً للقيمة الدفترية**، لا يتوافق مع الفقرة (18) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **يجب على المنشأة المستحوذة أن تقيس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ**".

ولم يتم تحديد الطريقة المتبعة في المحاسبة عن توحيد الأعمال بين البنكين بما يتعارض مع نص الفقرة (4) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) التي أوصت باستخدام طريقة التملك (الشراء) كما يلي: " **يجب على المنشأة المشترية (الدامجة) أن تحاسب عن كل معاملة توحيد أعمال من خلال تطبيق طريقة التملك**"

وقد نص التقرير السابق الوارد في القوائم المالية للبنك الأهلي للعام 2005 على ادراج أصول والتزامات بنك المهندس لكن هذا لم يكن واضحاً ومثبتاً في تلك القوائم المالية، كما لم يتم تحديد الحصص غير المسيطر عليها أو (حقوق الأقلية) في حال وجودها و هذا يتعارض مع الفقرة (10) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، أيضاً لم يقم البنك الأهلي

* أنظر الملحق رقم (4). مأخوذ من التقرير المالي للبنك الأهلي المصري للعام 2005.
** أنظر الملحق رقم (4). مأخوذ من التقرير المالي للبنك الأهلي المصري للعام 2005.

بتحديد الفرق بين البدل أو العوض المدفوع وبين صافي الأصول المستحوذ عليها على أنّه شهرة (موجبة أو مكاسب من الشراء بسعر منخفض) وهذا يتعارض مع الفقرة (32) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .

وقد ذكر التقرير أيضاً أن البنك الأهلي حصل على قرض مساند من البنك المركزي المصري بدون ضمان وبدون عمولات وعوائد بمبلغ قدره 3300 مليون جنيه لمدة 12 عام ولكنه لم يشر ولم يحدد طريقة دفع القيمة المقابلة للاندماج لبنك المهندس وهذا غير متوافق مع الفقرة (ب 5) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).

وقد قام البنك الأهلي المصري بتاريخ اعتماد الأرصدة التي تم اقتناؤها من بنك المهندس بالاعتراف بنتيجة الأعمال التي حققها بنك المهندس (الخسائر) خلال الفترة السابقة ضمن نتيجة أعماله في ذلك التاريخ*، بما يتعارض مع طريقة التملك (الشراء) التي اعتمدها وأوصى بها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) في الفقرة (4) منه" **يجب على المنشأة المشترية (الدامجة) أن تحاسب عن كل معاملة تجميع أعمال من خلال تطبيق طريقة التملك (الشراء)**"، والتي أكدت على عدم الاعتراف بنتيجة أعمال البنك المندمج (المهندس) المتحقق خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الاعمال.

التقيد بمتطلبات الافصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (3):

- لم يتم الافصاح عن أيّة تكاليف مباشرة أو غير مباشرة تعزى لعملية توحيد الاعمال بين البنك الأهلي المصري وبنك المهندس وطريقة المحاسبة عن هذه التكاليف، وهذا لا يتوافق مع الفقرة (53) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .
- لم يقم البنك الأهلي بتحديد الفرق بين البدل أو العوض المدفوع وبين صافي الأصول المكتسبة على أنّه شهرة (موجبة أو مكاسب من الشراء بسعر مخفض) وفقاً للفقرة (32) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).
- لم يتم تحديد الطريقة المتبعة في المحاسبة عن توحيد الأعمال بين البنكين وفقاً للفقرة (4) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).

* البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع 2005.

- لم يتم تحديد الأصول والخصوم المقتناة من البنك المندمج (بنك المهندس) في عملية توحيد الأعمال، والحصص غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) في حال وجودها وفقاً للفقرة (10) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).
- لم يتم الافصاح عن أي التزامات محتملة يمكن أن تنتج عن عملية توحيد الاعمال بين البنك الأهلي المصري وبنك المهندس، وفقاً للفقرة (23) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .
- لم يتم الافصاح عن أي من الأصول غير الملموسة (غير الشهرة) التي يمكن أن تثبت وتنتقل من بنك المهندس عن طريق توحيد الاعمال، وفقاً للفقرة (13) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).

النتيجة:

لم يقم البنك الأهلي المصري باتباع الأساليب والاجراءات المحاسبية التي تضمنتها معايير التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية في دمجه لبنك المهندس وخاصة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم(3) " توحيد الأعمال"، ولم يقم البنك بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمه المالية من تقييم طبيعة عملية تجميع الأعمال مع بنك المهندس.

سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة

لمحة تاريخيّة:

بنك مصر*:

تأسس بنك مصر عام 1920 بفضل فكر الرائد الاقتصادي محمد طلعت حرب باشا، الذي تزعم فكر الادخار الوطني وتوجيه تلك المدخرات الوطنية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن بنك مصر هو أول بنك مصري يؤسسه ويمتلكه المصريون 100% بالكامل.

قام بنك مصر منذ تأسيسه بإنشاء العديد من الشركات في مختلف المجالات، بما في ذلك المنسوجات، والتأمين، والنقل، والطيران، ووسائل الترفيه وصناعة السينما، كما واصل دعمه للأنشطة المصرفية والاستثمارية الأخرى بمعدل ثابت، ويمتلك البنك حاليًا نسبة كبيرة من الأسهم في159 شركة في مجالات: التمويل والسياحة والإسكان والزراعة والغذاء، بالإضافة إلى شركات أخرى في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد قام بنك مصر بإنشاء العديد من الصناديق الاستثمارية الكبرى كجزء من سياسة المحفظة الاستثمارية المتنوعة، بالإضافة إلى أنه حصل على جوائز عدة في مجال إدارة النقد والسيولة من مجلة جلوبال فاينانس "Global Finance" العالمية؛ ففي العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ حصل على جائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد في أفريقيا والشرق الأوسط" وجائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد في الشرق الأوسط" على مدار كل من ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و ٢٠١٤و ٢٠١٥، كما حصل بنك مصر في ٢٠١٥ و٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على جائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في منطقة الشرق الأوسط".

بنك القاهرة:**

تأسس بنك القاهرة عام 1952، وقدم لعملائه أرقى مستويات من الخدمة المصرفية على مدار أكثر من ستين عاماً، حيث يقدم لعملائه باقة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية، استناداً إلى تاريخه الطويل من الخبرة البنكية والتكنولوجيا والتطبيقات الحديثة.

---

*http://www.banquemisr.com/ar/about-us/history

**www.banqueducaire.com

ولقد تمكن البنك من تحقيق مكانة رفيعة بين البنوك العاملة في مصر ووضع نموذجاً لما يجب أن تكون عليه البنوك الوطنية التي تعمل على المساهمة الفعالة في نمو الاقتصاد القومي بكافة قطاعاته.

يقدم البنك باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات التي تلبى احتياجات وتطلعات عملائه في مختلف المجالات المصرفية والتي تسهم فى تنشيط الدورة الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، ففي سوق التجزئة المصرفية، يطرح البنك العديد من المنتجات المبتكرة والقادرة على المنافسة داخل القطاع المصرفي.

وفي عام 2005 أعلنت الحكومة عن دمج بنكي مصر والقاهرة إلا أنّ اجراءات الدمج لم تتم، وفي مطلع عام 2007 قررت الحكومة قيام بنك مصر بالسيطرة على بنك القاهرة والعمل على إعادة هيكلته ثم طرحه للبيع بموجب شرائح شملت العاملين والاكتتاب العام إلى جانب مستثمر رئيس يقبله البنك المركزي المصري، حيث صدر بتاريخ 2007/3/21 قرار الجمعية العامة لبنك مصر بالموافقة على تملك بنك مصر لكامل أسهم بنك القاهرة المصدرة والمدفوعة البالغة 400 مليون سهم بقيمة اسمية 4 جنيهات للسهم وبقيمة اجمالية تبلغ 1600 مليون جنيه، كما صدر قرار مجلس ادارة البنك المركزي المصري رقم (707) لسنة 2007 بجلسته المنعقدة بتاريخ 2007/4/3 بالموافقة على تملك بنك مصر لكامل اسهم رأس المال المصدر والمدفوع لبنك القاهرة، وقد شمل برنامج اعادة الهيكلة المحاور الآتية*:

- بيع الاستثمارات المالية المحلية والخارجية البالغ قيمتها (5.1) مليار جنيه وفروع البنك بالخليج (5 فروع بالإمارات العربية المتحدة) البالغ المعادل لقيمتها (377) مليون جنيه لبنك مصر.
- نقل محفظة الديون المتعثرة وضماناتها ومخصصاتها إلى بنك مصر، والتي تمثلت بديون بعض عملاء بنك القاهرة البالغة 19.7 مليار جنيه واضافة كافة الأرصدة الدائنة المتعلقة بهذه الديون وقد بلغت العوائد المجنية 0.8 مليار جنيه وبلغ المخصص المحول لمقابلة هذه الديون 8.5 مليار جنيه بخلاف أرصدة الودائع المجمدة مقابل هذه الديون والبالغة 0.3 مليار جنيه مقابل سداد صافي قيمة الأصول المشتراة بمبلغ 10.4 مليار جنيه.
- إتاحة ميزة التقاعد المبكر للوصول بحجم العمالة إلى العدد المقبول مهنياً.

* أنظر الملحق رقم (3).

وفي منتصف عام 2007 عدلت الحكومة عن قرار البيع وقررت استمرار بنك القاهرة كبنك مستقل مملوك بالكامل لبنك مصر.

من السابق نلاحظ أنّه على الرغم من تحديد المصرف المسيطر(بنك مصر) وهذا يتوافق مع الفقرة (6) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) إلا أنّه لم يتم تحديد الطريقة المتبعة في المحاسبة عن توحيد الأعمال بين البنكين بما يتعارض مع نص الفقرة (4) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) التي أوصت باستخدام طريقة التملك.

و نلاحظ أنّه تم تحديد تاريخ توحيد الأعمال في 2007/4/3، لكن لم يتم تحديد التاريخ الذي اكتسب فيه بنك مصر أصول بنك القاهرة وتحمل التزاماته، هل هو بنفس التاريخ أو قبله أو بعده؟؟ حيث نصت الفقرة (8) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " **يجب على المنشأة المستحوذة أن تحدد تاريخ الاستحواذ وهو التاريخ الذي تكتسب فيه المنشأة المستحوذة السيطرة على الأعمال المستحوذ عليها**"

كما أنّ العوض المقابل لسيطرة بنك مصر على كامل أسهم بنك القاهرة والذي تمثّل بشراء الاستثمارات المالية وعدد من الفروع في الخليج ونقل محفظة الديون المتعثرة وضماناتها ومخصصاتها من بنك القاهرة لم يكن واضحاً في المعلومات المتعلقة بالسيطرة والتي نشرها بنك مصر، بما يتعارض مع الفقرة (ب5) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).

كما أنّ بنك مصر في هذا التقرير قام بتحديد الأصول والالتزامات التي انتقلت إليه نتيجة لتوحيد الأعمال، لكنه لم يقم بتحديد طريقة التقييم المتبعة للأصول والخصوم، لكن عند قيام الباحث بالاطلاع على السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك في تقييم الاستثمارات المالية في الشركات التابعة وذات المصلحة المشتركة تبين ما يلي[*]:

" **يتم تقييم الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة بالتكلفة، وفي حال حدوث تدهور في قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية به وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة، وتحميله على قائمة الدخل ببند فروق تقييم استثمارات مالية**

[*] التقارير السنوية لبنك مصر ضمن أسس إعداد القوائم المالية وملخص السياسات المحاسبية.

أخرى، وفي حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادلة يتم اضافته إلى ذات البند، وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة "

مما يعني أن البنك يستخدم طريقة التقييم الدفترية ويقوم بتعديل هذه القيمة تبعاً لتغيرات القيمة العادلة، وذلك لا يتوافق مع الفقرة (18) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) التي أكدت على أن يتم تقييم واثبات الأصول والخصوم المقدمة في عملية توحيد الاعمال بقيمتها العادلة .

أيضاً لم يقم بنك مصر بتحديد الفرق بين البدل أو العوض المدفوع وبين صافي الأصول المستحوذ عليها على أنّه شهرة (موجبة أو مكاسب من الشراء بسعر منخفض) وهذا يتعارض مع الفقرة (32) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .

التقيد بمتطلبات الافصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (3):

- لم يتم الافصاح عن أيّة تكاليف مباشرة أو غير مباشرة تعزى لعملية توحيد الاعمال بين بنك مصر وبنك القاهرة وطريقة المحاسبة عن هذه التكاليف، وهذا يتعارض مع الفقرة (53) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .
- لم يقم بنك مصر بتحديد الفرق بين البدل أو العوض المدفوع وبين صافي الأصول المستحوذ عليها على أنّه شهرة (موجبة أو مكاسب من الشراء بسعر منخفض) وفقاً للفقرة (32) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).
- لم يتم تحديد الطريقة المتبعة في المحاسبة عن توحيد الأعمال بين البنكين وفقاً للفقرة (4) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).
- لم يتم الافصاح عن أي التزامات محتملة يمكن أن تنتج عن عملية توحيد الاعمال بين بنك مصر وبنك القاهرة ، بما يتعارض مع الفقرة (23) المذكورة سابقاً من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) .
- لم يتم الافصاح عن أي من الأصول غير الملموسة (غير الشهرة) التي يمكن أن تثبت وتنتقل من بنك القاهرة عن طريق توحيد الاعمال، وفقاً للفقرة (13) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3).

- لم يتم الافصاح عن أي نتيجة أعمال كان قد حققها بنك القاهرة خلال الفترة التي تفصل بين تاريخ توحيد الأعمال وتاريخ اعتماد الأرصدة المقدمة من بنك القاهرة، وذلك بحسب طريقة التملك (الشراء) التي اعتمدها وأوصى بها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) في الفقرة (4) المذكورة سابقاً منه.

النتيجة:

لم يقم بنك مصر باتباع الأساليب والاجراءات المحاسبية التي تضمنتها معايير التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية في سيطرته على بنك القاهرة وخاصة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " توحيد الأعمال"، ولم يقم البنك بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمه المالية من تقييم طبيعة عملية تجميع الأعمال مع بنك القاهرة.

المبحث الثاني

الدراسة التحليليّة

تمهيد:

قمنا في هذا المبحث بتقييم أداء حالات توحيد الأعمال بين المصارف التي تم اختيارها ضمن عينة الدراسة من خلال تحليل ودراسة البيانات التي تم استخراجها من الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة وتطبيق نموذج CAMELS على عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة (أربع سنوات قبل الاندماج وأربع سنوات بعدها)، وهي :

دمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني (2005)

دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري (2005)

سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة (2007)

سيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر (2013)

وكانت معلومات العينة كما يلي:

الجدول رقم (5) معلومات عينة الدراسة

البنك الدامج	البنك المندمج	شكل توحيد الاعمال	السنة	الدولة
البنك الأهلي الأردني	بنك فيلادلفيا	دمج	2005	الأردن
البنك الأهلي المصري	بنك المهندس	دمج	2005	مصر
بنك مصر	بنك القاهرة	سيطرة	2007	مصر
بنك قطر الوطني	بنك QNB الأهلي بمصر	سيطرة	2013	قطر

من إعداد الباحث

وسوف يتم تطبيق نموذج camels لتقييم أثر حالات توحيد الاعمال المدروسة على أداء العينة المدروسة كما يلي:

الحالة الأولى: دمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني

أولاً: تقييم كفاية رأس المال وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.
- نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

وتم اعطاء تصنيف رقمي للبنك الأهلي للفترة المدروسة ومن ثم احتساب التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد فئة رأس المال التي تم على أساسها التصنيف بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (6) فئات كفاية رأس المال

درجة التصنيف	الفئة	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
1	رأس المال الجيد	≤ 6%	و ≤ 10%
2	رأس المال الكافي	≤ 4%	و ≤ 8%
3	رأس المال غير كافي	< 4%	أو < 8%
4	رأس المال غير كافي بشكل كبير	< 3%	أو < 6%
5	رأس المال غير كافي بشكل حرج	≤ 2%	أو ≤ 2%

Source: Anthony saunders & Marcia millon cornett, 2008, financial institutions management, a risk management approach, sixth edition- McGraw-Hill/Irwin, p595.

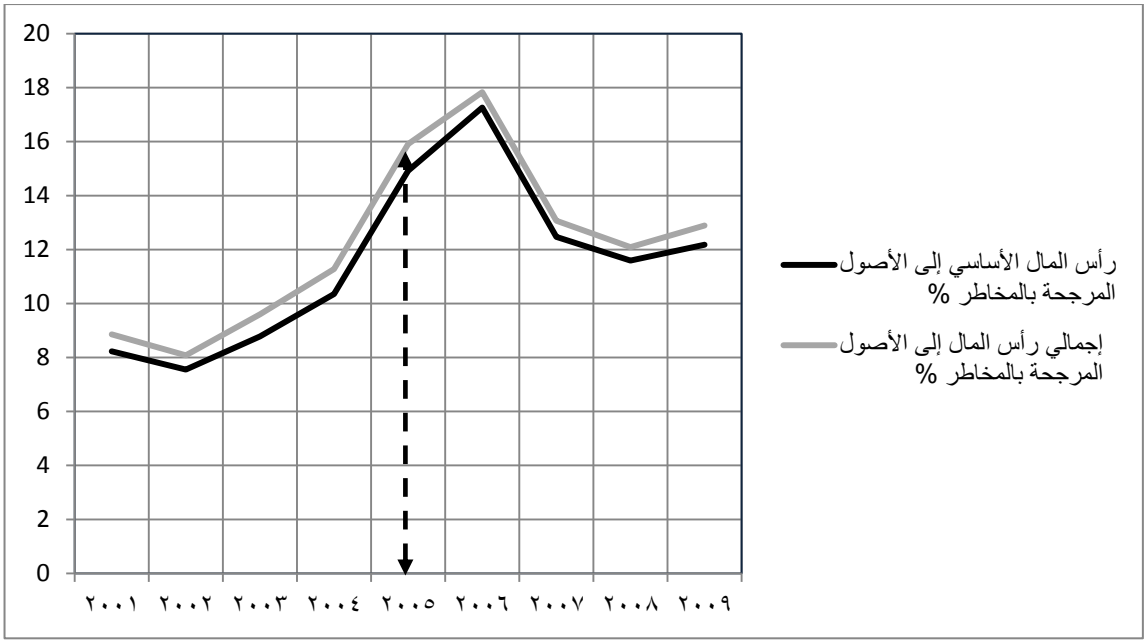
وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشرات الخاصة بكفاية رأس المال للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (7) مؤشرات كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني

	السنة	رأس المال الأساسي	إجمالي رأس المال	الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	المتوسط	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	61590000	66310000	748580000	8.23	8.73	8.86	9.45
	2002	57925000	61961000	766844059	7.55		8.08	
	2003	64926000	70962000	739187500	8.78		9.60	
	2004	87477000	95314000	844982270	10.35		11.28	
	2005	155999000	166296000	1045229415	14.92		15.91	
بعد توحيد الأعمال	2006	196375000	202827000	1137560292	17.26	13.37	17.83	13.97
	2007	157240000	164773000	1260895000	12.47		13.07	
	2008	172209000	179642000	1485911000	11.59		12.09	
	2009	180171000	190820000	1479818000	12.18		12.89	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أنّ جميع سنوات الدراسة قد حققت مستويات جيدة وكافية من رأس المال بالنسبة للمؤشرين المستخدمين في تقييم كفاية رأس المال، حيث تراوحت النسب بين (7.55) عام 2002 و (17.26) عام 2006 فيما يتعلق بالمؤشر الأول (رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر)، كما تراوحت النسب بين (8.08) عام 2002 و (17.83) عام 2006 فيما يتعلق بالمؤشر الثاني (إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) والذي تميز بأنه العام الأكثر كفاية من حيث رأس المال حيث تلا هذا العام عملية توحيد الأعمال مباشرة ويمكن أن تفسر هذه الكفاية الجيدة خلال عام 2006 بأنها نتيجة لحشد رؤوس الأموال التي تتضمنها عملية توحيد الأعمال، ويلاحظ أيضاً أنّ الفترة التي سبقت توحيد الأعمال كان متوسط النسب فيها (8.73) بالنسبة للمؤشر الأول و(9.45) بالنسبة للمؤشر الثاني بينما كان متوسط النسب للفترة التي تلت عملية توحيد الأعمال (13.37) بالنسبة للمؤشر الأول و(13.97) بالنسبة للمؤشر الثاني، مما يشير إلى تحسن كبير في كفاية رأس المال للفترة التي تلت عملية توحيد الأعمال مقارنة بالفترة التي سبقت عملية توحيد الاعمال. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (3) مؤشرات كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني

ومن خلال الجدول السابق رقم (7) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لكفاية رأس المال وفق نموذج camels للبنك الأهلي كما يلي:

جدول رقم (8) التصنيف الرقمي لكفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني

	السنة	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	التصنيف الرقمي	المتوسط	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توجيد الأعمال	2001	8.23	1	1	8.86	2	2	2
	2002	7.55	1		8.08	2		
	2003	8.78	1		9.60	2		
	2004	10.35	1		11.28	1		
	2005	14.92			15.91			
بعد توجيد الأعمال	2006	17.26	1	1	17.83	1	1	1
	2007	12.47	1		13.07	1		
	2008	11.59	1		12.09	1		
	2009	12.18	1		12.89	1		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بالمؤشر الأول (رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) إنّ جميع سنوات الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف جيدة (1) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف جيدة (1) وكذلك قد حصلت جميع سنوات الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال على درجة تصنيف جيدة (1) مما يكسب الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف جيدة (1) مما يعني أنّ رأس المال الأساسي للمصرف خلال جميع أعوام الدراسة كان يتصف بالملاءة والكفاية لتغطية جميع المتطلبات والمخاطر.

أمّا فيما يتعلق بالمؤشر الثاني(إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) فإنّ أغلب سنوات الفترة التي سبقت عملية توحيد الأعمال كانت بدرجة تصنيف (2) وبمستوى تصنيف كافي من حيث رأس المال وبالتالي فقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال على (متوسط) درجة تصنيف (2) وفقاً لنموذج camels مما يعني أن المصرف قبل عملية توحيد الأعمال كانت لديه نسب الملاءة والكفاية لرأس المال تتجاوز المتطلبات القانونية والتنظيميّة، لكنه يعاني من بعض نقاط الضعف التي يمكن تجاوزها فعلى سبيل المثال قد تكون أصوله واجهت مشاكل مرتفعة، أو قد تكون الإدارة قد اخفقت في الاحتفاظ برأسمال كافي لتدعيم ومواجهة المخاطر المصرفية. في حين كانت جميع السنوات في الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال بدرجة تصنيف (1) وبمستوى تصنيف جيد لرأس المال وبالتالي فقد حصل المصرف في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال على (متوسط) درجة تصنيف جيد (1) وفقاً لنموذج camels .

ومما سبق يمكن القول بأنّ المصرف خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال قد حصل على درجة تصنيف رأسمال كافي (2) بالنسبة للمؤشرين معاً، وخلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فقد حصل المصرف على درجة تصنيف رأسمال جيدة (1) مما يعني أن المصرف بعد عملية توحيد الأعمال أصبح يتصف بمؤشرات ومستويات ونسب لرأس المال أقوى وأكثر جودة وتتجاوز جميع المتطلبات، وكذلك تحسن وقوة في الأداء المالي بشكل عام، وأداء جيد للإدارة وقدرتها على تحليل المخاطر وتحديد المستويات اللازمة من رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.

وبالتالي فقد أدى توحيد الأعمال إلى زيادة وتحسين كفاية رأس المال مقارنة بالفترة السابقة.

ثانياً: تقييم جودة الأصول وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الأصول للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- **نسبة التصنيف المرجح (WCR)** لقياس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.
- **نسبة إجمالي التصنيف (TCR)** لقياس حجم القروض المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.

وبعد حساب النسب السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي للفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات جودة الأصول التالية التي وضعتها مؤسسة Examiner Orientation الأمريكية بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (9) فئات جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)
1	قويّة	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5% إلى 14.99%	من 20% إلى 49.99%
3	مقبولة	من 15% إلى 34.99%	من 50% إلى 79.99%
4	حديّة	من 35% إلى 60%	من 80% إلى 100%
5	غير مرضية	أكثر من 60%	أكثر من 100%

Source: Uyen Dang- 2011, The Camel Rating System in Banking Supervision- A Case Study, arcada university of applied sciences – international business, p20-21.

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشرات الخاصة بجودة الأصول للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10) مؤشرات جودة الأصول للبنك الأهلي الأردني

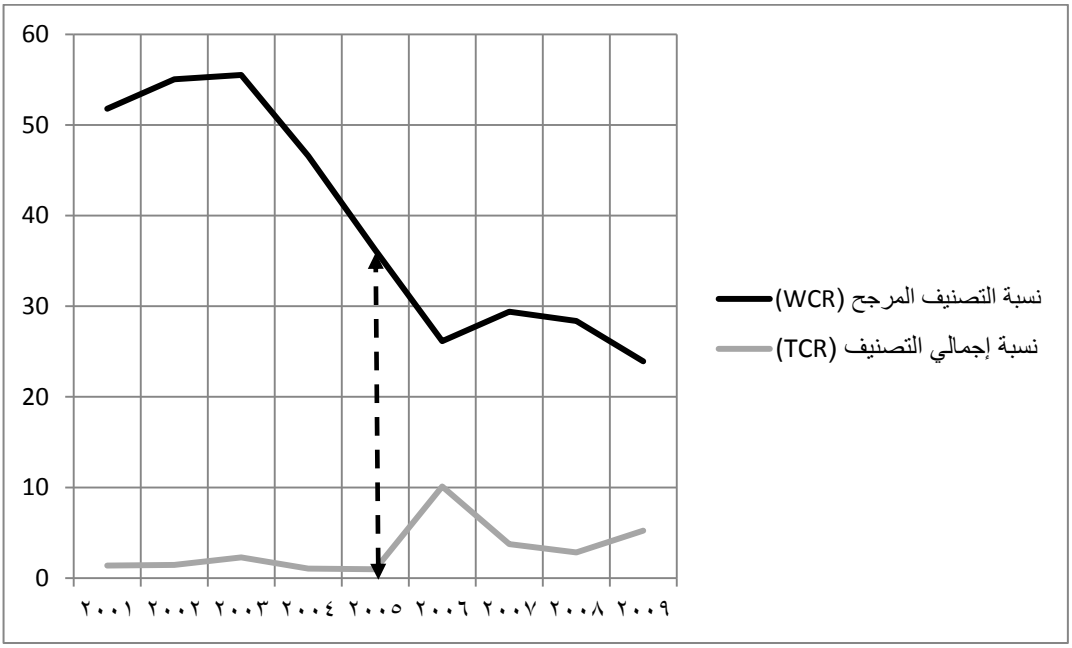
	السنة	حقوق الملكية	مخصصات الديون المتعثرة	القروض المتعثرة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	69310000	74443520	1989320	51.79	52.23	1.38	1.54
	2002	64129131	78517378	2062005	55.04		1.45	
	2003	73066529	91206950	3763368	55.52		2.29	
	2004	101884072	88855002	1996512	46.58		1.05	
	2005	178990855	101540668	2750977	36.20		0.98	
بعد توحيد الأعمال	2006	212748479	75327228	29131451	26.15	26.96	10.11	5.48
	2007	197398430	82154239	10446955	29.39		3.74	
	2008	202996378	80398238	8029505	28.37		2.83	
	2009	216184673	67954141	14891103	23.92		5.24	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي.

نلاحظ من الجدول السابق أنّ العام 2009 وهو ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال قد حظي بأقل نسبة تصنيف مرجح (**WCR**) حيث بلغت في ذلك العام (23.92) مما يؤكد تخفيض المخصصات الخاصة بمقابلة القروض المتعثرة في هذا العام، كما نلاحظ أنّ العام 2003 وهو ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة تصنيف مرجح (**WCR**) حيث بلغت (55.52) مما يؤكد زيادة حجم المخصصات في ذلك العام، ويبدو ذلك طبيعياً حيث كان المصرف في ذلك العام يعاني حجم كبير للديون المتعثرة مترافق مع انخفاض نسبي في كفاية رأس المال، وقد حقق المصرف خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال نسبة تصنيف مرجح (**WCR**) قدرها (52.23) وخلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال نسبة تصنيف قدرها (26.96).

كما نلاحظ من الجدول السابق أنّ العام 2005 وهو العام الذي تم فيه توحيد الأعمال قد حقق أقل نسبة لإجمالي التصنيف (**TCR**) وهي (0.98) نتيجة القوة في المخصصات والكفاية في رأس المال في ذلك العام والنسبة الأعلى تحققت في عام 2006 والتي بلغت (10.11) حيث يمكن تفسير ذلك نتيجة للارتفاع في القروض والديون المتعثرة وانخفاض المخصصات، وقد حقق المصرف خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال نسبة لإجمالي التصنيف (**TCR**) قدرها (1.54)

وخلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال نسبة قدرها (5.48) نتيجة لزيادة حجم القروض المتعثرة في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال. لكن على الرغم من هذه الزيادة في الأصول المتعثرة خلال الفترة اللاحقة إلا أنّ المصرف بقي يحتفظ بمخصصات كبيرة لمواجهة المخاطر المرتبطة بتلك الأصول وأيضاً رأس مال كافي ومتين خلال العام الذي شهد توحيد الأعمال والفترة التي تلته، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (4) مؤشرات جودة الأصول للبنك الأهلي الأردني

ومن خلال الجدول السابق رقم (10) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الأصول وفق نموذج camels للبنك الأهلي كما يلي:

جدول رقم (11) التصنيف الرقمي لجودة الأصول للبنك الأهلي الأردني

	السنة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توحيد الأعمال	2001	51.79	4	4	1.38	1	1	3
	2002	55.04	4		1.45	1		
	2003	55.52	4		2.29	1		
	2004	46.58	4		1.05	1		
	2005	36.20			0.98			

بعد توحيد الأعمال	2006	26.15	3	10.11	1	1	2	
	2007	29.39	3	3.74	1			
	2008	28.37	3	2.83	1			
	2009	23.92	3	5.24	1			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (**WCR**) فقد حظيت جميع سنوات الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال درجة تصنيف حديّة (4) وفقاً لنموذج camels وبالتالي فقد حصل البنك على درجة تصنيف حديّة عن الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل، ويعود ذلك إلى الحجم الكبير للمخصصات المشكلة خلال تلك الفترة والضعف في كفاية رأس المال الذي أدى إلى زيادة المخاطرة المتعلقة بالقروض وزيادة حجم المخصصات، وفي الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فقد حصلت جميع السنوات على درجة تصنيف مقبولة (3) وفقاً لنموذج camels ونتيجة لذلك فقد حصل البنك على درجة تصنيف مقبولة (3) عن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل، فعلى الرغم من الزيادة النسبية في حجم الأصول المتعثرة عن الفترة السابقة لتوحيد الاعمال والاحتفاظ بمخصصات كبيرة لمواجهة المخاطر الائتمانية المتعلقة بتلك الأصول فقد تميزت تلك الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال بزيادة القوة لكفاية رأس المال مما ساعد في رفع تصنيف جودة الأصول.

أما فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (**TCR**) فقد حصلت جميع سنوات الفترة السابقة لتوحيد الأعمال على درجة تصنيف قويّة (1) وفقاً لنموذج camels مما يعطي الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف قويّة (1) نتيجة انخفاض حجم الأصول المتعثرة و كفاية المخصصات المكونة لمواجهة مخاطر تلك الأصول، وحصلت جميع سنوات الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال أيضاً على درجة تصنيف قويّة (1) وفقاً لنموذج camels مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل أيضاً درجة تصنيف قويّة (1) نتيجة للاحتفاظ بمخصصات قوية وكافية لمواجهة مخاطر الزيادة النسبية في حجم الأصول المتعثرة في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة وأيضاً نتيجة للزيادة في كفاية رأس المال خلال الفترة اللاحقة.

ومما سبق يمكن القول بأنّ المصرف خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال قد حصل على درجة تصنيف مقبولة لجودة الأصول (3) بالنسبة للمؤشرين معاً، وخلال الفترة اللاحقة لعملية

توحيد الأعمال فقد حصل المصرف على درجة تصنيف مرضية لجودة الأصول (2) مما يعني أنّ المصرف بعد عمليّة توحيد الأعمال أصبح يتصف بجودة عالية للأصول وتحصيل منتظم للقروض مع بعض المشاكل والسلبيات المتعلقة بالقروض والائتمان والمخصصات المكونة لها، **ومما سبق نجد أنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسين جودة الأصول خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.**

ثالثاً: تقييم جودة الإدارة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الإدارة للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية:**

(Operating Expenses \ Operating Income) لقياس مدى قدرة الإدارة على توليد الدخل الكافي لتغطية المصاريف التشغيلية وكلما كانت هذه النسبة أقل كان ذلك أفضل.

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات جودة الإدارة بحسب الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (12) فئات جودة الإدارة

درجة التصنيف	نوع التصنيف	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية (Operating Expenses \ Operating Income)
1	قويّة	< 55%
2	مرضية	55% < و < 65%

[1] أحمد، مالك رشيد، (2005)، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، الميزات وعيوب التطبيق، كيف يستخدم معيار CAMEL في قياس أداء فروع المصرف وتصنيفها؟ ، مجلة المصرفي، العدد 35، ص 11.

3	مقبولة	65% < و 75% >
4	حديّة	75% < و 85% >
5	غير مرضية	85% <

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشر الخاص بجودة الإدارة للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (13) مؤشر جودة الإدارة للبنك الأهلي الأردني

	السنة	المصاريف التشغيلية Operating Expenses	الإيرادات التشغيلية Operating Income	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية (Operating Expenses \ Operating Income)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	51300000	47620000	107.73	99.76
	2002	42146864	39694314	106.18	
	2003	45558721	45965319	99.12	
	2004	44870477	52156871	86.03	
	2005	61989183	96289777	64.38	
بعد توحيد الأعمال	2006	45590487	75999612	59.99	69.91
	2007	67214051	86734090	77.49	
	2008	65456639	89930660	72.79	
	2009	62020777	89381638	69.39	

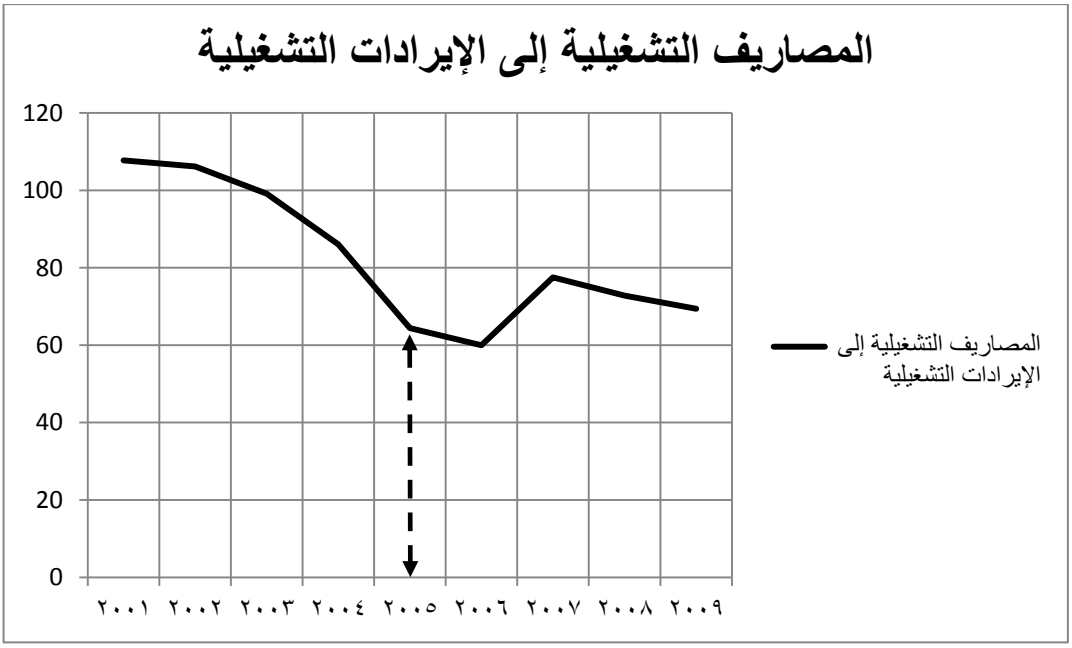
من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2001 المتضمن ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال كانت نسبة مصروفاته إلى إيراداته (107.73) وهي النسبة الأعظم ضمن الفترة المدروسة، تلاه العام 2002 بنسبة قدرها (106.18)، وتأتي هذه النسب الضخمة نتيجة لضخامة المصروفات خلال العامين المذكورين وتجاوزها للإيرادات المحققة، حيث أصبحت هذه الإيرادات غير كافية لتغطية تلك المصروفات التشغيلية وبالتالي تحقق الخسارة.

ويتبين أيضاً أنّ أصغر نسبة كانت من نصيب العام 2006 حيث بلغت (59.99) وهو العام الأول ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال والذي تلى عملية التوحيد مباشرةً، وذلك نتيجة

لارتفاع الإيرادات خلال ذلك العام وانخفاض المصروفات نسبياً، حيث استطاعت الإيرادات تغطية جميع المصروفات وتحقيق صافي أرباح عالي خلال ذلك العام.

كما يتبيّن أنّ المصرف قد حقق نسبة للفترة قبل عملية توحيد الأعمال ككل تعادل (99.76) ثمّ انخفضت هذه النسبة للفترة بعد عملية توحيد الأعمال ككل حيث أصبحت (69.91) مما يشير إلى تحسن كبير في جودة الإدارة المصرفية التي تم حشدها نتيجة لتوحيد الأعمال وتحسن في تحقيق الإيرادات التشغيلية بعد عملية توحيد الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (5) مؤشر جودة الإدارة للبنك الأهلي الأردني

ومن خلال الجدول السابق رقم (13) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الإدارة وفق نموذج camels للبنك الأهلي كما يلي:

جدول رقم (14) التصنيف الرقمي لجودة الإدارة للبنك الأهلي الأردني

	السنة	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية (Operating Expenses \ Operating Income)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	107.73	5	5
	2002	106.18	5	
	2003	99.12	5	
	2004	86.03	5	

		64.38	2005	
3	2	59.99	2006	بعد توحيد الأعمال
	4	77.49	2007	
	3	72.79	2008	
	3	69.39	2009	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

يلاحظ من الجدول السابق أنّ جميع سنوات الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال قد عانت من بنسبة تصنيف إدارة حرجة (5) فيما يتعلق بنسبة المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية مما يعطي الفترة التي سبقت توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف إدارة حرجة وغير مرضية (5) وبالتالي فإن المصرف في هذه الفترة كان يعاني من ضعف إداري شديد وعدم القدرة على حل المشكلات ومواجهة المخاطر المصرفية مما انعكس سلباً على الأداء المالي، وهذا التصنيف بدوره استدعى تدخل الجهات الرقابية لإجراء التغييرات الإدارية اللازمة.

وخلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فإنّ العام 2006 الذي تلى عملية توحيد الأعمال مباشرة قد تميز بدرجة تصنيف إدارة مرضية وجيدة (2) وهي درجة التصنيف الأقل خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى تحسن كبير في إدارة المصرف، ثم تنخفض درجة التصنيف خلال العام 2007 حيث أصبحت درجة التصنيف حديّة وضعيفة (4) نتيجة لارتفاع المصاريف التشغيلية العائد إلى الخلل الإداري وعدم تمكن الإدارة من السيطرة بالشكل الكافي على المصاريف والمخاطر المتعلقة بها، وخلال العامين 2008 و 2009 عادت درجة التصنيف للارتفاع حيث أصبحت درجة التصنيف مقبولة (3) خلال هذين العامين، مما يشير إلى تحسن إداري على الرغم من بعض نقاط الضعف التي تعاني منها الإدارة، ونتيجة لما سبق فقد حصل المصرف خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال ككل على درجة تصنف مقبولة (3) للإدارة، وبالمقارنة نجد أنّ المصرف قد انتقل من درجة تصنيف إدارة حرجة وغير مرضية (5) خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال إلى درجة تصنيف إدارة مقبولة (3) خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال، مما يشير إلى تحسن إداري بالرغم من نقاط الضعف التي تعاني منها الفترة اللاحقة لكن بالمجمل فإن الوضع الإداري خلالها مقبول، **وبالعودة لنسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية نجد أنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسين جودة الإدارة والوضع الإداري**

بشكل عام من حرج وغير مرضي إلى مقبول خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال وبقي أن تقوم السلطات الرقابيّة باتخاذ بعض الإجراءات الرقابيّة لتحسين وتطوير جودة الإدارة وتحسين تصنيفها .

رابعاً: تقييم الربحيّة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم الربحيّة للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- **العائد على إجمالي الأصول (ROA)** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح .
- **العائد على حقوق الملكيّة (ROE)** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال حقوق الملكية أو رأس المال المملوك، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استثمار رأس ماله المملوك.

وبعد حساب النسب السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات الربحيّة بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (15) فئات تصنيف الربحيّة

درجة التصنيف	نوع التصنيف	ROA	ROE
1	قويّة	أكبر أو تساوي 1%	أكبر أو تساوي 22%
2	مرضية	0.8%-0.9%	17%-21.99%
3	مقبولة	0.35%-0.7%	10%-16.99%
4	حديّة	0.25%-0.34%	7%-9.99%
5	غير مرضية	أقل أو تساوي 0.24%	أقل أو تساوي 6.99%

Source: Gull , Zeb and Catherine, Lions, 2011 – Camels Rating System for Banking Industry – PAK – P54.

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشرات الخاصة بالربحيّة للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16) مؤشرات الربحيّة للبنك الأهلي الأردني

	السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	صافي الربح	العائد على إجمالي الأصول (ROA)	المتوسط	العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	**2001**	1353920000	69310000	110000	**0.0081**	**0.0249**	**0.1587**	**-0.0830**
	2002	1384867553	64129131	-4079456	**-0.2946**		**-6.3613**	
	2003	1302400125	73066529	-459393	**-0.0353**		**-0.6287**	
	2004	1572262875	101884072	6621814	**0.4212**		**6.4994**	
	2005	1672262160	178990855	25918898	**1.5499**		**14.4806**	
بعد توحيد الأعمال	**2006**	1740841639	212748479	20229095	**1.1620**	**0.8409**	**9.5085**	**8.0502**
	2007	1976151767	197398430	10810145	**0.5470**		**5.4763**	
	2008	2106172872	202996378	17396197	**0.8260**		**8.5697**	
	2009	2256082381	216184673	18691993	**0.8285**		**8.6463**	

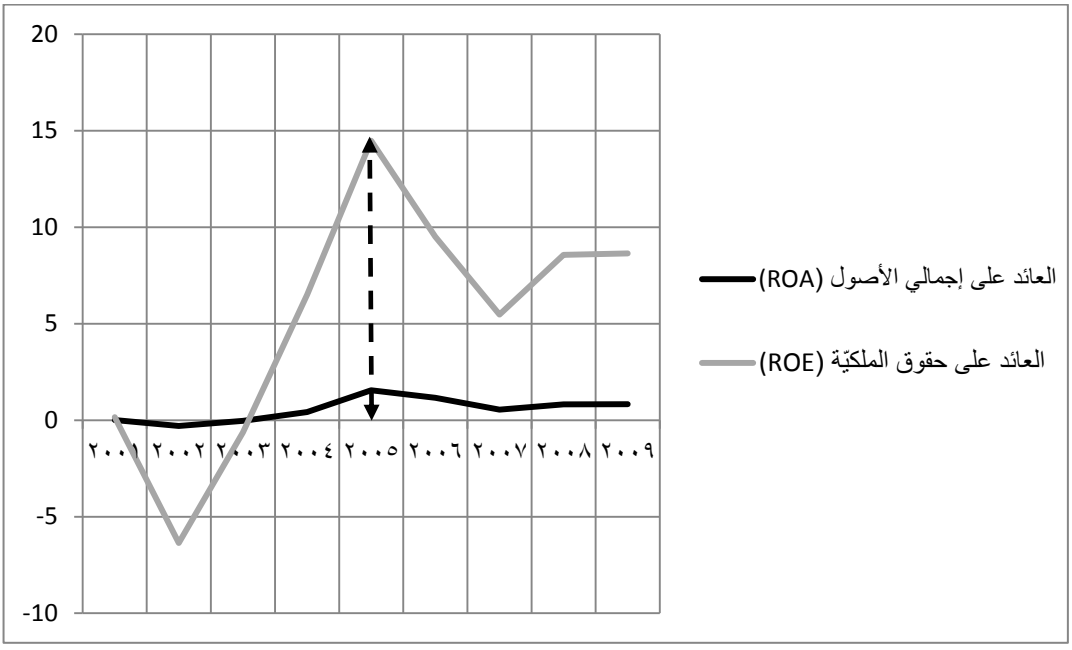
من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بمعدل **العائد على إجمالي الأصول (ROA)** فإنّ العام 2002 المتضمن ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال قد حقق أقل نسبة للعائد على إجمالي الأصول (-0.2946) والتي ظهرت بالقيمة السالبة نظراً للخسائر المتحققة خلال ذلك العام، مما يدل ذلك على ضعف كفاءة المصرف في استثمار أصوله، في حين حقق المصرف أعلى نسبة للعائد على الأصول خلال العام 2005 الذي تمت فيه عملية توحيد الأعمال حيث بلغت (1.5499) تلاه العام 2006 ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال بنسبة بلغت (1.1620) مما يدل على كفاءة عالية في استثمار أصول المصرف خلال تلك الأعوام، وقد حقق المصرف نسبة عائد على الأصول خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل بمقدار (0.0249)، في حين تحسنت

كفاءة المصرف في استثمار أصوله خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال حيث حقق نسبة قدرها (0.8409).

أما فيما يتعلق بمعدل **العائد على حقوق الملكيّة (ROE)** فإنّ العام 2002 ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال أيضاً قد حقق أقل نسبة عائد على حقوق الملكية (6.3613-) نظراً للخسائر الكبيرة التي تكبدها المصرف في ذلك العام في حين حقق أعلى نسبة خلال عام 2005 الذي تمت فيه عملية توحيد الأعمال حيث بلغت (14.4806) وقد جاء العام 2006 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال في المرتبة الثانية من حيث نسبة العائد على حقوق الملكية حيث بلغت (9.5085) ويعود ذلك إلى الحجم الكبير للأرباح المحققة خلال هذين العامين، وخلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل حقق المصرف نسبة عائد على حقوق الملكية للفترة قدرها (0.0830-) نتيجة للخسائر والأرباح المنخفضة خلال أعوام الفترة، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال ككل لتصل إلى (8.0502) في تحسن كبير وملحوظ لهذه النسبة مما يشير إلى الكفاءة العالية للمصرف في استثمار رأسماله خلال هذه الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (6) مؤشرات الربحيّة للبنك الأهلي الأردني

ومن خلال الجدول السابق رقم (16) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للربحيّة وفق نموذج camels للبنك الأهلي كما يلي:

جدول رقم (17) التصنيف الرقمي للربحيّة للبنك الأهلي الأردني

	السنة	العائد على إجمالي الأصول (ROA)	التصنيف الرقمي	المتوسط	العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توحيد الأعمال	2001	0.0081	5	4	0.1587	5	5	5
	2002	-0.2946	5		-6.3613	5		
	2003	-0.0353	5		-0.6287	5		
	2004	0.4212	3		6.4994	5		
	2005	1.5499	1		14.4806	2		
بعد توحيد الأعمال	2006	1.1620	1	2	9.5085	4	4	3
	2007	0.5470	3		5.4763	5		
	2008	0.8260	2		8.5697	4		
	2009	0.8285	2		8.6463	4		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول نلاحظ أنّ المصرف قد حقق درجة تصنيف حرجة (5) في أغلب أعوام الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال، وذلك نتيجة للخسائر المتكررة والأرباح المنخفضة التي حققها المصرف خلال تلك الفترة وعدم الكفاءة في استثمار الأصول بصورة قد تعرضه للعسر والإفلاس، ونتيجة لذلك فقد حصل المصرف خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال فيما يخص معدل العائد على الأصول على درجة تصنيف حديّة وغير مرضية (4)، مما يشير أنّ المصرف كان يعاني من خسائر فادحة وتحقيق أرباح في بعض أعوام الفترة لكنها تعاني من مشاكل وغير كافية نتيجة لضعف الكفاءة في استثمار الأصول خلال هذه الفترة.

أما في الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فقد حصل المصرف على درجة تصنيف جيدة(1) خلال العام 2006 المتضمن ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال ثم تراجعت درجة التصنيف في العام 2007 إلى درجة تصنيف مقبولة (3) ثم ارتفعت درجة التصنيف خلال العامين 2008 و 2009 لتصل إلى درجة تصنيف مرضية (2) في هذين العامين، ونتيجة لذلك فقد حصل المصرف خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف مرضية (2) وذلك لما حققه المصرف من أرباح خلال هذه الفترة نتيجة الكفاءة في تحقيق العائد من استثمار الأصول مع وجود بعض نقاط الضعف والسلبيات في ربحيّة المصرف.

أمّا فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكيّة فقد حصلت جميع أعوام الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال على درجة تصنيف حرجة (5) مما يكسب المصرف على درجة تصنيف حرجة (5) خلال الفترة ككل نتيجة للخسائر التي تكبدها المصرف خلال تلك الفترة، أمّا في الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فقد حصلت أغلب الأعوام في هذه الفترة على درجة تصنيف حديّة وغير مرضية (4) ماعدا عام 2007 فقد حصل على درجة تصنيف حرجة (5) مما يكسب الفترة اللاحقة لعملة توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف حديّة وغير مرضية (4).

ومما سبق يمكن القول بأنّ المصرف خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصل على درجة تصنيف حرجة للربحيّة (5) بالنسبة للمؤشرين معاً، وخلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فقد حصل المصرف على درجة تصنيف مقبولة للربحيّة (3) مما يعني أنّ المصرف بعد عمليّة توحيد الأعمال أصبح يتصف بربحيّة مقبولة لكنه يظهر نقاط ضعف وبعض السلبيات التي يمكن أن تعود للضعف الإداري السابق الذكر ، **ومما سبق نجد أنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسين الربحيّة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مع الحاجة للرقابة التنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين الربحيّة ورفع درجة تصنيفها .**

خامساً: تقييم السيولة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم السيولة للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

(Liquid Assets \ Total Assets) و هي تقيس نسبة عناصر الموجودات التي يمكن تسييلها بسهولة إلى إجمالي الموجودات، وتستخدم لمعرفة قدرة البنك على تسديد التزاماته اعتماداً على أصوله السائلة .

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء

التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات السيولة بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (18) فئات السيولة

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)
1	قويّة	%30 – %35
2	مرضية	%24 – %29.99
3	مقبولة	%18 – %23.99
4	حديّة	%12 – %17.99
5	غير مرضية	أقل من 12%

Source: Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies.

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشر الخاص بالسيولة للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

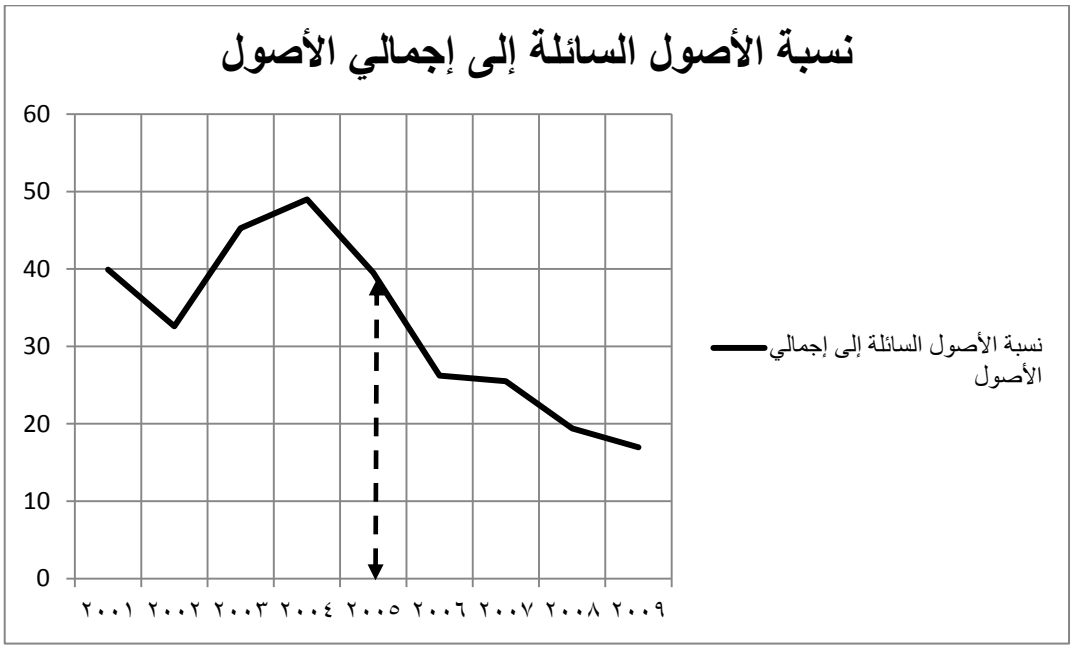
جدول رقم (19) مؤشر السيولة للبنك الأهلي الأردني

	السنة	الأصول السائلة Liquid Assets	إجمالي الأصول Total Assets	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	540480000	1353920000	39.92	41.69
	2002	451324720	1384867553	32.59	
	2003	589548179	1302400125	45.27	
	2004	770019379	1572262875	48.98	
	2005	660715767	1672262160	39.51	
بعد توحيد الأعمال	2006	456418484	1740841639	26.22	22.02
	2007	503853506	1976151767	25.50	
	2008	408835693	2106172872	19.41	
	2009	382437016	2256082381	16.95	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي.

من الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2009 ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال قد حقق أقل نسبة سيولة بمقدار (16.95) نتيجة لانخفاض الأصول السائلة المتمثلة بالأصول النقديّة

مقارنة بالحجم الكبير للأصول خلال ذلك العام، بينما حقق العام 2004 السابق لعملية توحيد الأعمال أعلى نسبة سيولة حيث بلغت (48.98) حيث كان حجم الأصول السائلة في ذلك العام هو الأكبر خلال سنوات الدراسة، وقد حصل المصرف خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل على نسبة سيولة قدرها (41.69) وخلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال ككل على نسبة قدرها (22.02)، وهذا التراجع في نسبة السيولة يرى الباحث أنّه طبيعي نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات والأرباح الناتجة عنها خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال وهذا الأمر قد تبين عند حساب المؤشرات الخاصة بالربحية، وهذا يستدعي تغطية هذه الاستثمارات من الأرصدة النقدية لدى المصرف وبالتالي تنخفض السيولة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (7) مؤشر السيولة للبنك الأهلي الأردني

ومن خلال الجدول السابق رقم (19) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للسيولة وفق نموذج camels للبنك الأهلي كما يلي:

جدول رقم (20) التصنيف الرقمي للسيولة للبنك الأهلي الأردني

	السنة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	39.92	1	1
	2002	32.59	1	
	2003	45.27	1	
	2004	48.98	1	
	2005	39.51		
بعد توحيد الأعمال	2006	26.22	2	3
	2007	25.50	2	
	2008	19.41	3	
	2009	16.95	4	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال جدول التصنيف السابق نلاحظ أنّ المصرف قد حصل خلال جميع أعوام الفترة السابقة لتوحيد الأعمال على درجة تصنيف سيولة قويّة (1) مما يعطي الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف قويّة (1) للسيولة، أمّا في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال فقد حصل المصرف خلال العامين 2006 و 2007 على درجة سيولة مرضية (2) ثم تراجع التصيف إلى درجة تصنيف مقبولة(3) خلال العام 2008، ثم إلى درجة تصنيف ضعيفة (4) خلال العام 2009، مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف مقبولة (3)، وهذا التراجع في التصنيف كما ذكرنا سابقاً يمكن أن يعود إلى استهلاك كميات من المدخرات والأرصدة النقدية في الاستثمار الذي تحسن كثيراً خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، **وبالتالي فإنّ توحيد الأعمال قد ساهم في زيادة الاستثمار والأرباح خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال لكن هذا الاستثمار تطلب كميات من السيولة مما أدى إلى انخفاض حجمها خلال تلك الفترة.**

سادساً: تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول**

(Total securities \ Total assets) وتقيس هذه النسبة مدى تعرض البنك لمخاطر السوق .

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات الحساسيّة بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (21) فئات الحساسيّة لمخاطر السوق

درجة التصنيف	نوع التصنيف	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)
1	قويّة	≤ %25
2	مرضية	%30 – %26
3	مقبولة	%37 – %31
4	حديّة	%42 – %38
5	غير مرضية	≥ %43

Source: Gull , Zeb and Catherine, Lions, 2011 – Camels Rating System for Banking Industry – PAK – P54.

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشر الخاص بالحساسيّة للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

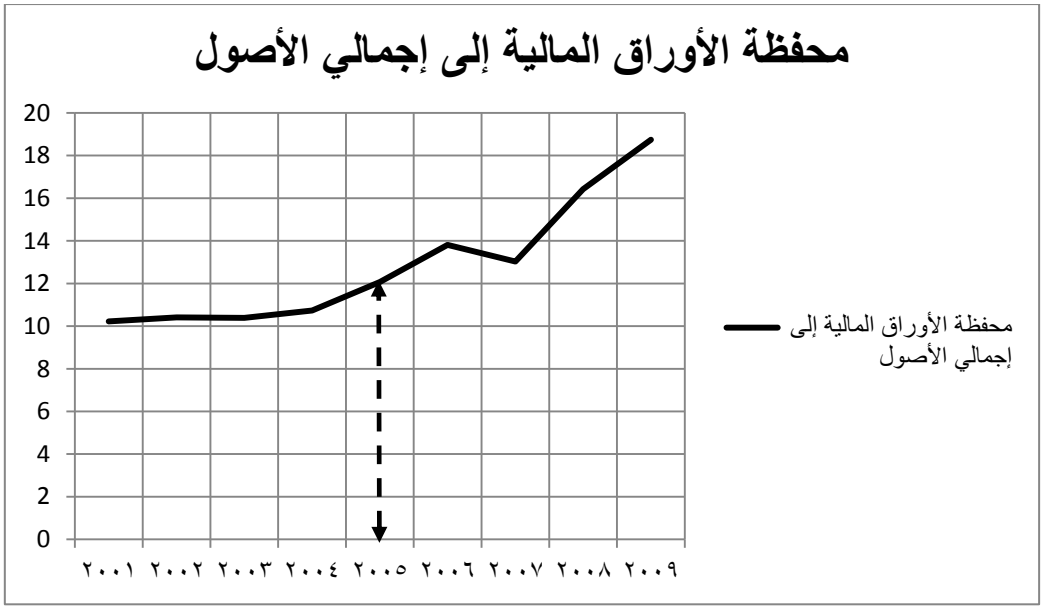
جدول رقم (22) مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي الأردني

	السنة	الأوراق المالية Total securities	إجمالي الأصول Total Assets	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	138340000	1353920000	**10.22**	**10.44**
	2002	144132987	1384867553	**10.41**	
	2003	135323629	1302400125	**10.39**	
	2004	168664660	1572262875	**10.73**	
	2005	201841330	1672262160	**12.07**	
بعد توحيد الأعمال	2006	240465861	1740841639	**13.81**	**15.50**
	2007	257505675	1976151767	**13.03**	
	2008	345830659	2106172872	**16.42**	
	2009	422865652	2256082381	**18.74**	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ أقل نسبة للأوراق المالية إلى إجمالي الأصول كانت خلال عام 2001 ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال حيث بلغت (10.22) ثم بقيت هذه النسبة ترتفع خلال سنوات الدراسة حتى وصلت هذه النسبة خلال عام 2009 ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال إلى (18.74) نتيجة زيادة الأصول الماليّة الحساسة لمخاطر السوق (مخاطر سعر فائدة وسعر صرف).

كما نلاحظ أنّ الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل قد حصلت على متوسط نسبة للأوراق المالية إلى إجمالي الأصول بمقدار (10.44) في حين أنّ الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل قد حصلت على متوسط نسبة (15.50) مما يشير إلى ارتفاع حساسيّة أصول المصرف لمخاطر السوق نتيجة زيادة حجم هذه الأصول، لكنّ هذا الارتفاع طفيف ومسيطر عليه ومستوى الأرباح ورأس المال قادران على مواجهة هذه المخاطر. والشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (8) مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي الأردني

ومن خلال الجدول السابق رقم (22) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للحساسيّة لمخاطر السوق وفق نموذج camels للبنك الأهلي كما يلي:

جدول رقم (23) التصنيف الرقمي لحساسيّة مخاطر السوق للبنك الأهلي الأردني

	السنة	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	10.22	1	1
	2002	10.41	1	
	2003	10.39	1	
	2004	10.73	1	
	2005	12.07		
بعد توحيد الأعمال	2006	13.81	1	1
	2007	13.03	1	
	2008	16.42	1	
	2009	18.74	1	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من الجدول السابق نلاحظ أنّ جميع أعوام الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف حساسيّة قوية (1) ضد مخاطر السوق المحتملة، مما يعطي الفترة السابقة لعملية

توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف حساسيّة قويّة (1) وذلك نتيجة الانخفاض النسبي لحجم الأصول الحساسة للمخاطر لدى المصرف خلال تلك الفترة، أما الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال فقد حصلت جميع الأعوام خلال هذه الفترة أيضاً على درجة تصنيف حساسيّة قوية (1)، وبالتالي فقد حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف حساسيّة قويّة (1)، حيث أنّ ارتفاع نسبة الأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول كان طفيف جداً ولم يؤثر على تصنيف حساسيّة المصرف خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما ينتج عنه أنّ المصرف خلال جميع سنوات الدراسة السابقة واللاحقة لتوحيد الأعمال كان يتميز بدرجة تصنيف قويّة للحساسية، وهناك قدرة عالية على التحكم بمخاطر السوق كما أنّ مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قادرة على مواجهة هذه المخاطر، **وبالتالي ووفقاً لنموذج camels فإنّ توحيد الأعمال لم يؤثر على درجة الحساسيّة لمخاطر السوق، نتيجة الاستقرار النسبي في حجم الأصول الحساسة لمخاطر السوق قبل وبعد توحيد الأعمال.**

سابعاً: التقييم المركب للبنك الأهلي وفق نموذج camels:

بعد القيام بتقييم العناصر المكونة لنموذج camels قبل وبعد عملية توحيد الأعمال، سنقوم بإجراء التقييم المركب للبنك الأهلي الأردني على أساس مركب لجميع عناصر camels قبل وبعد عملية توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (24) التقييم المركب للبنك الأهلي الأردني وفق نموذج camels

	العنصر	النسب	درجة التصنيف	المتوسط	التقييم المركب
قبل توحيد الأعمال	كفاية رأس المال	% 9.45	2	3	مقبول
		% 8.73			
	جودة الأصول	(% 52.23) WCR	3		
		(% 1.54) TCR			
	جودة الإدارة	% 99.76	5		
	الربحيّة	(% 0.0249) ROA	5		
		(% 0.0830-) ROE			
	السيولة	% 41.69	1		
	الحساسيّة لمخاطر السوق	% 10.44	1		
توحيد الأعما	كفاية رأس المال	% 13.97	1	2	جيد
		% 13.37			

	جودة الأصول	(% 26.96) WCR (% 5.48) TCR	2		
	جودة الإدارة	% 69.91	3		
	الربحيّة	(% 0.8409) ROA (% 8.0502) ROE	3		
	السيولة	% 22.02	3		
	الحساسيّة لمخاطر السوق	% 15.50	1		

من إعداد الباحث بالاعتماد على تقييم عناصر camels.

من الجدول السابق رقم (24) نلاحظ أنّ توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا قد أدى إلى انتقال المصرف من التقييم المقبول والمعقول (3) إلى التقييم الجيد (2) وفقاً للتقييم المركب لنموذج camels، حيث انتقل المصرف إلى وضعية سليمة بشكل عام مع بعض السلبيات والمشاكل الخفيفة والتي يمكن تجاوزها ضمن إمكانات الإدارة.

الحالة الثانية: دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري

أولاً: تقييم كفاية رأس المال وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاية رأس المال للبنك الأهلي المصري قبل توحيد الأعمال مع بنك المهندس سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول** تعبر كفاية رأس المال عن الأمان الذي يحتفظ به البنك لتوفير الحماية للمودعين، ويقصد بهذه النسبة مدى كفاية رأس المال لتغطية الأصول والمخاطر المرتبطة بها، وقد استخدم الباحث هذه النسبة نظراً لعدم توفر البيانات المرتبطة برأس المال الأساسي والإجمالي والأصول المرجحة بالمخاطر والتي تنشر عادة ضمن التقارير الماليّة.

وتم اعطاء تصنيف رقمي للبنك الأهلي المصري للفترة المدروسة ومن ثم احتساب التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من

خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد فئة رأس المال التي تم على أساسها التصنيف بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (25) فئات كفاية رأس المال

درجة التصنيف	الفئة	نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول
1	رأس المال الجيد	≤ 5%
2	رأس المال الكافي	≤ 4%
3	رأس المال غير كافي	> 4%
4	رأس المال غير كافي بشكل كبير	> 3%
5	رأس المال غير كافي بشكل حرج	>2%

Source: Anthony saunders & Marcia millon cornett, 2008, financial institutions management, a risk management approach, sixth edition- McGraw-Hill/Irwin, p595.

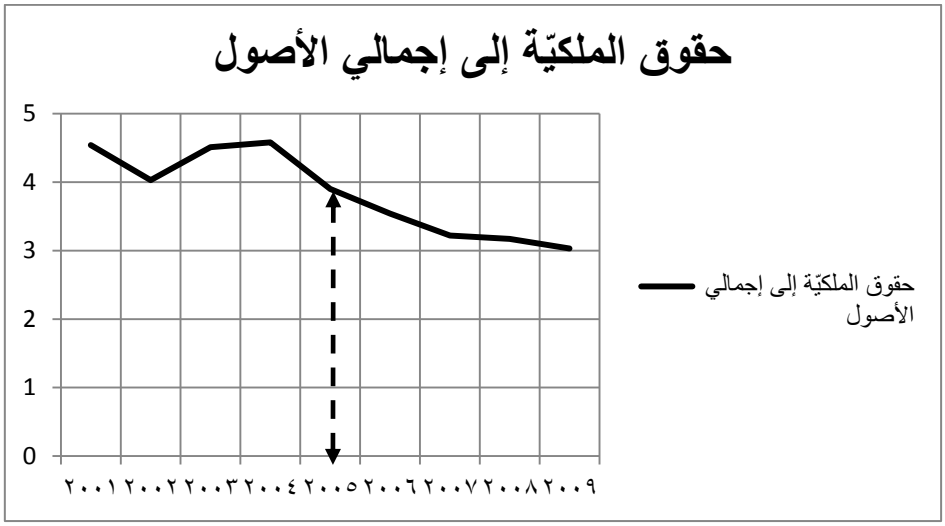
وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الأهلي المصري واحتساب المؤشر الخاص بكفاية رأس المال للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (26) مؤشر كفاية رأس المال للبنك الأهلي المصري

	السنة	حقوق الملكيّة	إجمالي الأصول	نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول %	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	3954000000	87130000000	4.54	4.41
	2002	4264000000	105779000000	4.03	
	2003	5548000000	123093000000	4.51	
	2004	6030000000	131701000000	4.58	
	2005	6242000000	160116000000	3.90	
بعد توحيد الأعمال	2006	6553000000	185310000000	3.54	3.24
	2007	6854000000	212917000000	3.22	
	2008	7119000000	224819000000	3.17	
	2009	7839000000	259077000000	3.03	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي المصري.

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ العام 2004 خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصل على أعلى نسبة لحقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول حيث بلغت (4.58) وذلك نتيجة للحجم النسبي لحقوق الملكيّة مقارنة بالأصول خلال ذلك العام، في حين حصل العام 2009 خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على أقل نسبة لحقوق الملكيةّ إلى إجمالي الأصول بمقدار (3.03) نتيجة لحجم حقوق الملكيّة الصغير مقارنة بحجم الأصول خلال ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لعملّة توحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة لحقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول بمقدار (4.41) في حين حصلت الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على متوسط نسبة (3.24) وهذا الانخفاض في النسبة يشير إلى انخفاض في قدرة رأس المال والاحتياطيات الداعمة له على تغطية الأصول والمخاطر المرتبطة بها، ويتوضح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (9) مؤشر كفاية رأس المال للبنك الأهلي المصري

ومن خلال الجدول السابق رقم (26) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لكفاية رأس المال وفق نموذج camels للبنك الأهلي المصري كما يلي:

جدول رقم (27) التصنيف الرقمي لكفاية رأس المال للبنك الأهلي المصري

	السنة	حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول %	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	4.54	2	2
	2002	4.03	2	
	2003	4.51	2	
	2004	4.58	2	
	2005	3.90	3	

بعد توحيد الأعمال	2008	3.54	3	3
	2009	3.22	3	
	2010	3.17	3	
	2011	3.03	3	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

يتبين من خلال الجدول السابق أنّ جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف كفاية رأسمال كافية (2) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف كفاية رأسمال كافية (2) وبالتالي فأنّ رأس المال خلال هذه المرحلة يعتبر كافياً ومتوافق مع المتطلبات القانونية لكنه يعاني من مشاكل ونقاط ضعف، وخلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال فقد حصلت جميع الأعوام على درجة تصنيف كفاية رأسمال غير كافي (3) وبالتالي تكتسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف كفاية رأسمال غير كافي (3) مما يشير إلى تراجع تصنيف كفاية رأسمال المصرف خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة مع الفترة السابقة نتيجة لتفاقم وتأزم المشاكل التي كان يعاني منها المصرف خلال الفترة اللاحقة والتي تنتج عادةً عن ضعف نمو الأصول وضعف الربحيّة والزيادة في حجم الأصول المتعثرة، **وبالتالي مما سبق فقد انتقل المصرف من درجة تصنيف كفاية رأسمال كافي إلى درجة تصنيف كفاية رأسمال غير كافي خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة.**

ثانياً: تقييم جودة الأصول وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الأصول للبنك الأهلي المصري قبل توحيد الأعمال مع بنك المهندس سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- **نسبة التصنيف المرجح (WCR)** لقياس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.
- **نسبة إجمالي التصنيف (TCR)** لقياس حجم القروض المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.

وبعد حساب النسب السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي للفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات جودة الأصول التالية التي وضعتها مؤسسة Examiner Orientation الأمريكية بحسب الجدول رقم (12).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشرات الخاصة بجودة الأصول للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (28) مؤشرات جودة الأصول للبنك الأهلي المصري

	السنة	حقوق الملكية	مخصصات الديون المتعثرة	القروض المتعثرة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	3954000000	3957000000	47000000	50.02	55.03	0.59	0.68
	2002	4264000000	5925000000	52000000	58.15		0.51	
	2003	5548000000	6842000000	134000000	55.22		1.08	
	2004	6030000000	7902000000	72000000	56.72		0.52	
	2005	6242000000	9218000000	405000000	59.62		2.62	
بعد توحيد الأعمال	2006	6553000000	10323000000	1075000000	61.17	66.10	6.37	4.58
	2007	6854000000	11141000000	1420000000	61.91		7.89	
	2008	7119000000	17691000000	544000000	71.31		2.19	
	2009	7839000000	18300000000	492000000	70.01		1.88	

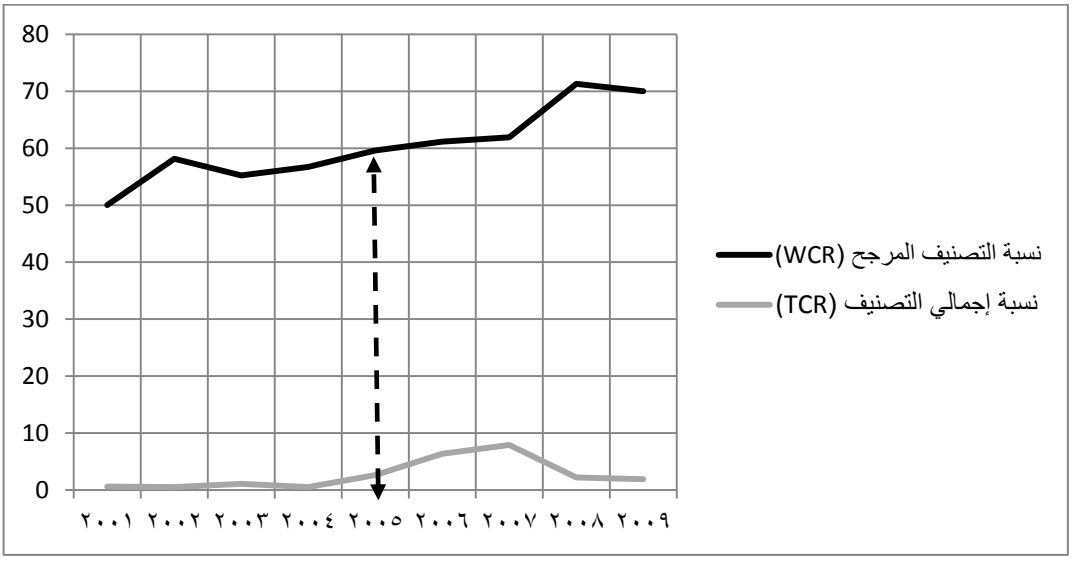
من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي المصري.

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR) فقد حصل العام 2008 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على أعلى نسبة تصنيف مرجح حيث بلغت (71.31) وذلك نتيجة لارتفاع حجم المخصصات المكونة في ذلك العام لمواجهة القروض والديون المحتمل تعثرها، في حين حصل العام 2001 خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الاعمال على أدنى نسبة تصنيف مرجح بمقدار (50.02) نتيجة لانخفاض حجم مخصصات الديون المتعثرة في ذلك العام مقارنة

ببقية الأعوام، وقد حصلت الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة تصنيف مرجح بمقدار (55.03)، في حين حصلت الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة بمقدار (66.10)، في مؤشر سلبي إلى ارتفاع حجم المخصصات خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.

أمّا فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (TCR) فقد حصل العام 2007 خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال على أعلى نسبة إجمالي تصنيف حيث بلغت (7.89) نتيجة للحجم الكبير للديون المتعثر خلال ذلك العام، في حين حصل العام 2002 خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على أدنى نسبة إجمالي تصنيف بمقدار (0.51) نتيجة انخفاض حجم الديون المتعثرة في ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة إجمالي تصنيف بمقدار (0.68) في حين حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة بمقدار (4.58)، في مؤشر سلبي إلى ارتفاع حجم الديون المتعثرة خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال، لكنّ هذا الارتفاع يبقى ضمن الحدود المقبولة والمسموح بها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (10) مؤشرات جودة الأصول للبنك الأهلي المصري

ومن خلال الجدول السابق رقم (28) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الأصول وفق نموذج camels للبنك الأهلي المصري كما يلي:

جدول رقم (29) التصنيف الرقمي لجودة الأصول للبنك الأهلي المصري

	السنة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توحيد الأعمال	2001	50.02	4	4	0.59	1	1	3
	2002	58.15	4		0.51	1		
	2003	55.22	4		1.08	1		
	2004	56.72	4		0.52	1		
	2005	59.62	4		2.62	1		
بعد توحيد الأعمال	2006	61.17	5	5	6.37	1	1	3
	2007	61.91	5		7.89	1		
	2008	71.31	5		2.19	1		
	2009	70.01	5		1.88	1		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على درجة تصنيف أصول حديّة (4) مما يكسب الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف أصول حديّة (4)، في حين حصلت جميع الأعوام خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على درجة تصنيف أصول حرجة (5) مما يكسب الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف أصول حديّة (5)، وذلك نتيجة الارتفاع الذي طرأ على حجم المخصصات خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.

أمّا فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (TCR) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال على درجة تصنيف أصول قويّة (1) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف أصول قويّة (1)، وقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال أيضاً على درجة تصنيف أصول قويّة (1) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل أيضاً على درجة تصنيف أصول قويّة (1)، حيث كان حجم الأصول المتعثرة خلال الفترتين السابقة واللاحقة لتوحيد الأعمال ضمن الحد الطبيعي والمقبول والذي

يمكن مواجهته من خلال المخصصات المكونة لهذا الغرض دون أن تؤثر هذه الأصول على نمو رأس المال.

مما سبق يتبين أنّ المصرف قد حقق درجة تصنيف أصول مقبولة (3) خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال بالنسبة للمؤشرين معاً، وقد حافظ المصرف على درجة تصنيف الأصول المقبولة (3) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال بالنسبة للمؤشرين معاً، مما يشير أنّ المصرف كان قبل عملية توحيد الأعمال ولا زال بعدها يتصف بجودة أصول مقبولة لكنه يعاني من نقاط ضعف تتعلق بحجم المخصصات المكونة والتي تشكل عبء على أرباح المصرف ونمو رأسماله، **ونتيجةً لما سبق ووفقاً لنموذج camels فإنّ توحيد الأعمال قد حافظ على درجة تصنيف الأصول المقبولة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتحسين جودة الأصول من خلال دراسة نقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها.**

ثالثاً: تقييم جودة الإدارة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الإدارة للبنك الأهلي المصري قبل توحيد الأعمال مع بنك المهندس سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية:**

(Operating Expenses \ Operating Income) لقياس مدى قدرة الإدارة على توليد الدخل الكافي لتغطية المصاريف التشغيلية وكلما كانت هذه النسبة أقل كان ذلك أفضل.

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي المصري لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات جودة الإدارة بحسب الجدول رقم (12).

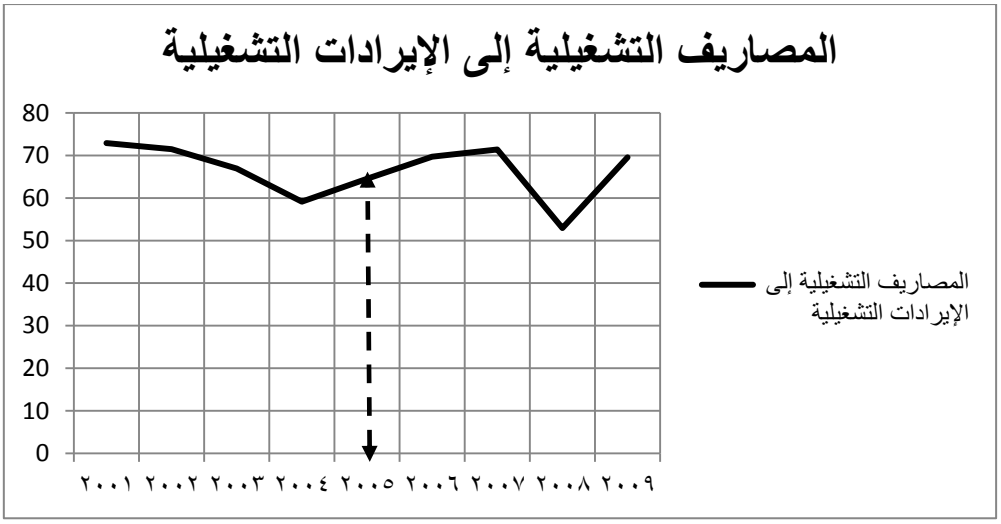
وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي المصري واحتساب المؤشر الخاص بجودة الإدارة للبنك الأهلي المصري للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (30) مؤشر جودة الإدارة للبنك الأهلي المصري

	السنة	المصاريف التشغيلية Operating Expenses	الإيرادات التشغيلية Operating Income	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية Operating Expenses \ Operating Income)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	5659000000	7762000000	**72.91**	**67.62**
	2002	6395000000	8945000000	**71.49**	
	2003	7180000000	10727000000	**66.93**	
	2004	6269000000	10602000000	**59.13**	
	2005	8254000000	12792000000	**64.52**	
بعد توحيد الأعمال	2006	11122000000	15954000000	**69.71**	**65.90**
	2007	12250000000	17157000000	**71.40**	
	2008	12432000000	23493000000	**52.92**	
	2009	14559000000	20926000000	**69.57**	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي المصري.

من الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2001 ضمن الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصل على أعلى نسبة للمصروفات التشغيلية إلى الايرادات التشغيليّة حيث بلغت (72.91) وذلك نتيجة لزيادة حجم المصروفات التشغيلية مقارنة بحجم الايرادات في ذلك العام، في حين حصل العام 2008 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على أقل نسبة للمصروفات التشغيلية إلى الايرادات بمقدار (52.92) نتيجة لانخفاض حجم المصروفات التشغيلية مقارنة بالإيرادات في ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة مصروفات تشغيلية إلى الايرادات بمقدار (67.62) في حين حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة (65.90) مما يشير إلى تحسن طفيف في قدرة الايرادات التشغيلية على تغطية المصاريف التشغيلية خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (11) مؤشر جودة الإدارة للبنك الأهلي المصري

ومن خلال الجدول السابق رقم (30) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الإدارة وفق نموذج camels للبنك الأهلي المصري كما يلي:

جدول رقم (31) التصنيف الرقمي لجودة الإدارة للبنك الأهلي المصري

	السنة	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية (Operating Expenses \ Operating Income)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	72.91	3	3
	2002	71.49	3	
	2003	66.93	3	
	2004	59.13	2	
	2005	64.52	2	
بعد توحيد الأعمال	2006	69.71	3	3
	2007	71.40	3	
	2008	52.92	1	
	2009	69.57	3	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من الجدول السابق نلاحظ أن أغلب الأعوام خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف إدارة مقبولة (3) عدا العام 2004 حيث حصل على درجة تصنيف إدارة جيدة (2) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف إدارة مقبولة (3)، في حين حصلت غالبية الأعوام خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أيضاً على درجة تصنيف إدارة

مقبولة (3) عدا العام 2008 الذي حصل على درجة تصنيف إدارة قويّة (1)، مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل أيضاً درجة تصنيف إدارة مقبولة (3)، مما يشير أنّ المصرف قبل وبعد توحيد الأعمال كان يمتلك إدارة مقبولة نوعاً ما لكنها تفتقر للكفاءة القوية في تحقيق التغطية الجيدة للمصروفات التشغيلية من الايرادات وتعاني من نقاط ضعف وتحتاج إلى التحسين والتطوير ولا يمكن الاعتماد عليها كثيراً في مواجهة المخاطر المصرفيّة، **وبالتالي ووفقاً لنموذج Camels فإنّ توحيد الأعمال قد حافظ على درجة التصنيف المقبولة للإدارة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مما يتطلب تطوير وتحسين أداء وتصنيف هذه الإدارة للحفاظ على متانة المصرف.**

رابعاً: تقييم الربحيّة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم الربحيّة للبنك الأهلي المصري قبل توحيد الأعمال مع بنك المهندس سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- **العائد على إجمالي الأصول (ROA)** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح .
- **العائد على حقوق الملكيّة (ROE)** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال حقوق الملكية أو رأس المال المملوك، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استثمار رأس ماله المملوك.

وبعد حساب النسب السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات الربحيّة بحسب الجدول رقم (15).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي المصري واحتساب المؤشرات الخاصة بالربحيّة للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (32) مؤشرات الربحيّة للبنك الأهلي المصري

	السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	صافي الربح	العائد على إجمالي الأصول (ROA)	المتوسط	العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	87130000000	3954000000	465000000	0.53	0.35	11.76	7.86
	2002	105779000000	4264000000	350000000	0.33		8.21	
	2003	123093000000	5548000000	325000000	0.26		5.86	
	2004	131701000000	6030000000	338000000	0.26		5.61	
	2005	160116000000	6242000000	358000000	0.22		5.74	
بعد توحيد الأعمال	2006	185310000000	6553000000	362000000	0.20	0.22	5.52	6.96
	2007	212917000000	6854000000	373000000	0.18		5.44	
	2008	224819000000	7119000000	385000000	0.17		5.41	
	2009	259077000000	7839000000	900000000	0.35		11.48	

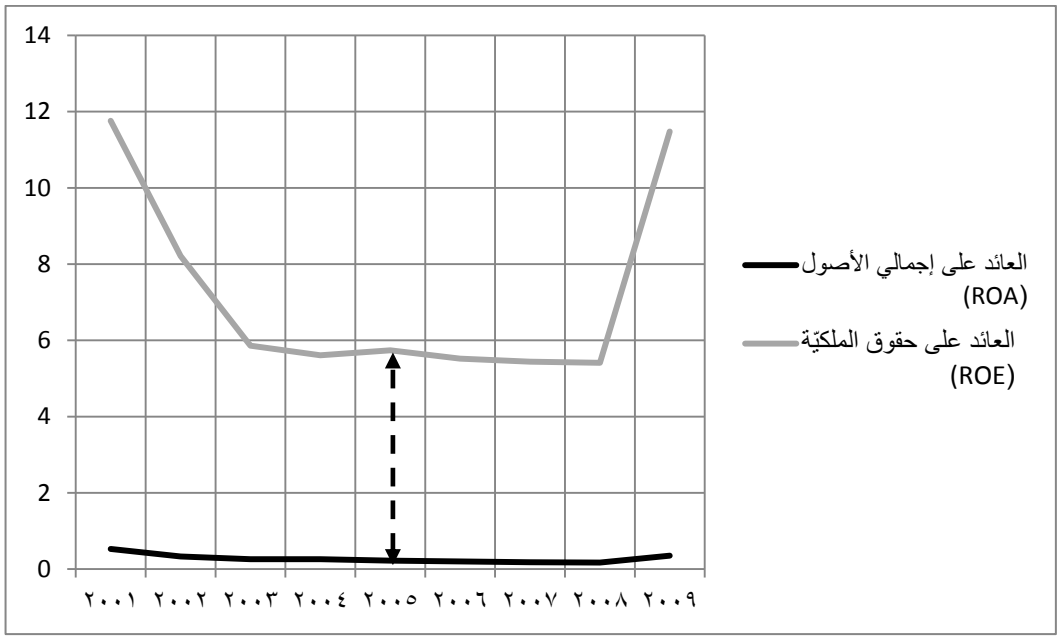
من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي المصري

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

بالنسبة لمعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) فقد حصل العام 2001 خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على أعلى نسبة للعائد على إجمالي الأصول حيث بلغت (0.53) حيث كان صافي الربح كبير مقارنة بالحجم القليل نسبياً للأصول خلال ذلك العام، في حين حصل العام 2008 خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على أقل نسبة للعائد على الأصول حيث كانت بمقدار (0.17) حيث كان حجم صافي الربح قليلاً مقارنة بالحجم الكبير للأصول في ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على الأصول بمقدار (0.35)، في حين حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على الأصول بمقدار (0.22)، ويلاحظ أنّه على الرغم من انخفاض نسبة العائد على الأصول خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال فقد عادت هذه النسبة للانخفاض خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال في إشارة إلى سوء استثمار الأصول المملوكة للمصرف وعدم الكفاءة في

هذا الاستثمار خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال، وقد أصبح هذا الاستثمار اكثر سوءً خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.

أمّا بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكيّة (ROE) فقد حصل العام 2001 خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على أعلى نسبة للعائد على حقوق الملكيّة حيث بلغت (11.76) نتيجة لارتفاع حجم صافي الربح مقارنة بحجم حقوق الملكيّة المنخفض خلال ذلك العام، في حين حقق العام 2008 خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال أدنى نسبة للعائد على حقوق الملكيّة حيث كانت بمقدار (5.41) نتيجة لانخفاض صافي الربح مقارنة بالحجم الكبير لحقوق الملكيّة في ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على حقوق الملكيّة بمقدار (7.86) في حين حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة بمقدار (6.96)، ويلاحظ أنّه على الرغم من الانخفاض في هذه النسبة خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال نتيجة انخفاض الكفاءة لإدارة المصرف في استثمار رأس المال المملوك خلال تلك الفترة، فقد ازداد الوضع سوءً وعادت هذه النسبة للانخفاض نتيجة للانخفاض المتزايد في قدرة وكفاءة الإدارة المصرفيّة على تحقيق العائد المطلوب من استثمار رأس المال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (12) مؤشرات الربحيّة للبنك الأهلي المصري

ومن خلال الجدول السابق رقم (32) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للربحيّة وفق نموذج camels للبنك الأهلي المصري كما يلي:

جدول رقم (33) التصنيف الرقمي للربحيّة للبنك الأهلي المصري

	السنة	العائد على إجمالي الأصول (ROA)	التصنيف الرقمي	المتوسط	العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توحيد الأعمال	2001	0.53	3	4	11.76	3	4	4
	2002	0.33	4		8.21	4		
	2003	0.26	4		5.86	5		
	2004	0.26	4		5.61	5		
	2005	0.22	5		5.74	5		
بعد توحيد الأعمال	2006	0.20	5	5	5.52	5	5	5
	2007	0.18	5		5.44	5		
	2008	0.17	5		5.41	5		
	2009	0.35	3		11.48	3		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

بالنسبة للعائد على إجمالي الأصول (ROA) فقد حصلت أغلب الأعوام خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على درجة تصنيف ربحيّة حديّة (4) عدا العام 2001 الذي حصل على درجة تصنيف ربحيّة مقبولة (3)، مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف ربحيّة حديّة (4) نتيجة لانخفاض الكفاءة في استثمار الأصول خلال هذه الفترة، في حين حصلت جميع الأعوام خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال على درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5)، وذلك نتيجة استمرار انخفاض كفاءة الإدارة في استثمار أصول المصرف خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة.

أمّا بالنسبة للعائد على حقوق الملكيّة (ROE) فقد تراوحت درجة تصنيف الربحيّة خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال بين درجة تصنيف مقبولة (3) خلال العام 2001 ودرجة تصنيف حديّة (4) خلال العام 2002 ودرجة تصنيف حديّة(5) خلال الأعوام 2003 و 2004 مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف ربحيّة حديّة (4) نتيجة انخفاض الربحيّة المتحققة من استثمار رأس المال خلال تلك الفترة، في حين حقق المصرف خلال أغلب أعوام

الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5) عدا العام 2009 حيث حقق درجة تصنيف ربحيّة مقبولة (3) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5) في إشارة إلى التراجع المتزايد في استثمار رأس المال وتحقيق العائد المناسب من هذا الاستثمار خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة.

وبالعودة لما سبق فقد حقق المصرف درجة تصنيف ربحيّة حديّة (4) خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل بالنسبة للمؤشرين معاً، في حين حقق درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل بالنسبة للمؤشرين معاً، حيث كان المصرف قبل عملية توحيد الاعمال يعاني من مشاكل حادة في الربحيّة وصافي الربح المتحقق قليل وغير كافي لتحقيق النمو في رأس المال، ولكن بعد توحيد الأعمال أصبحت هذه المشاكل أكثر حدّة التي في حال استمراراها قد تؤدي إلى تحقيق خسائر تهدد ملاءة وكفاية رأس المال وبالتالي تؤدي إلى اعسار المصرف، مما يتطلب اتخاذ بعض الاجراءات التصحيحيّة لتحسين الدخل والرقابة على النفقات.

وبالتالي فإنّ توحيد الأعمال لم يؤدي إلى تحسين مستوى الربحيّة بل انتقل تصنيف الربحيّة من الحدّي إلى الحرج خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يتطلب تدخل الجهات الرقابيّة لتحسين ورفع هذا التصنيف من خلال الغاء العمليات غير الايجابيّة أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض بعض المتطلبات الأساسية على مجلس الادارة وتعليق بعض الأنشطة البنكية غير المنتجة.

خامساً: تقييم السيولة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم السيولة للبنك الأهلي المصري قبل توحيد الأعمال مع بنك المهندس سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

(Liquid Assets \ Total Assets) و هي تقيس نسبة عناصر الموجودات التي يمكن تسييلها بسهولة إلى إجمالي الموجودات، وتستخدم لمعرفة قدرة البنك على تسديد التزاماته اعتماداً على أصوله السائلة .

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي المصري لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات السيولة بحسب الجدول رقم (18).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي المصري واحتساب المؤشر الخاص بالسيولة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

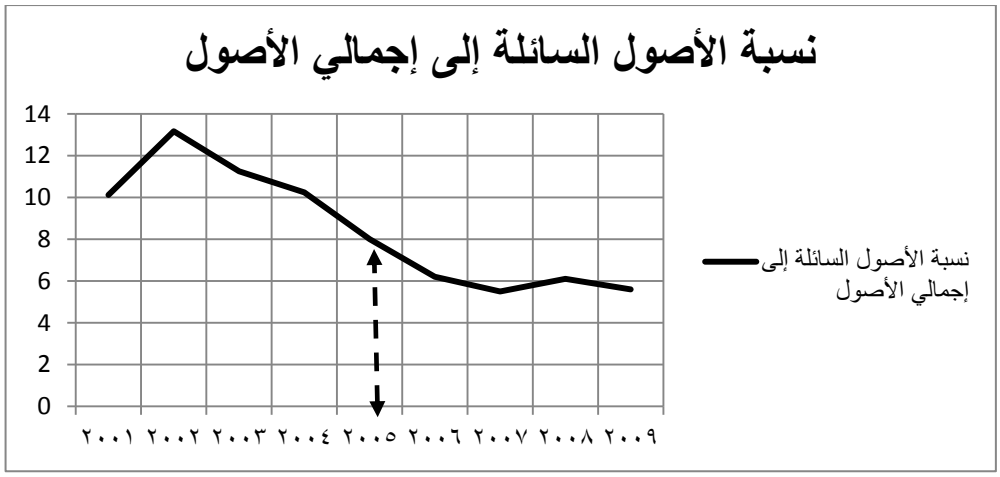
جدول رقم (34) مؤشر السيولة للبنك الأهلي المصري

	السنة	الأصول السائلة Liquid Assets	إجمالي الأصول Total Assets	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	8820000000	87130000000	10.12	11.20
	2002	13935000000	105779000000	13.17	
	2003	13845000000	123093000000	11.25	
	2004	13492000000	131701000000	10.24	
	2005	12816000000	160116000000	8.00	
بعد توحيد الأعمال	2006	11487000000	185310000000	6.20	5.85
	2007	11721000000	212917000000	5.50	
	2008	13703000000	224819000000	6.10	
	2009	14504000000	259077000000	5.60	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي المصري

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2002 ضمن الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول حيث بلغت (13.17) وذلك نتيجة لارتفاع حجم الأصول السائلة خلال ذلك العام مقارنة ببقيّة الأعوام، في حين حقق العام (2007) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أقل نسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول حيث كانت بمقدار (5.50) نتيجة لانخفاض حجم الأصول السائلة مقارنة بإجمالي الأصول خلال ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول قدره (11.20)، في حين حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة قدره (5.85)، مما يشير إلى انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى

إجمالي الأصول نتيجة انخفاض حجم الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة وما في حكمها، حيث يمكن تفسير هذا الانخفاض بأنه ناتج عن زيادة حجم الأصول ورأس المال خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، فعلى الرغم من عدم تحقيق عائد مناسب من الاستثمار في هذه الأصول ورأس المال إلا أنّ هذه الزيادة تتطلب استخدام جزء من هذه الأصول السائلة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (13) مؤشر السيولة للبنك الأهلي المصري

ومن خلال الجدول السابق رقم (34) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للسيولة وفق نموذج camels للبنك الأهلي المصري كما يلي:

جدول رقم (35) التصنيف الرقمي للسيولة للبنك الأهلي المصري

	السنة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	10.12	5	5
	2002	13.17	4	
	2003	11.25	5	
	2004	10.24	5	
	2005	8.00	5	
بعد توحيد الأعمال	2006	6.20	5	5
	2007	5.50	5	
	2008	6.10	5	
	2009	5.60	5	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من الجدول السابق نلاحظ أنّ أغلب الأعوام خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حققت درجة تصنيف سيولة حرجة (5) عدا العام 2002 قد حقق درجة تصنيف سيولة حديّة (4) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف سيولة حرجة (5)، وخلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال فقد حصلت جميع الأعوام على درجة تصنيف سيولة حرجة (5) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف سيولة حرجة (5)، وبالتالي فإنّ المصرف قبل توحيد الأعمال كان يعاني من مشاكل حادّة في السيولة ونقص في الأصول السائلة، وبعد توحيد الأعمال استمرت هذه المشاكل في السيولة، التي يمكن أن تكون ناتجة عن استخدام جزء من هذه الأصول في تغطية بعض الاستثمارات غير المجدية كما تبين عند دراسة الربحيّة، مما يتطلب تدخل الجهات الرقابيّة بتقديم المساعدة الفوريّة لتلبية متطلبات الدائنين والمودعين للنقديّة ولمنع انهيار المصرف، **ونتيجةً لما سبق فإنّ توحيد الأعمال لم يؤدي إلى تحسن السيولة المصرفية بل استمر التصنيف الحرج للسيولة قبل وبعد توحيد الأعمال مما يتطلب الجهات الرقابية بالتدخل لتحسين السيولة ولمنع انهيار المصرف.**

سادساً: تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي المصري قبل توحيد الأعمال مع بنك المهندس سنة (2005) بأربع سنوات (2001 – 2002 – 2003 – 2004) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2006 – 2007 – 2008 – 2009) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول**

(Total securities \ Total assets) وتقيس هذه النسبة مدى تعرض البنك لمخاطر السوق .

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف للبنك الأهلي المصري لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات الحساسيّة بحسب الجدول رقم (21).

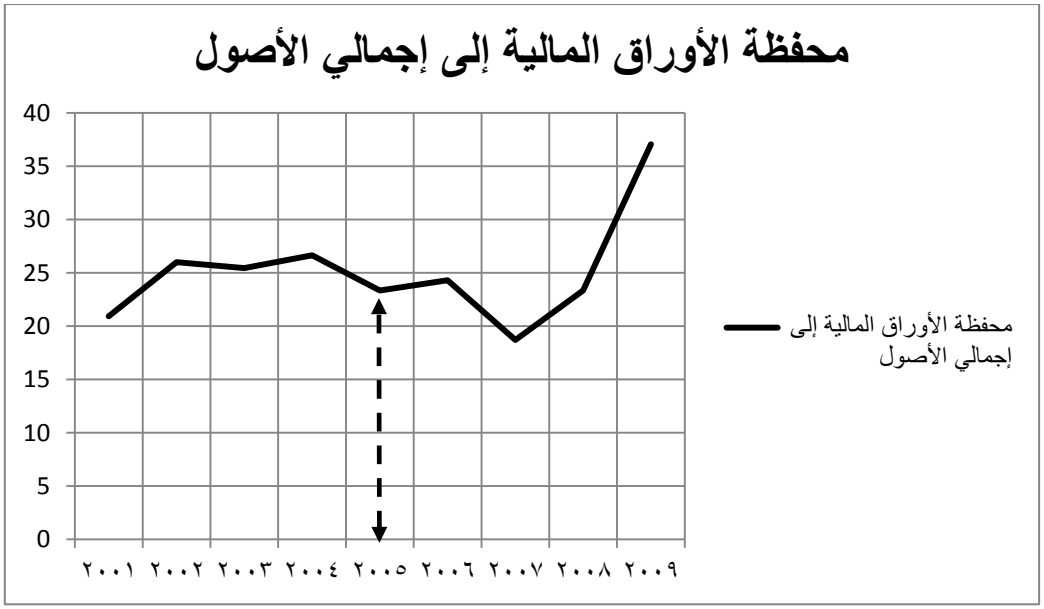
وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي المصري واحتساب المؤشر الخاص بالحساسيّة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (36) مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي المصري

	السنة	الأوراق المالية Total securities	إجمالي الأصول Total Assets	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	**2001**	18228000000	87130000000	**20.92**	**24.76**
	2002	27499000000	105779000000	**26.00**	
	2003	31326000000	123093000000	**25.45**	
	2004	35104000000	131701000000	**26.65**	
	2005	37385000000	160116000000	**23.35**	
بعد توحيد الأعمال	**2006**	45025000000	185310000000	**24.30**	**25.85**
	2007	39842000000	212917000000	**18.71**	
	2008	52483000000	224819000000	**23.34**	
	2009	96018000000	259077000000	**37.06**	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي المصري.

من الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2009 خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة للأوراق المالية إلى إجمالي الأصول حيث بلغت (37.06) نتيجة للحجم الكبير للاستثمارات في الأوراق الماليّة في ذلك العام، في حين حصل العام 2007 من الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أيضاً على أدنى نسبة للأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول حيث كانت بمقدار (18.71) نتيجةً للحجم المنخفض للأوراق الماليّة مقارنة لحجم إجمالي الأصول في ذلك العام، وقد حققت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل متوسط نسبة للأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول بمقدار (24.76)، في حين حققت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل متوسط نسبة قدره (25.85)، مما يدل على ارتفاع حجم الأصول الحساسة لمخاطر السوق ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (14) مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي المصري

ومن خلال الجدول السابق رقم (36) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للحساسيّة لمخاطر السوق وفق نموذج camels للبنك الأهلي المصري كما يلي:

جدول رقم (37) التصنيف الرقمي للحساسيّة لمخاطر السوق للبنك الأهلي المصري

	السنة	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2001	20.92	1	2
	2002	26.00	2	
	2003	25.45	1	
	2004	26.65	2	
	2005	23.35	1	
بعد توحيد الأعمال	2006	24.30	1	2
	2007	18.71	1	
	2008	23.34	1	
	2009	37.06	3	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من الجدول السابق نلاحظ أن درجة تصنيف الحساسيّة لمخاطر السوق للفترة السابقة لتوحيد الأعمال قد تراوحت بين درجة تصنيف قويّة (1) خلال العامين 2001 و 2003 ودرجة تصنيف جيدة (2) خلال العامين 2002 و 2004 مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال

ككل درجة تصنيف حساسيّة جيدة (2)، مما يعني أنّ الحساسيّة تجاه المخاطر السوقيّة في حدودها المقبولة، أمّا خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال فقد حصلت أغلب الأعوام خلال هذه الفترة على درجة تصنيف حساسيّة قويّة (1) عدا العام 2009 فقد حصل على درجة تصنيف حساسيّة مقبولة (3)، مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف حساسيّة جيدة (2)، وبالتالي فإنّ المصرف قبل وبعد عمليّة توحيد الأعمال يسيطر على الحساسيّة لمخاطر السوق، وهناك احتمال ضعيف أنّ تؤثر هذه المخاطر على الأرباح ورأس المال والتي بدورها كانت كافية لتغطية هذه المخاطر، كما أنّ المصرف يملك إدارة مخاطر مرضية.

وبالتالي ووفقاً لنموذج camels فإنّ المصرف قبل توحيد الأعمال كانت حساسيته تجاه مخاطر السوق جيدة وقد حافظ المصرف على هذا التصنيف الجيد خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال .

سابعاً: التقييم المركب للبنك الأهلي المصري وفق نموذج camels:

بعد القيام بتقييم العناصر المكونة لنموذج camels قبل وبعد عملية توحيد الأعمال، سنقوم بإجراء التقييم المركب للبنك الأهلي المصري على أساس مركب لجميع عناصر camels قبل وبعد عملية توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (38) التقييم المركب للبنك الأهلي المصري وفق نموذج camels

	العنصر	النسب	درجة التصنيف	المتوسط	التقييم المركب
قبل توحيد الأعمال	كفاية رأس المال	% 4.41	2	3	مقبول
	جودة الأصول	(% 55.03) WCR	3		
		(% 0.68) TCR			
	جودة الإدارة	% 67.62	3		
	الربحيّة	(% 0.35) ROA	4		
		(% 7.86) ROE			
	السيولة	% 11.20	5		
	الحساسيّة لمخاطر السوق	% 24.76	2		
بعد توحيد الأعمال	كفاية رأس المال	% 3.24	3	4	حدّي
	جودة الأصول	(% 66.10) WCR	3		
		(% 4.58) TCR			
	جودة الإدارة	% 65.90	3		
	الربحيّة	(% 0.22) ROA	5		

		(% 6.96) ROE			
	السيولة	% 5.85	5		
	الحساسيّة لمخاطر السوق	% 25.85	2		

من إعداد الباحث بالاعتماد على تقييم عناصر camels.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ البنك الأهلي المصري قبل توحيد الأعمال مع بنك المهندس كان يتمتع بأداء مقبول (3) مع العديد من نقاط الضعف التي يجب اتخاذ الاجراءات التصحيحيّة لمعالجتها، أمّا بعد توحيد الأعمال فقد تراجع هذا الأداء إلى المستوى الحدّي (4) نتيجة تفاقم المشاكل الاداريّة والماليّة التي كان يعاني منها المصرف في الفترة السابقة والتي لم يتم التعامل معها بشكل جدي من قبل الإدارة ونتيجةً لعدم التقيد بالأنظمة والقوانين، ويتطلب ذلك تدخل وإشراف السلطات الرقابيّة وبشكل فوري لتحسين أداء المصرف.

الحالة الثالثة: سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة

أولاً: تقييم كفاية رأس المال وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاية رأس المال لبنك مصر قبل توحيد الأعمال مع بنك القاهرة سنة (2007) بأربع سنوات (2003 – 2004 – 2005 – 2006) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2008 – 2009 – 2010 – 2011) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول** تعبر كفاية رأس المال عن الأمان الذي يحتفظ به البنك لتوفير الحماية للمودعين، ويقصد بهذه النسبة مدى كفاية رأس المال لتغطية الأصول والمخاطر المرتبطة بها، وقد استخدم الباحث هذه النسبة نظراً لعدم توفر البيانات المرتبطة برأس المال الأساسي والإجمالي والأصول المرجحة بالمخاطر والتي تنشر عادة ضمن التقارير الماليّة.

وتم اعطاء تصنيف رقمي لبنك مصر للفترة المدروسة ومن ثم احتساب التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد فئة رأس المال التي تم على أساسها التصنيف بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (39) فئات كفاية رأس المال

درجة التصنيف	الفئة	نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول
1	رأس المال الجيد	≤ 5%
2	رأس المال الكافي	≤ 4%
3	رأس المال غير كافي	< 4%
4	رأس المال غير كافي بشكل كبير	< 3%
5	رأس المال غير كافي بشكل حرج	<2%

Source: Anthony saunders & Marcia millon cornett, 2008, financial institutions management, a risk management approach, sixth edition- McGraw-Hill/Irwin, p595.

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك مصر واحتساب المؤشر الخاص بكفاية رأس المال لبنك مصر للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

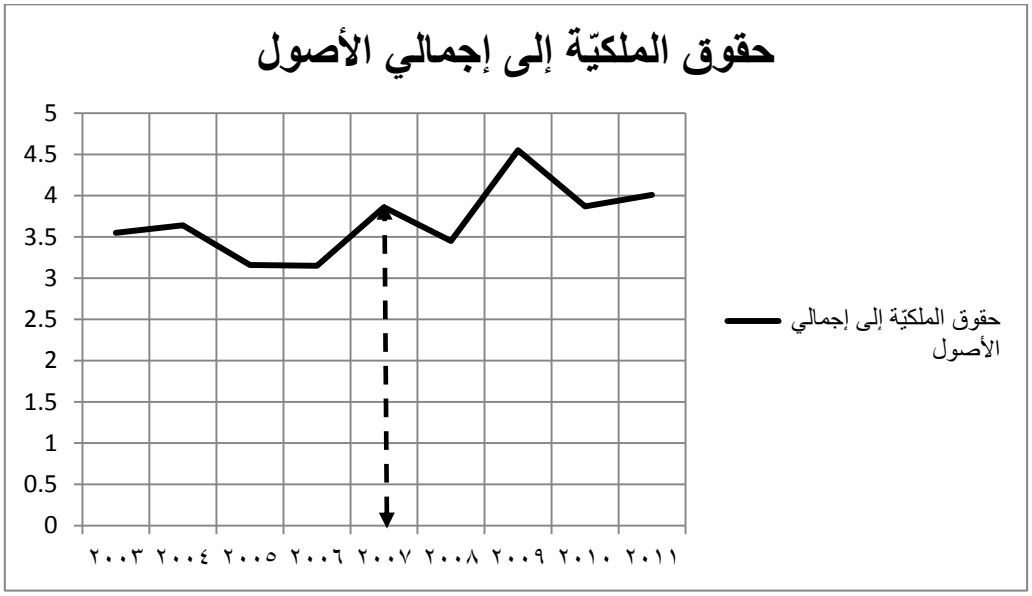
جدول رقم (40) مؤشر كفاية رأس المال لبنك مصر

	السنة	حقوق الملكيّة	إجمالي الأصول	نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول %	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2003	2992352000	84195096000	3.55	3.38
	2004	3314651000	91106055000	3.64	
	2005	3377633000	106853665000	3.16	
	2006	3477000000	110303000000	3.15	
	2007	5322852000	137727609000	3.86	
بعد توحيد الأعمال	2008	5305381000	153857495000	3.45	4.00
	2009	6990872000	153504341000	4.55	
	2010	6919940000	178931547000	3.87	
	2011	7121686000	177450400000	4.01	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك مصر.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2011 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة لكفاية رأس المال حيث بلغت (4.01) وتعتبر هذه النسبة كافية لتغطية الأصول من حقوق الملكيّة، في حين حصل العام 2006 ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال على أقل نسبة (3.15)، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على نسبة كفاية (3.38) في

حين حصلت الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على نسبة قدرها (4.00)، مما يدل على تحسن كفاية رأس المال لتغطية أصول المصرف والمخاطر المرتبطة بها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (15) مؤشر كفاية رأس المال لبنك مصر

ومن خلال الجدول السابق رقم (40) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لكفاية رأس المال وفق نموذج camels لبنك مصر كما يلي:

جدول رقم (41) التصنيف الرقمي لكفاية رأس المال لبنك مصر

	السنة	حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول %	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2003	3.55	3	3
	2004	3.64	3	
	2005	3.16	3	
	2006	3.15	3	
	2007	3.86	3	
بعد توحيد الأعمال	2008	3.45	3	2
	2009	4.55	2	
	2010	3.87	3	
	2011	4.01	2	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع السنوات خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف غير كافية لرأس المال (3) مما يعطي الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف غير كافية لرأس المال (3) وبالتالي فإنّ المصرف في هذه الفترة يعاني من نقاط ضعف ومشاكل كثيرة تحول دون كفاية رأس المال لتغطية جزء من الأصول والمخاطر المرتبطة بها، وقد حصلت الأعوام 2008 و 2010 على درجة تصنيف غير كافية لرأس المال (3) في حين حصلت الأعوام 2009 و 2011 على درجة تصنيف كافية لرأس المال (2)، مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف كافية لرأس المال (2)، وبالتالي فقد انتقل المصرف خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال إلى مستوى كافي وجيد من رأس المال مقارنة مع حجم المخاطر المرتبطة به ويتوافق مع المتطلبات القانونية، مع وجود بعض نقاط الضعف التي يمكن تصحيحها ومعالجتها من خلال الإشراف والرقابة التنظيمية.

وبالتالي ووفقاً لنموذج camels فإنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن كفاية رأس المال للفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة.

ثانياً: تقييم جودة الأصول وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الأصول لبنك مصر قبل توحيد الأعمال مع بنك القاهرة سنة (2007) بأربع سنوات (2003 – 2004 – 2005 – 2006) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2008 – 2009 – 2010 – 2011) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- **نسبة التصنيف المرجح (WCR)** لقياس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.
- **نسبة إجمالي التصنيف (TCR)** لقياس حجم القروض المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.

وتم اعطاء تصنيف رقمي لبنك مصر للفترة المدروسة ومن ثم احتساب التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد فئة جودة الأصول التي تم على أساسها التصنيف بحسب الجدول **رقم (9)**.

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك مصر واحتساب المؤشرات الخاصة بجودة الأصول لبنك مصر للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (42) مؤشرات جودة الأصول لبنك مصر

	السنة	حقوق الملكية	مخصصات الديون المتعثرة	القروض المتعثرة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2003	2992352000	3750650000	10782000	55.62	59.66	0.16	9.42
	2004	3314651000	3609870000	1316938000	52.13		19.02	
	2005	3377633000	4568346000	1005224000	57.49		12.65	
	2006	3477000000	9582648000	765180500	73.38		5.86	
	2007	5322852000	14596950000	525137000	73.28		2.64	
بعد توحيد الأعمال	2008	5305381000	17615400000	95013000	76.85	70.93	0.41	22.51
	2009	6990872000	17579730000	227433000	71.55		0.93	
	2010	6919940000	23761110000	1226615000	77.45		4.00	
	2011	7121686000	9778502000	14313419000	57.86		84.69	

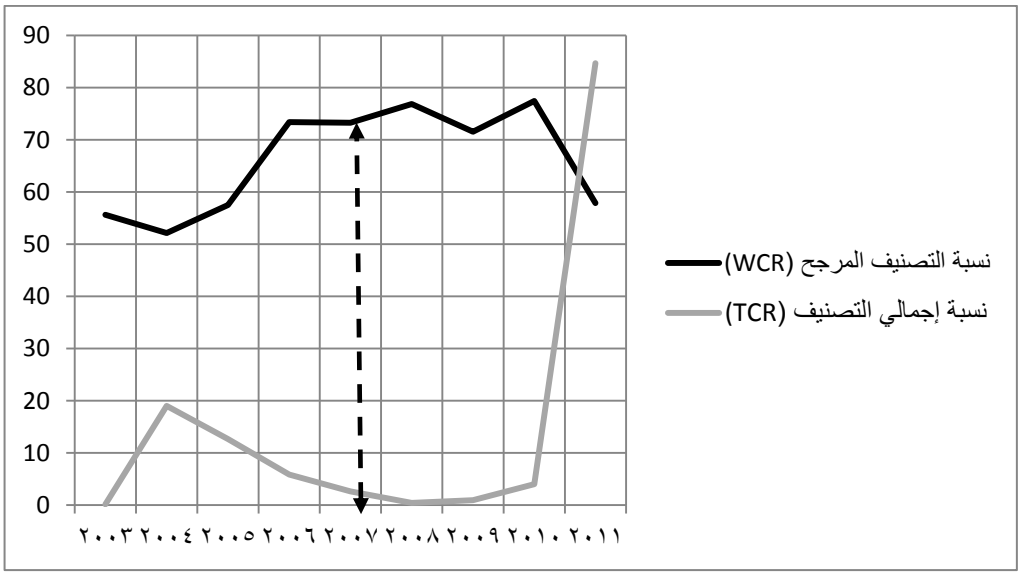
من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك مصر.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR) فقد حصل العام 2010 ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال على أعلى نسبة للتصنيف المرجح حيث بلغت (77.45) نتيجة لزيادة حجم المخصصات لمقابلة الأصول المتعثرة خلال ذلك العام، في حين حصل العام 2004 ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال على أقل نسبة للتصنيف المرجح فقد كانت (52.13) نتيجة لانخفاض حجم المخصصات المكونة لمواجهة الأصول المتعثرة خلال ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للتصنيف المرجح بمقدار (59.66) في حين حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال على متوسط نسبة بمقدار (70.93).

أمّا فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (TCR) فقد حقق العام 2003 ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال على أقل نسبة لإجمالي التصنيف بمقدار (0.16)، وهذا أمر طبيعي نتيجة انخفاض حجم الديون المتعثرة خلال ذلك العام، في تحققت أعلى نسبة لإجمالي التصنيف خلال عام 2011 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال حيث بلغت (84.69) وذلك نتيجة

الارتفاع الكبير في حجم القروض المتعثرة خلال ذلك العام، وقد حققت الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة إجمالي تصنيف بمقدار(9.42) في حين حصلت الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على متوسط نسبة بمقدار (22.51)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (16) مؤشرات جودة الأصول لبنك مصر

ومن خلال الجدول السابق رقم (42) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الأصول وفق نموذج camels لبنك مصر كما يلي:

جدول رقم (43) التصنيف الرقمي لجودة الأصول لبنك مصر

	السنة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توحيد الأعمال	2003	55.62	4	4	0.16	1	1	2
	2004	52.13	4		19.02	1		
	2005	57.49	4		12.65	1		
	2006	73.38	5		5.86	1		
	2007	73.28	5		2.64	1		
بعد توحيد الأعمال	2008	76.85	5	5	0.41	1	2	3
	2009	71.55	5		0.93	1		
	2010	77.45	5		4.00	1		
	2011	57.86	4		84.69	4		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR) فقد حصلت معظم الأعوام ضمن الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على درجة تصنيف جودة أصول حديّة (4) مما يعطي الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف حديّة (4) نتيجةً للحجم الكبير للمخصصات التي تم تكوينها خلال هذه الفترة لمواجهة القروض المحتمل تعثرها والضعف في كفاية رأس المال خلال هذه الفترة لمواجهة المخاطر المحتملة والمرتبطة بهذه القروض كما ذكرنا سابقاً، في حين حصلت أغلب الأعوام ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على درجة تصنيف جودة أصول حرجة وضعيفة (5) مما يعطي الفترة اللاحقة ككل درجة تصنيف حرجة (5) نتيجةً لارتفاع حجم المخصصات المرتبطة بالقروض المحتمل تعثرها مقارنة بالفترة السابقة لتوحيد الأعمال، فعلى الرغم من التحسن في كفاية رأس المال خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة إلا أنّ الحجم الكبير للمخصصات التي تم تكوينها خلال هذه الفترة والمخاطر المحتملة للأصول المتعثرة في حال استمرارها قد تستنزف رأس المال وقد تسبب مشاكل ماليّة تؤدي إلى اعسار المصرف.

أمّا فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (**TCR**) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال على درجة تصنيف جودة أصول قوية (1) مما يعطي الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف قوية (1) حيث شهدت هذه الفترة حجم أصول متعثرة منخفض نسبياً والمخصصات المكونة تكفي لمواجهة هذه الأصول بحيث يبقى هناك فائض كبير في هذه المخصصات، مما يشير إلى وجود رقابة فعالة على عمليات منح الائتمان وضبط محفظة القروض، والالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص، أمّ الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال فقد حصلت أغلب الأعوام خلال هذه الفترة على درجة تصنيف جودة أصول قوية (1) ماعدا العام 2011 الذي حصل على درجة تصنيف جودة أصول حدّية (4) مما يعطي الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف جودة أصول جيدة (2)، حيث شهدت جميع الأعوام خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ضبطاً لعملية منح القروض و انخفاضاً ملحوظاً في حجم القروض المتعثرة ومخصصات كبيرة وكافية لتغطية هذه القروض، ماعدا العام 2011 الذي تجاوزت فيه القروض المتعثرة مبالغ المخصصات المكونة لمواجهة هذه القروض ومخاطرها وعدم كفاية هذه المخصصات لتغطية تلك الديون، وبالتالي فإن الحجم غير

المغطى من الديون المتعثرة سيكون عبءً على رأس المال، مما يؤدي إلى انخفاض درجة تصنيف هذه الفترة، وهذا بدوره يتطلب من الإدارة إعادة النظر في السياسات الخاصة بمنح الائتمان، ومعالجة نقاط الضعف في معايير الائتمان والاجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل، لأن استمرار الاتجاه السلبي في مستوى الائتمان والقروض المتعثرة في المراحل التالية سيكون له نتائج كارثية على رأس المال و سيؤدي إلى تراجع تصنيف الأصول.

ونتيجة لما سبق يمكن القول أنّ المصرف خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال قد حصل على درجة تصنيف جودة أصول جيدة (2) بالنسبة للمؤشرين معاً، أما خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فقد حصل على درجة تصنيف جودة أصول مقبولة (3)، مما يشير إلى تراجع تصنيف جودة أصول المصرف خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، ناتج عن وجود نقاط ضعف رئيسية في هذه الأصول يمكن أن تؤثر على رأس المال بشكل كبير، الأمر الذي يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لحل المشكلات وتصحيح العيوب المرتبطة بالأصول ومخصصاتها.

ويمكن القول وفقاً للسابق ووفقاً لنموذج camels أنّ توحيد الأعمال لم يؤدي إلى تحسن جودة الأصول لبنك مصر خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.

ثالثاً: تقييم جودة الإدارة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الإدارة لبنك مصر قبل توحيد الأعمال مع بنك القاهرة سنة (2007) بأربع سنوات (2003 – 2004 – 2005 – 2006) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2008 – 2009 – 2010 – 2011) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية:**

(Operating Expenses \ Operating Income) لقياس مدى قدرة الإدارة على توليد الدخل الكافي لتغطية المصاريف التشغيلية وكلما كانت هذه النسبة أقل كان ذلك أفضل.

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف لبنك مصر لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء

التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات جودة الإدارة بحسب الجدول رقم (12).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك مصر واحتساب المؤشر الخاص بجودة الإدارة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

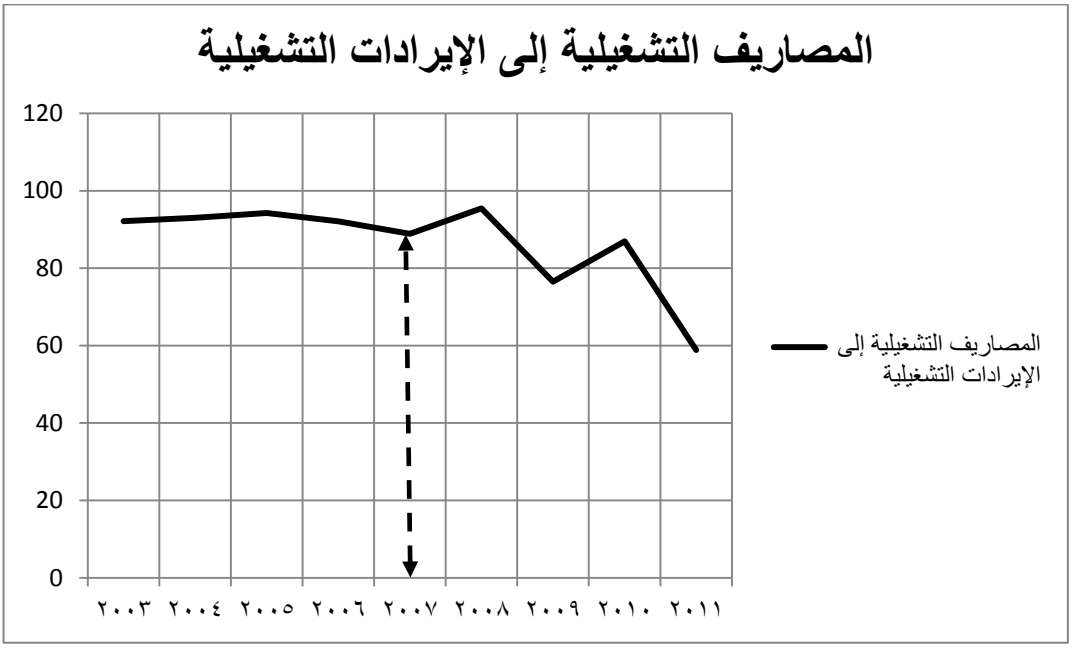
جدول رقم (44) مؤشر جودة الإدارة لبنك مصر

	السنة	المصاريف التشغيلية Operating Expenses	الإيرادات التشغيلية Operating Income	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية (Operating Expenses \ Operating Income)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2003	2005833000	2176389000	92.16	92.88
	2004	2241870000	2410384000	93.01	
	2005	3645438000	3866977000	94.27	
	2006	2992522000	3249544000	92.09	
	2007	2339606000	2632111000	88.89	
بعد توحيد الأعمال	2008	5881210000	6160322000	95.47	79.45
	2009	2396350000	3131498000	76.52	
	2010	9096894000	10464177000	86.93	
	2011	2390540000	4061368000	58.86	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك مصر .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2008 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة للمصاريف التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية حيث بلغت هذه النسبة (95.47) نتيجة لارتفاع المصروفات التشغيلية خلال ذلك العام ومقاربتها للإيرادات، في حين حصل العام 2011 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أيضاً على أقل نسبة ومقدارها (58.86) وذلك نتيجة لانخفاض المصاريف التشغيلية مقارنة مع الإيرادات المتحققة خلال ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الاعمال ككل على متوسط نسبة للمصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية قدره (92.88) مما يدل على تقارب كبير بين الإيرادات التشغيلية والمصاريف التشغيلية وعدم كفاءة الإدارة وعدم فاعليتها في معالجة المشاكل والمخاطر المرتبطة بالأداء المالي، في حين حصلت الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة قدره (79.45) مما يدل على تحسن

في إيرادات التشغيل مقارنة مع المصاريف التشغيلية خلال الفترة اللاحقة، ولكن مع استمرار المستوى الضعيف للإدارة في الحد من المخاطر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (17) مؤشر جودة الإدارة لبنك مصر

ومن خلال الجدول السابق رقم (44) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الإدارة وفق نموذج camels لبنك مصر كما يلي:

جدول رقم (45) التصنيف الرقمي لجودة الإدارة لبنك مصر

	السنة	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية (Operating Expenses \ Operating Income)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توجيد الأعمال	2003	92.16	5	5
	2004	93.01	5	
	2005	94.27	5	
	2006	92.09	5	
	2007	88.89	5	
بعد توجيد الأعمال	2008	95.47	5	4
	2009	76.52	4	
	2010	86.93	5	
	2011	58.86	2	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأنّ جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف إدارة حرجة (5) مما يعطي الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف حرجة (5)، وذلك نتيجة لعدم كفاءة الإدارة والضعف الكبير في أدائها، فكانت المصاريف التشغيلية مقاربة تماماً للإيرادات التشغيلية المتحققة في تلك الفترة مما يهدد المصرف بالخسائر والافلاس والعديد من المشاكل والمخاطر التي تهدد الأداء المالي، أما خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال فقد حصلت الأعوام 2008 و 2010 على درجة تصنيف إدارة حرجة (5)، في حين حصل العام 2009 على درجة تصنيف إدارة حديّة (4) والعام 2011 على درجة تصنيف إدارة جيدة (2)، مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف إدارة حديّة (4)، وهذا يدل على تحسن إيرادات الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة مع مصاريفها التشغيلية، لكن مع استمرار الضعف الإداري الذي بدوره يؤدي إلى بعض المشاكل والمخاطر المرتبطة بالأداء المالي، مما يتطلب تحسين أو تغيير الإدارة لتلافي حالة الضعف في الأداء المالي وتعرض المصرف للإعسار والإفلاس.

ويمكن القول أن توحيد الأعمال وفقاً لنموذج camels قد أدى إلى تحسن جودة الإدارة لبنك مصر خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مع بنك القاهرة مقارنة بالفترة السابقة لكن بشكل محدود وضئيل، مما يتطلب تدخل السلطات الرقابية واتخاذ الإجراءات التنظيمية التي من شأنها تصحيح الأداء الإداري.

رابعاً: تقييم الربحيّة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم الربحيّة لبنك مصر قبل توحيد الأعمال مع بنك القاهرة سنة (2007) بأربع سنوات (2003 – 2004 – 2005 – 2006) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2008 – 2009 – 2010 – 2011) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- **العائد على إجمالي الأصول (ROA)** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح .
- **العائد على حقوق الملكيّة (ROE)** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال حقوق الملكية أو رأس المال المملوك، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استثمار رأس ماله المملوك.

وبعد حساب النسب السابقة تم اعطاء درجة تصنيف لبنك مصر لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات الربحيّة بحسب الجدول رقم (15).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك مصر واحتساب المؤشرات الخاصة بالربحيّة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (46) مؤشرات الربحيّة لبنك مصر

	السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	صافي الربح	العائد على إجمالي الأصول (ROA)	المتوسط	العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2003	84195096000	2992352000	125000000	0.15	0.14	4.18	4.12
	2004	91106055000	3314651000	132000000	0.14		3.98	
	2005	106853665000	3377633000	140000000	0.13		4.14	
	2006	110303000000	3477000000	145000000	0.13		4.17	
	2007	137727609000	5322852000	153000000	0.11		2.87	
بعد توحيد الأعمال	2008	153857495000	5305381000	156100000	0.10	0.20	2.94	4.97
	2009	153504341000	6990872000	164974000	0.11		2.36	
	2010	178931547000	6919940000	509188000	0.28		7.36	
	2011	177450400000	7121686000	515382000	0.29		7.24	

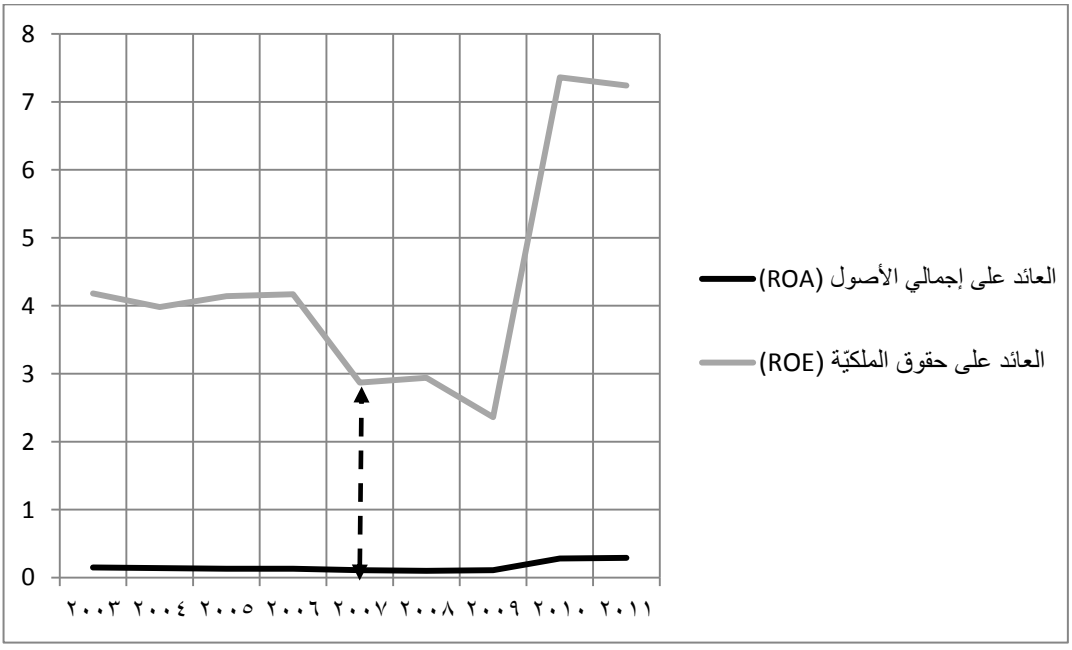
من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك مصر.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بمعدل العائد على إجمالي الأصول (**ROA**) فقد حقق العام 2011 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال أعلى نسبة للعائد على إجمالي الأصول حيث بلغت هذه النسبة (0.29) نتيجة لارتفاع وتحسن صافي الربح خلال ذلك العام مقارنة مع بقيّة الأعوام، فيما حقق العام 2008 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أيضاً أقل نسبة للعائد على إجمالي الأصول والتي كانت بمقدار (0.10) نتيجة لانخفاض حجم صافي الأرباح مقارنة مع الحجم الكبير للأصول خلال ذلك العام، وبالتالي حصلت الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل على

متوسط نسبة للعائد على إجمالي الأصول بمقدار (0.14)، في حين حققت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على إجمالي الأصول بمقدار (0.20)، مما يشير إلى تحسن في قدرة وكفاءة المصرف على استثمار أصوله خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة لتوحيد الأعمال.

أمّا فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكيّة (ROE) فقد حقق العام 2010 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أعلى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (7.36) نتيجة للارتفاع في صافي الربح خلال ذلك العام، وقد حقق العام 2009 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الاعمال أيضاً على أقل نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكيّة بمقدار (2.36)، ونتيجة لذلك فقد حققت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على حقوق الملكيّة قدره (4.12)، في حين حققت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على حقوق الملكية قدره (4.97) مما يدل على تحسن كبير في قدرة المصرف وتحسن في كفاءته على استثمار رأس ماله بالشكل الأمثل وتحقيق الربحيّة الملائمة لمواجهة المخاطر المرتبطة برأس المال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (18) مؤشرات الربحيّة لبنك مصر

ومن خلال الجدول السابق رقم (46) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للربحيّة وفق نموذج camels لبنك مصر كما يلي:

جدول رقم (47) التصنيف الرقمي للربحيّة لبنك مصر

	السنة	العائد على إجمالي الأصول (ROA)	التصنيف الرقمي	المتوسط	العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توحيد الأعمال	2003	0.15	5	5	4.18	5	5	5
	2004	0.14	5		3.98	5		
	2005	0.13	5		4.14	5		
	2006	0.13	5		4.17	5		
	2007	0.11	5		2.87	5		
بعد توحيد الأعمال	2008	0.10	5	4	2.94	5	4	4
	2009	0.11	5		2.36	5		
	2010	0.28	4		7.36	4		
	2011	0.29	4		7.24	4		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بمعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال على درجة تصنيف أرباح حرجة (5)، مما يعطي الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف حرجة (5)، حيث حقق المصرف خلال هذه الفترة معدل عائد منخفض خلال استثماره لأصوله، مما يدل على ضعف كفاءة إدارة المصرف خلال هذه الفترة من تحقيق عائد مناسب لحجم أصوله بشكل يعرض ملاءة وكفاية رأس المال للمخاطر، أمّا خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال فقد حصلت الأعوام 2008 و 2009 على درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5)، فيما حققت الأعوام 2010 و 2011 درجة تصنيف ربحيّة حدّية (4)، مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف ربحيّة حديّة (4)، وعلى الرغم من تحسن ربحيّة المصرف خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة لتوحيد الأعمال إلا أنّ هذا التحسن يعتبر ضئيلاً ودون الحد المطلوب، حيث لايزال يعاني المصرف خلال هذه الفترة من انخفاض معدل العائد على الأصول في إشارة لاستمرار ضعف كفاءة المصرف في استثمار أصوله وتحقيق عائد مناسب منها، كما لايزال تشهد أرباح المصرف خلال هذه الفترة بعض المشاكل،

مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لتحسين مستوى الأرباح ومعدلاتها المتحققة من استثمار الأصول وكذلك ضبط النفقات بشكل يحول دون المخاطر المرتبطة بها.

أمّا فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكيّة (ROE) فقد حققت جميع أعوام الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5)، مما يعطي الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5)، في إشارة إلى ضعف كفاءة المصرف خلال هذه الفترة في استثمار رأس ماله بما يحقق العائد المناسب ويمنع المخاطر المرتبطة به، أمّا خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال فقد حصلت الأعوام 2008 و 2009 على درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5)، فيما حققت الأعوام 2010 و 2011 درجة تصنيف ربحيّة حدّية (4)، مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف ربحيّة حديّة (4)، أيضاً في هذه الحالة على الرغم من تحسن تصنيف الربحيّة مقارنة بالفترة السابقة لتوحيد الأعمال، إلا أنّ مستوى الربحيّة المتحقق من استثمار رأس المال المملوك للمصرف خلال هذه الفترة غير كافي لنمو رأس المال و لايزال دون الحد المطلوب ويعاني من بعض المشاكل التي قد تعرض رأس المال وكفايته للمخاطر، الأمر الذي يتطلب تدخل الإدارة من خلال الرقابة التنظيمية للعمل على تحسين معدلات الربحيّة المتحققة من استثمار رأس المال .

من خلال ما سبق يتبين أنّ المصرف قد حصل خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف ربحيّة حرجة (5) بالنسبة لمعدلي العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية معاً، في حين حصل المصرف خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل على درجة حديّة (4) بالنسبة للمؤشرين معاً، مما يشير إلى تحسن بسيط في الربحيّة خلال الربحيّة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة، لكن مازال المصرف في هذه الفترة يعاني من مستوى ضعيف للربحيّة ويشهد مشكلات في الدخل، وفي حال استمرار هذا المستوى في الربحيّة فيمكن أن يؤثر على رأس المال وكفايته، مما يتطلب تدخل الإدارة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. **وبالتالي نتيجة لما سبق ووفقاً لنموذج camels فإنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسين طفيف في الربحيّة لبنك مصر من التصنيف الحرج إلى التصنيف الحدي في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يتطلب تدخل الإدارة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للعمل على تحسين ربحيّة المصرف ورفع تصنيفها.**

خامساً: تقييم السيولة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشر المستخدم في تقييم السيولة لبنك مصر قبل توحيد الأعمال مع بنك القاهرة سنة (2007) بأربع سنوات (2003 – 2004 – 2005 – 2006) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2008 – 2009 – 2010 – 2011) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

(Liquid Assets \ Total Assets) و هي تقيس نسبة عناصر الموجودات التي يمكن تسييلها بسهولة إلى إجمالي الموجودات، وتستخدم لمعرفة قدرة البنك على تسديد التزاماته اعتماداً على أصوله السائلة .

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف لبنك مصر لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات السيولة بحسب الجدول رقم (18).

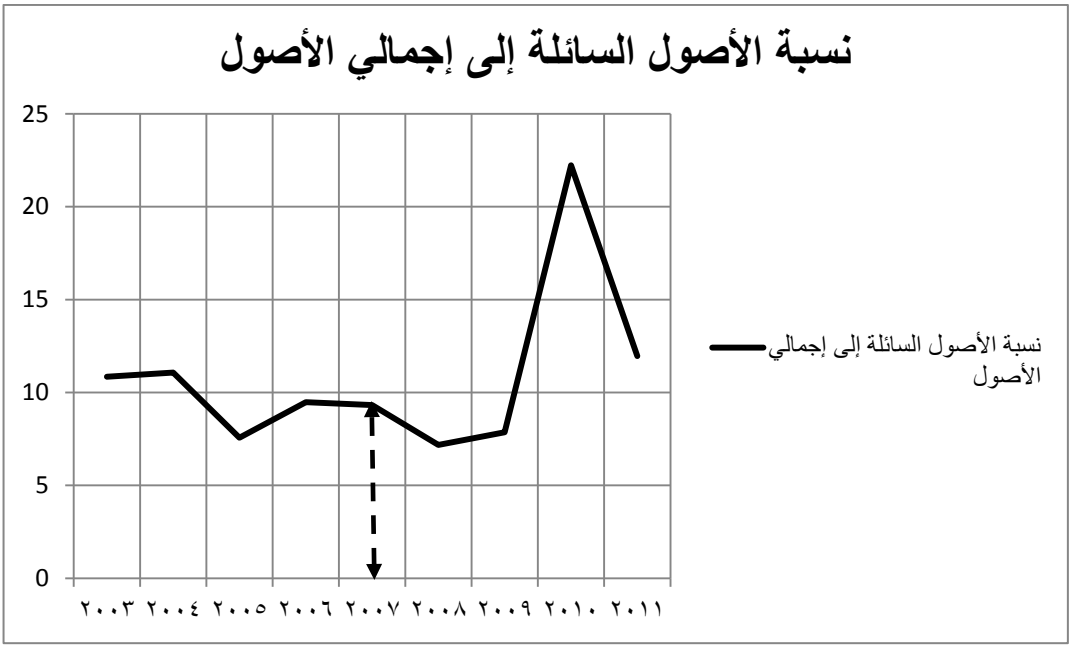
وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك مصر واحتساب المؤشر الخاص بالسيولة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (48) مؤشر السيولة لبنك مصر

	السنة	الأصول السائلة Liquid Assets	إجمالي الأصول Total Assets	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2003	9136343000	84195096000	10.85	9.74
	2004	10089603000	91106055000	11.07	
	2005	8086185000	106853665000	7.57	
	2006	10459517500	110303000000	9.48	
	2007	12832850000	137727609000	9.32	
بعد توحيد الأعمال	2008	11054189000	153857495000	7.18	12.31
	2009	12069060000	153504341000	7.86	
	2010	39780131000	178931547000	22.23	
	2011	21215245000	177450400000	11.96	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك مصر.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2010 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالمقارنة مع بقيّة الأعوام حيث بلغت (22.23) وذلك نظراً لارتفاع حجم الأصول القابلة للتحويل إلى سيولة خلال ذلك العام، بينما حقق العام 2008 من نفس الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على أقل نسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مقارنة مع بقية الأعوام حيث بلغت (7.18) وذلك نتيجة لانخفاض حجم الأصول السائلة مقارنة مع إجمالي الأصول خلال ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بمقدار (9.74)، بينما حققت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة بمقدار (12.31)، مما يدل على تحسن طفيف في حجم الأصول القابلة للتحويل إلى سيولة متمثلة بالنقدية وما في حكمها، ويمكن أن يفسر ذلك نتيجة استخدام جزء من هذه الأصول في تمويل بعض العمليات الاستثمارية وقد تبين ذلك عند تقييم الربحيّة لبنك مصر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (19) مؤشر السيولة لبنك مصر

ومن خلال الجدول السابق رقم (48) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للسيولة وفق نموذج camels لبنك مصر كما يلي:

جدول رقم (49) التصنيف الرقمي للسيولة لبنك مصر

	السنة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2003	10.85	5	5
	2004	11.07	5	
	2005	7.57	5	
	2006	9.48	5	
	2007	9.32		
بعد توحيد الأعمال	2008	7.18	5	4
	2009	7.86	5	
	2010	22.23	3	
	2011	11.96	5	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال قد حققت درجة تصنيف سيولة حرجة (5)، مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف سيولة حرجة (5)، وبالتالي فإنّ المصرف في هذه الفترة كان يعاني من مشاكل حادة في السيولة تتطلب مساعدة مالية من البنك المركزي أو أي جهة خارجية لسد النقص في السيولة ولمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية احتياجات الدائنين والمودعين، أمّا عن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فقد حصلت أغلب الأعوام خلال هذه الفترة على درجة تصنيف سيولة حرجة (5) ماعدا العام 2010 حيث حصل على درجة تصنيف سيولة مقبولة (3) مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف سيولة حديّة (4)، وبالتالي فإن المصرف خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال قد حقق تحسناً طفيفاً في تصنيف السيولة إلا أنّ المصرف خلال هذه الفترة لازال يعاني من مشاكل حادة في السيولة ويفتقر لمصادر التمويل المناسبة، وهذا يتطلب إجراءات فورية ورقابة تنظيمية لتقوية سيولة المصرف لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الماليّة الحالية والمستقبلية وبالشكل الذي يحسن من درجة تصنيف السيولة المصرفية لبنك مصر، **وبالتالي مما سبق ووفقاً لنموذج camels فإن توحيد الأعمال بين بنك مصر وبنك القاهرة قد أدى إلى تحسن طفيف في مستوى وتصنيف السيولة لبنك مصر خلال**

الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة مع الفترة السابقة لتوحيد الأعمال، مما يتطلب تدخل الجهات الرقابية بالدعم والتمويل المناسب لتحسين سيولة المصرف ورفع تصنيفها وتخفيض المخاطر المرتبطة بها.

سادساً: تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشر المستخدم في تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك مصر قبل توحيد الأعمال مع بنك القاهرة سنة (2007) بأربع سنوات (2003 – 2004 – 2005 – 2006) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2008 – 2009 – 2010 – 2011) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول**

(Total securities \ Total assets) وتقيس هذه النسبة مدى تعرض البنك لمخاطر السوق .

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف لبنك مصر لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات الحساسيّة بحسب الجدول رقم (21).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك مصر واحتساب المؤشر الخاص بالحساسيّة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (50) مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك مصر

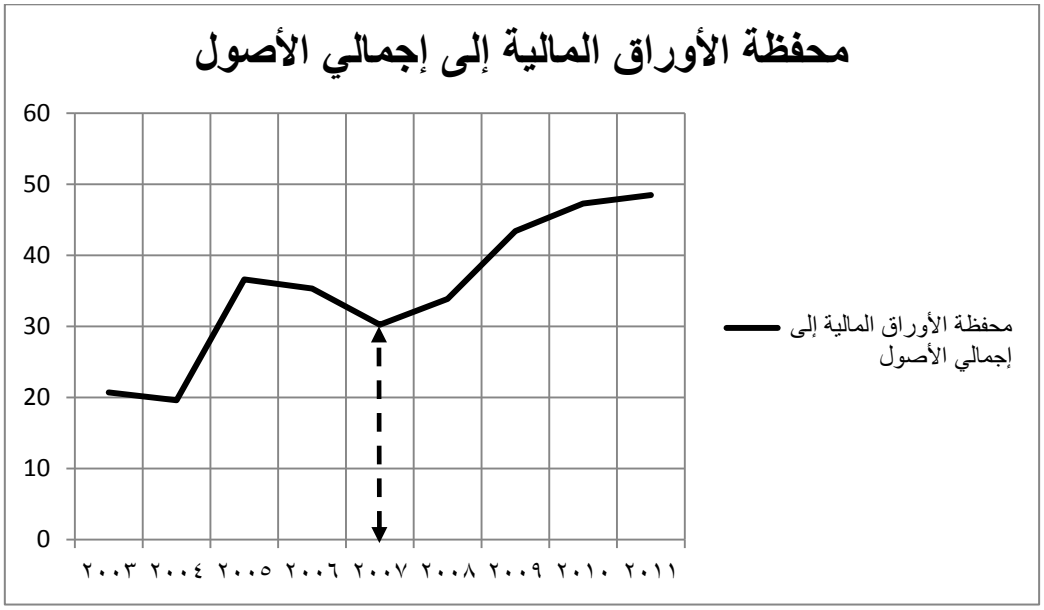
	السنة	الأوراق المالية Total securities	إجمالي الأصول Total Assets	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	**2003**	17436302000	84195096000	**20.71**	**28.07**
	2004	17874584000	91106055000	**19.62**	
	2005	39122480000	106853665000	**36.61**	
	2006	38974000000	110303000000	**35.33**	
	2007	41668511000	137727609000	**30.25**	

بعد توحيد الأعمال	2008	52110393000	153857495000	**33.87**	**43.26**
	2009	66635826000	153504341000	**43.41**	
	2010	84606598000	178931547000	**47.28**	
	2011	86052900000	177450400000	**48.49**	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك مصر .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ أقل نسبة للأوراق المالية إلى إجمالي الأصول كانت خلال عام 2004 ضمن الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال حيث بلغت (19.62) ثم بقيت هذه النسبة ترتفع خلال سنوات الدراسة حتى وصلت هذه النسبة خلال عام 2011 ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال إلى (48.49) نتيجة زيادة الأصول الماليّة الحساسة لمخاطر السوق (مخاطر سعر فائدة وسعر صرف).

كما نلاحظ أنّ الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل قد حصلت على متوسط نسبة للأوراق المالية إلى إجمالي الأصول بمقدار (28.07) في حين أنّ الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل قد حصلت على متوسط نسبة (43.26) مما يشير إلى ارتفاع حساسيّة أصول المصرف لمخاطر السوق نتيجة زيادة حجم هذه الأصول، وعدم كفاءة إدارة المخاطر ومستوى الأرباح ورأس المال غير قادران على مواجهة هذه المخاطر. والشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (20) مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك مصر

ومن خلال الجدول السابق رقم (50) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للحساسيّة لمخاطر السوق وفق نموذج camels لبنك مصر كما يلي:

جدول رقم (51) التصنيف الرقمي لحساسيّة مخاطر السوق لبنك مصر

	السنة	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2003	20.71	1	2
	2004	19.62	1	
	2005	36.61	3	
	2006	35.33	3	
	2007	30.25		
بعد توحيد الأعمال	2008	33.87	3	4
	2009	43.41	5	
	2010	47.28	5	
	2011	48.49	5	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من الجدول السابق نلاحظ أنّه خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصلت الأعوام 2003 و 2004 على درجة تصنيف حساسيّة قوية (1) ضد مخاطر السوق المحتملة والأعوام 2005 و 2006 على درجة تصنيف حساسيّة مقبولة (3)، مما يعطي الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف حساسيّة جيدة (2) وذلك نتيجة الانخفاض النسبي لحجم الأصول الحساسة للمخاطر لدى المصرف خلال تلك الفترة، أما الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال فقد حصلت جميع الأعوام تقريباً خلال هذه الفترة على درجة تصنيف حساسيّة حرجة (5) ماعدا العام 2008 فقد حصل على درجة تصنيف حساسيّة مقبولة (3)، وبالتالي فقد حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف حساسيّة حديّة (4)، حيث أنّ هذا التراجع في التصنيف خلال الفترة اللاحقة جاء نتيجة ارتفاع نسبة الأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول، مما ينتج عنه أنّ المصرف قد أصبح يعاني من مشاكل حقيقية تتعلق بالتحكم بمخاطر السوق، ويواجه مشاكل تتعلق بالممارسات الإدارية لإدارة المخاطر خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ،وهناك عدم قدرة على التحكم بمخاطر السوق كما أنّ مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قادر على مواجهة هذه المخاطر، **وبالتالي ووفقاً لنموذج camels فإنّ توحيد الأعمال لم يؤدي إلى تحسن في درجة تصنيف الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك مصر، نتيجة**

الزيادة في حجم الأصول الحساسة لمخاطر السوق خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي من قبل السلطات الرقابيّة.

سابعاً: التقييم المركب لبنك مصر وفق نموذج camels:

بعد القيام بتقييم العناصر المكونة لنموذج camels قبل وبعد عملية توحيد الأعمال، سنقوم بإجراء التقييم المركب لبنك مصر على أساس مركب لجميع عناصر camels قبل وبعد عملية توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (52) التقييم المركب لبنك مصر وفق نموذج camels

	العنصر	النسب	درجة التصنيف	المتوسط	التقييم المركب
قبل توحيد الأعمال	كفاية رأس المال	% 3.38	3	4	حدّي
	جودة الأصول	(% 59.66) WCR	2		
		(% 9.42) TCR			
	جودة الإدارة	% 92.88	5		
	الربحيّة	(% 0.14) ROA	5		
		(% 4.12) ROE			
	السيولة	% 9.74	5		
	الحساسيّة لمخاطر السوق	% 28.07	2		
بعد توحيد الأعمال	كفاية رأس المال	% 4.00	2	4	حدّي
	جودة الأصول	(% 70.93) WCR	3		
		(% 22.51) TCR			
	جودة الإدارة	% 79.45	4		
	الربحيّة	(% 0.20) ROA	4		
		(% 4.97) ROE			
	السيولة	% 12.31	4		
	الحساسيّة لمخاطر السوق	% 43.26	4		

من إعداد الباحث بالاعتماد على تقييم عناصر camels.

من الجدول السابق رقم (52) نلاحظ أنّ توحيد الأعمال بين بنك مصر وبنك القاهرة لم يؤثر على أداء بنك مصر حيث بقي البنك ضمن التصنيف الحدّي (4) وفقاً للتقييم المركب لنموذج camels، حيث بقي هذا البنك يعاني من الممارسات الخطرة والخاطئة للإدارة والمشاكل الإدارية والماليّة التي أدت إلى استقرار الأداء الغير مرضي للبنك قبل وبعد توحيد الأعمال .

الحالة الرابعة: سيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر

أولاً: تقييم كفاية رأس المال وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني قبل توحيد الأعمال مع QNB الأهلي سنة (2013) بأربع سنوات (2009 – 2010 – 2011 – 2012) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.
- نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

وتم اعطاء تصنيف رقمي لبنك قطر الوطني للفترة المدروسة ومن ثم احتساب التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد فئة رأس المال التي تم على أساسها التصنيف بحسب الجدول رقم (6).

قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك قطر الوطني واحتساب المؤشرات الخاصة بكفاية رأس المال للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (53) مؤشرات كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني

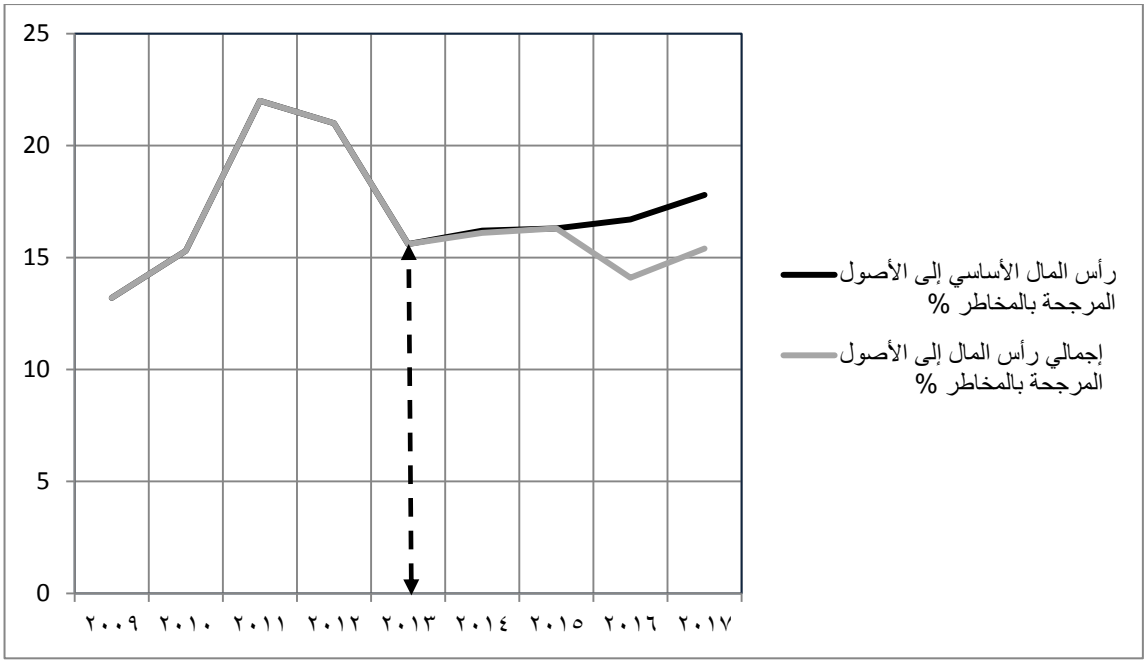
	السنة	رأس المال الأساسي	إجمالي رأس المال	الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	المتوسط	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2009	13856775000	13856775000	105248653000	13.2	17.9	13.2	17.9
	2010	17119158000	17119158000	112003237000	15.3		15.3	
	2011	34357737000	34357737000	156382113000	22.0		22.0	
	2012	36487414000	36487414000	173425801000	21.0		21.0	
	2013	35769467000	35769467000	228869675000	15.6		15.6	
بعد توحيد الأعمال	2014	43974641000	44016275000	272491947000	16.1	15.5	16.2	16.8
	2015	51904608000	51939460000	318371905000	16.3		16.3	
	2016	55651754000	65789484000	393899971000	14.1		16.7	
	2017	63105668000	73262225000	410687410000	15.4		17.8	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الوطني.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ:

بالنسبة للمؤشر الأول (إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) نلاحظ أنّ العام 2011 ضمن الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصل على أعلى نسبة لهذا المؤشر بمقدار (22) مما يشير إلى القدرة العالية لرأس المال الإجمالي خلال هذا العام على تغطية الأصول المعرضة للمخاطر، أما العام 2009 ضمن الفترة السابقة لتوحيد الأعمال أيضاً قد حصلت على أقل نسبة حيث كانت بمقدار (13.2)، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال على متوسط نسبة بمقدار (17.9) في حين حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة بمقدار (16.8)، وعلى الرغم من التراجع في هذه النسبة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال عن الفترة السابقة إلا أنّ هذا التراجع يعتبر طفيفاً وغير مؤثر حيث بقيت هذه النسبة خلال الفترة السابقة واللاحقة لتوحيد الأعمال ضمن المجال الملائم والكافي لرأس المال بحسب بازل.

أمّا بالنسبة للمؤشر الثاني (رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) فقد حصل العام 2011 على أعلى نسبة لهذا المؤشر نتيجة للقدرة الكبير لرأس المال الأساسي فقط خلال هذا العام على تغطية الأصول المرجحة بالمخاطر، في حين حصل العام 2009 ضمن الفترة السابقة لتوحيد الأعمال أيضاً على أقل نسبة بقدر (13.2)، وبالتالي حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة بمقدار (17.9) في حين حصلت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة (15.5) وهنا أيضاً لا يعتبر الانخفاض في هذه النسبة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة مؤثراً حيث بقيت النسبة خلال الفترتين ضمن الحد الكافي والملائم من رأس المال الأساسي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (21) مؤشرات كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني

ومن خلال الجدول السابق رقم (53) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لكفاية رأس المال وفق نموذج camels لبنك قطر الوطني كما يلي:

جدول رقم (54) التصنيف الرقمي لكفاية رأس المال لبنك قطر الوطني

	السنة	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر%	التصنيف الرقمي	المتوسط	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر%	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توجيد الأعمال	2009	13.2	1	1	13.2	1	1	1
	2010	15.3	1		15.3	1		
	2011	22.0	1		22.0	1		
	2012	21.0	1		21.0	1		
	2013	15.6			15.6			
بعد توجيد الأعمال	2014	16.1	1	1	16.2	1	1	1
	2015	16.3	1		16.3	1		
	2016	14.1	1		16.7	1		
	2017	15.4	1		17.8	1		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

بالنسبة للمؤشر الأول (إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال على درجة تصنيف كفاية لرأس المال قويّة (1) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف كفاية قويّة (1)، مما يشير أنّ رأس المال الإجمالي خلال هذه الفترة كان يتمتع بكفاية لرأس المال قويّة لمواجهة المخاطر المتعلقة برأس المال وتتجاوز المتطلبات القانونية ، أمّا خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال فقد حصلت جميع الأعوام خلال هذه الفترة أيضاً على درجة تصنيف كفاية لرأس المال قويّة (1) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل أيضاً على درجة تصنيف كفاية قويّة (1)، وبالتالي فإنّ رأس المال الإجمالي قد حافظ على تصنيفه وبقي يتمتع بالملاءة والكفاية لتغطية الأصول والمخاطر المرتبطة بها خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال وضمن النسب الموصى بها.

أمّا فيما يتعلق بالمؤشر الثاني (رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على درجة تصنيف كفاية قويّة (1) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف قويّة (1)، وبالتالي فإنّ رأس المال الأساسي للمصرف المتمثل برأس المال المدفوع والاحتياطيات خلال هذه المرحلة كان يتمتع بالملاءة والكفاية لتغطية المخاطر المتعلقة بالأصول، وخلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال فقد حصلت جميع الأعوام أيضاً على درجة تصنيف كفاية قويّة (1)، مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل أيضاً درجة تصنيف قويّة (1)، مما يدل على أن المصرف قد حافظ على تصنيف رأس المال الأساسي لديه خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، وبالتالي فإنّ رأس المال الأساسي خلال جميع أعوام الدراسة كان يتمتع بالملاءة والكفاية اللازمة لتغطية الأصول المرجحة بالمخاطر .

وبالتالي ووفقاً لما سبق فإنّ المصرف قد حصل على درجة تصنيف كفاية رأس مال قويّة (1) خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال بالنسبة للمؤشرين معاً، وقد حافظ المصرف على درجة التصنيف القويّة (1) خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال بالنسبة للمؤشرين معاً، مما يدل على أن المصرف كان ولايزال يحافظ على رأس مال قوي ومتين وهو كافي سواءً بكونه رأس مال أساسي أو رأس مال إجمالي على تغطية المخاطر المتعلقة بالأصول.

ونتيجةً للسابق ووفقاً لنموذج camels فإنّ توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر قد أدى إلى الحفاظ على التصنيف القوي لكفاية رأس المال لبنك قطر الوطني خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال.

ثانياً: تقييم جودة الأصول وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الأصول لبنك قطر الوطني قبل توحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي في مصر سنة (2013) بأربع سنوات (2009 – 2010 – 2011 – 2012) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- **نسبة التصنيف المرجح (WCR)** لقياس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.
- **نسبة إجمالي التصنيف (TCR)** لقياس حجم القروض المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.

وتم اعطاء تصنيف رقمي لبنك قطر الوطني للفترة المدروسة ومن ثم احتساب التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد فئة جودة الأصول التي تم على أساسها التصنيف بحسب الجدول رقم (9).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك قطر الوطني واحتساب المؤشرات الخاصة بجودة الأصول للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (55) مؤشرات جودة الأصول لبنك قطر الوطني

	السنة	حقوق الملكية	مخصصات الديون المتعثرة	القروض المتعثرة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	**2009**	19876009000	923606000	9704000	**4.4**	**5.9**	**0.05**	**0.03**
	2010	24792688000	1572481000	3068000	**6.0**		**0.01**	
	2011	42635304000	2680172000	17914000	**5.9**		**0.04**	
	2012	47988692000	3879869000	5849000	**7.5**		**0.01**	

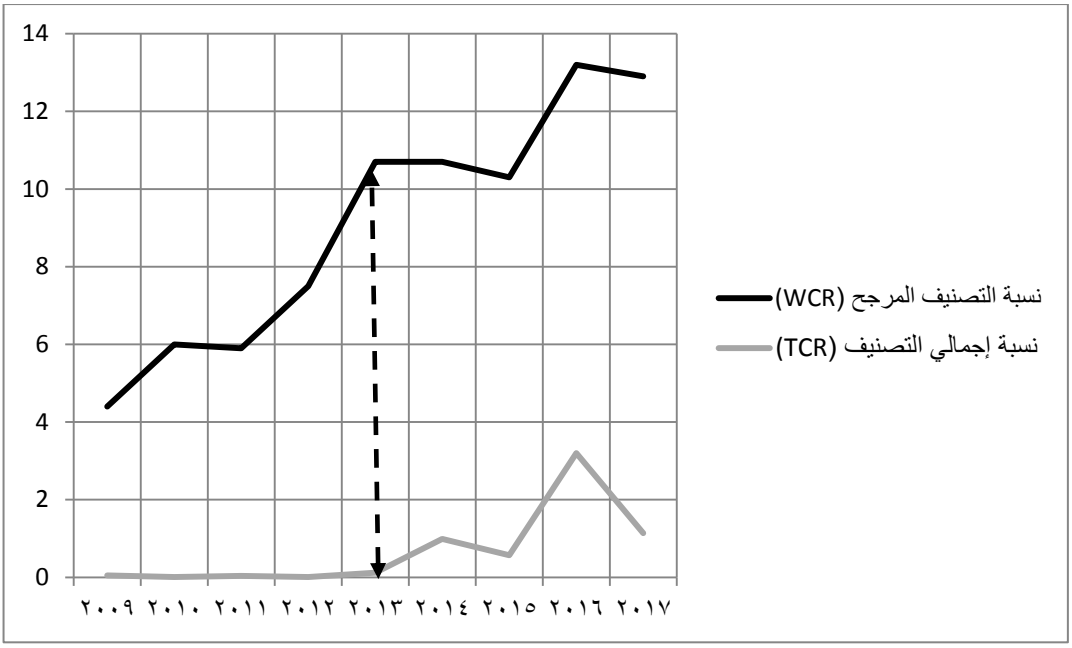
	0.12		**10.7**	73071000	6411577000	53727284000	**2013**	
1.5	**0.99**	**11.8**	**10.7**	642973000	6926441000	57961926000	**2014**	**بعد توحيد الأعمال**
	0.57		**10.3**	394832000	7093337000	62055398000	**2015**	
	3.20		**13.2**	2616028000	10783868000	70853418000	**2016**	
	1.14		**12.9**	1028660000	11700755000	78746340000	**2017**	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الوطني.

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR) فقد حقق العام 2016 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على أعلى نسبة تصنيف مرجح بلغت (13.2) وذلك نتيجة للحجم الكبير للمخصصات المكونة في ذلك العام لمواجهة مخاطر الديون المتعثرة التي بلغت أعلى قيمة لها في ذلك العام، في حين حقق العام 2009 ضمن الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على أدنى نسبة تصنيف مرجح بمقدار (4.4) وذلك نتيجة لانخفاض حجم المخصصات في ذلك العام مقارنة مع بقيّة الأعوام، وقد حقق المصرف خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة تصنيف مرجح بمقدار (5.9)، في حين كان متوسط نسبة التصنيف المرجح خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل (11.8) وتأتي هذه الزيادة نتيجة زيادة حجم المخصصات مقارنة مع الفترة السابقة لتوحيد الأعمال.

أمّا فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (TCR) فقد حقق العام 2016 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على أعلى نسبة إجمالي تصنيف حيث بلغت (3.20) نتيجة لارتفاع حجم الديون المتعثرة خلال ذلك العام مقارنة ببقيّة الأعوام، في حين حقق العامان 2010 و 2012 أقل نسبة إجمالي تصنيف بمقدار (0.01) لكل منهما وذلك نتيجة لانخفاض الديون المتعثرة خلال هذين العامين، وقد حقق المصرف خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل متوسط نسبة إجمالي تصنيف بمقدار (0.03)، في حين كانت هذه النسبة خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل بمقدار (1.5)، وتأتي هذه الزيادة في النسبة نتيجة زيادة حجم القروض المتعثرة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة مع الفترة السابقة، وبالتالي يشير ذلك إلى تراجع وضع الائتمان خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (22) مؤشرات جودة الأصول لبنك قطر الوطني

ومن خلال الجدول السابق رقم (55) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الأصول وفق نموذج camels لبنك قطر الوطني كما يلي:

جدول رقم (56) التصنيف الرقمي لجودة الأصول لبنك قطر الوطني

	السنة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توجيد الأعمال	2009	4.4	1	2	0.05	1	1	2
	2010	6.0	2		0.01	1		
	2011	5.9	2		0.04	1		
	2012	7.5	2		0.01	1		
	2013	10.7			0.12			
بعد توجيد الأعمال	2014	10.7	2	2	0.99	1	1	2
	2015	10.3	2		0.57	1		
	2016	13.2	2		3.20	1		
	2017	12.9	2		1.14	1		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR) فإنّ أغلب الأعوام خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف جودة أصول مرضية (2) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف مرضية (2) مما يدل على بعض النقاط السلبيّة التي تواجه الائتمان والقروض والمخصصات المكونة لمواجهة المخاطر المتعلقة بها، أمّ خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال فقد حصلت جميع الأعوام على درجة تصنيف جودة أصول مرضية (2) مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف مرضية (2)، مما يشير إلى استمرار بعض المشاكل والسلبيات المتعلقة بالائتمان.

أمّا فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (TCR) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على درجة تصنيف جودة أصول قويّة (1) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف قويّة (1)، مما يشير إلى مستوى جودة عاليّة للأصول خلال هذه الفترة، وخلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أيضاً حصلت جميع الأعوام على درجة تصنيف جودة أصول قويّة (1) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف قويّة (1)، وبالتالي فالمصرف حافظ على المستوى القوي لجودة الأصول خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.

ومما سبق نجد أنّ المصرف قد حقق خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف جودة أصول مرضية (2) بالنسبة للمؤشرين معاً، وخلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل أيضاً درجة تصنيف جودة أصول مرضية (2) بالنسبة للمؤشرين، مما يشير أنّ المصرف قد حافظ على مستوى مرضي من جودة الأصول وهناك اتجاه ايجابي في سداد القروض ولكن هناك نقاط ضعف في معايير الائتمان واتجاهات سلبيّة في مستوى القروض التي فات موعد تسديدها وفي المخصصات المكونة لمواجهة المخاطر المرتبطة بهذه القروض.

وبالتالي ووفقاً لنموذج camels فإنّ توحيد الأعمال قد حافظ على التصنيف المرضي لجودة الأصول خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال .

ثالثاً: تقييم جودة الإدارة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الإدارة لبنك قطر الوطني قبل توحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي سنة (2013) بأربع سنوات (2009 – 2010 – 2011 –

2012) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية:**

(Operating Expenses \ Operating Income) لقياس مدى قدرة الإدارة على توليد الدخل الكافي لتغطية المصاريف التشغيلية وكلما كانت هذه النسبة أقل كان ذلك أفضل.

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف لبنك قطر الوطني لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات جودة الإدارة بحسب الجدول **رقم (12)**.

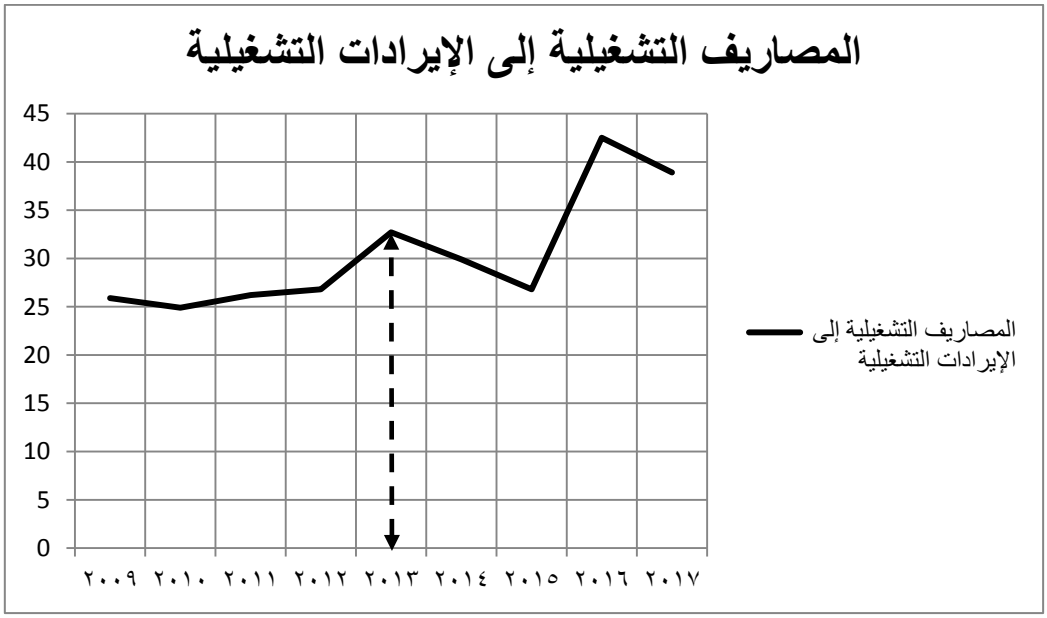
وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك قطر الوطني واحتساب المؤشر الخاص بجودة الإدارة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (57) مؤشر جودة الإدارة لبنك قطر الوطني

	السنة	المصاريف التشغيلية Operating Expenses	الإيرادات التشغيلية Operating Income	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية Operating Expenses \ Operating Income)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2009	1465737000	5657177000	25.9	26.0
	2010	1892427000	7609388000	24.9	
	2011	2671177000	10184092000	26.2	
	2012	3011300000	11238282000	26.8	
	2013	4717867000	14447311000	32.7	
بعد توحيد الأعمال	2014	4605187000	15414849000	29.9	34.5
	2015	4266819000	15902436000	26.8	
	2016	9741385000	22907788000	42.5	
	2017	8872657000	22806332000	38.9	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الوطني.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2016 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة للمصاريف التشغيليّة إلى الايرادات التشغيليّة حيث بلغت (42.5) وذلك نتيجة للحجم الكبير للمصاريف التشغيليّة المنفقة خلال ذلك العام، في حين حقق العام 2010 ضمن الفترة السابقة لتوحيد الأعمال أقل نسبة للمصاريف التشغيليّة إلى الايرادات التشغيليّة بمقدار (24.9) وذلك نتيجة لانخفاض حجم المصاريف التشغيليّة نسبياً خلال ذلك العام، وقد حققت الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل نسبة قدرها (26.0) في حين حققت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال نسبة قدرها (34.5)، وهذه الزيادة تأتي نتيجة الارتفاع في حجم المصروفات التشغيليّة، لكنّ هذا الارتفاع يبقى ضمن الحدود المعقولة المسموح بها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (23) مؤشر جودة الإدارة لبنك قطر الوطني

ومن خلال الجدول السابق رقم (57) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الإدارة وفق نموذج camels لبنك قطر الوطني كما يلي:

جدول رقم (58) التصنيف الرقمي لجودة الإدارة لبنك قطر الوطني

	السنة	المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية (Operating Expenses \ Operating Income)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2009	25.9	1	1
	2010	24.9	1	
	2011	26.2	1	
	2012	26.8	1	
	2013	32.7		
بعد توحيد الأعمال	2014	29.9	1	1
	2015	26.8	1	
	2016	42.5	1	
	2017	38.9	1	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق يتبيّن أنّ جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف إدارة قويّة (1) مما يعطي الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف قويّة (1)، وهذا يشير أنّ المصرف قبل توحيد الأعمال كان يتمتع بأداء إداري قوي، وخلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أيضاً حصلت جميع الأعوام على درجة تصنيف إدارة قويّة (1) وهذا يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف قويّة (1)، وهذا يعني أنّ المصرف حافظ على المستوى الإداري القوي، وكان ولايزال يمتلك إدارة قويّة في جميع المجالات تتناسب مع حجم ودرجة المخاطر التي يمكن أن تواجه البنك، وتمتاز بالفهم والقدرة على الاستجابة للمتغيرات في البيئة الاقتصاديّة.

رابعاً: تقييم الربحيّة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم الربحيّة لبنك قطر الوطني قبل توحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي في مصر سنة (2013) بأربع سنوات (2009 – 2010 – 2011 – 2012) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية:

- **العائد على إجمالي الأصول (ROA)** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح .
- **العائد على حقوق الملكيّة (ROE)** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال حقوق الملكية أو رأس المال المملوك، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استثمار رأس ماله المملوك.

وبعد حساب النسب السابقة تم اعطاء درجة تصنيف لبنك قطر الوطني لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات الربحيّة بحسب الجدول رقم (15).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشرات الخاصة بالربحيّة للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (59) مؤشرات الربحيّة لبنك قطر الوطني

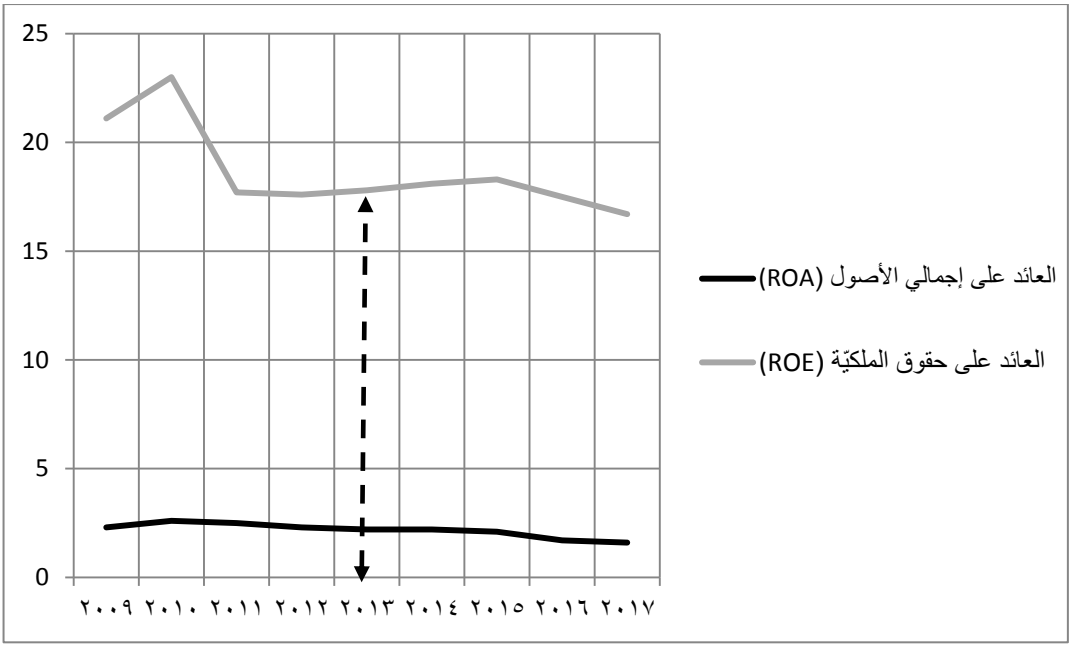
	السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	صافي الربح	العائد على إجمالي الأصول (ROA)	المتوسط	العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2009	179328914000	19876009000	4188467000	2.3	2.42	21.1	19.84
	2010	223382447000	24792688000	5702168000	2.6		23.0	
	2011	301955331000	42635304000	7553997000	2.5		17.7	
	2012	366853832000	47988692000	8423040000	2.3		17.6	
	2013	443486108000	53727284000	9537260000	2.2		17.8	
بعد توحيد الأعمال	2014	486356676000	57961926000	10517638000	2.2	1.90	18.1	17.65
	2015	538607140000	62055398000	11328764000	2.1		18.3	
	2016	719694515000	70853418000	12404279000	1.7		17.5	
	2017	811077990000	78746340000	13141070000	1.6		16.7	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الوطني.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

بالنسبة لمعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) فقد حقق العام 2010 خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على أعلى نسبة عائد على إجمالي الأصول حيث بلغت (2.6) وذلك نتيجة للحجم الكبير لصافي الأرباح ذلك العام مقارنة لحجم الأصول مما يشير إلى كفاءة المصرف في استثمار أصوله خلال ذلك العام، في حين حقق العام 2017 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أقل نسبة للعائد على إجمالي الأصول حيث كانت (1.6)، وذلك نتيجة لانخفاض صافي الربح مقارنة بحجم الأصول في ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على إجمالي الأصول بمقدار (2.42)، في حين كان متوسط نسبة العائد على إجمالي الأصول خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال بمقدار (1.90)، مما يشير إلى تراجع في هذه النسبة لكنّه يبقى تراجع طفيف وضمن الحدود المعقولة .

وأمّا بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكيّة (ROE) فقد حقق العام 2010 المتضمن خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال أعلى نسبة للعائد على حقوق الملكيّة وقد بلغت (23.0) وذلك نتيجة لحجم الأرباح الكبير بالمقارنة مع حجم حقوق الملكيّة في ذلك العام، في حين حقق العام 2017 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال أقل نسبة للعائد على حقوق الملكيّة حيث كانت (16.7)، وقد حققت الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على حقوق الملكيّة بمقدار (19.84) في حين حققت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للعائد على حقوق الملكيّة بمقدار (17.65) مما يشير إلى تراجع في هذه النسبة، وهذا بدوره عائد إلى ضعف كفاءة المصرف في استثمار رأس ماله خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (24) مؤشرات الربحيّة لبنك قطر الوطني

ومن خلال الجدول السابق رقم (59) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للربحيّة وفق نموذج camels لبنك قطر الوطني كما يلي:

جدول رقم (60) التصنيف الرقمي للربحيّة لبنك قطر الوطني

	السنة	العائد على إجمالي الأصول (ROA)	التصنيف الرقمي	المتوسط	العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
قبل توجيد الأعمال	2009	2.3	1	1	21.1	2	2	2
	2010	2.6	1		23.0	1		
	2011	2.5	1		17.7	2		
	2012	2.3	1		17.6	2		
	2013	2.2			17.8			
بعد توجيد الأعمال	2014	2.2	1	1	18.1	2	2	2
	2015	2.1	1		18.3	2		
	2016	1.7	1		17.5	2		
	2017	1.6	1		16.7	3		

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

بالنسبة للعائد على إجمالي الأصول (ROA) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال على درجة تصنيف ربحيّة قويّة (1)، مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف ربحيّة قويّة (1)، وهذا نتيجة لقدرة وكفاءة إدارة المصرف خلال هذه الفترة على الاستثمار الأمثل للأصول المختلفة للبنك وتحقيق العائد المناسب والكافي على تغطية المخاطر المتعلقة بهذه الأصول، وقد حصلت أيضاً جميع الأعوام ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على درجة تصنيف ربحيّة قويّة (1) مما يكسب الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل أيضاً درجة تصنيف قويّة (1)، مما يشير إلى استمرار المصرف في سياسته المتبعة في استثمار الأصول وكفاءة الإدارة لديه في استثمار هذه الأصول بالشكل الأمثل بما يحقق العائد المناسب والكافي لنمو رأس المال وتغطية المخاطر المرتبطة بالأصول.

أمّا بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكيّة (**ROE**) فقد حققت أغلب الأعوام خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال درجة تصنيف ربحيّة مرضية (2) عدا العام 2010 حيث حقق المصرف درجة تصنيف ربحيّة قويّة (1) نتيجة للأرباح القويّة المتحققة خلال ذلك العام، مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف ربحيّة مرضية (2)، وذلك نتيجة الكفاءة في تحقيق العائد من استثمار رأس المال مع وجود بعض نقاط الضعف والسلبيات في ربحيّة المصرف، في حين حقق المصرف خلال أغلب الأعوام اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال درجة تصنيف ربحيّة مرضية (2) ماعدا العام 2017 حيث حقق درجة تصنيف ربحيّة مقبولة (3) مما يكسب الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف ربحيّة مرضية (2)، مما يشير أنّ المصرف حافظ على درجة التصنيف المرضية خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مع الاستمرار في ظهور بعض السلبيات التي تواجه الربحيّة.

ومما سبق يتبين بأنّ المصرف قد حقق خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال درجة تصنيف ربحيّة مرضية بالنسبة للمؤشرين معاً، وقد حافظ على درجة التصنيف المرضية خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال بالنسبة للمؤشرين معاً، وبالتالي فإنّ المصرف خلال فترة الدراسة ككل كان يولد دخلاً كافياً من أصوله المستثمرة لتلبية المتطلبات المختلفة ونمو رأس المال، لكنه يعاني من بعض المشاكل ونقاط الضعف التي يتعلق بعضها بالاستثمار في رأس المال، مما يتطلب تدخل الإدارة لدراسة المشاكل ونقاط الضعف التي تواجه الربحية واقتراح الحلول المناسبة بما يساعد في

تحسين ربحيّة المصرف ويرفع تصنيفها، **وبالتالي ووفقاً لنموذج camels فإنّ توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني و بنك QNB الأهلي في مصر قد حافظ على المستوى المرضي للربحية خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.**

خامساً: تقييم السيولة وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم السيولة لبنك قطر الوطني قبل توحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي في مصر سنة (2013) بأربع سنوات (2009 – 2010 – 2011 – 2012) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

(Liquid Assets \ Total Assets) و هي تقيس نسبة عناصر الموجودات التي يمكن تسييلها بسهولة إلى إجمالي الموجودات، وتستخدم لمعرفة قدرة البنك على تسديد التزاماته اعتماداً على أصوله السائلة .

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف لبنك قطر الوطني لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات السيولة بحسب الجدول رقم (18).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك قطر الوطني واحتساب المؤشر الخاص بالسيولة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

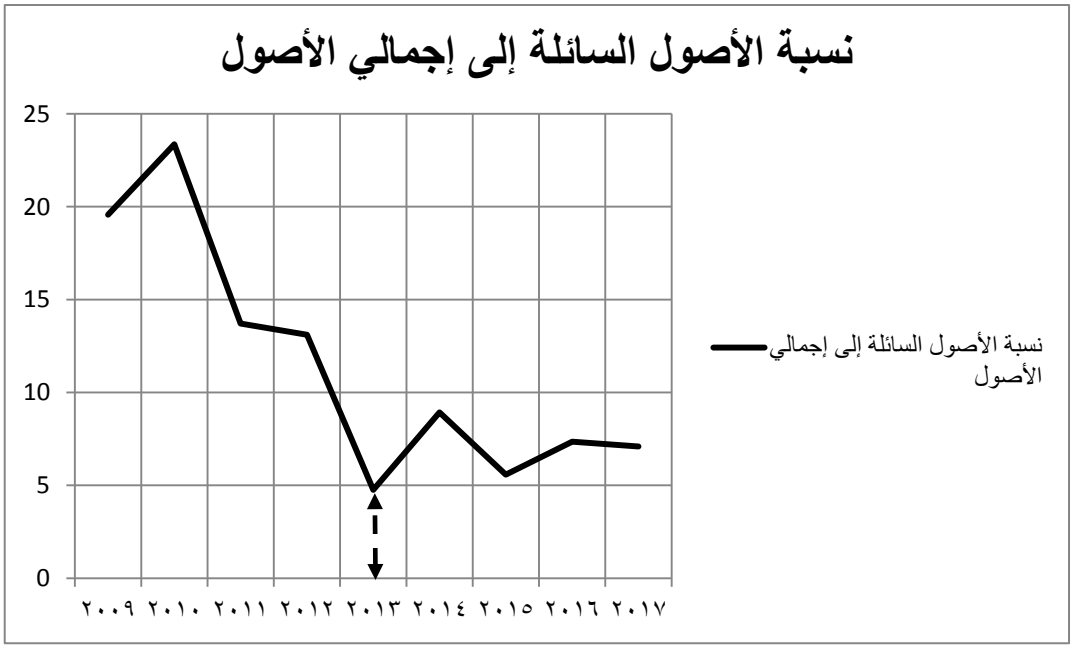
جدول رقم (61) مؤشر السيولة لبنك قطر الوطني

	السنة	الأصول السائلة Liquid Assets	إجمالي الأصول Total Assets	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	**2009**	35097896000	179328914000	**19.57**	**17.44**
	2010	52172432000	223382447000	**23.36**	
	2011	41403694000	301955331000	**13.71**	
	2012	48096723000	366853832000	**13.11**	

	4.76	443486108000	21093480000	**2013**	
7.24	**8.93**	486356676000	43431327000	**2014**	**بعد توحيد الأعمال**
	5.58	538607140000	30050614000	**2015**	
	7.35	719694515000	52864047000	**2016**	
	7.09	811077990000	57489875000	**2017**	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الوطني.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2010 ضمن الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وذلك نتيجة لحجم الأصول القابلة للتسييل مقارنة بحجم إجمالي الأصول في ذلك العام، في حين حصل العام 2013 الذي تم فيه توحيد الأعمال على أقل نسبة للأصول السائلة نظراً لانخفاض حجم الأصول السائلة في ذلك العام، وقد حصلت الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مقداره (17.44)، في حين حصلت الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للأصول السائلة مقداره (7.24)، مما يشير إلى انخفاض في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ناتج عن انخفاض حجم الأصول السائلة مقارنة بحجم إجمالي الأصول خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (25) مؤشر السيولة لبنك قطر الوطني

ومن خلال الجدول السابق رقم (61) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للسيولة وفق نموذج camels لبنك قطر الوطني كما يلي:

جدول رقم (62) التصنيف الرقمي للسيولة لبنك قطر الوطني

	السنة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid Assets \ Total Assets)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2009	19.57	3	4
	2010	23.36	3	
	2011	13.71	4	
	2012	13.11	4	
	2013	4.76		
بعد توحيد الأعمال	2014	8.93	5	5
	2015	5.58	5	
	2016	7.35	5	
	2017	7.09	5	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

نلاحظ من الجدول السابق أنّ الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ق تناوبت فيها درجة التصنيف بين درجة تصنيف سيولة مقبولة (3) خلال العامين 2009 و 2010 ودرجة تصنيف سيولة حديّة (4) خلال العامين 2011 و 2012، مما يكسب الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف سيولة حديّة (4)، وبالتالي فالمصرف خلال هذه الفترة كان يواجه مشاكل حادة في السيولة، ويتطلب رقابة تنظيميّة فعّالة تساعد في تقوية سيولة المصرف لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحاليّة والمستقبليّة من السيولة، وقد شهدت جميع الأعوام خلال الفترة اللاحقة لعملّة توحيد الأعمال درجة تصنيف سيولة حرجة (5) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف سيول حرجة (5)، وبالتالي فقد انتقل المصرف خلال هذه الفترة إلى سيولة مصرفية أكثر سوءً مقارنة مع الفترة السابقة لتوحيد الأعمال، حيث بدأت تظهر مشاكل أكثر حدّة تتعلق بالنقص الحاد في السيولة وعدم القدرة على تلبية طلبات الدائنين والمودعين، مما يتطلب تدخل ومساعدة البنك المركزي أو الحصول على مساعدة ماليّة خارجيّة لتلبية الاحتياجات الحاليّة من السيولة، وذلك لمنع اعسار وانهيار المصرف، **ونتيجة لما سبق ووفقاً لنموذج**

camels فقد انتقل المصرف إلى وضع سيولة حرج وأكثر سوءً خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة.

سادساً: تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق وفق نموذج camels:

حيث تم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك قطر الوطني قبل توحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي في مصر سنة (2013) بأربع سنوات (2009 – 2010 – 2011 – 2012) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017) وذلك وفق النسبة الرئيسة التالية:

- **محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول**

(Total securities \ Total assets) وتقيس هذه النسبة مدى تعرض البنك لمخاطر السوق .

وبعد حساب النسبة السابقة تم اعطاء درجة تصنيف لبنك قطر الوطني لكل سنة من الفترة المدروسة ومن ثم احتساب درجة التصنيف أو التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً تم اعطاء التصنيف النهائي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد نوع التصنيف التي تم على أساسها التصنيف بالاعتماد على فئات الحساسيّة بحسب الجدول (21).

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك قطر الوطني واحتساب المؤشر الخاص بالحساسيّة للبنك للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

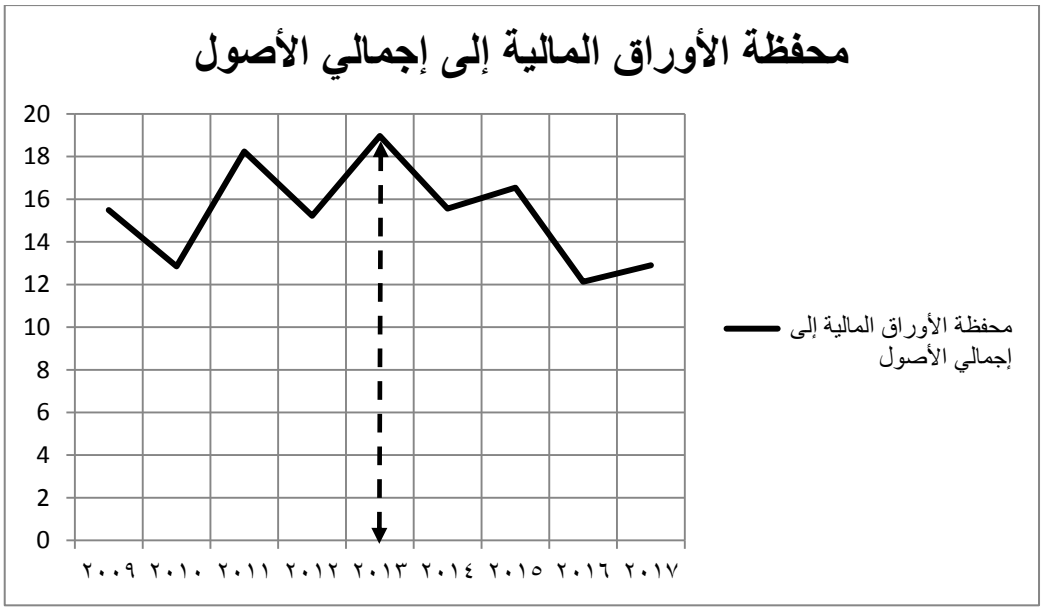
جدول رقم (63) مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك قطر الوطني

	السنة	الأوراق المالية Total securities	إجمالي الأصول Total Assets	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2009	27776425000	179328914000	15.49	15.45
	2010	28696054000	223382447000	12.85	
	2011	55085869000	301955331000	18.24	
	2012	55843231000	366853832000	15.22	
	2013	84142643000	443486108000	18.97	

بعد توحيد الأعمال	2014	75659350000	486356676000	**15.56**	**14.28**
	2015	89107796000	538607140000	**16.54**	
	2016	87333905000	719694515000	**12.13**	
	2017	104646149000	811077990000	**12.90**	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الوطني.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ العام 2013 الذي تمّ فيه توحيد الأعمال قد حقق أعلى نسبة للأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول حيث بلغت (18.97) وذلك نتيجة لارتفاع حجم الاستثمارات في الأوراق الماليّة خلال هذا العام مقارنة بحجم الأصول، في حين حقق العام 2016 ضمن الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أقل نسبة للأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول حيث كانت (12.13) وذلك نتيجة لانخفاض الأوراق الماليّة مقارنة بحجم الأصول خلال هذا العام، وقد حصلت الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة للأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول بمقدار (15.45)، في حين حققت الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال متوسط نسبة للأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول بمقدار (14.28)، وهذا الانخفاض في هذه النسبة يشير إلى وضع ايجابي وتحسن في حساسيّة المصرف لمخاطر السوق ، إلا أنّ الوضع خلال الفترتين السابقة واللاحقة لتوحيد الأعمال يشهد وضع جيد ومقبول من ناحية الحساسية لمخاطر السوق، حيث أنّ المستوى الحالي للأرباح ومستوى رأس المال قادران على مواجهة هذه المخاطر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (26) مؤشر الحساسيّة لمخاطر السوق لبنك قطر الوطني

ومن خلال الجدول السابق رقم (63) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي للحساسيّة لمخاطر السوق وفق نموذج camels لبنك قطر الوطني كما يلي:

جدول رقم (64) التصنيف الرقمي للحساسيّة لمخاطر السوق لبنك قطر الوطني

	السنة	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول (Total securities \ Total Assets)	التصنيف الرقمي	المتوسط
قبل توحيد الأعمال	2009	15.49	1	1
	2010	12.85	1	
	2011	18.24	1	
	2012	15.22	1	
	2013	18.97		
بعد توحيد الأعمال	2014	15.56	1	1
	2015	16.54	1	
	2016	12.13	1	
	2017	12.90	1	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من الجدول السابق نلاحظ أنّ جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف حساسيّة قويّة (1) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف حساسيّة قويّة (1)، مما يشير إلى انخفاض الأصول الحساسة لمخاطر السوق وهناك قدرة عالية لدى المصرف على التحكم بمخاطر السوق، وخلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أيضاً حصلت جميع الأعوام على درجة تصنيف حساسيّة قويّة (1) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل أيضاً درجة تصنيف حساسيّة قويّة (1)، وبالتالي فإنّ المصرف قد حافظ خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال على المستوى القوي للحساسيّة لمخاطر السوق، حيث بقيت درجة الحساسيّة لمخاطر السوق خلال جميع أعوام الدراسة السابقة واللاحقة ضمن الحد المقبول والقوي للحساسيّة، والذي نتج بدوره عن انخفاض حجم الأصول الحساسة لمخاطر السوق ممثلة بالأوراق الماليّة، وبقي مستوى الأرباح ورأس المال قادران على مواجهة هذه المخاطر، وبقيت قدرة المصرف عالية للتحكم بمخاطر السوق خلال جميع أعوام الدراسة، **وبالتالي نتيجة لما سبق ووفقاً لنموذج camels فقد أدى توحيد الأعمال إلى الحفاظ على درجة تصنيف قويّة للحساسيّة لمخاطر السوق خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.**

سابعاً: التقييم المركب لبنك قطر الوطني وفق نموذج camels:

بعد القيام بتقييم العناصر المكونة لنموذج camels قبل وبعد عملية توحيد الأعمال، سنقوم بإجراء التقييم المركب لبنك قطر الوطني على أساس مركب لجميع عناصر camels قبل وبعد عملية توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (65) التقييم المركب لبنك قطر الوطني وفق نموذج camels

	العنصر	النسب	درجة التصنيف	المتوسط	التقييم المركب
قبل توحيد الأعمال	كفاية رأس المال	% 17.9	1	2	جيد
		% 17.9			
	جودة الأصول	(% 5.9) WCR	2		
		(% 0.03) TCR			
	جودة الإدارة	% 26.0	1		
	الربحيّة	(% 2.42) ROA	2		
		(% 19.84) ROE			
	السيولة	% 17.44	4		
	الحساسيّة لمخاطر السوق	% 15.45	1		
بعد توحيد الأعمال	كفاية رأس المال	% 16.8	1	2	جيد
		% 15.5			
	جودة الأصول	(% 11.8) WCR	2		
		(% 1.5) TCR			
	جودة الإدارة	% 34.5	1		
	الربحيّة	(% 1.90) ROA	2		
		(% 17.65) ROE			
	السيولة	% 7.24	5		
	الحساسيّة لمخاطر السوق	% 14.28	1		

من إعداد الباحث بالاعتماد على تقييم عناصر camels.

من الجدول السابق رقم (65) نلاحظ أنّ توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر لم يؤثر على أداء بنك قطر الوطني و بقي البنك ضمن التصنيف الجيد (2) وفقاً للتقييم المركب لنموذج camels، حيث بقي هذا البنك يتمتع بالقوة والقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية، وإدارة المخاطر لديه تتمتع بأداء قوي، لكنه يعاني من مشاكل خفيفة وتقع ضمن امكانات الإدارة .

المبحث الثالث

التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

تمهيد:

في هذا المبحث تم إخضاع البيانات لعملية التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي توفرها مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS Statistics v21**) ،وتتمثل هذه الأساليب في التحليل الوصفي لعناصر **camels** لكل مفردة من العينة، بالإضافة إلى اختبار**T** للعينات الزوجيّة (**Paired Sample T-test**) واختبار **T** للعينات المستقلة (**Independent Samples T-test**) وتحليل التباين الأحادي (**One-way ANOVA**) لاختبار فرضيات الدراسة.

<u>التحليل الوصفي:</u>

وسيتم هنا اجراء التحليل الوصفي متمثلاً باحتساب (المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و الخطأ في الانحراف المعياري) لعناصر camels المتمثلة بـ (كفاية رأس المال و جودة الأصول و الادارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق) لكل مفردة من العينة كما يلي:

•دمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني:

جدول رقم (66) التحليل الوصفي لعناصر camels للبنك الأهلي الأردني

العنصر		قبل توحيد الأعمال			بعد توحيد الأعمال			التغير في المتوسط الحسابي	الاتجاه
		المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean		
الكفاية	ك1*	8.7275	1.19293	0.59647	13.3750	2.61575	1.30788	4.64750	إيجابي
	ك2**	9.4550	1.36581	0.68290	13.9700	2.60835	1.30417	4.51500	إيجابي
جودة الأصول	WCR	52.2325	4.11648	2.05824	26.9575	2.43521	1.21760	-25.27500	إيجابي
	TCR	1.5425	0.52798	0.26399	5.4800	3.24266	1.62133	3.93750	سلبي
جودة الإدارة		99.7650	9.89376	4.94688	69.9150	7.40332	3.70166	-29.85000	إيجابي
الربحية	ROA	0.024850	0.2961082	0.1480541	0.840875	0.2515672	0.1257836	0.8160250	إيجابي
	ROE	-0.08297	5.2631185	2.6315592	8.050200	1.7679381	0.8839691	8.1331750	إيجابي
السيولة		41.69	7.1157900	3.5578950	22.02	4.5558534	2.2779267	-19.67	سلبي

* وتشير إلى نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %.
** وتشير إلى نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %.

الحساسية للمخاطر	10.44	0.2128184	0.1064092	15.50	2.6013458	1.3006729	5.0625000	سلبي

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق رقم (66) يتبيّن أنّ أغلب متوسطات عناصر camels للبنك الأهلي الأردني قد أخذت اتجاهاً إيجابياً في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة عدا نسبة إجمالي التصنيف الخاصة بجودة الأصول والسيولة والحساسيّة لمخاطر السوق التي اتخذت اتجاهاً سلبياً .

•دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري:

جدول رقم (67) التحليل الوصفي لعناصر camels للبنك الأهلي المصري

العنصر		قبل توحيد الأعمال			بعد توحيد الأعمال			التغير في المتوسط الحسابي	الاتجاه
		المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean		
كفاية رأس المال***		4.4150	0.25826	0.12913	3.2400	0.21556	0.10778	−1.17500	سلبي
جودة الأصول	WCR	55.027	3.54620	1.77310	66.1000	5.30073	2.65036	11.07250	سلبي
	TCR	0.6750	0.27234	0.13617	4.5825	3.00900	1.50450	3.90750	سلبي
جودة الإدارة		67.6150	6.20530	3.10265	65.9000	8.69320	4.34660	−1.71500	إيجابي
الربحية	ROA	0.3450	0.12767	0.06384	0.2250	0.08426	0.04213	−0.12000	سلبي
	ROE	7.8600	2.85161	1.42580	6.9625	3.01202	1.50601	−0.89750	سلبي
السيولة		11.1950	1.41083	0.70541	5.8500	0.35119	0.17559	−5.34500	سلبي
الحساسية للمخاطر		24.7550	2.60329	1.30164	25.8525	7.86016	3.93008	1.09750	سلبي

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق رقم (67) يتبيّن أنّ أغلب متوسطات عناصر camels للبنك الأهلي المصري قد أخذت اتجاهاً سلبياً في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة عدا عنصر الإدارة الذي اتخذ اتجاهاً ايجابياً(تدل الإشارة السالبة إلى الانخفاض في المصاريف التشغيليّة وهو أمر إيجابي) .

*** وتشير إلى نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول %

•سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة:

جدول رقم (68) التحليل الوصفي لعناصر camels لبنك مصر

العنصر		قبل توحيد الأعمال			بعد توحيد الأعمال			التغير في المتوسط الحسابي	الاتجاه
		المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean		
كفاية رأس المال***		3.3750	0.25671	0.12835	3.9700	0.45402	0.22701	0.59500	إيجابي
جودة الأصول	WCR	59.6550	9.41576	4.70788	70.9275	9.10615	4.55308	11.272500	سلبي
	TCR	9.4225	8.18564	4.09282	22.5075	41.48525	20.74263	13.08500	سلبي
جودة الإدارة		92.8825	1.01513	0.50757	79.4450	15.75990	7.87995	−13.43750	إيجابي
الربحية	ROA	0.1375	0.00957	0.00479	0.1950	0.10408	0.05204	0.05750	إيجابي
	ROE	4.1175	0.09323	0.04661	4.9750	2.69555	1.34777	0.85750	إيجابي
السيولة		9.7425	1.61012	0.80506	12.3075	6.94378	3.47189	2.56500	إيجابي
الحساسية للمخاطر		28.0675	9.15080	4.57540	43.2625	6.62591	3.31295	15.19500	سلبي

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق رقم (68) يتبيّن أنّ أغلب متوسطات عناصر camels لبنك مصر قد أخذت اتجاهاً إيجابياً في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة عدا جودة الأصول والحساسيّة لمخاطر السوق التي اتخذت اتجاهاً سلبياً .

•سيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر:

جدول رقم (69) التحليل الوصفي لعناصر camels لبنك قطر الوطني

العنصر		قبل توحيد الأعمال			بعد توحيد الأعمال			التغير في المتوسط الحسابي	الاتجاه
		المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean		
الكفاية	ك1*	17.8750	4.29214	2.14607	15.4750	0.99457	0.49728	−2.40000	سلبي
	ك2**	17.8750	4.29214	2.14607	16.7500	0.73258	0.36629	−1.12500	سلبي
جودة الأصول	WCR	5.9500	1.26623	0.63311	11.7750	1.48633	0.74316	5.82500	سلبي
	TCR	0.0275	0.02062	0.01031	1.4750	1.17503	0.58752	1.44750	سلبي
جودة الإدارة		25.9500	0.79373	0.39686	34.5250	7.38935	3.69468	8.57500	سلبي
الربحية	ROA	2.4250	0.15000	0.07500	1.9000	0.29439	0.14720	−0.52500	سلبي
	ROE	19.8500	2.65644	1.32822	17.6500	0.71880	0.35940	−2.20000	سلبي

*** وتشير إلى نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي الأصول %

* وتشير إلى نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %.

** وتشير إلى نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %.

السيولة	17.4375	4.90731	2.45366	7.2375	1.37189	0.68595	-10.20000	سلبي
الحساسية للمخاطر	15.4500	2.20595	1.10297	14.2825	2.10340	1.05170	-1.16750	إيجابي

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق رقم (69) يتبيّن أنّ أغلب متوسطات عناصر camels لبنك قطر الوطني قد أخذت اتجاهاً سلبياً في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة عدا عنصر الحساسيّة لمخاطر السوق الذي اتخذ اتجاهاً ايجابياً(حيث تشير الإشارة السالبة إلى انخفاض الحساسيّة لمخاطر السوق وهو أمر ايجابي) .

وقبل البدء بتطبيق الاختبارات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، يجب التأكد من أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات.

ومن أجل التأكيد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، قام الباحث بحساب معامل اختبار كولومجروف – سمرنوف(1-Sample K-S) كما يلي:

الجدول رقم (70) معامل اختبار كولومجروف – سمرنوف (1-Sample K-S)

العينة	المتغيرات	Sig.	N	Kolmogorov-Smirnov Z	التوزيع
دمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني	المؤشر الأول لكفاية رأس المال	0.981	9	0.468	طبيعي
	المؤشر الثاني لكفاية رأس المال	0.960	9	0.505	طبيعي
	المؤشر الأول لجودة الأصول (WCR)	0.780	9	0.658	طبيعي
	المؤشر الثاني لجودة الأصول (TCR)	0.767	8	0.666	طبيعي
	الإدارة	0.965	9	0.499	طبيعي
	المؤشر الأول للربحية(ROA)	0.985	9	0.458	طبيعي
	المؤشر الثاني للربحية(ROE)	0.911	9	0.561	طبيعي
	السيولة	0.959	9	0.507	طبيعي
	الحساسية لمخاطر السوق	0.840	9	0.618	طبيعي
	تقييم CAMELS المركب	0.832	9	0.623	طبيعي
دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري	كفاية رأس المال	0.888	9	0.581	طبيعي
	المؤشر الأول لجودة الأصول (WCR)	0.891	9	0.579	طبيعي
	المؤشر الثاني لجودة الأصول (TCR)	0.486	9	0.837	طبيعي
	الإدارة	0.712	9	0.700	طبيعي
	المؤشر الأول للربحية(ROA)	0.733	9	0.687	طبيعي
	المؤشر الثاني للربحية(ROE)	0.183	9	1.093	طبيعي
	السيولة	0.712	9	0.700	طبيعي
	الحساسية لمخاطر السوق	0.531	9	0.808	طبيعي
	تقييم CAMELS المركب	0.878	9	0.589	طبيعي
سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة	كفاية رأس المال	0.999	9	0.376	طبيعي
	المؤشر الأول لجودة الأصول (WCR)	0.592	9	0.771	طبيعي
	المؤشر الثاني لجودة الأصول (TCR)	0.307	9	0.967	طبيعي
	الإدارة	0.421	9	0.880	طبيعي
	المؤشر الأول للربحية(ROA)	0.273	9	0.998	طبيعي
	المؤشر الثاني للربحية(ROE)	0.324	9	0.953	طبيعي

	السيولة	0.427	9	0.876	طبيعي
	الحساسية لمخاطر السوق	0.996	9	0.413	طبيعي
	تقييم CAMELS المركب	0.236	9	1.034	طبيعي
سيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر	المؤشر الأول لكفاية رأس المال	0.345	9	0.936	طبيعي
	المؤشر الثاني لكفاية رأس المال	0.743	9	0.681	طبيعي
	المؤشر الأول لجودة الأصول (WCR)	0.843	9	0.616	طبيعي
	المؤشر الثاني لجودة الأصول (TCR)	0.575	9	0.781	طبيعي
	الإدارة	0.493	9	0.832	طبيعي
	المؤشر الأول للربحية(ROA)	0.837	9	0.620	طبيعي
	المؤشر الثاني للربحية(ROE)	0.235	9	1.035	طبيعي
	السيولة	0.826	9	0.628	طبيعي
	الحساسية لمخاطر السوق	0.937	9	0.535	طبيعي
	تقييم CAMELS المركب	0.606	9	0.762	طبيعي

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ قيمة معامل اختبار كولمجروف- سمرنوف **(Z)** لجميع متغيرات الدراسة قد تراوحت بين (0.376) و (1.093)، وبما أن مستوى المعنوية Sig المحسوب لجميع المتغيرات أكبر من (0.05) فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمّية.

بالنسبة للفرضيّة الرئيسة الأولى: "لم تقم المصارف عيّنة الدراسة بإتباع وتطبيق الأساليب والاجراءات والافصاحات الخاصّة بتوحيد الاعمال والتي تضمنها معيار التقارير المالية (IFRS 3)"، فقد تم اختبارها من خلال مقارنة الاجراءات المتبعة في عمليات توحيد الأعمال للمصارف العينة مع الاجراءات والتعليمات التي تضمنها معيار التقارير الماليّة رقم (3) الخاص بتوحيد الأعمال ونتج عن هذا الاختبار مايلي:

- قام البنك الأهلي الأردني وبنك قطر الوطني عملياً باتباع الاجراءات والتعليمات التي تضمنها معيار التقارير المالية رقم (3) والخاص بتوحيد الأعمال ولم يقم البنك الأهلي المصري وبنك مصر باتباع هذه الاجراءات والتعليمات، كما أنّه لم يقم أي من المصارف العينة بالتقيّد بالافصاحات التي تطلبها هذا المعيار.

اختبار T للعينات الزوجيّة (Paired Sample T-test):

حيث يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين المتوسط قبل توحيد الأعمال و بعده لنفس العنصر، و سيتم إجراء هذا الاختبار لكل عنصر من عناصر camels ولتقييم camels المركب ككل ولكل مفردة من العينة كما يلي:

- **اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المصارف عينة الدراسة قبل توحيد الأعمال وبعده وفقاً لنموذج CAMELS.

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسة نقوم أولاً باختبار الفرضيات الفرعية المكونة لها كما يلي:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.

يشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) لكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف عينة الدراسة وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (71) اختبار(Paired Sample T-Test) لكفاية رأس المال

	كفاية رأس المال	قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
						الأدنى	الأعلى
البنك الأهلي الأردني	المؤشر الأول	5.911	3	0.022	4.64750	-0.43407-	9.72907
	المؤشر الثاني	7.739	3	0.031	4.51500	-0.73139-	9.76139
البنك الأهلي المصري	ـــــ	7.067	3	0.006	-1.17500-	-1.70411-	-0.64589-
بنك مصر	ـــــ	6.526	3	0.016	0.595000	-0.154565	1.344566
بنك قطر الوطني	المؤشر الأول	0.929	3	0.422	-2.40000	-10.62422	5.82422
	المؤشر الثاني	0.592	3	0.595	-1.125000	-7.167982	4.917982

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (71) ما يلي:

- بالنسبة لكل من البنك الأهلي الأردني والبنك الأهلي المصري وبنك مصر إنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق في كفاية رأس المال ولصالح الفترة اللاحقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels بالنسبة لهذه البنوك، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة، إذاً توجد فروق في كفاية رأس المال قبل توحيد الأعمال وبعده ناتجة عن توحيد الأعمال.
- أمّا بالنسبة لبنك قطر الوطني فنلاحظ بأنّ قيمة T المحسوبة أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في كفاية رأس المال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم قبول الفرضية

العدميّة ورفض الفرضية البديلة، إذاً لا توجد فروق في كفاية رأس المال قبل توحيد الأعمال وبعده ناتجة عن توحيد الأعمال بالنسبة لهذا المصرف.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأصول لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.

يشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) لجودة الأصول بالنسبة للمصارف عينة الدراسة وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (72) اختبار(Paired Sample T-Test) لجودة الأصول

	جودة الأصول	قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
						الأدنى	الأعلى
البنك الأهلي الأردني	WCR	26.857	3	0.000	-25.27500	-28.26995	-22.28004
	TCR	2.234	3	0.112	3.937500	-1.672479	9.547479
البنك الأهلي المصري	WCR	4.196	3	0.025	11.07250	2.67405	19.47095
	TCR	2.476	3	0.090	3.90750	-1.11434-	8.92934
بنك مصر	WCR	4.261	3	0.026	11.272500	-17.17502	39.720025
	TCR	11.589	3	0.008	13.08500	-57.66888	83.83888
بنك قطر الوطني	WCR	1.109	3	0.063	5.8250000	3.7898304	7.8601696
	TCR	11.589	3	0.008	13.08500	-57.66888	83.83888

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (72) ما يلي:

- بالنسبة للبنك الأهلي الأردني إنّ قيمة T المحسوبة (26.857) أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig (0.000) أصغر من 0.05 بالنسبة للمؤشر الأول لجودة الأصول (WCR) مما يدل على وجود فروق في المؤشر الأول لجودة الأصول ولصالح الفترة اللاحقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة، وأنّ قيمة T المحسوبة (2.234) أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig (0.112) أكبر من 0.05 بالنسبة للمؤشر الثاني لجودة الأصول (TCR) مما يدل على عدم وجود فروق في المؤشر الثاني لجودة الأصول ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدميّة ورفض الفرضية البديلة.

- بالنسبة للبنك الأهلي المصري إنّ قيمة T المحسوبة (4.196) أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig (0.025) أصغر من 0.05 بالنسبة للمؤشر الأول لجودة الأصول (WCR) مما يدل على وجود فروق في المؤشر الأول لجودة الأصول ولصالح الفترة السابقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة، وأنّ قيمة T المحسوبة (2.476) أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig (0.090) أكبر من 0.05 بالنسبة للمؤشر الثاني لجودة الأصول (TCR) مما يدل على عدم وجود فروق في المؤشر الثاني لجودة الأصول ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدميّة ورفض الفرضية البديلة.
- بالنسبة لبنك مصر بأنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig (0.026) أصغر من 0.05 بالنسبة لمؤشري جودة الأصول (WCR) و(TCR) مما يدل على وجود فروق في جودة الأصول ولصالح الفترة السابقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة لبنك قطر الوطني إنّ قيمة T المحسوبة أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أكبر من 0.05 بالنسبة لمؤشري جودة الأصول (WCR) و(TCR) مما يدل على عدم وجود فروق في جودة الأصول ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدميّة ورفض الفرضية البديلة.

- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الإدارة لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.

يشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) لجودة الإدارة بالنسبة للمصارف عينة الدراسة وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (73) اختبار(Paired Sample T-Test) لجودة الإدارة

	جودة الإدارة	قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
						الأدنى	الأعلى
البنك الأهلي الأردني	ـــــ	4.586	3	0.019	-29.85000	-50.56224	-9.137754

البنك الأهلي المصري	——	2.340	3	0.076	-1.71500-	-17.72656-	14.29656
بنك مصر	——	5.736	3	0.031	-13.43750	-38.06668	11.191685
بنك قطر الوطني	——	2.532	3	0.085	8.5750000	-2.201058	19.3510588

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (73) ما يلي:

- بالنسبة لكل من البنك الأهلي الأردني وبنك مصر إنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق إحصائية في جودة الإدارة لدى البنكين ولصالح الفترة اللاحقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة لكل من البنك الأهلي المصري وبنك قطر الوطني إنّ قيمة T المحسوبة أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في جودة الإدارة لدى البنكين ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدميّة ورفض الفرضية البديلة.

- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الربحيّة لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.

يشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) للربحيّة بالنسبة للمصارف عينة الدراسة وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (74) اختبار(Paired Sample T-Test) للربحيّة

	الربحيّة	قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
						الأدنى	الأعلى
البنك الأهلي الأردني	ROA	5.305	3	0.013	0.8160250	0.3265076	1.3055424
	ROE	5.901	3	0.030	8.1331750	1.4973653	14.7689847
البنك الأهلي المصري	ROA	4.3856	3	0.010	-0.12000-	-0.39561-	0.15561
	ROE	3.3519	3	0.048	-0.89750-	-9.01367-	7.21867
بنك مصر	ROA	4.018	3	0.044	0.0575000	-0.122233	0.2372331
	ROE	7.648	3	0.033	0.8575000	-3.353891	5.0688914
بنك قطر الوطني	ROA	1.392	3	0.063	-0.525000	-1.017594	-0.032405
	ROE	2.149	3	0.121	-2.200000	-5.458447	1.0584479

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (74) ما يلي:

- بالنسبة لكل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر إنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أصغر من 0.05 بالنسبة لمؤشري الربحية (ROA) و (ROE) مما يدل على وجود فروق إحصائية في الربحيّة لدى البنكين ولصالح الفترة اللاحقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة للبنك الأهلي المصري إنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أصغر من 0.05 بالمسبة لمؤشري الربحية (ROA) و (ROE) مما يدل على وجود فروق إحصائية في الربحيّة ولصالح الفترة السابقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة لبنك قطر الوطني إنّ قيمة T المحسوبة أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أكبر من 0.05 بالنسبة لمؤشري الربحية (ROA) و (ROE) مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في الربحية ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدميّة ورفض الفرضية البديلة.

- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في السيولة لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.

يشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) للسيولة بالنسبة للمصارف عينة الدراسة وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (75) اختبار(Paired Sample T-Test) للسيولة

	السيولة	قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
						الأدنى	الأعلى
البنك الأهلي الأردني	ـــــ	3.473	3	0.040	-19.67000	-37.69566	-1.644337
البنك الأهلي المصري	ـــــ	2.558	3	0.077	-5.34500-	-7.93879-	-2.75121-
بنك مصر	ـــــ	5.601	3	0.040	2.5650000	-11.01557	16.1455746
بنك قطر الوطني	ـــــ	3.727	3	0.034	-10.20000	-18.90909	-1.490905

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (75) ما يلي:

- بالنسبة لكل من البنك الأهلي الأردني وبنك قطر الوطني إنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق إحصائية في السيولة لدى البنكين لصالح الفترة السابقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة للبنك الأهلي المصري إنّ قيمة T المحسوبة أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في السيولة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدميّة ورفض الفرضية البديلة.
- بالنسبة لبنك مصر إنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق إحصائية في السيولة ولصالح الفترة اللاحقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة.

- اختبار الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحساسيّة لمخاطر السوق لمصارف العينة قبل توحيد الأعمال وبعده.

يشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) للسيولة بالنسبة للمصارف عينة الدراسة وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (76) اختبار(Paired Sample T-Test) للحساسية لمخاطر السوق

	الحساسية لمخاطر السوق	قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
						الأدنى	الأعلى
البنك الأهلي الأردني	ـــــ	2.162	3	0.075	5.0625000	1.1911186	8.9338814
البنك الأهلي المصري	ـــــ	0.289	3	0.791	1.09750	-10.97102-	13.16602
بنك مصر	ـــــ	5.196	3	0.014	15.1950000	5.8879495	24.5020505
بنك قطر الوطني	ـــــ	1.567	3	0.090	-1.167500	-7.720768	5.3857689

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (76) ما يلي:

- بالنسبة لكل من البنك الأهلي الأردني والبنك الأهلي المصري وبنك قطر الوطني إنّ قيمة T المحسوبة أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في الحساسية لدى هذه البنوك ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدميّة ورفض الفرضية البديلة.
- بالنسبة لبنك مصر إنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق إحصائية في الحساسية ولصالح الفترة السابقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج camels، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة.

- **وبعد اختبار الفرضيات الفرعيّة نقوم باختبار الفرضية الرئيسة الثانية (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المصارف عينة الدراسة قبل توحيد الأعمال وبعده وفقاً لنموذج CAMELS) كما يلي:**

يشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) لتقييم CAMELS المركب الذي يقيس الأداء الكلي بالنسبة للمصارف عينة الدراسة وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (77) اختبار(Paired Sample T-Test) لتقييم CAMELS المركب

	تقييم CAMELS المركب	قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
						الأدنى	الأعلى
البنك الأهلي الأردني	ـــــ	3.376	3	0.043	-0.58250	-1.13163	-0.03337
البنك الأهلي المصري	ـــــ	1.434	3	0.247	0.20500	-0.25001	0.66001
بنك مصر	ـــــ	0.234	3	0.830	0.04000	-0.50288	0.58288
بنك قطر الوطني	ـــــ	2.517	3	0.339	0.33500	0.03183	0.63817

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (77) ما يلي:

- بالنسبة للبنك الأهلي الأردني إنّ قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق إحصائية في تقييم camels المركب ولصالح الفترة اللاحقة مما يشير إلى تحسن في الأداء خلال تلك الفترة ناتج عن توحيد الأعمال، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة.

- بالنسبة لكل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك قطر الوطني إنّ قيمة T المحسوبة أصغر من T الجدوليّة (3.182) عند درجة حريّة (3) وبمستوى معنوية Sig أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في تقييم camels المركب وبالتالي عم تحسن في الأداء لدى هذه البنوك ناتج عن توحيد الأعمال ، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدميّة ورفض الفرضية البديلة.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

- بالنسبة لدمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني بينت نتائج الاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية ولصالح الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال لكل من كفاية رأس المال وجودة الأصول (بحسب نسبة التصنيف المرجح WCR) وجودة الإدارة والربحيّة مما يعني أنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن هذه العناصر و وجود فروق إحصائية في السيولة لصالح الفترة السابقة مما يعني أن توحيد الأعمال أدى إلى تراجع هذا العنصر وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في جودة الأصول (بحسب نسبة إجمالي التصنيف TCR) وفي الحساسيّة لمخاطر السوق أي أنّ توحيد الأعمال لم يؤثر على هذه العناصر، كما يوجد أيضاً فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم camels المركب ولصالح الفترة اللاحقة أي أن توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن الأداء.
- بالنسبة لدمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري وجود فروق في كفاية رأس المال لصالح الفترة اللاحقة أي أنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن في الكفاية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائيّة ولصالح الفترة السابقة في كل من جودة الأصول (بحسب نسبة التصنيف المرجح WCR) والربحية أي أن توحيد الأعمال أدى إلى تراجع هذه العناصر وعدم وجود فروق إحصائيّة في كل من جودة الأصول (بحسب نسبة إجمالي التصنيف TCR) وجودة الإدارة والسيولة والحساسيّة لمخاطر السوق أي أن توحيد الأعمال لم يؤثر على هذه العناصر، وأيضاً عدم وجود فروق إحصائية في تقييم camels المركب أي أن توحيد الأعمال لم يؤدي إلى فروق في الأداء.
- بالنسبة لسيطرة بنك مصر على بنك القاهرة وجود فروق إحصائية لصالح الفترة اللاحقة في كل من كفاية رأس المال والإدارة والربحيّة والسيولة مما يعني أن توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن هذه العناصر، ووجود فروق إحصائيّة ولصالح الفترة السابقة في كل من جودة الأصول والحساسيّة لمخاطر السوق مما يعني أن توحيد الأعمال قد أدى إلى تراجع هذه العناصر، وأيضاً

عدم وجود فروق إحصائية في تقييم camels المركب أي أن توحيد الأعمال لم يؤدي إلى فروق في الأداء.

- بالنسبة لسيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر وجود فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح الفترة السابقة في السيولة أي أن توحيد الأعمال قد أدى إلى تراجع هذا العنصر، وعدم وجود فروق إحصائية في كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحيّة والحساسيّة لمخاطر السوق أي أنّ توحيد الأعمال لم يؤثر على هذه العناصر، وأيضاً عدم وجود فروق إحصائية في تقييم camels المركب أي أن توحيد الأعمال لم يؤدي إلى فروق في الأداء.

- **الفرضية الرئيسة الثالثة:** لا يعتبر نموذج camels نموذج ملائم لتقييم ومقارنة الأداء بالنسبة لحالات توحيد الأعمال للمصارف عينة الدراسة.

ومن خلال نتائج الدراسة الاحصائيّة السابقة المتعلقة بالفرضيّة الرئيسة الثانية يتبيّن وجود تطابق وتوافق تام بين نتائج الدراسة التحليليّة المتعلقة بتطبيق نموذج **camels** بالنسبة لجميع عناصر هذا النموذج وبين نتائج الدراسة الاحصائيّة لتلك العناصر، وبالتالي فإننا نرفض فرضيّة العدم القائلة بعدم ملاءمة نموذج **camels** ونقبل الفرضيّة البديلة، أي أنّه يمكن اعتبار نموذج **camels** نموذج جيد وملائم لتقييم ومقارنة الأداء بالنسبة لحالات توحيد الأعمال للمصارف عينة الدراسة.

اختبار T للعينات المستقلة (Independent Samples T-test):

حيث يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين المتوسطات الخاصة بعناصر نموذج camels و نموذج camels المركب خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، لمعرفة مدى تأثر هذه العناصر بشكل توحيد الأعمال، فقد أعطيت حالات الاندماج رقم (1) وحالات السيطرة رقم (2) ويقابلها متوسط الفترة اللاحقة لكل عنصر ولكل مفردة من العينة كما يلي:

- **اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:** لا توجد فروق معنويّة بين أداء المصارف عينة الدراسة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسة نقوم أولاً باختبار الفرضيات الفرعية المكونة لها كما يلي:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق معنويّة بين كفاية رأس المال لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية لعنصر كفاية رأس المال في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعاً تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (78) الاحصاءات الوصفية لكفاية رأس المال تبعاً لنوع توحيد الأعمال

كفاية رأس المال	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	8.456250	7.3768915	5.2162500
	السيطرة	10.041250	8.5860441	6.0712500

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (78) يتبيّن أنّ متوسط نسبة كفاية راس المال لحالات الاندماج كان (8.456250) بينما كان متوسط نسبة كفاية رأس المال لحالات السيطرة كان (10.041250) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في نسبة كفاية رأس المال بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (79) اختبار T للعينات المستقلة لكفاية رأس المال تبعاً لنوع توحيد الأعمال

كفاية رأس المال	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.877	0.000	-0.198	2	0.861	-1.585000	-36.0248	32.8548
عدم تجانس التباينات			-0.198	1.956	0.862	-1.585000	-36.7846	33.6146

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.000) وبما أنها أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بعدم وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الثاني حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.198) عند درجة حرية (1.956) وبمستوى معنوية (0.862) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في كفاية رأس المال، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية في كفاية رأس المال تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق معنويّة بين جودة الأصول لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية للمؤشر الأول لعنصر جودة الأصول (نسبة التصنيف المرجح (WCR)) في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعة تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (80) الاحصاءات الوصفية لنسبة التصنيف المرجح (WCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال

نسبة التصنيف المرجح (WCR)	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	46.528750	27.6779272	19.5712500
	السيطرة	41.351250	41.8271339	29.5762500

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (80) يتبيّن أنّ متوسط نسبة التصنيف المرجح (WCR) لحالات الاندماج كان (46.528750) بينما كان متوسط نسبة التصنيف المرجح (WCR) لحالات السيطرة كان (41.351250) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في نسبة التصنيف بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (81) اختبار T للعينات المستقلة لنسبة التصنيف المرجح (WCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال

نسبة التصنيف المرجح (WCR)	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.105	0.752	0.146	2	0.897	5.1775000	-147.4174	157.77242
عدم تجانس التباينات			0.146	1.735	0.899	5.1775000	-172.09746	182.45246

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.752) وبما أنها أكبر من 0.05 نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الأول حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.146) عند درجة حرية (2) وبمستوى معنوية (0.897) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في نسبة التصنيف المرجح (WCR) ، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية في نسبة التصنيف المرجح (WCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

كما يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية للمؤشر الثاني لعنصر جودة الأصول (نسبة إجمالي التصنيف (TCR)) في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعة تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (82) الاحصاءات الوصفية لنسبة إجمالي التصنيف (TCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال

نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	5.031250	0.6346283	0.4487500
	السيطرة	11.991250	14.8722234	10.5162500

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (82) يتبيّن أنّ متوسط نسبة إجمالي التصنيف (TCR) لحالات الاندماج كان (5.031250) بينما كان نسبة إجمالي التصنيف (TCR) لحالات السيطرة كان (11.991250) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في نسبة إجمالي التصنيف بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (83) اختبار T للعينات المستقلة لنسبة إجمالي التصنيف (TCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال

نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.902	0.000	-0.661	2	0.576	-6.960000	-52.248949	38.3289490
عدم تجانس التباينات			-0.661	1.004	0.628	-6.960000	-139.56184	125.64184

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.000) وبما أنها أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بعدم وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الثاني حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.661) عند درجة حرية (1.004) وبمستوى معنوية (0.628) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في نسبة إجمالي التصنيف (TCR)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية في نسبة إجمالي التصنيف (TCR) تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة الإدارة لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية لعنصر الإدارة في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعاً تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (84) الاحصاءات الوصفية للإدارة تبعاً لنوع توحيد الأعمال

الإدارة	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	67.907500	2.8390337	2.0075000
	السيطرة	56.985000	31.7632366	22.4600000

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (84) يتبيّن أنّ متوسط نسبة الإدارة لحالات الاندماج كان (67.907500) بينما كان متوسط نسبة الإدارة لحالات السيطرة كان (56.985000) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في نسبة الإدارة بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (85) اختبار T للعينات المستقلة للإدارة تبعاً لنوع توحيد الأعمال

الإدارة	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.901	0.000	0.484	2	0.676	10.9225000	-86.1003	107.9453
عدم تجانس التباينات			0.484	1.016	0.712	10.9225000	-265.165	287.0103

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.000) وبما أنها أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بعدم وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الثاني حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.484) عند درجة حرية (1.016) وبمستوى معنوية (0.712) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في الإدارة، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية في الإدارة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق معنويّة بين الربحيّة لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية للمؤشر الأول لعنصر للربحية (العائد على إجمالي الأصول (ROA)) في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعة تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (86) الاحصاءات الوصفية للعائد على إجمالي الأصول (ROA) تبعاً لنوع توحيد الأعمال

العائد على إجمالي الأصول (ROA)	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	0.532938	0.4354894	0.3079375
	السيطرة	1.047500	1.2056171	0.8525000

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (86) يتبيّن أنّ متوسط العائد على إجمالي الأصول (ROA) لحالات الاندماج كان (0.532938) بينما كان متوسط العائد على إجمالي الأصول (ROA) لحالات السيطرة كان (1.047500) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في العائد على إجمالي الأصول (ROA) بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (87)اختبار T للعينات المستقلة للعائد على إجمالي الأصول (ROA) تبعاً لنوع توحيد الأعمال

العائد على إجمالي الأصول (ROA)	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.118	0.503	-0.568	2	0.627	-0.514562	-4.41453	3.3854113
عدم تجانس التباينات			-0.568	1.257	0.655	-0.514562	-7.72376	6.6946439

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.503) وبما أنها أكبر من 0.05 نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الأول حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.568) عند درجة حرية (2) وبمستوى معنوية (0.627) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في العائد على إجمالي الأصول (ROA)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية في للعائد على إجمالي الأصول (ROA) تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

و يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية للمؤشر الثاني لعنصر للربحية (العائد على حقوق الملكيّة (ROE)) في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعة تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (88) الاحصاءات الوصفية للعائد على حقوق الملكيّة (ROE) تبعاً لنوع توحيد الأعمال

العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	7.506350	0.7691200	0.5438500
	السيطرة	11.312500	8.9625785	6.3375000

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (88) يتبيّن أنّ متوسط العائد على حقوق الملكيّة (ROE) لحالات الاندماج كان (7.506350) بينما كان متوسط العائد على حقوق الملكيّة (ROE) لحالات السيطرة كان (11.312500) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في العائد على حقوق الملكيّة (ROE) بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (89) اختبار T للعينات المستقلة للعائد على حقوق الملكيّة (ROE) تبعاً لنوع توحيد الأعمال

العائد على حقوق الملكيّة (ROE)	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.983	0.000	-0.598	2	0.610	-3.806150	-31.1744	23.56213
عدم تجانس التباينات			-0.598	1.015	0.656	-3.806150	-81.9077	74.29542

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.000) وبما أنها أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الثاني حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.598) عند درجة حرية (1.015) وبمستوى معنوية (0.656) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في العائد على حقوق الملكيّة (ROE)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية في العائد على حقوق الملكيّة (ROE) تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق معنويّة بين السيولة لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية لعنصر السيولة في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعاً تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (90) الاحصاءات الوصفية للسيولة تبعاً لنوع توحيد الأعمال

السيولة	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	13.935000	11.4339167	8.0850000
	السيطرة	9.772500	3.5850314	2.5350000

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (90) يتبيّن أنّ متوسط نسبة السيولة لحالات الاندماج كان (13.935000) بينما كان متوسط نسبة السيولة لحالات السيطرة كان (9.772500) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في السيولة بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (91) اختبار T للعينات المستقلة للسيولة تبعاً لنوع توحيد الأعمال

السيولة	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.780	0.000	0.491	2	0.672	4.1625000	-32.2943	40.61931
عدم تجانس التباينات			0.491	1.195	0.698	4.1625000	-69.7275	78.05253

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.000) وبما أنها أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الثاني حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.491) عند درجة حرية (1.195) وبمستوى معنوية (0.698) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في السيولة، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية في السيولة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

- اختبار الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد فروق معنويّة بين الحساسية لمخاطر السوق لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية لعنصر الحساسية في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعاً تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (92) الاحصاءات الوصفية للحساسية لمخاطر السوق تبعاً لنوع توحيد الأعمال

الحساسية لمخاطر السوق	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	20.676250	7.3203230	5.1762500
	السيطرة	28.772500	20.4919545	14.4900000

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (92) يتبيّن أنّ متوسط نسبة الحساسية لمخاطر السوق لحالات الاندماج كان (20.676250) بينما كان متوسط نسبة الحساسية لمخاطر السوق لحالات السيطرة كان (28.772500) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في الحساسية لمخاطر السوق بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (93) اختبار T للعينات المستقلة للحساسية لمخاطر السوق تبعاً لنوع توحيد الأعمال

الحساسية لمخاطر السوق	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.998	0.000	-0.526	2	0.651	-8.09625	-74.3003	58.10781
عدم تجانس التباينات			-0.526	1.251	0.677	-8.09625	-131.421	115.2291

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.000) وبما أنها أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الثاني حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.526−) عند درجة حرية (1.251) وبمستوى معنوية (0.677) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في الحساسية لمخاطر السوق، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية في الحساسية لمخاطر السوق تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

وبعد اختبار الفرضيات الفرعيّة نقوم باختبار الفرضية الرئيسة الثالثة (لا توجد فروق معنويّة بين أداء المصارف عينة الدراسة في الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال) كما يلي:

يبين الجدول التالي الاحصاءات الوصفية لتقييم camels المركب في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال موزعاً تبعاً لنوع توحيد الأعمال كما يلي:

جدول رقم (94) الاحصاءات الوصفية لتقييم camels المركب تبعاً لنوع توحيد الأعمال

تقييم camels المركب	نوع توحيد الأعمال	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean
	الاندماج	2.7500	0.77782	0.55000
	السيطرة	2.9500	1.34350	0.95000

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (94) يتبيّن أنّ متوسط تقييم camels المركب لحالات الاندماج كان (2.7500) بينما كان متوسط تقييم camels المركب لحالات السيطرة كان (2.9500) خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، مما يشير إلى فروق في تقييم camels المركب بين حالات الاندماج وحالات السيطرة، ويتم التأكد من معنوية هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (95) اختبار T للعينات المستقلة لتقييم camels المركب تبعاً لنوع توحيد الأعمال

تقييم camels المركب	Levene's Test for Equality of Variances		قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.					الأدنى	الأعلى
تجانس التباينات	0.990	0.000	-0.182	2	0.872	-0.20000	-4.92313	4.52313
عدم تجانس التباينات			-0.182	1.603	0.876	-0.20000	-6.24353	5.84353

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ قيمة المعنوية في اختبار **Leven's** كانت (0.000) وبما أنها أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود تجانس في التباينات، وبالتالي نعتمد النتائج في السطر الثاني حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة (0.182−) عند درجة حرية (1.603) وبمستوى معنوية (0.876) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية في تقييم camels المركب، مما يشير إلى عدم وجود فروق احصائية في الأداء خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال تبعاً لنوع توحيد الأعمال.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:

– عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والربحيّة والسيولة والحساسيّة لمخاطر السوق بين مصارف العينة خلال الفترة اللاحقة تبعاً لنوع

توحيد الأعمال أي أنّ نوع توحيد الأعمال لم يكن له أي دور في التأثير الذي يمكن أن يحدثه توحيد الأعمال في تلك العناصر.

- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائيّة في تقييم camels المركب بين مصارف العينة خلال الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال أي أنّ نوع توحيد الأعمال لم يكن له أي دور في التأثير الذي يمكن أن يحدثه توحيد الأعمال في أداء هذه المصارف.

تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA):

حيث يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين المتوسطات الخاصة بعناصر نموذج camels وتقييم camels المركب خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال لجميع بنوك العينة، لمعرفة الفروق بين بنوك العينة ومدى معنويتها، لذلك فقد أعطي البنك الأهلي الأردني رقم (1) و البنك الأهلي المصري رقم (2) وبنك مصر رقم (3) وبنك قطر الوطني رقم (4) ويقابلها مشاهدات الفترة اللاحقة لكل عنصر ولكل مفردة من العينة كما يلي:

- **اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة:** لا توجد فروق معنويّة بين أداء المصارف عينة الدراسة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسة نقوم أولاً باختبار الفرضيات الفرعية المكونة لها كما يلي:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق معنويّة بين كفاية رأس المال لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

لإجراء اختبار التباين الأحادي (One-way ANOVA) على كفاية رأس المال بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار **Levene** كما يلي:

جدول رقم (96) اختبار Levene لتجانس البيانات لكفاية رأس المال

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
5.065	**3**	**12**	**0.075**

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنَّ قيمة اختبار Levene للتجانس (5.065) بمستوى معنوية (0.075) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (97) اختبار تحليل التباين (ANOVA) لكفاية رأس المال

كفاية رأس المال	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	569.243	3	189.748	99.963	0.000
داخل المجموعات	22.778	12	1.898		
المجموع	592.021	15			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة **(F)** المحسوبة (99.963) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود فروق إحصائية في كفاية رأس المال بين مصارف العينة، ولكشف مصدر هذه الفروق نقوم بتطبيق اختبار **(Tukey H.S.D)** للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (98) اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في كفاية رأس المال

المجموعات		متوسط الاختلافات Mean Difference	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	Sig.	القرار الإحصائي
البنك الأهلي الأردني	البنك الأهلي المصري	10.73000*	0.97421	0.000	دالة
	بنك مصر	10.00000*	0.97421	0.000	دالة
	بنك قطر الوطني	−2.78000	0.97421	0.061	غير دالة
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي الأردني	−10.73000*	0.97421	0.000	دالة
	بنك مصر	-0.73000	0.97421	0.875	غير دالة
	بنك قطر الوطني	−13.51000*	0.97421	0.000	دالة
بنك مصر	البنك الأهلي الأردني	−10.00000*	0.97421	0.000	دالة
	البنك الأهلي المصري	0.73000	0.97421	0.875	غير دالة
	بنك قطر الوطني	-12.78000*	0.97421	0.000	دالة
بنك قطر الوطني	البنك الأهلي الأردني	2.78000	0.97421	0.061	غير دالة
	البنك الأهلي المصري	13.51000*	0.97421	0.000	دالة
	بنك مصر	12.78000*	0.97421	0.000	دالة

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال بين البنك الأهلي الأردني و البنك الأهلي المصري، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (10.73) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال بين البنك الأهلي الأردني و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (10.00) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- عدم وجود فروق في كفاية رأس المال بين البنك الأهلي الأردني و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.061) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (2.78-) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- عدم وجود فروق في كفاية رأس المال بين البنك الأهلي المصري و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.875) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (0.73-) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال بين البنك الأهلي المصري و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (13.51-) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال بين بنك مصر و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (12.78-) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.

- مما سبق فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنويّة في كفاية رأس المال بين مصارف العينة، حيث كانت هذه الفروق لصالح بنك قطر الوطني.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق معنويّة بين جودة الأصول لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

لإجراء اختبار التباين الأحادي (One-way ANOVA) على المؤشر الأول لجودة الأصول (نسبة التصنيف المرجح (WCR)) بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار **Levene** كما يلي:

جدول رقم (99) اختبار Levene لتجانس البيانات لنسبة التصنيف المرجح (WCR)

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
3.452	**3**	**12**	**0.051**

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار **Levene** للتجانس (3.452) بمستوى معنوية (0.051) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (100) اختبار تحليل التباين (ANOVA) لنسبة التصنيف المرجح (WCR)

نسبة التصنيف المرجح (WCR)	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	**10169.533**	**3**	**3389.844**	**113.792**	**0.000**
داخل المجموعات	**357.477**	**12**	**29.790**		
المجموع	**10527.011**	**15**			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة **(F)** المحسوبة (113.792) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود فروق إحصائية في نسبة التصنيف المرجح (WCR) بين المصارف مفردات العينة، ولكشف مصدر هذه الفروق نقوم بتطبيق اختبار **(Tukey H.S.D)** للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (101) اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في نسبة التصنيف المرجح (WCR)

المجموعات		متوسط الاختلافات Mean Difference	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	Sig.	القرار الإحصائي
البنك الأهلي الأردني	البنك الأهلي المصري	-39.14250-*	3.85939	0.000	دالة
	بنك مصر	-43.97000-*	3.85939	0.000	دالة
	بنك قطر الوطني	15.18250*	3.85939	0.009	دالة
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي الأردني	39.14250*	3.85939	0.000	دالة
	بنك مصر	-4.82750-	3.85939	0.609	غير دالة
	بنك قطر الوطني	54.32500*	3.85939	0.000	دالة
بنك مصر	البنك الأهلي الأردني	43.97000*	3.85939	0.000	دالة
	البنك الأهلي المصري	4.82750	3.85939	0.609	غير دالة
	بنك قطر الوطني	59.15250*	3.85939	0.000	دالة
بنك قطر الوطني	البنك الأهلي الأردني	-15.18250-*	3.85939	0.009	دالة
	البنك الأهلي المصري	-54.32500-*	3.85939	0.000	دالة
	بنك مصر	-59.15250-*	3.85939	0.000	دالة

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح (WCR) بين البنك الأهلي الأردني و البنك الأهلي المصري، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (39.14250-) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح (WCR) بين البنك الأهلي الأردني و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (43.97000-) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح (WCR) بين البنك الأهلي الأردني و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (15.18250) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- عدم وجود فروق في نسبة التصنيف المرجح (WCR) بين البنك الأهلي المصري و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.609) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (4.82750-) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح (WCR) بين البنك الأهلي المصري و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (54.32500) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح (WCR) بين بنك مصر و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (59.15250) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.

و لإجراء اختبار التباين الأحادي (One-way ANOVA) على المؤشر الثاني لجودة الأصول (نسبة إجمالي التصنيف (TCR)) بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار **Levene** كما يلي:

جدول رقم (102) اختبار Levene لتجانس البيانات لنسبة إجمالي التصنيف (TCR)

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
3.82829	**3**	**12**	**0.074**

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار **Levene** للتجانس (3.82829) بمستوى معنوية (0.074) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (103) اختبار تحليل التباين (ANOVA) لنسبة إجمالي التصنيف (TCR)

نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	1080.110	3	360.037	0.827	0.504
داخل المجموعات	5225.928	12	435.494		
المجموع	6306.037	15			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة **(F)** المحسوبة (0.827) عند مستوى دلالة (0.504) وهي أكبر من 0.05 مما يؤكد عدم وجود فروق إحصائية في نسبة إجمالي التصنيف (TCR) بين المصارف مفردات العينة.

- مما سبق فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنويّة في جودة الأصول بين مصارف العينة فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR)، حيث كانت هذه الفروق لصالح بنك قطر الوطني. وعدم وجود فروق معنويّة في جودة الأصول بين مصارف العينة فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (TCR).

- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق معنويّة بين جودة الإدارة لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

لإجراء اختبار التباين الأحادي (One-way ANOVA) على جودة الإدارة بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار **Levene** كما يلي:

جدول رقم (104) اختبار Levene لتجانس البيانات لجودة الإدارة

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
1.313	3	12	0.316

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار **Levene** للتجانس (1.313) بمستوى معنوية (0.316) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (105) اختبار تحليل التباين (ANOVA) لجودة الإدارة

جودة الإدارة	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	4545.057	3	1515.019	13.984	0.000
داخل المجموعات	1300.074	12	108.340		
المجموع	5845.131	15			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة (**F**) المحسوبة (13.984) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود فروق إحصائية في جودة الإدارة بين مصارف العينة، ولكشف مصدر هذه الفروق نقوم بتطبيق اختبار (**Tukey H.S.D**) للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (106) اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في جودة الإدارة

المجموعات		متوسط الاختلافات Mean Difference	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	Sig.	القرار الإحصائي
البنك الأهلي الأردني	البنك الأهلي المصري	4.01500	7.36001	0.946	غير دالة
	بنك مصر	-9.53000-	7.36001	0.583	غير دالة
	بنك قطر الوطني	35.39000*	7.36001	0.002	دالة
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي الأردني	-4.01500-	7.36001	0.946	غير دالة
	بنك مصر	-13.54500-	7.36001	0.303	غير دالة
	بنك قطر الوطني	31.37500*	7.36001	0.005	دالة
بنك مصر	البنك الأهلي الأردني	9.53000	7.36001	0.583	غير دالة
	البنك الأهلي المصري	13.54500	7.36001	0.303	غير دالة
	بنك قطر الوطني	44.92000*	7.36001	0.000	دالة
بنك قطر الوطني	البنك الأهلي الأردني	-35.39000*	7.36001	0.002	دالة
	البنك الأهلي المصري	-31.37500*	7.36001	0.005	دالة
	بنك مصر	-44.92000*	7.36001	0.000	دالة

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ:

- عدم وجود فروق في جودة الإدارة بين البنك الأهلي الأردني و البنك الأهلي المصري، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.946) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (4.01500) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- عدم وجود فروق في جودة الإدارة بين البنك الأهلي الأردني و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.583) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (9.53000-) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الإدارة بين البنك الأهلي الأردني و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.002) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (35.39) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- عدم وجود فروق في جودة الإدارة بين البنك الأهلي المصري و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.303) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (13.54500-) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الإدارة بين البنك الأهلي المصري و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.005) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (31.37) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الإدارة بين بنك مصر و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (44.92) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.

- مما سبق فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق إحصائية في جودة الإدارة بين مصارف العينة، حيث كانت هذه الفروق لصالح بنك قطر الوطني.

- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق معنويّة بين ربحية مصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

لإجراء اختبار التباين الأحادي (One-way ANOVA) على المؤشر الأول للربحية (العائد على إجمالي الأصول (ROA)) بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار **Levene** كما يلي:

جدول رقم (107) اختبار Levene لتجانس البيانات للعائد على إجمالي الأصول (ROA)

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
3.282	3	12	0.058

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنَّ قيمة اختبار **Levene** للتجانس (3.282) بمستوى معنوية (0.058) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (108) اختبار تحليل التباين (ANOVA) للعائد على إجمالي الأصول (ROA)

العائد على إجمالي الأصول (ROA)	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	7.632	3	2.544	60.611	0.000
داخل المجموعات	0.504	12	0.042		
المجموع	8.135	15			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة **(F)** المحسوبة (60.611) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود فروق إحصائية في العائد على إجمالي الأصول (ROA) بين المصارف مفردات العينة، ولكشف مصدر هذه الفروق نقوم بتطبيق اختبار **(Tukey H.S.D)** للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (109) اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في العائد على إجمالي الأصول (ROA)

المجموعات		متوسط الاختلافات Mean Difference	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	Sig.	القرار الإحصائي
البنك الأهلي الأردني	البنك الأهلي المصري	0.61588*	0.14486	0.005	دالة
	بنك مصر	0.64588*	0.14486	0.004	دالة
	بنك قطر الوطني	-1.05913-*	0.14486	0.000	دالة
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي الأردني	-0.61588-*	0.14486	0.005	دالة
	بنك مصر	0.03000	0.14486	0.997	غير دالة
	بنك قطر الوطني	-1.67500-*	0.14486	0.000	دالة
بنك مصر	البنك الأهلي الأردني	-0.64588-*	0.14486	0.004	دالة
	البنك الأهلي المصري	-0.03000-	0.14486	0.997	غير دالة
	بنك قطر الوطني	-1.70500-*	0.14486	0.000	دالة
بنك قطر الوطني	البنك الأهلي الأردني	1.05913*	3.85939	0.000	دالة

	البنك الأهلي المصري	1.67500*	3.85939	0.000	دالة
	بنك مصر	1.70500*	3.85939	0.000	دالة

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على إجمالي الأصول (ROA) بين البنك الأهلي الأردني و البنك الأهلي المصري، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.005) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (0.61588) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على إجمالي الأصول (ROA) بين البنك الأهلي الأردني و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.004) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (0.64588) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على إجمالي الأصول (ROA) بين البنك الأهلي الأردني و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.05913−) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- عدم وجود فروق في العائد على إجمالي الأصول (ROA) بين البنك الأهلي المصري و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.997) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (0.03) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على إجمالي الأصول (ROA) بين البنك الأهلي المصري و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.67500−) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على إجمالي الأصول (ROA) بين بنك مصر و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.70500−) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.

ولإجراء اختبار التباين الأحادي (One−way ANOVA) على المؤشر الثاني للربحية (العائد على حقوق الملكية (ROE)) بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار **Levene** كما يلي:

جدول رقم (110) اختبار Levene لتجانس البيانات للعائد على حقوق الملكية (ROE)

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
3.430	3	12	0.052

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنّ قيمة اختبار **Levene** للتجانس (3.430) بمستوى معنوية (0.052) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (111) اختبار تحليل التباين (ANOVA) للعائد على حقوق الملكية (ROE)

العائد على حقوق الملكية (ROE)	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	381.625	3	127.208	25.466	0.000
داخل المجموعات	59.942	12	4.995		
المجموع	441.566	15			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة **(F)** المحسوبة (25.466) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود فروق إحصائية في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين المصارف مفردات العينة، ولكشف مصدر هذه الفروق نقوم بتطبيق اختبار **(Tukey H.S.D)** للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (112) اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في العائد على حقوق الملكية (ROE)

المجموعات		متوسط الاختلافات Mean Difference	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	Sig.	القرار الإحصائي
البنك الأهلي الأردني	البنك الأهلي المصري	1.08770	1.58037	0.900	غير دالة
	بنك مصر	3.07520	1.58037	0.261	غير دالة
	بنك قطر الوطني	-9.59980-*	1.58037	0.000	دالة
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي الأردني	-1.08770-	1.58037	0.900	غير دالة
	بنك مصر	1.98750	1.58037	0.605	غير دالة
	بنك قطر الوطني	-10.68750-*	1.58037	0.000	دالة
بنك مصر	البنك الأهلي الأردني	-3.07520-	1.58037	0.261	غير دالة
	البنك الأهلي المصري	-1.98750-	1.58037	0.605	غير دالة
	بنك قطر الوطني	-12.67500-*	1.58037	0.000	دالة

بنك قطر الوطني	البنك الأهلي الأردني	9.59980*	1.58037	0.000	دالة
	البنك الأهلي المصري	10.68750*	1.58037	0.000	دالة
	بنك مصر	12.67500*	1.58037	0.000	دالة

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- عدم وجود فروق في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين البنك الأهلي الأردني و البنك الأهلي المصري، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.900) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.08770) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- عدم وجود فروق في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين البنك الأهلي الأردني و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.261) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (3.07520) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين البنك الأهلي الأردني و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (9.59980-)وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- عدم وجود فروق في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين البنك الأهلي المصري و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.605) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.98750) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين البنك الأهلي المصري و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (10.68750-) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية (ROE) بين بنك مصر و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (12.67500-) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.

- مما سبق فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق إحصائية في الربحيّة بين مصارف العينة فيما يتعلق بكل من العائد على إجمالي الأصول (ROA) و العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث كانت هذه الفروق في المؤشرين لصالح بنك قطر الوطني.

- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق معنويّة بين سيولة المصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

لإجراء اختبار التباين الأحادي (One-way ANOVA) على السيولة بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار **Levene** كما يلي:

جدول رقم (113) اختبار Levene لتجانس البيانات للسيولة

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
2.702	**3**	**12**	**0.760**

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنَّ قيمة اختبار **Levene** للتجانس (2.702) بمستوى معنوية (0.760) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (114) اختبار تحليل التباين (ANOVA) للسيولة

السيولة	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	**643.653**	**3**	**214.551**	**12.091**	**0.001**
داخل المجموعات	**212.932**	**12**	**17.744**		
المجموع	**856.585**	**15**			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة **(F)** المحسوبة (12.091) عند مستوى دلالة (0.001) وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود فروق إحصائية في السيولة بين مصارف العينة، ولكشف مصدر هذه الفروق نقوم بتطبيق اختبار **(Tukey H.S.D)** للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (115) اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في السيولة

المجموعات		متوسط الاختلافات Mean Difference	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	Sig.	القرار الإحصائي
البنك الأهلي الأردني	البنك الأهلي المصري	16.17000*	2.97862	0.001	دالة
	بنك مصر	9.71250*	2.97862	0.030	دالة
	بنك قطر الوطني	14.78250*	2.97862	0.002	دالة
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي الأردني	-16.17000-*	2.97862	0.001	دالة
	بنك مصر	-6.45750-	2.97862	0.187	غير دالة

	بنك قطر الوطني	-1.38750-	2.97862	0.965	غير دالة
بنك مصر	البنك الأهلي الأردني	-9.71250-*	2.97862	0.030	دالة
	البنك الأهلي المصري	6.45750	2.97862	0.187	غير دالة
	بنك قطر الوطني	5.07000	2.97862	0.364	غير دالة
بنك قطر الوطني	البنك الأهلي الأردني	-14.78250-*	2.97862	0.002	دالة
	البنك الأهلي المصري	1.38750	2.97862	0.965	غير دالة
	بنك مصر	-5.07000-	2.97862	0.364	غير دالة

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السيولة بين البنك الأهلي الأردني و البنك الأهلي المصري، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.001) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (16.17000) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السيولة بين البنك الأهلي الأردني و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.030) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (9.71250) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السيولة بين البنك الأهلي الأردني و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.002) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (14.78250) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- عدم وجود فروق في السيولة بين البنك الأهلي المصري و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.187) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (6.45750−) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- عدم وجود فروق في السيولة بين البنك الأهلي المصري و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.965) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.38750−) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- عدم وجود فروق في السيولة بين بنك مصر و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.364) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (5.07) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.

- مما سبق فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق إحصائية في السيولة بين مصارف العينة، حيث كانت هذه الفروق لصالح البنك الأهلي الأردني.

- اختبار الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد فروق معنويّة بين حساسيّة مخاطر السوق لمصارف العينة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة.

لإجراء اختبار التباين الأحادي (One-way ANOVA) على الحساسية لمخاطر السوق بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار Levene كما يلي:

جدول رقم (116) اختبار Levene لتجانس البيانات لحساسية مخاطر السوق

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
1.625	**3**	**12**	**0.236**

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنَّ قيمة اختبار **Levene** للتجانس (1.625) بمستوى معنوية (0.236) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (117) اختبار تحليل التباين (ANOVA) لحساسية مخاطر السوق

الحساسية لمخاطر السوق	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	**2156.226**	**3**	**718.742**	**24.598**	**0.000**
داخل المجموعات	**350.628**	**12**	**29.219**		
المجموع	**2506.854**	**15**			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة **(F)** المحسوبة (24.598) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود فروق إحصائية في حساسية مخاطر السوق بين مصارف العينة، ولكشف مصدر هذه الفروق نقوم بتطبيق اختبار **(Tukey H.S.D)** للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (118) اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في الحساسية لمخاطر السوق

المجموعات		متوسط الاختلافات Mean Difference	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	Sig.	القرار الإحصائي
البنك الأهلي الأردني	البنك الأهلي المصري	-10.35250-	3.82224	0.078	غير دالة
	بنك مصر	-27.76250-*	3.82224	0.000	دالة
	بنك قطر الوطني	1.21750	3.82224	0.988	غير دالة
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي الأردني	10.35250	3.82224	0.078	غير دالة

	بنك مصر	-17.41000-*	3.82224	0.003	دالة
	بنك قطر الوطني	11.57000*	3.82224	0.045	دالة
بنك مصر	البنك الأهلي الأردني	27.76250*	3.82224	0.000	دالة
	البنك الأهلي المصري	17.41000*	3.82224	0.003	دالة
	بنك قطر الوطني	28.98000*	3.82224	0.000	دالة
بنك قطر الوطني	البنك الأهلي الأردني	-1.21750-	3.82224	0.988	غير دالة
	البنك الأهلي المصري	-11.57000-*	3.82224	0.045	دالة
	بنك مصر	-28.98000-*	3.82224	0.000	دالة

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- عدم وجود فروق في الحساسيّة لمخاطر السوق بين البنك الأهلي الأردني و البنك الأهلي المصري، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.078) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (10.35250−) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحساسيّة لمخاطر السوق بين البنك الأهلي الأردني و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (27.76250−) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- عدم وجود فروق في الحساسيّة لمخاطر السوق بين البنك الأهلي الأردني و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.988) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.21750) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحساسيّة لمخاطر السوق بين البنك الأهلي المصري و بنك مصر، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.003) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (17.41−) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي المصري.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحساسيّة لمخاطر السوق بين البنك الأهلي المصري و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.045) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (11.57) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحساسيّة لمخاطر السوق بين بنك مصر و بنك قطر الوطني، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (28.98) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.

- ومما سبق فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنويّة في الحساسيّة لمخاطر السوق بين مصارف العينة، حيث كانت هذه الفروق لصالح بنك قطر الوطني.

وبعد اختبار الفرضيات الفرعيّة نقوم باختبار الفرضية الرئيسة الرابعة (لا توجد فروق معنويّة بين أداء المصارف عينة الدراسة في الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة) كما يلي:

لإجراء اختبار التباين الأحادي (One-way ANOVA) على تقييم camels المركب بين المصارف مفردات العينة لا بدّ اولاً من اختبار تجانس التباينات من خلال اختبار Levene كما يلي:

جدول رقم (119) اختبار Levene لتجانس البيانات لتقييم camels المركب

قيمة التجانس Levene Statistic	درجة الحرية بين المجموعات df1	درجة الحرية داخل المجموعات df2	Sig.
2.861	3	12	0.081

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنَّ قيمة اختبار **Levene** للتجانس (2.861) بمستوى معنوية (0.081) وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في التباينات، ويمكن تطبيق اختبار تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

جدول رقم (120) اختبار تحليل التباين (ANOVA) لتقييم camels المركب

تقييم camels المركب	مجموع مربعات الانحرافات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط مربعات الانحرافات Mean Square	قيمة F	Sig.
بين المجموعات	9.589	3	3.196	118.499	0.000
داخل المجموعات	0.324	12	0.027		
المجموع	9.912	15			

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يلاحظ أنّ قيمة (**F**) المحسوبة (118.499) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود فروق إحصائية في تقييم camels المركب بين مصارف العينة، ولكشف مصدر هذه الفروق نقوم بتطبيق اختبار (**Tukey H.S.D**) للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (121) اختبار (Tukey H.S.D) لتحديد مصدر الفروق في تقييم camels المركب

المجموعات		متوسط الاختلافات Mean Difference	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	Sig.	القرار الإحصائي
البنك الأهلي الأردني	البنك الأهلي المصري	-1.08250*	0.11613	0.000	دالة
	بنك مصر	-1.71000*	0.11613	0.000	دالة
	بنك قطر الوطني	0.16500	0.11613	0.511	غير دالة
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي الأردني	1.08250*	0.11613	0.000	دالة
	بنك مصر	-0.62750*	0.11613	0.001	دالة
	بنك قطر الوطني	1.24750*	0.11613	0.000	دالة
بنك مصر	البنك الأهلي الأردني	1.71000*	0.11613	0.000	دالة
	البنك الأهلي المصري	0.62750*	0.11613	0.001	دالة
	بنك قطر الوطني	1.87500*	0.11613	0.000	دالة
بنك قطر الوطني	البنك الأهلي الأردني	-0.16500	0.11613	0.511	غير دالة
	البنك الأهلي المصري	-1.24750-*	0.11613	0.000	دالة
	بنك مصر	-1.87500-*	0.11613	0.000	دالة

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم camels المركب بين البنك الأهلي الأردني و البنك الأهلي المصري، مما يشير إلى فروق في الأداء بين البنكين، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.08250−) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح أداء البنك الأهلي الأردني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم camels المركب بين البنك الأهلي الأردني و بنك مصر، مما يشير إلى فروق في الأداء بين البنكين، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.71000−) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي الأردني.
- عدم وجود فروق في تقييم camels المركب بين البنك الأهلي الأردني و بنك قطر الوطني، مما يشير إلى عدم وجود فروق في الأداء بين البنكين، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.511) وهي أكبر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (0.16500) ولكنها نسبة غير دالة إحصائياً.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم camels المركب بين البنك الأهلي المصري و بنك مصر، مما يشير إلى فروق في الأداء بين البنكين، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.001) وهي

أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (0.62750−) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح البنك الأهلي المصري.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في تقييم camels المركب بين البنك الأهلي المصري و بنك قطر الوطني، مما يشير إلى فروق في الأداء بين البنكين، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.24750) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم camels المركب بين بنك مصر و بنك قطر الوطني، مما يشير إلى فروق في الأداء بين البنكين، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من 0.05، وقد كان متوسط الفرق (1.87500) وهي نسبة دالة إحصائياً لصالح بنك قطر الوطني.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الخامسة:

– وجود فروق ذات دلالة احصائية في كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والربحيّة والسيولة والحساسيّة لمخاطر السوق بين مصارف العينة خلال الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة، أي أنّ هناك أثر لتوحيد الأعمال خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال يعود لأسباب تتعلق بالمصارف العينة، حيث كان هذا الأثر لصالح بنك قطر الوطني فيما يتعلق بكفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحية والحساسيّة لمخاطر السوق، بينما كان لصالح البنك الأهلي الأردني فيما يتعلق بالسيولة .

– وجود فروق ذات دلالة احصائيّة في تقييم camels المركب بين مصارف العينة خلال الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة، أي أنّ هناك أثر لتوحيد الأعمال خلال الفترة اللاحقة على الأداء المصرفي يعود لأسباب تتعلق المصارف العينة، وقد كان هذا الأثر لصالح بنك قطر الوطني.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

- قيام كل من البنك الأهلي الأردني وبنك قطر الوطني عملياً باتباع الأساليب والاجراءات المحاسبية التي تضمنها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " توحيد الأعمال"، بينما لم يقم البنك الأهلي المصري وبنك مصر باتباع الأساليب والاجراءات المحاسبية التي تضمنها هذا المعيار، مع عدم التزام أي بنك بالا فصاحات التي تطلبها هذا المعيار.
- بالنسبة لدمج بنك فيلادلفيا في البنك الأهلي الأردني بينت نتائج الاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية ولصالح الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال لكل من كفاية رأس المال وجودة الأصول (بحسب نسبة التصنيف المرجح WCR) وجودة الإدارة والربحيّة مما يعني أنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن هذه العناصر و وجود فروق إحصائية في السيولة لصالح الفترة السابقة مما يعني أن توحيد الأعمال أدى إلى تراجع هذا العنصر وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في جودة الأصول (بحسب نسبة إجمالي التصنيف TCR) وفي الحساسيّة لمخاطر السوق أي أنّ توحيد الأعمال لم يؤثر على هذه العناصر، كما يوجد أيضاً فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم camels المركب ولصالح الفترة اللاحقة أي أن توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن الأداء.
- بالنسبة لدمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري وجود فروق في كفاية رأس المال لصالح الفترة اللاحقة أي أنّ توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن في الكفاية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائيّة ولصالح الفترة السابقة في كل من جودة الأصول (بحسب نسبة التصنيف المرجح WCR) والربحية أي أن توحيد الأعمال أدى إلى تراجع هذه العناصر وعدم وجود فروق إحصائيّة في كل من جودة الأصول (بحسب نسبة إجمالي التصنيف TCR) وجودة الإدارة والسيولة والحساسيّة لمخاطر السوق أي أن توحيد الأعمال لم يؤثر على هذه العناصر، وأيضاً عدم وجود فروق إحصائية في تقييم camelsالمركب أي أن توحيد الأعمال لم يؤدي إلى فروق في الأداء.
- بالنسبة لسيطرة بنك مصر على بنك القاهرة وجود فروق إحصائية لصالح الفترة اللاحقة في كل من كفاية رأس المال والإدارة والربحيّة والسيولة مما يعني أن توحيد الأعمال قد أدى إلى تحسن هذه العناصر، ووجود فروق إحصائيّة ولصالح الفترة السابقة في كل من جودة الأصول والحساسيّة لمخاطر السوق مما يعني أن توحيد الأعمال قد أدى إلى تراجع هذه العناصر، وأيضاً

عدم وجود فروق إحصائية في تقييم camelsالمركب أي أن توحيد الأعمال لم يؤدي إلى فروق في الأداء.

- بالنسبة لسيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر وجود فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح الفترة السابقة في السيولة أي أن توحيد الأعمال قد أدى إلى تراجع هذا العنصر، وعدم وجود فروق إحصائية في كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحيّة والحساسيّة لمخاطر السوق أي أنّ توحيد الأعمال لم يؤثر على هذه العناصر، وأيضاً عدم وجود فروق إحصائية في تقييم camelsالمركب أي أن توحيد الأعمال لم يؤدي إلى فروق في الأداء.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والربحيّة والسيولة والحساسيّة لمخاطر السوق بين مصارف العينة خلال الفترة اللاحقة تبعاً لنوع توحيد الأعمال، أي أنّ نوع توحيد الأعمال لم يكن له أي دور في تأثير توحيد الأعمال على عناصر نموذج **camels** المدروسة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في تقييم **camels** المركب خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال تبعاً لتوحيد الأعمال، أي أنّ نوع توحيد الأعمال لم يكن له تأثير على أداء المصارف العينة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في كفاية رأس المال وجودة الأصول وفي جودة الإدارة والربحيّة والحساسيّة لمخاطر السوق بين مصارف العينة لصالح بنك قطر الوطني، وفروق ذات دلالة إحصائيّة في السيولة بين مصارف العينة لصالح البنك الأهلي الأردني، ووجود فروق ذات دلالة احصائيّة في تقييم camels المركب بين مصارف العينة خلال الفترة اللاحقة تبعاً لمفردات العينة ولصالح بنك قطر الوطني، أي أنّ هناك أثر لتوحيد الأعمال خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال يعود لأسباب تتعلق بالمصارف العينة، حيث كان هذا الأثر لصالح بنك قطر الوطني فيما يتعلق بكفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحية والحساسيّة لمخاطر السوق وأيضاً تقييم camels المركب الذي يمثل الأداء المصرفي، بينما كان الفرق لصالح البنك الأهلي الأردني فيما يتعلق بالسيولة.

ثانياً : المقترحات

- ضرورة التزام المصارف عينة الدراسة بالافصاحات التي تتعلق بعمليات توحيد الأعمال والتي تطلبها معيار التقارير المالية رقم (3) والبيانات والتقارير الدوريّة بما يساعد مستخدمي القوائم المالية لهذه المصارف على تقييم هذه العمليات.
- ضرورة قيام البنوك عينة الدراسة وخاصة البنك الأهلي المصري بتعزيز الكوادر الاداريّة والبشريّة بما يساعد في تحسين جودة الإدارة لديه.
- يما أنّ نوع توحيد الاعمال لم يكن له أي أثر على المصارف عينة الدراسة لذلك يقترح الباحث عدم إدخال هذا المتغير عند دراسة أثر عمليات توحيد الأعمال المستقبلي في دراسات مشابهة.
- الاستفادة من التجارب الناجحة لعمليات توحيد الأعمال في عينة الدراسة وخاصّة تجربة البنك الأهلي الأردني وبنك قطر الوطني في مجال عمليات توحيد الأعمال بين المصارف في بيئة الأعمال السوريّة التي تكاد تخلو من هذه العمليات، مما يساعد بشكل أو بآخر في تقوية الجهاز المصرفي الوطني وإجراء دراسات دقيقة ومعمقة وتفصيلية عن وضع المصارف الراغبة في توحيد أعمالها وطبيعتها ومدى قابليتها للاندماج .
- التأكيد على ضرورة قيام السلطات الرقابيّة المصرفيّة بدراسة وضع المصارف الوطنيّة العامّة والخاصّة للوقوف على مواطن القوة والضعف في أداء هذه المصارف، والاستفادة قدر المستطاع من استراتيجية توحيد الأعمال بكافة أشكالها وأنواعها في معالجة المشكلات التي تعاني منها العديد من المصارف الوطنيّة وتقديم الحوافز المشجعة لهذه العمليات.
- ضرورة الاعتماد على نموذج **camels** في تقييم الأداء والرقابة المصرفية سواء في حالات توحيد الأعمال أو غيرها من الاستراتيجيات، حيث يعتبر هذا النموذج بعناصره المكونة نموذج تقييمي ورقابي شامل يمكن الاعتماد عليه بدلاً من التعليمات والاجراءات المنفردة في عمليات التقييم والرقابة المصرفيّة.
- المتابعة والاطلاع على أحدث التطورات العالميّة المتعلقة بتقييم الأداء المصرفي والاستفادة من التجارب الدوليّة في هذا المجال.
- إجراء دراسات مشابهة على حالات أخرى لتوحيد الأعمال للتأكيد على دور هذه الاستراتيجية في تحقيق فروق ايجابيّة في الأداء المصرفي.

المراجع والملاحق

أولاً:المراجع

- **الكتب:**

1. مجلس معايير المحاسبة الدولية، **المعايير الدوليّة للتقرير المالي، اصدار (2018)**، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.
2. حميدات، جمعة، (2014)، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
3. دحدوح، حسين أحمد، حمادة، رشا أنور، (2015)، **المحاسبة المتقدمة**، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق.
4. أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، (2009)، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية**،ط2، دار وائل للنشر، الأردن.
5. القاضي، حسين، حمدان، مأمون، (2011)، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
6. عبدالحميد، عبدالمطلب، (2001)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية.
7. مطر، محمد، (2003)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والاستخدامات العملية**، دار وائل ، الأردن.
8. الراعي، زياد، (2004)، **المحاسبة المتقدمة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.
9. التوني، محمود أحمد، (2007)، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
10. أباظة، عصام الدين أحمد، (2010)، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، القاهرة.
11. الشواربي، محمد عبدالحميد، (2002)، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، الاسكندرية.
12. الخضيري، محسن أحمد، (2007)، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

13.مطر، محمد، (2000)، **التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، دار وائل للنشر، عمان.

14.شرويد، ريتشارد، وآخرون، (2006)، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ، الرياض.

15.إلدون س، هندريكسن، (2008)، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، ترجمة: كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.

16.الصفار، هادي رضا، (2006)، **المبادئ المحاسبية المالية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

17.حنان، رضوان حلوة، وآخرون، (2004)، **أسس المحاسبة الماليّة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.

18.أبو حشيش، خليل عواد، (2009)، **المحاسبة المتقدمة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.

19.القاضي، حسين، دحدوح، حسين، حمادة، رشا، (2007)، **المحاسبة المالية المتقدمة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

20.حماد، طارق عبد العال، (2001)، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

21.المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2009)، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، الامارات العربية المتحدة.

- **<u>الرسائل الجامعية:</u>**

22.بن معتوق، صابر، (2017)، **متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية – دراسة استشرافية**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

23.الخوري، علاء عساف، (2017)، **أثر الاندماج المصرفي في كفاية رأس المال**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

24.بهلول، فاطمة، (2018)، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، رسالة ماجستير، جامعة عبدالحميد بن باديس– مستغانم.

25.أقدح ، هبة محمد، (2017)، **أثر تطبيق معيار camels في تقييم أداء المصارف الاسلامية – دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب.

26.الناصر، بانة وليد، (2016)، **تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي باستخدام نموذج camels وتقنيات ادارة المخاطر: مقارنة بين المصارف التقليدية والاسلامية**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب.

27.بوشلاغم، فتحية، رقياق، حنان، (2015)، **الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك(دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند اولحاج– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

28.غانم، كريمة، (2013)، **دور الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية (الدول العربية نموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة.

29.زايدة، مهيب محمد، (2006)، **دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية– غزة.

30.أبو موسى، زياد، (2006)، **واقع وآفاق الاندماج المصرفي في البنوك التجارية الأردنية– دراسة حالة البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

31.محمد، محمد حسين الشريف، (2015)، **الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية– دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

32.محمد، الطاهر الجزولي هاشم، (2010)، **أثر الدمج المصرفي على الجهاز المصرفي السوداني: تجربة مصرف المزارع التجاري 2006–2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.

33.فؤاد، هني محمد، (2013)، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية– دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

34.بقاص، خديجة، (2014)، **المعالجة المحاسبية لعمليات التوحيد و الاندماج في ظل النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي – الجزائر.

35.تميسة، سهام (2014)، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels** ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجازئر.

36.زيتوني، عبدالقادر، (2011)، **دارسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك – دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

37.بورقبه، شوقي، (2011)، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

38.عوده، ماهر نهاد، (2013)، **أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي camels على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن.

39.عبدالفتاح، بهيرة محمد سعيد، (2014)، **العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن**، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

40.عكاب، أحمد شلال، (2017)، **أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك camels في المخاطر الإئتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

41.المحمود، حسين، (2014)، **إمكانية استخدام نظام camels في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلاميّة – دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

42.صمادي، منذر محمد، (2011)، **أثر كفاءة نموذج camel على مؤشرات المتانة المالية للبنوك الاسلامية الاردنية**، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن.

43.شاهين، علي عبدالله، (2005)، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، رسالة دكتوراه، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

44.تريعة، حنان، (2014)، **أهمية نظام camels في تقييم أداء البنوك الجزائرية- دراسة حالة البنك الخارجي BEA (2010-2013)**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

45.الفرا، أحمد نور الدين، (2008)، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

- **المجلات والدوريات**

46.شريف، عماد سليمان، بابكر، مهتدي عبدالله، (2018)، **الاندماج المصرفي وأثره على الأداء المالي للمصارف في السودان- دراسة تطبيقية**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد العاشر، المجلد الثاني.

47.الجبوري، جمال هداش محمد حسين، الهاشمي، ليلى عبد الكريم محمد، (2017)، **الاندماج المصرفي كأحد آليات تطوير الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي- دراسة تحليلية للفترة 2010 -2015**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2.

48.أسعد، بسام، (2018)، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفيCamels** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصاديّة والقانونية، المجلد 40، العدد1.

49.الموسوي، أمير علي خليل، وآخرون، (2018)، **استخدام انموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية- دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017**، المجلة العراقية للعلوم الاداريّة، المجلد 14، العدد58.

50.القيسي، فوزان عبدالقادر، (2017)، **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2014 – 2009**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 4.

51.بومدين، أونان، زواوية، إيمان قوال، (2016)، **تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد (19).

52. شلبي، ماجدة أحمد، (2003)، **الاندماج المصرفي كأداة للنفاذ إلى الأسواق ودعم القدرة التنافسية في عصر التكتلات والكيانات العملاقة**، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، المجلد 7، العدد21.

53.الربيعي، جبار جاسم، (2005)، **أثر الاندماج على أداء الشركات المصرفية الخاصة** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد العاشر.

54.الخزعلي ،أحمد سالم خالد، (2014)، **الدمج المصرفي وأثره على التنافسية للمصارف التجارية في الأردن: دراسة حالة**، المجلة العربية للإدارة– المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلد 34، العدد 2.

55.القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد، (2017)، **الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية**، مجلة كلية العلوم الادارية، العدد الاول.

56.زهية، بركان، (2005)، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2.

57. عبدالقادر، مطاي، (2010)، **الاندماج المصرفي كتوجه لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع.

58.طلب، محمد عبدالعظيم، (2009)، **الاندماج المصرفي : هل يمكن تحقيقه في اليمن؟** ، المجلة العلمية (كلية التجارة جامعة أسيوط)، العدد47.

59.قنوع، نزار، وآخرون، (2009)، **الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(31)، العدد(1).

60.أبو زينه، عيد سعيد محمد، (2006)، **الدمج والاستحواذ في الصناعة المصرفية**، مجلة البحوث الادارية – مصر، المجلد 24، العدد 1.

61.صديقي، مسعود، (2010)، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي.

62.محمد، محمود رمضان، (2011)، **أثر الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء البنوك بالتطبيق على حالة اندماج البنك الأهلي المصري سوسيتيه جنرال مع بنك مصر الدولي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية– مصر، العدد الثاني.

63.ضاهر، حنان، (2015)، **أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف – دراسة حالة مجموعة عوده سرادار المصرفية للخدمات الخاصة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد(3).

64.بلواضح، الجيلالي، بلواضح، فاتح، (2012)، **دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي**، المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة في الجزائر.

65.سليم، محمد مجيد، (2008)، **التقييم المحاسبي لآثار الاندماج في البنوك الأردنية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر، المجلد 32، العدد 2.

66.بو خلخال، يوسف ،(2012)، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة الباحث، عدد، 10 .

67.شاهين، علي عبدالله، (2005)، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية** ، مجلة كلية التجارة ببنها، العدد الأول.

68.يامين، إسماعيل يونس، الظهراوي، محمد سامي، (2016)، **أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك "CAMELS " في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث.

69.محمد، ياسر أحمد مدني، (2013)، **تطبيق نظام camels فى تقييم اداء البنوك المصرية فى اطار اتفاقية بأزل 2 : دراسة حالة بنك مصر والبنك الأهلي المصري** ، مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا) – مصر، العدد 3.

70.شكارة، موفق عباس باقر، (2012)، **تقويم أداء المصارف بموجب معيار CAMELS** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 18.

71.بختي، عمارية، (2018)، **تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS – دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الاصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 12، العدد 25.

72.البنك المركزي العراقي، (2006)، **سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية**، مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان.

73.يحيى، شريف أحمد، (2017)، **تطبيق نظام camels في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية– مصر، المجلد 8، العدد 2.

74.الشماع، خليل، (2007)، **مقررات لجنة يازل حول كفاية رأس المال " الملاءة المصرفية" وأثرها على المصارف العربية**، مجلة اتحاد المصارف العربية .

75.سعيد، حمزة، بوعبدلي، احلام، (2014)، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد(2).

76.بو رقبة، شوقي، (2008)، **طريقة camels في تقييم أداء البنوك الاسلامية**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك سعود، السعودية.

77.المادة 219 من قانون الشركات السوري الوارد في المرسوم التشريعي رقم 29 للعام 2011.

- **المراجع الأجنبيّة:**

78. John Wiley & Sons, Inc, (2018), "**Interpretation and Application of IFRS Standards**", Somerset, NJ , use.

79. CH. Ombaka, A. Jagongo, (2018), "**Mergers And Acquisitions On Financial Performance Among Selected Commercial Banks"**, Kenya, International Academic Journal of Economics and Finance, Vol (3), Issue (1).

80. K. Subhashree, M. Kannappan, (2018), "**Merger and Acquisition in Banking Industry"**, International Journal of Pure and Applied Mathematics, Vol (119), No (17).

81. R. El Khoury, CH.G. Salem, (2018), "**Ranking and Rating Lebanese Commercial Banks: A CAMELS Framework"**, International Academic Journal of Accounting and Financial Management , Vol (5), No (4).

82. M. Ghazavi, S. Bayraktar, (2018), **"Performance Analysis Of Bank In Turkey Using Camels Approach Case Study: Six Turkish Banks During 2005 To 2016"**, Journal of Business Research Turk, Vol (10), Issue (2).

83. Stephen A. Ross, Randolph W.Wester field and Jeffrey Jaffa، (2002), **"Corporate Finance "** , New York, McGraw-Hill Irwin.

84. Alberto cybo-ottone, Maurizio murgia, (2001**), "mergers and shareholder wealth in European banking"**, journal of banking and finance, vol(24).

85. SAID, R. M.; NOR, F. M.; LOW, S. W. ; ABDUL RAHMAN, A. (2008), "**The Efficienc Effects of Mergers and Acquisitions in Malaysian Banking Institutions**" , Asian Journal of Business and Accounting, v o l (1) , n o (1).

86. KAUR, P.; KAUR, G. (2010), " **Impact of Mergers on the Cost Efficiency of Indian Commercial Banks**" , Eurasian Journal of Business and Economics, Vol. 3, No. 5.

87. SALUJA, R. SHARMA, S. LAL, R. (2012), " **Impact of Merger on Financial Performance of Bank- A Case Study of HDFC Bank**" , International Journal of Business Research and Management (IJRFM), Vol. 2, Issue 2.

88. Badreldin, Kalhoefer. (2009), " **The Effect of Mergers and Acquisitions on Bank Performance in Egypt** " , Working Paper No. 18, October 2009.<http://mgt.guc.edu.eg/wpapers/018badreldin_kalhoefer2009.pdf>.

89. Larsen J.O. (2006), **"Modern advanced accounting"**, l0 Th Ed , California: Mcgraw Hill.

90. GATTOUFI, S.; AL-MUHARRAMI, S.; AL-KIYUMI ,A. (2009), " **The Impact of Mergers and Acquisitions on the Efficiency of GCC Banks** " , Eurasian Journal of Business and Economics, Vol. 4, No.4.

91. Richard E. Baker, Valdean C. Lembke and Thomas E. king, (2005), **"Advanced Financial Accounting"**, Sixth Edition, Mc-Graw Hill.

92. Radygin, R.S. (2003), **"Problem of Mergers and Takeovers in the Russian Corporate Sector"**, Problem of Economic Transition, 7(2).

93. Robert OBERT,(2006), **"Pratiques des normes IFRS"**, Dunod, Paris.

94. International Accounting Standards Board,(2009), **"Code IFRS Normes et Interprétations"**, Textes consolidés à jour au 1er mai, Groupe Revue Fiduciaire, Paris.

95. Buerger, L. (2011), **"Camels rating: What they mean and why they"**, Director corps.

96. Yakob, R. (2012), **"Camel rating approach to assess the insurance operator financial strength"**, jurnal Ekonomi Malaysia.

97. Gilbert, R. Alton , Meyer Andrew P., Vaughan Mark D.,(2000), **"The Role of A CAMEL Downgrade Model in Bank Surveillance"**, Working Paper, Federal Reserve Bank of St. Louis.

98. Gilbert, R. Alton, and Khan, Sarosh R.,(2008), **"The Condition of Banks: What Are Examiners Finding"**.

99. Sarker, A., (2006), **"camels rating system in the context of Islamic banking: a proposed 's' for shariah framework"**, Journal of Islamic economics, banking and finance (JIEBF), vol 2(2).

100. Gul, zeb, H., (2011), **"camels rating system for banking industry in Pakistan"**, unpublished master thesis, umea school of business, umea university.

101. Basset, F William & seung Lee, (2012), **"estimating changes in supervisory standards and their economic effect"**, finance and economics discussion series divisions of research & statistics and monetary affairs federal reserves board, washington, D.C.

102. ranjana sahajwala & paul van den bergh, (2000), **"supervisory risk assessment and early warning systems"** , basel committee on banking supervision working papers.

103. Berger, allen and joseph scalise,(2001), **"did U.S. bank supervisors get tougher during the credit crunch? Did they get easier during the banking boom? Did it matter to bank lending?"**, puplished paper, university of Chicago press, vol 26.

104. Anthony saunders & Marcia millon cornett, (2008), **"financial institutions management, a risk management approach"**, sixth edition- McGraw-Hill/Irwin.

105. Uyen, Dang, (2011), **"The Camel Rating System in Banking Supervision- A Case Study"**, arcada university of applied sciences – international business.

106. Gull , Zeb and Catherine, Lions, (2011), **"Camels Rating System for Banking Industry – PAK"** .

107. Rozzani.N, Abdul Rahman. R, (2013), "**Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional versus Islamic**", Universiti Teknologi MARA, Joyrnal of Islamic **Finance** and Business Research 2.

108. Kabir. A, Dey. S , (2012), "**Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh**", Journal of Politics & Governance, Vol. 1, No. 2/3.

109. Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies.

- **انترنت**

- تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy.
- البيانات المنشورة على الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية : www.dse.gov.sy.
- تحليل ربحية المصارف الخاصة السورية للعام 2017، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، www.dcrs.sy
- المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي http://ncro.sy/?p=2649 .
- تعميم بورصة عمان رقم 8/9/أ.ع/1361 تاريخ 2005/8/21.على الرابط :
- https://www.ase.com.jo/ar/download/circular/532347.
- الموقع الرسمي لمعايير المحاسبة الدوليّة:
- https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-3-business-combinations/
- https://www.ifrs.org/projects/2018/definition-of-a-business/
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs10.pdf.
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ias27.pdf.
- https://www.ifrs.org/projects/2017/ias-28-long-tern-interests-in-associates-and-joint-ventures/
- الموقع الرسمي لبنك قطر الوطني:
- www.qnb.com/cs/satellite/QNBQatar/ar_QA/arAboutQNB
- الموقع الرسمي لبنك QNB الأهلي في مصر:
- http://www.qnbalahli.com/cs/satellite/QNBEgypt/ar_EG/arOverviewEgypt
- الموقع الرسمي للبنك الأهلي المصري:
- https://www.nbe.com.eg/Default.aspx?CID=1
- الموقع الرسمي لبنك مصر:
- http://www.banquemisr.com/ar/about-us/history
- الموقع الرسمي لبنك القاهرة:
- www.banqueducaire.com

ثانياً:الملاحق

الملحق رقم (1) اجراءات دمج بنك فيلادلفيا بالبنك الأهلي الأردني

بورصة عمان

الرقم: ١٣٦١/٤٠١/٩/٨
التاريخ: ٢٠٠٥/٨/٢١
الموافق: ١٤٢٦/رجب/٢٦

تعميم

رقم (٦٨)

السادة/ أعضاء بورصة عمّان المحترمين

تحية طيبة وبعد،

استناداً لأحكام المادة (١٢/ب/٢) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان، ونظراً لاستكمال شركة البنك الأهلي الأردني كافة الإجراءات اللازمة لدمج شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار.

أرجو إعلامكم بأنه سيتم إعادة أسهم شركة البنك الأهلي الأردني والبالغة (٦٦,٠٥٠,٠٠٠) سهماً إلى التداول اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/٨/٢٣ وعلى أن يكون السعر الافتتاحي لسهم الشركة معوماً، علماً بأن الرمز الحرفي (JONB) والرقمي (111033) للشركة سيبقى كما هو دون تغيير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جليل طريف
المدير التنفيذي

- نسخة: - هيئة الأوراق المالية
- مركز إيداع الأوراق المالية
- مرفقات: - البيانات المالية كما هي في ٢٠٠٤/١٢/٣١ للشركتين
- البيانات المالية نصف السنوية كما هي في ٢٠٠٥/٦/٣٠ للبنك الأهلي
- الميزانية الافتتاحية للشركة
- تقرير وزارة الصناعة والتجارة

هاتف 5664109 6 962+ • فاكس: 5664071 6 962+ • ص.ب: 212466 عمان 11121 الأردن • البريد الإلكتروني: info@ase.com.jo • الموقع الإلكتروني: www.exchange.jo

الميزانية الافتتاحية للبنك الأهلي الأردني بعد الدمج
كما في 2005/1/1

	دينـــــــــار
الموجودات	
نقد وارصدة لدى البنوك	921,145,772
موجودات مالية	86,598,543
تسهيلات ائتمانية - بالصافي	436,036,868
استثمارات	88,134,049
موجودات ثابتة	55,724,779
موجودات أخرى	63,947,707
مجموع الموجودات	**1,651,587,718**
المطلوبات	
ودائع بنوك وأموال مقترضة	69,364,132
ودائع العملاء وتأمينات نقدية	1,451,453,786
مطلوبات أخرى ومخصصات أخرى	33,527,932
مجموع المطلوبات	**1,554,345,850**
رأس المال المصرح به	85,000,000
رأس المال المكتتب به المدفوع	60,050,000
علاوة اصدار	4,435,216
احتياطي قانوني	17,607,551
احتياطي اختياري	2,830,669
احتياطي التفرع الخارجي	4,550,000
احتياطيات أخرى	213,054
فرق ترجمة عملات أجنبية	18,000
التغير المتراكم في القيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع	3,785,534
أرباح مدورة (خسائر) متراكمة	3,751,844
مجموع حقوق المساهمين	**97,241,868**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**1,651,587,718**

إلى: صافي الحدود
من: لجنة الدمج
التاريخ: ٢٠٠٥/٧/٢٨
الموضوع:
التقرير النهائي الصادر عن لجنة دمج شركة
البنك الأهلي الأردني م.ع.م وشركة بنك فيلادلفيا للاستثمار م.ع.م

تحية طيبة وبعد،

مقدمة

بالإشارة إلى الطلب المقدم من الشركتين أعلاه المؤرخ في ٢٠٠٥/٥/١٧ والمتضمن دمج شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار م.ع.م في شركة البنك الأهلي الأردني م.ع.م وقراركم المؤرخ في ٢٠٠٥/٥/٢٤ بالموافقة المبدئية على الاندماج، وبموجب كتاب عطوفة مراقب عام الشركات رقم م ش/اندماج/٩٢٦٣ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ المتضمن تشكيل لجنة دمج لإعادة تقدير موجودات ومطلوبات كل من الشركتين لبيان صافي حقوق المساهمين استناداً لأحكام المادة (٢٢٨) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته مكونة من السادة:

١.	د. محمود عبابنه	مراقب عام الشركات
٢.	غسان ضمـــره	رئيس قسم التحليل المالي / دائرة مراقبة الشركات
٣.	منك غانـــم	المدير التنفيذي/ممثلاً عن البنك المركـــزي
٤.	عاصم حـــداد	مدقق حسابات البنك المركزي بصفته حالاً محل بنك فيلادلفيا
٥.	إبراهيم شـــاوي	نائب المدير العام /ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني
٦.	نعيم خـــوري	ممثل ديلويت أند توش/مدقق حسابات البنك الأهلـــي

أولاً: نبذه عن شركة البنك الأهلي الأردني م.ع.م

١. تأسست شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة وفق أحكام قانون الشركات الأردني وسجل تحت الرقم (٦) بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢.

٢. يبلغ رأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع (٦٠) مليون دينار/سهم كما في ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، تم زيادته بمبلغ (٢٥) مليون دينار/سهم ليصبح (٨٥) مليون دينار/سهم في اجتماع الهيئة العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٥.

وعلى أن تتم تغطية الزيادة على النحو التالي:

٦,٠٠٠,٠٠٠ سهم	الأرباح المقرر توزيعها بواقع (١٠%) على المساهمين
٦,٠٠٠,٠٠٠ سهم	توزع على المساهمين القدماء بواقع دينار واحد لكل سهم بدون ضميمه
٥٠٠,٠٠٠ سهم	توزع على الموظفين بسعر دينار واحد لكل سهم بدون ضميمه
١٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم	تطرح للاكتتاب الخاص ويحدد سعر السهم والضميمه بقرار من مجلس الإدارة

٣. قررت الهيئة العامة في الاجتماع المشار له أعلاه الموافقة المبدئية على إدماج بنك فيلادلفيا للاستثمار مع البنك الأهلي الأردني وتفويض مجلس الإدارة بالإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك.

ثانياً: نبذه عن شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار م.ع.م

١. تأسست شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار المساهمة العامة المحدودة وسجلت تحت الرقم (٢٢٤) بتاريخ ١٩٩٣/٣/١.

٢. يبلغ رأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع(٢٣,٥١٥,٩٧٦) دينار / سهم كما في ٢٠٠٤/١٢/٣١.

٣. بموجب قرار مجلس البنك المركزي عملاً بأحكام المادة (٨٠/أ) معدله من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وسنداً لنص المادة (١٢/ز) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١، فقد تقرر بمقتضى أحكام المادة (١١) الفقرة (هـ) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته الموافقة على إدماج بنك فيلادلفيا للاستثمار في البنك الأهلي الأردني.

٤. بموجب الكتاب الصادر عن معالي محافظ البنك المركزي رقم ٢٠٠٥/٤٢ تاريخ ٢٠٠٥/١/١٧ والمستند لأحكام المادة (١/ج) من الفصل الرابع من الباب الأول من تعليمات التنظيم الداخلي، ولغاية تطبيق المادة (٨٠/ج) من قانون البنوك رقم (٢٨)

لعام ٢٠٠٠ وتعديلاته فقد تم تشكيل لجنة خاصة لتقدير موجودات بنك فيلادلفيا للاستثمار من موظفي البنك المركزي التالية أسماؤهم:

- السيد مصطفى محمد رجب الخياط/رئيساً
- السيد حسين أحمد الكوفحـــــي/عضو
- السيد أحمد جواد حمـــــــــاده/عضو

ثالثاً: الأعمال التي قامت بها لجنة الدمج

فور تسلم أعضاء اللجنة الكتاب المشار إليه في مقدمة هذا التقرير، باشرت لجنة الدمج عقد اجتماعات دورية لمناقشة الأعمال الموكلة لها وتم الاتفاق على ما يلي:

- تم تزويد اللجنة بكتب تمثيل من الجهات ذات العلاقة الممثلين عنها في لجنة الدمج.
- وافقت لجنة الدمج بالإجماع على اعتماد المركز المالي للبنكين كما في ٢٠٠٥/١/١ المصادق عليهما من قبل مدققي حسابات البنكين وإدارتهما.
- لم تجد اللجنة ما يمنع ضمن بنود قانون الشركات وقانون البنك المركزي والمعايير الدولية من اعتماد المركز المالي للبنكين كما في ٢٠٠٥/١/١ وذلك في ضوء اتفاقية الدمج الموقعة ما بين البنك المركزي بصفته حالاً محل الهيئة العامة لبنك فيلادلفيا للاستثمار والبنك الأهلي الأردني وكذلك لما تضمنه عقد الاندماج الموقع باعتماد المركز المالي كما في ٢٠٠٥/١/١.
- حصلت اللجنة على كتاب من مدققي حسابات بنك فيلادلفيا للاستثمار متضمناً كفاية مخصصات الديون كما هي في ٢٠٠٥/١/١.
- تطبيقاً لنص المادة (٢٢٢/أ/١) وحيث أن الاندماج عن طريق ضم بنك فيلادلفيا للاستثمار في شركة البنك الأهلي الأردني تم إعادة تقويم موجودات ومطلوبات شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار بالقيمة العادلة واعتماد الأرصدة الدفترية للبنك الأهلي كما هي في ٢٠٠٥/١/١.

- تم الاتفاق ما بين كافة أعضاء اللجنة على اعتماد القيم الواردة في المركز المالي لبنك فيلادلفيا والمقدرة بالقيمة الفعلية من قبل اللجنة المشكلة من قبل معالي محافظ البنك المركزي والذي اعتبر الأساس في عملية إعادة التقدير لأغراض الدمج فيما بين البنكين.

رابعاً: المتطلبات القانونية المتبعة لإتمام عملية الدمج

قدمت الشركتان البيانات والوثائق التالية:

أ. قرار الهيئة العامة غير العادية لشركة البنك الأهلي الأردني م.ع.م وقرار معالي محافظ البنك المركزي بالرغبة في إدماج بنك فيلادلفيا للاستثمار في شركة البنك الأهلي الأردني م.ع.م.

ب. عقد الاندماج المبدئي المبرم بين الشركات الراغبة في الاندماج موقعاً من المفوضين بالتوقيع عن تلك الشركات.

ج. قائمة المركز المالي للشركتين الراغبتين بالاندماج كما في ٢٠٠٥/١/١ مصادق عليهما من مدققي حسابات الشركتين.

د. البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركتين الراغبتين بالاندماج مصادقاً عليها من مدققي الحسابات

ه. التقدير الأولي لموجودات ومطلوبات الشركات الراغبة بالاندماج بالقيمة الفعلية أو السوقية.

خامساً: بيان صافي حقوق المساهمين للشركة الناتجة عن الاندماج

لبيان صافي حقوق المساهمين للشركة الناتجة عن الاندماج تعرض لجنة الدمج أدناه ما توصلت له:

أ. [redacted]:

وكما تم الإشارة سابقاً سيتم اعتماد الأرصدة الدفترية وفقاً للمركز المالي كما في ٢٠٠٥/١/١ المصادق عليه من مدققي حسابات البنك وإدارة الشركة، ولبيان صافي حقوق المساهمين في البنك الأهلي الأردني نبين ما يلي:

١. **الموجودات:**

تضمنت بنود الموجودات الواردة في المركز المالي للبنك الأهلي كما في ٢٠٠٥/١/١ ما يلي:

الموجودات	دينار أردني
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨٦٩,٩١٠,٨٠٥
موجودات مالية	٨٢,١٩٥,٦١١
تسهيلات ائتمانية	٤٢٠,٢٠٨,٠١٦
استثمارات	٨٦,٤٦٩,٠٤٩
موجودات ثابتة (بالصافي)	٥١,٨٢٢,٦٠٠
موجودات أخرى	٦٠,٨٢٠,٠٧٦
مجموع الموجودات	[illegible]

٢. **المطلوبات:**

تضمنت بنود المطلوبات الواردة في المركز المالي للبنك الأهلي كما في ٢٠٠٥/١/١ ما يلي:

المطلوبات	دينار أردني
ودائع بنوك وأموال مقترضة	٥١,٨٠٤,١٦٤
ودائع العملاء وتأمينات نقدية	١,٣٩٧,١٣٥,٣٣٣
مطلوبات أخرى ومخصصات أخرى	٢٥,٤٩٤,٥١٢
مجموع المطلوبات	[illegible]

٣. **حقوق المساهمين:**

وعليه فإن صافي حقوق المساهمين للبنك الأهلي كما في ٢٠٠٥/١/١ ووفقاً لما ورد أعلاه كما يلي:

صافي حقوق المساهمين = مجموع الموجودات – مجموع المطلوبات

= ١,٥٧١,٤٢٦,١٥٧ – ١,٤٧٤,٤٣٤,٠٠٩

صافي حقوق المساهمين = ٩٦,٩٩٢,١٤٨ دينار

ملاحظة: ضمن مرفقات هذا التقرير المركز المالي المفصل لموجودات ومطلوبات الشركة ويعتبر جزء لا يتجزأ من هذا التقرير.

ب. شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار المساهمة العامة المحدودة:

لقد اعتمدت لجنة الدمج في إعادة تقدير موجودات ومطلوبات بنك فيلادلفيا للاستثمار بناء على المركز المالي المصادق عليه من مدقق حسابات البنك والمعد بناء على ما توصلت له اللجنة الخاصة المشكلة من قبل معالي محافظ البنك المركزي كتاب رقم ٢٠٠٥/٤٢ تاريخ ٢٠٠٥/١/١٧، ولبيان صافي حقوق المساهمين في بنك فيلادلفيا للاستثمار تعرض اللجنة أدناه تفصيلاً بموجودات ومطلوبات البنك وعلى النحو التالي:

١. <u>الموجودات</u>:

تضمن المركز المالي لبنك فيلادلفيا كما في ٢٠٠٥/١/١ الموجودات التالية:

الموجودات	دينار أردني
الأرصدة والإيداعات النقدية	٥١,٢٣٤,٩٦٧
موجودات واستثمارات مالية (بالصافي)	٦,٠٦٧,٩٣٢
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	١٥,٨٢٨,٨٥٢
موجودات ثابتة (بالصافي)	٣,٩٠٢,١٧٩
موجودات أخرى	٣,١٢٧,٦٣١
مجموع الموجودات	٨٠,١٦٩,٥٦١

٢. <u>المطلوبات</u>:

تضمنت مطلوبات بنك فيلادلفيا للاستثمار وفقاً للمركز المالي كما في ٢٠٠٥/١/١ ما يلي:

المطلوبات	دينار أردني
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٧,٣٥٠,٢١٢
ودائع العملاء	٥٢,٨٥٦,٩٩٤
التأمينات النقدية	١,٤٩١,٤٥٩
مخصص ضريبة دخل	٩,٤١٠
مخصصات متنوعة	٧,٤١٢,١٩٥
أموال مقترضة	٢٠٩,٧٥٦
مطلوبات أخرى	٦١١,٨١٥
إجمالي المطلوبات	٧٩,٩١٤,٨٤١

٣. حقوق المساهمين:

وعليه فإن حقوق المساهمين كما في ٢٠٠٥/١/١ على النحو التالي:

مجموع الموجودات – مجموع المطلوبات = حقوق المساهمين

٨٠,١٩١,٥٦١ – ٧٩,٩١١,٨٤١

حقوق المساهمين = ٢٤٩,٧٢٠ دينار.

ملاحظة: ضمن مرفقات هذا التقرير المركز المالي المفصل لموجودات ومطلوبات الشركة ويعتبر جزء لا يتجزأ منه.

ج. صافي حقوق المساهمين للشركة الناتجة عن الدمج:

وبناء على ما سبق فقد توصلت لجنة الدمج في تحديد صافي حقوق المساهمين للشركة الناتجة عن الدمج (شركة البنك الأهلي الأردني م.ع.م) على النحو التالي:

صافي حقوق المساهمين لشركة البنك الأهلي الأردني	٩٦,٩٩٢,١٤٨ دينار
صافي حقوق المساهمين لشركة بنك فيلادلفيا للاستثمار	٢٤٩,٧٢٠ دينار
مجموع صافي حقوق المساهمين للشركة الناتجة عن الدمج (شركة البنك الأهلي الأردني)	٩٧,٢٤١,٨٦٨ دينار

ملاحظة: الميزانية الافتتاحية ضمن مرفقات هذا التقرير وتعتبر جزء لا يتجزأ منه.

سادساً: التوصيات:

وبناء على ما سبق فإن اللجنة توصي بما يلي:

١. الموافقة على تقرير اللجنة والإيعاز لمن يلزم للسير بالإجراءات القانونية لعملية الدمج المنصوص عليها في قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.

٢. الموافقة على تحديد صافي حقوق المساهمين للشركة الناتجة عن الدمج شركة البنك الأهلي الأردني م.ع.م بمبلغ (٩٧,٢٤١,٨٦٨) دينار وأن يكون توزيع حقوق المساهمين على النحو التالي:

رأس المال المصرح به	٨٥,٠٠٠,٠٠٠	دينار/سهم
رأس المال المدفوع	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	دينار/سهم
إعادة تقييم حقوق المساهمين	٢٤٩,٧٢٠	دينار
علاوة إصدار	٤,٢٣٥,٤٩٦	دينار
إحتياطي قانوني	١٧,٦٠٧,٥٥١	دينار
احتياطي اختياري	٢,٨٣٠,٦٦٩	دينار
احتياطي التفرغ الخارجي	٤,٥٥٠,٠٠٠	دينار
احتياطيات أخرى	٢١٣,٠٥٤	دينار
فرق ترجمة عملات أجنبية	١٨,٠٠٠	دينار
التغير المتراكم في القيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع	٣,٧٨٥,٥٣٤	دينار
أرباح مدورة	٣,٧٥١,٨٤٤	دينار
مجموع حقوق المساهمين	٩٧,٢٤١,٨٦٨	دينار

٣. الموافقة على الميزانية الافتتاحية للشركة الناتجة عن الدمج شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة.

٤. الإبقاء على حقوق مساهمي البنك الأهلي الأردني قبل الدمج كما هي واردة في المركز المالي كما في ٢٠٠٥/١/١ باعتماد القيمة الدفترية لموجودات ومطلوبات البنك الأهلي بذلك التاريخ.

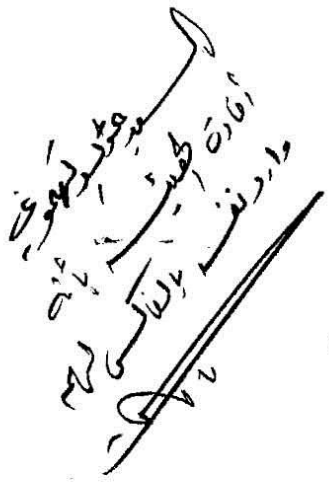
٥. اعتماد حقوق مساهمي بنك فيلادلفيا بمبلغ (٢٤٩,٧٢٠) دينار كما وردت في المركز المالي بموجب إعادة التقييم المصادق عليه من مدقق حساب البنك والإدارة كما في ٢٠٠٥/١/١ والبالغة (٢٤٩,٧٢٠) دينار

وتفضلوا معاليكم فائق الاحترام

عضو لجنة	عضو لجنة	رئيس اللجنة
	غسان ضاهر	د. محمود عبابنه مراقب عام الشركات
عضو لجنة	عضو لجنة	عضو لجنة
عاصم حداد	نعيم خوري	إبراهيم غاوي

محافظ البنك المركزي

رئيس دائرة الشركات



٨٩٢٣ /١٠
١٠ /٨/ ١٤٢٦هـ
١٥ /٨/ ٢٠٠٥م

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية المحترم
عمـــــان

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو إعلامكم بأنه وسنداً للفقرة (ب) من المادة (٨٠) من قانون البنـوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته ، وباعتبار البنك المركزي يحل محل الهيئة العامـــة غير العادية لبنك فيلادلفيا للاستثمار فقد وافق على إقرار الميزانية الافتتاحيـة لشـركة البنك الأهلي الأردني والناتجة عن عملية الإدماج .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المحـــافظ
د. أمية طوقان

البنك الأهلي الأردني ش.م
الدائرة البنكية الاستثمارية
٢٤ كانون ٢٠٠٥
الوارد : ...
الرقم : ...
١٦٣/١/٣

مذكرة داخلية

إلى :

من : المحافظ

التاريخ : ٢٠٠٥/١/١٢

التوقيع :

الموضوع : "*بنك فيلادلفيا للاستثمار*"

أدرج في أثناء نص قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٠٥/١) المؤرخ في ٢٠٠٥/١/١٢ :-

بعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من معالي المحافظ والمؤرخة في ٢٠٠٥/١/١٢ بخصوص بنك فيلادلفيا للاستثمار.

وعملاً بالمادة (٨٠/أ) معدلة من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠.

وسنداً للمادة (١٢/ز) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١.

وبعد الإطلاع على موافقة البنك الأهلي الأردني على أن يدمج فيه بنك فيلادلفيا للاستثمار، تقرر اللجنة الرباعية المشكلة بمقتضى أحكام المادة (١١) الفقرة (هـ) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته ما يلي :-

الموافقة على إدماج بنك فيلادلفيا للاستثمار في البنك الأهلي الأردني.

صورة طبق الأصل
البنك المركزي الأردني

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك المركزي الأردني
CENTRAL BANK OF JORDAN

الرقم : ١/١٠/٨٨٠٧
التاريخ : ١٤٢٦/٧/٥هـ
الموافق : ٢٠٠٥/٨/١٠م

السيد وليد المشوخي
د. الحدراوي العجلاني
وارد بالتاكس بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٥
لا توجد نسخة للبورصة
ما

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية المحترم
عمـــــان

تحية طيبة وبعد ،،،

لاحقا لكتابنا رقم (١٠/١٤/٤٥٦) تاريخ ٢٠٠٥/١/١٢ بخصوص وقف تداول سهم شركة البنك الاهلي الاردني لحين استكمال اجراءات الدمج.

أرجـو إعلامكـم بأنـه وبعد أن تم استكمال اجراءات إدماج بنك فيلادلفيا للاسـتثمار بالبـنك الأهلي الأردني، فإنه لا مانع لدينا من إعادة إدراج سهم البنك الأهلي الأردني للتداول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المحـــافـــظ
د.أمية طوقان

نسخة: معالي رئيس مجلس ادارة البنك الأهلي الأردني المحترم

الملحق رقم (2) اجراءات سيطرة بنك قطر الوطني على بنك (QNB) في مصر

بنك قطر الوطني (ش.م.ق)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

٣٨- توحيد الأعمال

الإستحواذات خلال عام ٢٠١٣

تم بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ استكمال شراء المجموعة لحصة مسيطرة نسبتها ٩٧,١٢% في بنك QNB الأهلي بجمهورية مصر العربية باستخدام طريقة الإستحواذ. تتضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ نتائج بنك QNB الأهلي.

القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات بنك QNB الأهلي كما يلي:

	القيمة العادلة
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٣،٥٩٨،٣٧٠
أرصدة لدى بنوك	١،٠٥٨،٩٢٨
قروض وسلف للعملاء	٢١،٠٧٤،٦٣٨
إستثمارات مالية	١١،٧٢٨،٨٦٣
موجودات غير ملموسة	١،٣٥٣،٨٥٥
موجودات أخرى	١،٠٤٩،٧٥٨
إجمالي الموجودات	**٣٩،٨٦٤،٤١٢**
المطلوبات	
أرصدة من بنوك	٩٨٨،٣٣٦
ودائع عملاء	٣١،٦٨٩،٣٨٦
التزامات ضريبية مؤجلة	٢٢٧،٠٢٢
مطلوبات أخرى	١،٩٠٥،٤٥٢
إجمالي المطلوبات	**٣٤،٨١٠،١٩٦**
صافي الموجودات بالقيمة العادلة	٥،٠٥٤،٢١٦
حقوق غير المسيطرين (٢,٨٨%)	(١٤٥،٣٢٩)
الشهرة الناتجة عن عملية الإستحواذ	٣،٨٦٥،٢١١
البدل النقدي المدفوع	**٨،٧٧٤،٠٩٨**
تحليل التدفقات النقدية:	
صافي النقدية لدى الشركة التابعة	٤،٠٥٤،٤٤٢
البدل النقدي المدفوع	(٨،٧٧٤،٠٩٨)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة	**(٤،٧١٩،٦٥٦)**

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣، قامت المجموعة بإعداد توزيع لسعر الشراء (PPA) للإستحواذ على نسبة ٩٧,١٢% في بنك QNB الأهلي. يحدد التوزيع المبلغ المدفوع مقابل الموجودات الملموسة وغير الملموسة والمبلغ المدفوع مقابل الشهرة. بلغت الموجودات غير الملموسة التي سيتم إطفاؤها على مدى ١٢ عاما مبلغ ٨٨٢ مليون ريال قطري وتمثل موجودات غير ملموسة مرتبطة بالودائع. الموجودات غير الملموسة المتبقية تمثل الرخصة التشغيلية والتي لها فترة زمنية غير محددة. تمثل الشهرة المنافع المتوقعة من تجميع موجودات وأنشطة بنك QNB الأهلي.

الملحق رقم (3) اجراءات سيطرة بنك مصر على بنك القاهرة

١٦-ادماج بنك مصر اكستريور

بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ صدر قرار مجلس ادارة البنك المركزى المصرى بدمج البنك المذكور فى بنك مصر اعتبارا من نهاية ذات اليوم وفقا لحكم المادة ٧٩ من قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى و النقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ على أن يحل بنك مصر محل بنك مصر اكستريور فيما له من حقوق و ما عليه من التزامات و قد أدرجت أصوله وخصومه بالقيمة الدفترية و ذلك نظير حصول مصرفنا على قرض بموجب عقد القرض مع البنك المركزى كقرض مساند بدون ضمان و بدون عمولات وعوائد بمبلغ ١,٦ مليار جنيه لمدة ١٢ عاما يستخدم فى دعم معيار كفاية رأس المال.

١٧-استحواذ بنك مصر على بنك القاهرة

بتاريخ٢١ مارس ٢٠٠٧ صدر قرار الجمعية العامة لبنك مصر بالموافقة على استحواذ بنك مصر لكامل اسهم بنك القاهرة المصدرة والمدفوعة البالغة٤٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية ٤ جنيهات للسهم وبقيمة اجمالية تبلغ١٦٠٠ مليون جنيه. كما صدر قرار مجلس ادارة البنك المركزى المصرى رقم (٧٠٧) لسنة ٢٠٠٧ بجلسته المنعقدة ٣ ابريل ٢٠٠٧ بالموافقة على تملك بنك مصر لكامل اسهم راس المال المصدر والمدفوع لبنك القاهرة. وقد نشر القراران المذكوران اعلاه بالوقائع المصرية العدد (١٠٩) فى ١٦ مايو٢٠٠٧.

١٨-الاتفاقية الاطارية بين بنك مصر وبنك القاهرة

فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ تم شراء بعض اصول بنك القاهرة تمثلت فيما يلى:-

- ديون بعض عملاء بنك القاهرة والبالغة ١٩,٧ مليار جنيه واضافة كافة الارصدة الدائنة المتعلقة بهذه الديون وقد بلغت العوائد المجنبة ٠,٨ مليار جنيه وبلغ المخصص المحول لمقابلة هذه الديون ٨,٥ مليار جنيه بخلاف ارصدة الودائع المجمدة مقابل هذه الديون والبالغة ٠,٣ مليار جنيه مقابل سداد صافى قيمة الاصول المشتراه بمبلغ ١٠,٤ مليار جنيه.
- عدد ٥ فروع بدولة الامارات العربية المتحدة بلغ المعادل لقيمتها مبلغ وقدره ٣٧٧ مليون جنيه.
- بعض الاستثمارات المالية المحلية والخارجية بلغت قيمتها مبلغ وقدره ٥,١ مليار جنيه.

١٩- أرقام المقارنة

- تم تعديل أرقام المقارنة لتتمشي مع تبويب العام الحالي.

الملحق رقم (4) اجراءات دمج بنك المهندس بالبنك الأهلي المصري

الوقائع المصرية - العدد 235 - فى 15/ 10/ 2005

البنك المركزى المصرى
أمانة مجلس الإدارة
قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى
رقم **1917** لسنة **2005**
بجلسته المنعقدة بتاريخ **4** أكتوبر **2005**
بشأن دمج بنك المهندس فى البنك الأهلى المصرى

"دمج بنك المهندس فى البنك الأهلى المصرى اعتبارًا من انتهاء عمل يوم الأربعاء الموافق 5 أكتوبر 2005، وفقًا لحكم المادة (79) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 والقواعد المقررة لتطبيق أحكام المادة (79) المشار إليها الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ 31 أغسطس 2004، وعلى أن يحل البنك الأهلى المصرى محل بنك المهندس فيما له من حقوق وما عليه من التزامات مع اتخاذ الإجراءات المصرفية والقانونية اللازمة لذلك. وشطب تسجيل بنك المهندس من سجل البنوك بالبنك المركزى المصرى".

(١٦) إدماج بنكى المهندس والتجارة والتنمية (التجاريون) :

صدر قرارى مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بدمج بنكى المهندس والتجارة والتنمية (التجاريون) فى البنك الأهلى المصرى بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٥ ، ٢٠/١٢/٢٠٠٥ على الترتيب وذلك اعتباراً من انتهاء العمل يومى ٥/١٠/٢٠٠٥ ، ٢٩/١٢/٢٠٠٥ على التوالى وفقاً لحكم المادة (٧٩) من قانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والقواعد المقررة لتطبيق أحكام المادة (٧٩) المشار إليها الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٣١/٨/٢٠٠٤ وعلى أن يحل البنك الأهلى المصرى محل البنكين المذكورين فيما لهما من حقوق وما عليهما من التزامات وقد أدرجت أصولهما وخصومهما بالقيمة الدفترية فى تاريخ لاحق للميزانية وذلك نظير حصول البنك على قرضين بموجب عقدى القرضين مع البنك المركزى المصرى كقرضين مساندين بدون ضمان وبدون عمولات وعوائد بمبلغين قدرهما ٣٣٠٠ مليون جنيه ، ٢٨٨ مليون جنيه ولمدة ١٢ عام على أن يتم إدارج المبلغين ضمن عناصر رأس المال لدى حساب معيار كفاية رأس المال وهذا دون تأثير على القوائم المالية فى ٣٠/٦/٢٠٠٥ .

(١٧) أرقام المقارنة :

تم تعديل بعض أرقام المقارنة لتتمشى مع تبويب القوائم المالية للسنة المالية الحالية .

Syrian Arab Republic

Damascus university

Faculty of Economics

Department of Accounting

Accounting Assessment of the Operations of Business combinations and Their Impact on the Banks Performance Using CAMELS Model

(An analytical study)

Thesis Submitted for a phD Degree in The Accounting

Prepared by

Adnan Agdef Al_Bahady

Supervised by

Dr. Botrus Maialla

The Professor In The Department Of Accounting

Faculty of Economics - Damascus university

2019

Abstract

The objective of this study was to evaluate the combinations of banking operations for the study sample and to show the banks' implementation of the procedures and methods provided by (IFRS 3) and the impact of these operations on the performance of the sample banks using the CAMELS model. . The sample of this study consisted of (4) cases of business Combinations between the banks in the Arab markets (two mergers and two control cases): (the merger of Philadelphia Bank and Jordan Ahli Bank) during the period (2001-2009), (the merger of al_mohandes Bank and National Bank of Egypt) During the period (2001-2009) and (control of Banque misr on Banque du caire Cairo) during the period (2003-2011), (control of Qatar National Bank on QNB Alahli) during the period (2009-2017), and use (IFRS 3) in the Accounting Assessment process. The analysis was carried out by using "Statistical Package of Social Sciences (SPSS) application" and applying a set of statistical tests suitable for the nature of this study, the study reached a number of results:

- Jordan Ahli Bank and Qatar National Bank have followed the methods and procedures provided by (IFRS 3) and have promised to follow these methods and procedures and not to make any disclosures may be required.
- For Jordan Ahli Bank, business Combinations has improved most elements of the CAMELS model, reduced liquidity and improved banking performance in general.
- For National Bank of Egypt, business Combinations has led to improving the capital adequacy and reduced asset quality and profitability. and impact on the rest of the CAMELS model, and has not affected on banking performance in general.
- For Banque misr, business Combinations has improved both capital adequacy, management, profitability and liquidity, declining asset quality and sensitivity of market risk, and has not affected banking performance in general.
- For Qatar National Bank, business Combinations has reduced liquidity, affected the rest of the CAMELS, and has not affected banking performance in general.
- The type of business Combinations has not affect any elements of CAMELS, not affect the banking performance of the study sample in general.
- business Combinations during the next phase has led to differences in the elements of the CAMELS model in general and in favor of Qatar National Bank.

Keywords: business Combinations, CAMELS model, banking performance